التسهيل
لشرح ابن عقيل
على ألفية ابن مالك

للفقير إلى عفو ربه
أبي سعيد مختار بن سعيد الحضرمي
دار الحديث السلفية بالحامي

المكتبة السلفية بالحامي

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق
محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية
١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

المكتبة السلفية بالحامي
+967-5340739 +967-771429808
https://t.me/
+Z29S6k5URAszMWE0

التسهيل
لشرح ابن عقيل
على ألفية ابن مالك

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى صحبه ومن والاه.

أما بعد: فلا يخفى على المسلم الفطن شرف العلم وأهله، وما يترتب على طلبه من الأجور العظيمة والدرجات العالية في الدارين.

وإنَّ من أجلِّ العلوم بعد كتاب الله ﷻ وسنة النبي ﷺ لهو علم العربية (مفتاح العلوم وفأسها وسفينة بحرها)، **كما أسمع من والدي حفظه الله تعالى كثيرًا ما يقول:** (العِلْمُ بَحْرٌ، وَالنَّحْوُ مَرْكَبُهُ).

وهذا الكتاب الذي بين يديك هو تسهيلٌ لـ"شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، وشرح ابن عقيل من أجلِّ الكتب اللغوية وأنفعها، فلا يستغني عنه طالب العربيَّة، فمن فهم معانيه حقَّ الفهم فهو عَلَمٌ في هذا الفن، لاسيما أنَّه يعتبر من أجلِّ الشروحات على الإطلاق من حيث الاختصار والإفادة، فما رأيت -حسب اطِّلاعي لشروحات الألفيَّة- مثلَه، على ما فيه من التَّوسُّع في ذكر الخلافات المذهبيَّة والتقسيمات التي لم يعرِّج عليها النَّاظم، أو خرج عن التَّعاريف، كقوله: (وخرج بذلك...وليس منه...واحترز بذلك)، وهذه عادة أغلب الشُّرَّاح والمدرِّسين وليست بمحمودة، لاسيَّما في هذه الأزمنة، **وأشد من هذا -بل زاد الطين بلَّةً-**: أن أغلب المحققين -أصلحني الله وإيَّاهم- لم يعتنوا بالضَّبط الصَّحيح في الشَّكلات، خاصَّةً فيما يتعلَّق بالصَّرف، فيفتحون ما كان مكسورًا، ويكسرون ما كان مفتوحًا، والله المستعان. فنصيحتي للجميع العناية

بالعلم، والاكتفاء بعين المقصود، وعدم تشتيت ذهن الطَّالب؛ فالأمر دين، **فقليل يُفهَم خير من كثير لا يُفهَم**. كما أنصح الطُّلَّاب قراءة الدَّرس وتكريره قبل مجيء المدرِّس ولو مرَّات؛ لقولهم: (ما تكرَّر تقرَّر)، وهذا فيه منفعة عظيمة مما تجعلك تفهم المادة من أول شرح المدرس لها.

عملي في الكتاب

وعملي في هذا الكتاب "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك": ما يلي:

١- تمَّ مطابقة ومراجعة هذه النسخة بعدَّة نسخٍ مطبوعة قبل اختصارها، **أهمها**: نسخة طبعة الرسالة، والتي تُعَدُّ من أصحِّ النُّسَخ من حيث الضَّبط والوضوح.

٢- جمعت الأبيات بحسب معانيها أو تقاربها معنًى، ليسهل على الطالب حفظ المتن أوَّلًا، ثمَّ الشرح، مع تعديلي ما حصل من الشارح من تقديم وتأخير في بيتَي: (٣٩٤ و ٣٩٥).

٣- حذفت غالبَ ما جاء فيه من الخلافات المذهبيَّة، والنقولاتِ المختلفة، والأفكارَ والعقائدَ المخالفة للسنة، كتأويله مجيء الله ﷻ يوم القيامة -في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[الفجر:٢٢]- بـ(أمره)، وبعض الأمثلة والأبيات التي قد لا يحتاجها الطالب؛ لما فيها من تصعيب وتطويل للمادة، أو فيها شيء من الطَّعن لبعض الصحابة، كعدي بن حاتم رضي الله عنه وغير ذلك، كما أنَّني حذفت جُلَّ الأحاديث والآثار الضعيفة التي استدل بها كعادة النحاة، إلَّا ما رحم ربي.

٤- تركت شرح بعض أبيات المصنف خوفَ الإطالة، لاسيما ما كان واضحًا مدعَّمًا بالأمثلة، كقوله:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ كَ(اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ)

فذكر في هذا البيت ثلاثة أحكام، ومع ذلك مثَّل فيه لجميعها، وقوله:

وَالهَاءُ وَقْفًا كَ(لِمَهْ؟) وَ(لَمْ تَرَهْ) وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

حتَّى ألغز بعضهم، فقال:

يَا قَارِئًا أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكِ وَسَالِكًا فِي أَحْسَنِ المَسَالِكِ

فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ فِي كَلَامِهِ لَفْظٌ بَدِيعُ الشَّكْلِ فِي نِظَامِهِ

حُرُوفُهُ أَرْبَعَةٌ تُضَمُّ وَإِنْ تَشَأْ فَقُلْ: ثَلَاثٌ وَاسْمُ

وَهْوَ إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ أَجْمَعْ مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَرْبَعْ

وَصَارَ بِالتَّرْكِيبِ بَعْدَ كَ(لِمَهْ) وَقَدْ ذَكَرْتُ لَفْظَهُ لِتَفْهَمَهْ

وهذا يدلك على فطنة وغزارة علم السلف، خلافًا للخلف فالمشْيَخَة اليوم بالمظاهر والمصالح لا بالعلم والتفقه في الدين، إلَّا عند الأقلِّين. **وأعجب من هذا**: أنَّ العامَّة يقبلون الفتاوى الدينيَّة من كلِّ من هبَّ ودبَّ، إلَّا ما رحم ربي، ولو كان في شيء يتعلق بالأمور الدنيويَّة لما قبلوا إلَّا ممَّن عُلم أمانته على وسوسة وشكوك، لكن هان على النَّاس أمرُ دينهم إلَّا النزر اليسير، والله المستعان.

٥- أضفت زيادات توضيحيَّة في بعض المواطن التي اختصرها الشَّارح؛ لتعمَّ الفائدة وتسهل على الطالب رجاءَ الاستغناء به عن غيره من الشروحات، ولم أجعل لتلك الإضافات علامة؛ لكثرتها، بل جعلتها ضمن الشروحات،

حتى صار كالشرح المستقل، والقصد من ذلك كله فهم المادة لا غير.

٦- ربَّما أحذف شرح الشارح وأستبدله بشرح إمام آخر، كشرح المرادي للألفيَّة، أو غيره، لاسيَّما إذا كانت عبارة الغير أسهل من عبارة الشارح.

٧- تركت أعاريب الآيات والشواهد الشعرية والأمثلة؛ لكون الشارح قد تطرَّق لذلك كثيرًا، ولأنَّ المقام مقام اختصار، وأنَّ القصد منه فهم معاني النظم للبادئ، لا غير.

٨- تركت الاختصار في بعض الأحيان، واكتفيت بنقل كلام الشارح، لاسيما ما كان موافقًا لكلام النَّاظم؛ لما فيه من الكفاية في الاختصار، وخاصَّةً بعد باب الإضافة، وذلك أنَّ الشَّارح غيَّر أسلوبه وطريقته في الشرح بعد الباب المذكور، وهذه عادة كثير من الشرَّاح، فقلَّما تجد شارحًا يلزم حالةً واحدة منذ بداية شرحه حتَّى النِّهاية. **وحاصل هذا**: أنَّ مضمونَ الكتاب مضمونُ شرح ابن عقيل قبل تسهيله إلَّا الشيء اليسير، غير أنَّه أوضح منه وأبيَن وأسهل.

وفي الختام: لا أنسى شكري لكلِّ من أعانني في هذا الكتاب **"التسهيل لشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"**، سواء كان ذلك بإفادة أو دراسة أو مشورة أو تشجيع أو تنبيه، كالشيخ الفاضل العلَّامة المحدث الناصح الأمين أبي عبدالرَّحمن يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى وبارك فيه، والشيخ الفاضل الفقيه الوقور الصَّبور أبي عمار ياسر العدني حفظه الله تعالى، والذي كان الفضل -بعد الله ﷻ- له في إقبالي على طلب العلم، وذلك حين رآني في إحدى المكتبات وفي حوزتِي "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" -ولم أكن يومئذٍ قد درست حتَّى الآجرُّوميَّة- فقال لي: ما تعمل بهذا؟ فقلتُ: أستفيد

منه، قال: هل درستَ الآجروميَّة؟ فقلتُ: لا، فقال لي: رُدَّ هذا؛ فإنك لا تحتاجه ولن تفهمه ولو بعد عشرين سنة، فوقع ذلك في نفسي حتَّى كدت أسقط أمامه، على أنَّه لم يكذب؛ لما كنت مشغولًا بالتِّجارة، فتركتها وذهبت مدينة الحامي أطلب العلم، وكان ذلك سنة (١٤٣٧هـ)، فجزاه الله خيرًا، كم جعل الله إثر تلك الكلمات التي ظاهرها الشدَّة وباطنها الرِّفق واللِّين والمحبَّة لطلابه من بركة، لَيتَ شِعْرِي لو جُعِل علماءُ السنة مرجعًا للبلاد والعِبَاد ولو عند المُدْلَهِمَّات. كما أشكر الشيخ الفاضل النحوي أسد السُّنَّة أبا بلال خالد بن عبود باعامر الحضرمي حفظه الله تعالى، والشيخ الفاضل أبا مصعب سامي حقص الحضرمي حفظه الله تعالى، والشيخ الفاضل الوقور أبا زرعة أحمد بن علي بن يوسف العامري حفظه الله تعالى، وآخرين.

نسأل الله لنا ولهم ولجميع المسلمين التوفيق والسداد، كما أسأله سبحانه أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم نافعًا للمسلمين، تقر به عين الودود وتكمد به نفس الجاهل الحسود؛ إنه جواد كريم، وبالإجابة جدير، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

كَتَبَهُ

الفقير إلى عفو ربِّه

أبو سعيد مختار بن سعيد الحضرمي

في «٢٢» من ذي القعدة/ لعام: «١٤٤٤هـ»

https://t.me/
+Z29S6k5URAszMWE0

نبذة مختصرة عن الإمام ابن مالك رحمه الله

هو الإمام الحافظ العلَّامة أبوعبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطَّائي -نسبة إلى قبيلة (طيِّئ)، وهي من القبائل العربية التي استوطن بعض أبنائها بلاد الأندلس كما هو حال كثير من قبائل العرب- أحد أعلام مذهب الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، نزيل دمشق.

وُلِدَ رَحِمَهُ اللَّهُ بـ(جيَّان) مدينة في الأندلس سنة (٦٠٠هـ).

له مصنفات كثيرة، أبرزها: ما نحن بصدده "متن الألفية"، و"التسهيل"، و"شرح الكافية الشافية"، و"إعراب مشكل البخاري"، وله قصيدة دالية مرموزة في قدر "الشاطبية".

كان رَحِمَهُ اللَّهُ ذا دين متينٍ، وصدق في اللهجة، كثير النوافل، رُزِقَ بحسن السَّمت وكمال العقل، وكان نظم الشعر عليه سهلًا رجزه وبسيطه وطويله.

وأما في الحفظ فقد كان أمرًا عجيبًا، وكان الأئمة الأعلام يتحيَّرون في أمره، حتى أنه في يوم موته وهو على فراش الموت لقَّنه ابنه ثمانية شواهد فحفظها.

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ بدمشق ثاني عشر شعبان سنة (٦٧٢هـ).[١]

---

(١) انظر "ألفية ابن مالك" تحقيق: عبدالله بن صالح الفوزان، صـ(٧)، "فوات الوفيات" (٢/ ٢٢٧)، "الوافي بالوفيات" (٣/ ٣٥٩).

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

١- قَـالَ مُحَمَّـدٌ هُـوَ ابْـنُ مَالِـكِ أَحْمَـدُ رَبِّي اللهَ خَـيْرَ مَالِـكِ
٢- مُصَـلِّيًا عَـلَى الرَّسُـولِ المُصْـطَفَى وَآلِـهِ المُسْـتَكْمِلِينَ الشَّـرَفَا
٣- وَأَسْـتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّـهْ مَقَاصِـدُ النَّحْـوِ بِهَـا مَحْوِيَّـهْ
٤- تُقَـرِّبُ الْأَقْصَـى بِلَفْـظٍ مُـوجَزِ وَتَبْسُـطُ الْبَـذْلَ بِوَعْـدٍ مُنْجَـزِ
٥- وَتَقْتَضِـي رِضًـا بِغَـيْرِ سُـخْطِ فَائِقَـةً أَلْفِيَّـةَ ابْـنِ مُعْطِـي
٦- وَهْـوَ بِسَـبْقٍ حَـائِزٌ تَفْضِـيلَا مُسْـتَوْجِبٌ ثَنَـائِيَ الجَمِـيلَا
٧- وَاللهُ يَقْضِـي بِهِبَـاتٍ وَافِـرَهْ لِي وَلَـهُ فِي دَرَجَـاتِ الْآخِـرَهْ[1]

ش: قوله: (تُقَرِّبُ الْأَقْصَى): أي: تقرب المعنى البعيد للفهم، فأفعل التفضيل هنا على غير بابه. وقوله: (بِلَفْظٍ مُوجَزِ): الباء هنا بمعنى (مع)، أي: مع لفظ. ومعنى (مُوجَزِ): أي: حاضر. وقوله: (وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ...): أي: توسِّع العطاء بفوائد كثيرة، وبوعد محضر. وقوله: (وَافِرَة): أراد بذلك الدعاء له بهبات عظيمة، وعدل رَحِمَهُ اللَّهُ عن كلمة (وافرات)؛ لكونها من جموع القلة.

---

(١) ذكر ابن حمدون في حاشيته على "شرح المكودي" (١/ ٢٥) بيتًا ثامنًا، نقله عن بعض العراقيين:

فَـمَا لِعَبْـدٍ وَجِـلٍ مِـنْ ذَنْبِـهِ غَـيْرُ دُعَـاءِ وَرَجَـاءِ رَبِّـهِ

الْكَلامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

٨- كَلَامُنَا: لَفْظٌ مُفِيدٌ كَ(اسْتَقِمْ) وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

٩- وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ

شرح: قوله: (...وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ): أي: بين الكلام والكلم عموم وخصوص وجهي، فيجتمعان في شيء، كـ: (ضَرَبَ زَيْدٌ مُحَمَّدًا)، وينفرد كل واحد منهما بشيء؛ **فإن الكلام**: ما أفاد، نحو: (مُحَمَّدٌ قَائِمٌ)، **والكلم**: يندرج تحته أجزاء الكلام الثلاثة مطلقًا، أفاد أو لم يفد، نحو: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ). **وقوله: (وَالْقَوْلُ عَمْ)**: فيه أن (القول) يشمل الكلام، والكلم، والكلمة. **وقوله: (وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ)**: هذا اصطلاح نحوي، وإلا فالأصل عند العرب أن الكلمة تطلق على الكلام المفيد؛ لكونها ترادف الكلام، وأما ما كان مفردًا كـ: (زيد) فيقدر. **ومعنى: (يُؤَمْ)**: أي: يُقصَد.

١٠- بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَ(أَلْ) وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

١١- بِتَا (فَعَلْتَ) وَ(أَتَتْ) وَيَا (افْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبِلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي

١٢- سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ(هَلْ، وَفِي، وَلَمْ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَ(يَشَمْ)

١٣- وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

١٤- وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ: (صَهْ) وَ(حَيَّهَلْ)

شرح: **(يَنْجَلِي)**: أي: يظهر. **وقوله: (يَشَم)**: هذا من باب: (فَرِحَ يَفْرَحُ)، فتقول: (شَمِمْتُ أَشَمُّ الطِّيبَ). **وقوله: (سِمْ)**: من (الوسم)، وهو العلامة. **وقوله: (حَيَّهَل)**: أي: أقبل عاجلًا.

المُعْرَبُ وَالمَبْنِي

١٥- وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي
١٦- كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ (جِئْتَنَا) وَالمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)
١٧- وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا
١٨- وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَ(أَرْضٍ، وَسَمَا)
١٩- وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا
٢٠- مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَ(يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

ش: **قوله: (مُدْنِي)**: أي: مقرِّب من الحروف شبهًا. **وقوله: (وَالمَعْنَوِيِّ...)** أي: يشبه الحرف في المعنى؛ لكونها في الاستفهام كالهمزة. **وقوله: (وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ)**: هذا في أسماء الأفعال، كـ: (حَذَارِ)، و(نَزَالِ). **وقوله: (وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا)**: أي: يكون الافتقار متأصِّلًا دائمًا لا ينفك عنه، **فخرج بذلك**: النكرة الموصوفة بجملة بعدها، نحو: (طَالِبُ عِلْمٍ مُسْتَفِيد) فالافتقار هنا غير متأصِّل. **وقوله: (مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ)**: أخرج المفصولة بألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، كـ: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[آل عمران:١٨٦]، ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ [يونس:٨٩]، فيعرب، **فـ(لتبلونَّ)**: مرفوع بنونه المحذوف؛ لتوالي الأمثال، **ونون (لا تتبعانِّ)**: حذف للجازم. **وقوله: (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)**: أي: يُفزعن يوم القيامة.

٢١- وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالْأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
٢٢- وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمْ كَ(أَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ) وَالسَّاكِنُ (كَمْ)
٢٣- وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)
٢٤- وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

٢٥- فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبَنْ فَتْحًا، وَجُرْ ... كَسْرًا كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ

٢٦- وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ... يَنُوبُ نَحْوُ: (جَاأَخُو بَنِي نَمِرْ)

٢٧- وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ ... وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ

٢٨- مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا ... وَالْ(فَمُ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

٢٩- (أَبٌ) (أَخٌ) (حَمٌ) كَذَاكَ وَ(هَنُ) ... وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

٣٠- وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

ش: قوله: (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ): أي: إعراب (الهن) بالحركات أفصح. وقوله: (وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ): أي: أن (أب، وأخ، وحم) يشتهر فيها الإعراب بالألف أكثر من إعرابها بالحركات، تقول: (جاء أباك) و(رأيت أباك) و(مررت بأباك)، وعلى ذلك قس في تاليه: (أخ، وحم).

٣١- وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا ... لِلْيَا كَ(جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)

٣٢- بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَ(كِلَا) ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا

٣٣- (كِلْتَا) كَذَاكَ (اثْنَانِ) وَ(اثْنَتَانِ) ... كَ(ابْنَيْنِ) وَ(ابْنَتَيْنِ) يَجْرِيَانِ

٣٤- وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

٣٥- وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ) وَ(مُذْنِبِ)

٣٦- وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ (عِشْرُونَا) ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَ(الْأَهْلُونَا)

٣٧- (أُولُو) وَ(عَالَمُونَ) (عِلِّيُّونَا) ... وَ(أَرَضُونَ) شَذَّ وَ(السِّنُونَا)

٣٨- وَبَابُهُ، وَمِثْلَ (حِينٍ) قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

٣٩- وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ ... فَافْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

٤٠- وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ ... بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

٤١- وَمَابِتَــا وَأَلِــفٍ قَــدْ جُمِعَــا يُكْسَــرُ فِي الجَـرِّ وَفِي النَّصْـبِ مَعَـا
٤٢- كَذَا(أُولَاتُ) وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ كَ(أَذْرِعَــاتٍ) فِيــهِ ذَا أَيْضًــا قُبِــلْ
٤٣- وَجُــرَّ بِالْفَتْحَــةِ مَــا لَا يَنْصَــرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَـكُ بَعْـدَ (أَلْ) رَدِفْ

س: قوله: (وَمِثْلَ «حِينٍ» قَدْ يَرِدْ): فيه أن (سنون) وبابه قد يعرب بالحركات، كما هو الحال في (حين). وقوله: (يَطَّرِد): أي: يرد بكثرة. وقوله: (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ): هذا من أجل إقامة الروي، وإلَّا فليست بلغة، كما أطلق المصنف بذلك. وقوله: (رَدِف): أي: تبع. و(أَذْرِعَات): علم على بلدة.

٤٤- وَاجْعَــلْ لِنَحْــوِ (يَفْعَــلَانِ) النُّونَــا رَفْعًــا وَ(تَــدْعِينَ) وَ(تَسْــأَلُونَا)
٤٥- وَحَــذْفُهَا لِلْجَــزْمِ وَالنَّصْــبِ سِــمَهْ كَ(لَمْ تَكُــونِي لِتَرُومِــي مَظْلَمَــهْ)
٤٦- وَسَــمِّ مُعْــتَلًّا مِــنَ الْأَسْــمَاءِ مَــا كَ(الْمُصْطَفَى) وَ(الْمُرْتَقِـي مَكَارِمَـا)
٤٧- فَــالْأَوَّلُ الْإِعْــرَابُ فِيــهِ قُــدِّرَا جَمِيعُــهُ، وَهْــوَ الَّــذِي قَــدْ قُصِــرَا
٤٨- وَالثَّــانِ مَنْقُــوصٌ، وَنَصْــبُهُ ظَهَــرْ وَرَفْعُــهُ يُنْــوَى كَــذَا أَيْضًــا يُجَــرْ
٤٩- وَأَيُّ فِعْــلٍ آخِــرٌ مِنْــهُ أَلِــفْ أَوْ وَاوٌ اوْ يَــاءٌ فَمُعْــتَلًّا عُــرِفْ
٥٠- فَــالْأَلِفَ انْوِفِيــهِ غَــيْرَ الجَــزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَـا كَ(يَـدْعُو) (يَرْمِـي)
٥١- وَالرَّفْعَ فِـيهِمَا انْـوِ وَاحْـذِفْ جَازِمَـا ثَلَاثَهُــنَّ تَقْــضِ حُكْــمًا لَازِمَــا

س: (سِمَةٌ): أي: علامة. واللام في (لِتَرُومِي): للجحود. وقوله: (وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرْ): أي: أن الرفع والجر يُنوَيان -أي: يُقدَّران- في المقصور؛ لثقلهما على الياء. وقوله: (فَالْأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ): أي: أن الإعراب يقدَّر في المعتل على الألف في حالتي الرفع والنصب، أما في حالة الجزم فيُحذَف الألف.

النَّكِرَةُ وَالمَعْرِفَةُ

٥٢- نَكِـــرَةٌ قَابِـــلُ (أَلْ) مُـــؤَثِّرَا ... أَوْ وَاقِـــعٌ مَوْقِـــعَ مَـــا قَـــدْ ذُكِـــرَا

٥٣- وَغَـــيْرُهُ مَعْرِفَـــةٌ كَـ(هُـــمْ) وَ(ذِي) ... وَ(هِنْدَ، وَابْنِي، وَالْغُـلَامِ، وَالَّـذِي)

٥٤- فَـــمَا لِـــذِي غَيْبَـــةٍ اوْ حُضُـــورِ ... -كَـ(أَنْتَ، وَهْوَ)- سَمِّ بِـ(الضَّـمِيرِ)

٥٥- وَذُو اتِّصَـــالٍ مِنْـــهُ مَـــا لَا يُبْتَـــدَا ... وَلَا يَـــلِي (إِلَّا) اخْتِيَـــارًا أَبَـــدَا

٥٦- كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ (ابْنِي أَكْرَمَـكْ) ... وَالْيَاءِ وَالْهَا مِـنْ (سَـلِيهِ مَـا مَلَـكْ)

٥٧- وَكُـــلُّ مُضْـــمَرٍ لَـــهُ الْبِنَـــا يَجِـــبْ ... وَلَفْـظُ مَـا جُـرَّ كَلَفْـظِ مَـا نُصِـبْ

٥٨- للرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَـرٍّ (نَـا) صَـلَحْ ... كَـ(اعْـرِفْ بِنَـا فَإِنَّنَـا نِلْنَـا الْمِـنَحْ)

٥٩- وَأَلِـــفٌ وَالْـــوَاوُ وَالنُّـــونُ لِمَـــا ... غَـابَ وَغَـيْرِهِ كَـ(قَامَـا) وَ(اعْلَـمَا)

٦٠- وَمِـــنْ ضَـــمِيرِ الرَّفْـــعِ مَـــا يَسْـــتَتِرُ ... كَـ(افْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَـبِطْ إِذْ تُشْـكَـرُ)

٦١- وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: (أَنَـا) (هُـوْ) ... وَ(أَنْـــتَ)، وَالْفُـــرُوعُ لَا تَشْـــتَبِهُ

٦٢- وَذُو انْتِصَـــابٍ فِي انْفِصَـــالٍ جُعِـــلَا ... (إِيَّـايَ)، وَالتَّفْرِيـعُ لَـيْسَ مُشْـكِلَا

ش: قوله: (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا): هذا كـ(ذو)، فإنها نكرة لا تقبل (أل)، لكنها واقعة موقع (صاحب)، وهو يقبل (أل)، تقول: (الصاحب). **وقوله: (أَوْ حُضُورِ)**: أي: المتكلم والمخاطب. **وقوله: (فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ)**: أي: أعطينا الناس العطايا. **وقوله: (...غَابَ وَغَيْرِهِ)**: أي: أن هذه الضَّمائر الثلاثة تستعمل للغائب والمخاطَب، نحو: (قوما، قوموا، قُمن)، ونحو: (قاما، قاموا، قُمن). **ولو قال**: (غَابَ وَخُوطِبَ) لكان أحسن، لكن لعله اكتفى بالمثال. **وقوله: (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ...)**: وهذا في نوعي الاستتار: الواجب -وهو ما لا يحل محله الظاهر ولا الضمير المنفصل- والجائز، وهو ما يحل محله الظاهر أو

الضمير المنفصل، **فمثال الأول**: (افْعَلْ)، فلا يجوز إبرازه، أي: لا يقال: (افْعَلْ أَنْتَ)، ولا: (افْعَلْ زَيْدٌ)، **والثاني**: (زَيْدٌ قَامَ)، فيجوز أن يقال: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، و(مَا قَامَ إِلَّا هُوَ)، وقس عليها. **وقوله: (وَالْفُرُوعُ)**: كـ: (نحن، هي، أنتِ)، ونحوها، وكلها اثنا عشر. **قوله: (لا تَشْتَبِهُ)**: أي: لا يلتبس عليك.

٦٣- وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ ... إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

٦٤- وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا ... أَشْبَهَهُ فِي (كُنْتُهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى

٦٥- كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَاتِّصَالَا ... أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَالَا

٦٦- وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ ... وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

٦٧- وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا ... وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

٦٨- وَقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتَزِمْ ... نُونُ وِقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ

٦٩- وَ(لَيْتَنِي) فَشَا، وَ(لَيْتِي) نَدَرَا ... وَمَعْ (لَعَلَّ) اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا

٧٠- فِي الْبَاقِيَاتِ، وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا ... (مِنِّي) وَ(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

٧١- وَفِي (لَدُنِّي): (لَدُنِي) قَلَّ، وَفِي ... (قَدْنِي وَقَطْنِي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

ش: قوله: (الْخُلْفُ انْتَمَى): أي: حصل خلاف بين النحاة. **وقوله: (وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ...)**: هذا فيما إذا اجتمع ضميران منصوبان، أحدهما أخص من الآخر، كـ: (الدرهم أعطيتكه)؛ فلا يقال: (الدرهم أعطيتهك)، أي: لا يقدَّم ضمير الغَيبة على المخاطَب؛ لكون المخاطَب أخص من الغيبة. **وقوله: (وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ...)**: هذا كـ: (أعطيتك إياك)، فيجب الفصل إلَّا للضَّرورة، فلا يقال: (أعطيتكك)، و(أعطيتهوه)؛ لعدم السماع والقبح. **وقوله: («يَا» النَّفْسِ)**: أي: ياء المتكلم. **وقوله: (يَفِي)**: أي: يأتي. **وقوله: (وَ«لَيْتَنِي» فَشَا...)**: فيه أن

اقتران النون بـ(ليت) أكثر من عدم اقترانها به، وعدم اقتران النون بـ(لعلَّ) أكثر من اقترانها. **وقوله: (وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي البَاقِيَاتِ)**: أي: أنت بالخيار فيما بقي من أخوات (ليت)، نحو: (إنِّي)، و(أنِّي)، و(لكنِّي)، و(كأنِّي)، فتقول فيها: (إنَّني)، و(أنَّني)، و(لكنَّني)، و(كأنَّني)، فالاقتران فيها وعدمه على السواء.

الْعَلَمُ

٧٢- اسْـــمٌ يُعَـــيِّنُ الْمُسَـــمَّى مُطْلَقَـــا عَلَمُـــهُ كَـ(جَعْفَـــرٍ) وَ(خِرْنِقَـــا)

٧٣- وَ(قَـــرَنٍ) وَ(عَـــدَنٍ) وَ(لَاحِـــقِ) وَ(شَـــدْقَمٍ) وَ(هَيْلَـــةٍ) وَ(وَاشِـــقِ)

٧٤- وَاسْـــمًا أَتَـــى وَكُنْيَـــةً وَلَقَبَـــا وَأَخِّـــرَنْ ذَا إِنْ سِـــوَاهُ صَـــحِبَا

٧٥- وَإِنْ يَكُونَـــا مُفْـــرَدَيْنِ فَأَضِـــفْ حَـــتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِـــعِ الَّـــذِي رَدِفْ

ش: قوله: (اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا): أي: يدل على المسمى بلا قيد، وهذا تعريف العَلَم، خلافًا لبقية المعارف فلا تعين مسمياتها إلا بقرينة، معنويَّة كانت كالتكلم، كـ: (أنا)، و(نحن)، أو لفظيَّة، كـ: (غلام زيد)، أو حسِّيَّة، كـ: (هذا زيد)، بشرط إشارته باليد. **قوله: (جَعْفَرٍ)**: اسم لرجل. **و(خِرْنِق)**: اسم لامرأة من شعراء العرب. **وَ(قَرَن)**: اسم لقبيلة. **وَ(عَدَنٍ)**: اسم لمدينة تاريخيَّة بجنوب اليمن. **و(لَاحِق)**: اسم لفرس. **و(شَدْقَم)**: اسم لجمل. **و(هَيْلَة)**: اسم لشاة. **و(وَاشِق)**: اسم لكلب. **وقوله: (وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ)**: أي: يضاف الاسم إلى اللَّقب إذا كانا مفردين، كـ: (سعيدُ كرزٍ). **وقوله: (وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ)**: كأن يكونا مركَّبَين، كـ:(عبدُ الله أنفُ النَّاقة)، أو مركَّبًا ومفردًا، كـ: (عبدُ الله كرزٌ)، و(سعيدٌ أنفُ الناقة)، وجب إتباع الثاني الأولَ في إعرابه.

٧٦- وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَـ(فَضْلٍ) وَ(أَسَدْ) وَذُو ارْتِجَالٍ كَـ(سُعَادَ) وَ(أُدَدْ)

٧٧- وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا

٧٨- وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ كَـ(عَبْدِ شَمْسٍ) وَ(أَبِي قُحَافَهْ)

٧٩- وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهْوَ عَمْ

٨٠- مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عِرْيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا (ثُعَالَةٌ) لِلثَّعْلَبِ

٨١- وَمِثْلُهُ (بَرَّةُ) لِلْمَبَرَّهْ كَذَا (فَجَارِ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

ش: المنقول: هو ما أطلق على شيء قبل العلميَّة، كـ: (فضل)، مصدر: (فَضُلَ، يَفْضُلُ)، ثمَّ نُقلَ من ذلك المصدر وسمِّيَ به شخصٌ، فصار له عَلَمًا. **وقوله: (وَذُو ارْتِجَالٍ): المرتجل**: هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلميَّة، كـ:(سعاد) اسم امرأة، و(أدد) اسم رجل. **وقوله: (وَجُمْلَةٌ)**: كـ: (قامَ زيدٌ)، و(زيدٌ قائمٌ) إذا سمِّيَ به شخصٌ، **وحكمها**: أنها تُحكَى، فتقول: (جاءني زيدٌ قائمٌ)، و(رأيت زيدٌ قائمٌ)، ونحو ذلك من الأعلام المركَّبة. **وقوله: (وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا)**: هذا كـ: (حضرموت). **وقوله: (ذَا إِنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبَا)**: أي: بشرط أن يكون بغير (وَيْه)؛ إذ ما كان مختومًا بـ(ويه) لا يعرب، بل يبنى. **وقوله: (لِبَعْضِ الاَجْنَاسِ عَلَمْ)**: **الجنس**: هو ما لا يخص واحدًا بعينه، وحكمه حكم النَّكرة، فيقال: (هذا أسامة مقبلًا)، ولا يقال: (هذا الأسامة). **وقوله: (كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ)**: هو: ما يدل على معيَّن بغير واسطة، أو بالوضع.

اسْمُ الإِشَارَةِ

٨٢- بِـ(ذَا) لِمُفْـــــرَدٍ مُـــــذَكَّرٍ أَشِرْ ... بِـ(ذِي وَذِهْ تِي تَا) عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرْ

٨٣- وَ(ذَانِ) (تَـانِ) لِلْمُثَنَّـى الْمُرْتَفِـعْ ... وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَـيْنِ) اذْكُـرْ تُطِـعْ

٨٤- وَبِـ(أُولَى) أَشِرْ لِجَمْـــعٍ مُطْلَقَـــا ... وَالمَـدُّ أَوْلَى، وَلَـدَى الْبُعْـدِ انْطِقَـا

٨٥- بِالْكَـافِ حَرْفًـا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَـهْ ... وَالـلَّامُ إِنْ قَـدَّمْتَ (هَـا) مُمْتَنِعَـهْ

٨٦- وَبِـ(هُنَـــا) أَوْ (هَهُنَـــا) أَشِرْ إِلَى ... دَانِي المَكَـانِ، وَبِـهِ الْكَـافَ صِـلَا

٨٧- فِي الْبُعْـدِ أَوْ بِـ(ثَـمَّ) فُـهْ، أَوْ (هَنَّـا) ... أَوْ بِـ(هُنَالِـكَ) انْطِقَـنْ، أَوْ (هِنَّـا)

شرح قوله: (مُطْلَقَا): أي: سواء كان المشار إليه بـ(أُوْلَى) جمعًا مذكرًا أو مؤنَّثًا، وفيه لغتان: القصر، وقد تقدَّم، والمد، وهو (أولاء)، وبه نزل التنزيل؛ **لذلك قال المصنف**: (وَالمَدُّ أَوْلَى). **وقوله: (دَانِي المَكَانِ)**: أي: المكان القريب.

المَوْصُولُ

٨٨- مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ (الَّذِي) الْأُنْثَى (الَّتِـي) ... وَالْيَـا إِذَا مَـا ثُنِّيَـا لَا تُثْبِـتِ

٨٩- بَـلْ مَـا تَلِيـهِ أَوْلِـهِ الْعَلَامَـهْ ... وَالنُّـونُ إِنْ تُشْـدَدْ فَـلَا مَلَامَـهْ

٩٠- وَالنُّونُ مِـنْ (ذَيْـنِ) وَ(تَـيْنِ) شُـدِّدَا ... أَيْضًـا، وَتَعْـوِيضٌ بِـذَاكَ قُصِـدَا

٩١- جَمْعُ (الَّذِي): (الْأُلَى، الَّذِينَ) مُطْلَقَـا ... وَبَعْضُـهُمْ بِـالْوَاوِ رَفْعًـا نَطَقَـا

شرح قوله: (وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ): أي: يقال:(اللَّذان)، و(اللَّتان) رفعًا، و(اللَّذَينِ) و(اللَّتَينِ) نصبًا وجرًّا بحذف ياء المفرد، وإن كان قياسهما إثبات

الياء، كـ:(اللَّذيان)، و(اللَّتيان). **وقوله: (جَمْعُ «الَّذِي»: «الْأُلَى»، «الَّذِينَ»)**: فيه أن (الذي) يجمع على صيغتين: (الألى)، و(الَّذين)، كـ: (جاء الألى قاموا)، كما تقول: (جاء الذين قاموا)، و(رأيت الألى قاموا). **وقوله: (مُطْلَقًا)**: فيه أنَّ (الَّذِينَ) تلزم حالة واحدةً: رفعًا ونصبًا وجرًّا. **وقوله: (وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا)**: هذا عند طَيِّئ، وهُذَيل، وعُقَيل، **قال شاعرهم:**

نَحْـنُ اللَّـذُونَ صَـبَّحُوا الصَّـبَاحَا يَـوْمَ النُّخَيـلِ غَـارَةً مِلْحَاحَـا

وهي معربة على الراجح.

٩٢- **بِـ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا وَ(الـلَّاءِ) كَ(الَّـذِينَ) نَـزْرًا وَقَعَـا**

٩٣- **وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِـرْ وَهَكَـذَا (ذُو) عِنْـدَ طَيِّـئٍ شُـهِرْ**

٩٤- **وَكَ(الَّتِـي) أَيْضًـا لَـدَيْهِمْ (ذَاتُ) وَمَوْضِـعَ (الـلَّاتِي) أَتَـى (ذَوَاتُ)**

٩٥- **وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْـتِفْهَامِ أَوْ (مَـنْ) إِذَا لَمْ تُلْـغَ فِي الْكَـلَامِ**

٩٦- **وَكُلُّهَـا يَلْـزَمُ بَعْـدَهُ صِـلَهْ عَـلَى ضَـمِيرٍ لَائِـقٍ مُشْـتَمِلَهْ**

شرح: قوله: (بِـ«اللَّاتِ» وَ«اللَّاءِ» «الَّتِي» قَدْ جُمِعَا): هذا فيه أن (التي) أيضًا تجمع على صيغتين: (اللَّاتي)، نحو: (جاءني اللَّاتِ فعلنَ، واللَّاءِ فعلنَ)، ويجوز إثبات الياء، فتقول: (اللَّاتي، واللَّائي). **وقوله: (نَزْرًا وَقَعَا)**: أي: قليلًا. **وقوله: (وَ«مَنْ» وَ«مَا» وَ«أَلْ» تُسَاوِي...)**: فيه أن (مَن) و(ما) و(أل) تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنَّث، مفردًا كان، أو مثنًّى، أو مجموعًا؛ فتقول: (جاءني مَن قام، ومَن قامتْ، ومَن قاموا)، و(أعجبني ما رُكِب، وما رَكِبوا)، و(جاءني القائم، والقائمات). وأكثر ما تستعمل (مَن) للعاقل، و(ما) لغير العاقل. **وقوله: (وَهَكَذَا «ذُو»...أَتَى «ذَوَاتُ»)**: هذا فيه أن طيِّئ تستعمل (ذو) موصولة،

وتكون للعاقل وغيره، **وأشهر لغاتهم فيها**: أنها تكون بلفظ واحد مطلقًا، نحو: (جاءني ذو قام، وذو قاموا، وذو قامتْ، وذو قامتا)، ونحو ذلك. ومِنهم من يقول في المفرد المؤنَّث: (جاءني ذات قامتْ) بدلًا عن (التي)، وفي الجمع المؤنث: (جاءني ذوات قمنَ) بدلًا عن (اللَّاتي). **وقوله: (وَمِثْلُ «مَا»: «ذَا» بَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامٍ أَو «مَن»)**: هذا فيه أن (ذا) تستعمل موصولة مطلقًا، بشرط أن تكون بعد (ما) أو (مَن) الاستفهاميَّتَيْن، وأن لا تكون ملغاة، نحو: (ماذا فعلت؟)، و(مَن ذا جاءتاك؟)، و(مَن ذا جاءك؟)، فـ(مَن): اسم استفهام، وهو مبتدأ، و(ذا): موصول بمعنى (الذي)، وهو خبر (مَن)، و(جاءك): صلة الموصول، **والتقدير**: (من الذي جاءك). **وقوله: (إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ)**: هذا فيما إذا جعلت (ما) أو (مَن) مع (ذا) كلمةً واحدة للاستفهام، أي: لم تجعل (ما) مبتدأ، و(ذا) موصولة، نحو: (ماذا عندك؟)، أي: أي شيء عندك؟ فـ(ماذا): مبتدأ، و(عندك) خبره. **وقوله: (لَائِق)**: أي: مطابق.

٩٧- وَجُمْلَـةٌ أَوْ شِـبْهُهَا الَّـذِي وُصِـلْ ... بِهِ كَ(مَنْ عِنْـدِي الَّـذِي ابْنُـهُ كُفِـلْ)

٩٨- وَصِـفَةٌ صَرِيحَـةٌ صِـلَةُ (أَلْ) ... وَكَوْنُهَـا بِمُعْـرَبِ الْأَفْعَـالِ قَـلْ

٩٩- (أَيٌّ) كَ(مَا) وَأُعْرِبَتْ مَـا لَمْ تُضَـفْ ... وَصَـدْرُ وَصْـلِهَا ضَـمِيرٌ انْحَـذَفْ

١٠٠- وَبَعْضُـهُمْ أَعْـرَبَ مُطْلَقًـا وَفِي ... ذَا الحَذْفِ (أَيًّا) غَـيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِـي

ش: قوله: (وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ): هذا فيه أن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، نحو: (جاء الذي أبوه فاضل)، و(جاء الذي قام أبوه)، أو شبه جملة، نحو: (رأيت الذي عندك)، و(مررت بالذي في الدار). **وقوله: (صَرِيحَةٌ)**: أي: خالصة الوصفية، كاسم الفاعل، نحو: (الضَّارب)، واسم

المفعول، كـ: (المضروب)، والصفة المشبَّهة، كـ: (الحسن الوجه). **وقوله: (وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلْ):** هذا في وصل (أل) بالفعل المضارع، نحو: (جاء الرجل اليضربُ زيدًا)، وهو قليل، بل نادر، إلا في الشعر، **كقول الشاعر:**

مَا أَنْـتَ بِـالْحَكَمِ الـتُّرْضَى حُكُومَتُـهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وقوله: («أَيٌّ» كَـ«مَا»): فيه أن (أي) تلزم لفظًا واحدًا، وتستعمل موصولة بمعنى (الذي)، و(الَّتي) وفروعهما كما هو الحال في (ما). **وقوله: (مَا لَمْ تُضَفْ...) إلى آخر البيت:** فيه أنها تعرب ما لم يجتمع فيها أمران: الإضافة وحذف الصدر، فإن فُقِدا أو أحدُهُما أعربت، **وعلى هذا فالصور أربع: ١-** ألَّا تضاف ويثبت الصَّدر، نحو: (جاءني أيٌّ هو فاضل)، فتعرب؛ لفقد الأمرين. **٢-** ألَّا تضاف ويحذف الصَّدر، نحو: (جاءني أيٌّ فاضل)، فتعرب؛ لفقد الأول، وهو الإضافة. **٣-** أن تضاف ويثبت الصَّدر، نحو: (جاءني أيُّهم هو فاضل)، فتعرب أيضًا؛ لفقد الثاني، وهو حذف الصَّدر. **٤-** أن تضاف ويحذف الصَّدر، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[مريم:٦٩]، فتبنى؛ لاجتماع الأمرين: الإضافة وحذف الصَّدر. **وقوله: (وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا):** ذكر هنا أن بعض العرب لم يفرق في الصور الأربع المتقدمة في البيت السابق، بل أعربها مطلقًا، وإليه أميلُ. **وقوله: (وَفِي ذَا الحَذْفِ...):** فيه أن غير (أي) من الموصولات يتبع (أي) في جواز حذف العائد إذا كان مبتدأً، بشرط أن يكون في الصِّلة طول، كقولهم: (ما أنا بالَّذي قائلٌ لك سوءًا)، أي: هو قائلٌ، ونحو: (جاء الَّذي قائل لك سوءًا)، أي: هو قائلٌ، فإن لم تطل الصِّلة فالحذف قليل، نحو: (جاء الذي قائم)، أي: هو قائم، والأكثر: (جاء الذي هو قائم).

١٠١- إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

١٠٢- إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

١٠٣- فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَ(مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)

١٠٤- كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَ(أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)

١٠٥- كَذَا الَّذِي جُرَّ بِ(مَا) المَوْصُولَ جَرْ كَ(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ)

شرح: قوله: (وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلَ إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ): أي: أبى النحاة أن يُحذَف صدر الصلة إذا استقام الكلام، ولا يُدرَى هل حذف منه شيء أو لا؟ نحو: (جاء الذي هو عندك)، فإنه لا يجوز في مثل هذا حذف صدر الصلة، أي: لا يقال: (جاء الذي عندك). **وقوله: (وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي...كَ«مَنْ نَرْجُو يَهَبْ»)**: فيه جواز حذف العائد المنصوب كثيرًا، بشرط أن يكون متصلًا منصوبًا بفعل تامٍّ أو بوصف، **ومعنى (وصف)**: أي: غير صلة (أل) العائد إليها المنصوب، نحو: (جاء الذي ضربتُ)، والتقدير: (ضَرَبْتُهُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر:١١]، أي: خلقته. **وقوله: (كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا)**: فيه أنه يكثر أيضًا حذف العائد المخفوض بوصف، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[طه:٧٢]، أي: قاضيه. **وقوله: (بَعْدَ أَمْرٍ)**: أي: فعل أمر. **وقوله: (كَذَا الَّذِي جُرَّ...)**: فيه أيضا أنه يجوز حذف العائد المجرور بما جُرَّ بالموصول، كما مثل به، ومنه قوله: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[المؤمنون:٣٣]، أي: تشربون منه.

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

١٠٦- (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ)

١٠٧- وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَ(اللَّاتِ) وَ(الْآنَ) وَ(الَّذِينَ) ثُمَّ (اللَّاتِ)

١٠٨- وَلِاضْطِرَارٍ كَ(بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) كَذَا وَ(طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي)

١٠٩- وَبَعْضُ الاَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

١١٠- كَ(الْفَضْلِ، وَالحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ) فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

ش: **قوله: (النَّمَط)**: أي: الجماعة الذين هم أمرهم واحد، وجمعه: (أنماط). **وقوله: (وَقَدْ تُزَادُ)**: أي: (أل). **وقوله: (وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ...وَحَذْفُهُ سِيَّانِ)**: فيه أن (أل) تدخل على الأعلام للمح الصفة، كقولك في (فضل): (الفضل)، و(حارث): (الحارث)، و(نعمان): (النعمان)، فالأول منقول عن مصدر، والثاني عن صفة، والثالث عن اسم من أسماء الدَّم. **وقوله في البيت: (فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ)**: فيه أن (أل) -هنا- زائدة على مذهب الإمام؛ فحذفها وإثباتها على السواء.

١١١- وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ(أَلْ) كَ(الْعَقَبَهْ)

١١٢- وَحَذْفُ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

ش: فيه أن (أل) قد تكون للغلبة، نحو: (المدينة)، و(الكتاب)، فكان حقهما الصدق على كل مدينة وكتاب، لكن غلبت (المدينة) على مدينة الرسول ﷺ، و(الكتاب) على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى، حتى إنهما إذا أطلقا لم يتبادر الذهن إلى غيرهما. **وحكم هذه الألف واللام**: أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة، نحو: (ياصَعِقُ) في (الصَّعِق)، و(هذه مدينة رسول الله ﷺ). وقد

تُحذف في غيرهما شذوذًا، سُمِعَ من كلامهم: (هذا عَيُّوقُ طالعًا)، والأصل: (العَيُّوق)، وهو اسمٌ لنجم.

الابْتِدَاءُ

١١٣- مُبْتَدَأٌ: (زَيْدٌ)، وَ(عَاذِرٌ): خَبَرْ ... إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ)

١١٤- وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي ... فَاعِلٌ اغْنَى فِي: (أَسَارٍ ذَانِ؟)

١١٥- وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ، وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)

١١٦- وَالثَّانِ مُبْتَدًا، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

ش: قوله: («أَسَارٍ ذَانِ؟»): **الهمزة**: للاستفهام، و(**سار**): مبتدأ، و(**ذان**): خبر. **والعلَّة في جعل الأول مبتدأ**: حلوله محل الفعل ولزومه الإفراد، كما هو الحال في الفعل، فاحتاج إلى فاعل، فاعتُبِرَ (ذان) فاعلًا له سدَّ مسدَّ الخبر. *وحاصل هذا*: أن الوصف إذا أُفرِد أعرب مبتدأً، والثاني فاعلًا سدَّ مسدَّ الخبر، وإذا ثُنِّيَ أو جُمِع أعرب خبرًا مقدَّمًا والثاني مبتدأً مؤخَّرًا، إلا إذا كان على لغة (أكلوني البراغيث)، فيجوز فيه الوجهان. **وقوله: (وَكَاسْتِفْهَامٍ: النَّفْيُ)**: فيه أن النفي كالاستفهام في هذا الباب، نحو: (ما قائم الزيدان)، فـ(**ما**): نافية، و(**قائم**): مبتدأ، و(**الزيدان**): فاعل سد مسد الخبر. **وقوله: (وَقَدْ يَجُوزُ...)**: فيه جواز استعمال الوصف مبتدأ، من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، كما مثَّل، **ومعنى هذا**: أنه جاز لك أن تقول: (قائمٌ الزيدان). **وقوله: (طِبْقًا اسْتَقَرْ)**: أي: استقر الوصف مطابقًا للمرفوع، كـ(أقائمان الزَّيدان)، و(أقائمون الزيدون).

١١٧- وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا
١١٨- وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ كَ(اللهُ بَرٌّ)، وَ(الْأَيَادِي شَاهِدَهْ)
١١٩- وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ
١٢٠- وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا كَ(نُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى)

س: قوله: (وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ): فيه أن الخبر يأتي مفردًا، كـ: (زيد أخوك)، ويأتي جملة، كـ: (زيد قام أبوه). وقوله: (حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي...): أي: حاوية معنى المبتدأ، ويشمل هذا أربعة أشياء: الضميرَ، نحو: (زيد أبوه قائم)، وقد يُحذَف إن أُمنَ اللَّبس، نحو: (السمن منوان بدرهم)، أي: منه. واسمَ الإشارة، نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ﴾[الأعراف:٢٦]. وتكرارَ لفظ المبتدأ، نحو: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾[الحاقة:١-٢]. والعمومَ، كقول الشاعر:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ

الشاهد: (لا قتال)، ربطت بعموم النكرة المنفيَّة. وقوله: (وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى...): هذا فيما إذا كانت الجملة الخبريَّة هي نفس المبتدأ في المعنى، كما مثَّل؛ فلا يحتاج إلى ضمير، فـ(نطقي): مبتدأ أول، والاسم الكريم: مبتدأ ثان، و(حسبي): خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره: خبر عن المبتدأ الأول، واستُغْنِيَ عن الرابط؛ لأن قولك: (الله حسبي) هو معنى (نطقي)، وكذلك: (قَولِي لا إله إلا الله)، أي: مبتدأ وخبر.

١٢١- وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ
١٢٢- وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا
١٢٣- وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرْ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوِ (اسْتَقَرْ)

١٢٤- وَلَا يَكُــونُ اسْــمُ زَمَــانٍ خَــبَرَا عَــنْ جُثَّــةٍ، وَإِنْ يُفِــدْ فَــأَخْبِرَا

١٢٥- وَلَا يَجُــوزُ الِابْتِــدَا بِــالنَّكِرَهْ مَــا لَمْ تُفِــدْ كَ(عِنْــدَ زَيْــدٍ نَمِــرَهْ)

١٢٦- وَ(هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟) فَـ(مَا خِلٌّ لَنَـا) وَ(رَجُــلٌ مِــنَ الْكِــرَامِ عِنْــدَنَا)

١٢٧- وَ(رَغْبَــةٌ فِي الْخَــيْرِ خَــيْرٌ)، وَ(عَمَــلْ بِــرٍّ يَــزِينُ)، وَلْــيُقَسْ مَــا لَمْ يُقَــلْ

س: قوله: (وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ): أي: خالٍ عن الرابط، يعني: الضَّمير، كـ: (زيد أخوك). وقوله: (وَإِنْ يُشْتَقَّ): المشتق: هو ما صيغ من المصدر؛ ليدلَّ على متصلٍ به، كـ: (زيد قائمٌ)، أي: هو، وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، ونحوهما. وقوله: (وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا...): أي: أظهر الضمير العائد على المبتدأ وجوبًا إن جرى على غير من هو له، سواء أُمِنَ اللَّبس، كـ: (زيد هند ضاربها هو)، أو لم يؤمَن لولا الضَّمير، كـ: (زيد عمرٌو ضاربه هو)، فوجب إبراز الضمير في الموضعين على الصحيح.

١٢٨- وَالْأَصْــلُ فِي الْأَخْبَــارِ أَنْ تُــؤَخَّرَا وَجَــوَّزُوا التَّقْــدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

١٢٩- فَامْنَعْــهُ حِــينَ يَسْــتَوِي الْجُــزْءَانِ عُرْفًــا وَنُكْــرًا عَــادِمَي بَيَــانِ

١٣٠- كَــذَا إِذَا مَــا الْفِعْــلُ كَــانَ الْخَــبَرَا أَوْ قُصِــدَ اسْــتِعْمَالُهُ مُنْحَصِــرَا

١٣١- أَوْ كَــانَ مُسْــنَدًا لِــذِي لَامِ ابْتِــدَا أَوْ لَازِمِ الصَّــدْرِ كَ(مَــنْ لِي مُنْجِــدَا)

١٣٢- وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، وَ(لِي وَطَرْ) مُلْتَــزَمٌ فِيــهِ تَقَــدُّمُ الْخَــبَرْ

١٣٣- كَــذَا إِذَا عَــادَ عَلَيْــهِ مُضْــمَرُ مِمَّــا بِــهِ عَنْــهُ مُبِينًــا يُخْــبَرُ

١٣٤- كَــذَا إِذَا يَسْــتَوْجِبُ التَّصْــدِيرَا كَ(أَيْــنَ مَــنْ عَلِمْــتُــهُ نَصِــيرَا)

١٣٥- وَخَــبَرَ الْمَحْصُــورِ قَــدِّمْ أَبَــدَا كَ(مَــا لَنَــا إِلَّا اتِّبَــاعُ أَحْمَــدَا)

١٣٦- وَحَـذْفُ مَـا يُعْلَـمُ جَـائِزٌ كَـمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)
١٣٧- وَفِي جَوَابِ(كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ(دَنِفْ) فَـ(زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ؛ إِذْ عُرِفْ
١٣٨- وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ
١٣٩- وَبَعْدَ (وَاوٍ) عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَمِثْلِ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)

ش: قوله: (فَامْنَعْهُ...): هذا فيما إذا لم تكن هناك قرينة تعيِّن المُخبَر به، فيجب تأخير الخبر؛ فلا يجوز تقديم خبر نحو: (زيد أخوك)، بل يجب تأخيره.
وقوله: (كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ...«منجدا»): هذا فيما إذا كان الخبر فعلًا، كـ: (زيد قامَ)، أو كان منحصرًا، بـ(إلَّا)، أو بـ(إنَّما)، كـ: (إنَّما زيد قائم)، أو كان مقرونًا بـ(لام الابتداء)، نحو: (لَزيدٌ قائم)، أو كان المبتدأ بأداة لازمة الصَّدارة، كـ:(مَن لي مُنجدًا)، وجب التأخير أيضًا. وقوله: (وَ«لِي وَطَر»): أي: لي حاجة في الزواج. وقوله: (كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ...): أي: يجب تقديم الخبر، عكس ما سبق، وذلك إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ، نحو: (في الدار صاحبها).
وقوله: (وَبَعْدَ «لَوْلَا»...حَتْمٌ): أي: (لولا) الامتناعيَّة، فيجب حذف الخبر بعدها، نحو: (لولا زيد لأتيتك)، والتقدير: (لولا زيد موجود). وقوله: (وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ): أي: يُحذفُ الخبر أيضًا وجوبًا بعد القسم الصريح، نحو: (لعمرك لأفعلنَّ)، أي: قَسَمي. وقوله: (وَبَعْدَ «وَاوٍ»...): أي: واو هي نَصٌّ في المعيَّة، كـ: (كل رجل وضَيعَتُه)، فـ(كل): مبتدأ، و(ضيعته): معطوف على (كل)، والخبر محذوف، والتقدير: (كل رجل وضيعته مقترنان).

١٤٠- وَقَبْـلَ حَـالٍ لَا يَكُـونُ خَـبَرَا عَـنِ الَّـذِي خَـبَرُهُ قَـدْ أُضْـمِرَا
١٤١- كَ(ضَرْبِيَ الْعَبْـدَ مُسِـيئًا)، وَ(أَتَـمْ تَبْيِينِـيَ الْحَـقَّ مَنُوطًـا بِـالْحِكَمْ)

١٤٢- وَأَخْـــبَرُوا بِـــاثْنَيْنِ أَوْ بِـــأَكْثَرَا عَـــنْ وَاحِـــدٍ كَ(هُـــمْ سُرَاةٌ شُـــعَرَا)

س: قوله: (وَقَبْلَ حَالٍ...مُسِيئًا): هذا إذا كان المبتدأ مصدرًا، وبعده حال سدَّت مسدَّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا، فيُحذف الخبر المقدَّر قبل الحال وجوبًا؛ لسدِّ الحال مسدَّه، وذلك نحو: (ضربي العبد مسيئًا)، فـ(ضربي): مبتدأ، و(العبد): معمول له، و(مسيئًا): حال سدت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوبًا، والتقدير: (ضربي العبد حاصلٌ إذا كان مسيئًا). وقوله: (أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمِ): فـ(أتم): مبتدأ، و(تبييني): مضاف إليه، و(الحق): مفعول لـ(تبييني)، و(منوطًا): حال سدَّت مسدَّ خبر (أتم)، والتقدير: (أتمُّ تبييني الحق إذا كان منوطًا بالحِكَم).

(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا

١٤٣- تَرْفَـعُ (كَـان) الْمُبْتَـدَا اسْـمًا وَالخَـبَرْ تَنْصِـبُهُ كَ(كَـانَ سَـيِّدًا عُمَـرْ)

١٤٤- كَ(كَانَ) (ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَـى وَصَـارَ لَـيْسَ زَالَ بَرِحَـا

١٤٥- فَتِـئَ وَانْفَـكَّ) وَهَـذِي الْأَرْبَعَـهْ لِشِـبْهِ نَفْـيٍ أَوْ لِنَفْـيٍ مُتْبَعَـهْ

١٤٦- وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا) كَ(أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا)

١٤٧- وَغَـيْرُ مَـاضٍ مِثْلُـهُ قَـدْ عَمِـلَا إِنْ كَانَ غَـيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

س: قوله: (وَهَذِي الْأَرْبَعَهْ...مُتْبَعَة): أي: أن (زال، وبرح، وفتئ، وانفكَّ) يجب أن يتقدمها: إما نفي، نحو: (ما زال زيدٌ قائمًا)، أو شبهه، نحو: (لا تزل قائمًا). وقوله: (وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا): فيه أنَّ ما يتصرَّف من هذه

الأفعال يعمل غيرُ الماضي منه عملَ الماضي، وذلك هو المضارع، نحو: (يكون زيدٌ قائمًا)، والأمر، نحو: (كونوا خير رجال الزمن)، واسم الفاعل، نحو: (زيد كائن أخاك)، والمصدر، **كقول الشاعر:**

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وقوله: (إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا): فيه أنها تتصرَّف جميعًا، إلَّا (ليس) باتفاق، و(دام) على الصحيح.

١٤٨- **وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَرْ ... أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرْ**

١٤٩- **كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ ... فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ**

١٥٠- **وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) اصْطُفِي ... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي**

١٥١- **وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي ... (فَتِئَ) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِمًا قُفِي**

ش: قوله: (وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ...): فيه جواز توسط خبر جميعها بين الفعل والاسم، كـ: (كان قائمًا زيدٌ)، إلا (دام)، فيُمنع -في قولٍ- تقديمُ خبرها على (ما) المتصلة بها؛ فلا يقال: (لا أصحبك قائمًا ما دام زيد). **وقوله: (كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ...):** فيه أنه لا يجوز أيضًا أن يتقدم الخبر على (ما) النافية؛ فلا يقال: (قائمًا ما زال زيدٌ) على الأصح. **وقوله: (وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ «لَيْسَ» اصْطُفِي):** فيه أن خبر (ليس) لا يتقدَّم عليها أيضًا كما هو الحال في (ما) النافية؛ فلا يقال: (قائمًا ليس زيدٌ). **وقوله: (وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي):** فيه أن هذه الأفعال تكتفي بمرفوعها إذا جاءت بمعنى التام، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠]، أي: وُجِد ذو عسرة، وقولهِ تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[الروم:١٧] أي: تدخلون في المساء والصباح.

وقوله: (وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ...): أي: أنَّ ما سوى التامِّ المذكور ناقص، وهذا النقص يلزم في ثلاثة، هي: (فتئ، ليس، زال).

١٥٢- وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ ... إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

١٥٣- وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ ... مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

١٥٤- وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَ(مَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)

١٥٥- وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الخَبَرْ ... وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

١٥٦- وَبَعْدَ (أَنْ)تَعْوِيضُ(مَا) عَنْهَا ارْتُكِبْ ... كَمِثْلِ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)

١٥٧- وَمِنْ مُضَارِعٍ لِ(كَانَ) مُنْجَزِمْ ... تُحْذَفُ (نُونٌ)، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

ش: قوله: (وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ...): أي: لا يلي معمولُ الخبر العاملَ في حالٍ ما، إلا في حالة مجيئه ظرفًا، نحو: (كان عندك زيدٌ مقيمًا)، أو حرف جر، نحو: (كان فيك زيدٌ راغبًا)؛ فلا يقال: (كان طعامَك زيدٌ آكلًا)، ولا: (كان طعامَك آكلًا زيدٌ)، ولا: (كان آكلًا طعامَك زيدٌ) على الصَّحيح.

وقوله: (وَمُضْمَرَ الشَّانِ...): هذا فيما إذا تقدم على الخبر ما يوهم أنه معمول الخبر، نحو: (كان طعامَك زيدٌ آكلًا)، فينوى حينئذ لـ(كان) ضمير مستتر، ويسمَّى: (ضمير الشأن)؛ فتقول: (كانهُ طعامَك زيدٌ آكلًا). وقوله: (وَيَحْذِفُونَهَا...): هذا فيه أنها تحذف، أي: (كان) مع اسمها، ويبقى خبرها كثيرًا بعد (إنْ)، كقول الشاعر:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبَا ... فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا؟

التقدير: (إن كان المقولُ صدقًا، وإن كان المقولُ كذبًا). وبعد (لو)، كقولك: (ائتني بدابَّة ولو حمارًا)، أي: ولو كان المأتيُّ به حمارًا. وقوله: (وَبَعْدَ

«أَنْ»...): فيه أنَّ (كان) تحذف بعد (أن) المصدريَّة، ويعوَّض عنها بـ(ما)، ويبقى اسمها وخبرها، نحو: (أمَّا أنت برًّا فاقترب)، والأصل: (أن كنت برًّا فاقترب)، فحذفت (كان)، فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء، فصار: (أن أنت برًّا)، ثم أُتي بـ(ما) عوضًا عن (كان)، فصار: (أن ما أنت برًّا)، ثم أدغمت النون في الميم، فصار: (أمَّا أنت برًّا). **وقوله: (وَمِنْ مُضَارِعٍ...)**: فيه جواز حذف نون المضارعة من غير إلزام، نحو: (لم يكُ زيدٌ قائمًا).

فَصْلٌ:
فِي (مَا) وَ(لا) وَ(لاتَ) وَ(إِن) المُشَبَّهَاتِ بِـ(لَيْسَ)

١٥٨- إِعْمَالَ(لَيْسَ)أُعْمِلَتْ(مَا) دُونَ(إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

١٥٩- وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَ(مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَا

١٦٠- وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِ(لَكِنْ) أَوْ بِ(بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِ(مَا)الْزَمْ حَيْثُ حَلْ

ش: قوله: (إِعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا»...): فيه أنَّ (ما) الحجازية تعمل عمل (ليس)، لكن بثلاثة شروط: **١**- أن لا يزاد بعدها (إن)، نحو: (ما إن زيد جاهلٌ). **٢**- أن لا ينتقض النفي بـ(إلا)، نحو: (ما زيد إلا قائم). **٣**- أن لا يتقدم خبرها على اسمها، نحو: (ما قائمًا زيد). **٤**- أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم، نحو: (ما طعامَك زيد آكل). **ومثال ما استكمل فيه الشروط الأربعة**: قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[يوسف:٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢]. **وقوله: (وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ...)**: فيه أن المعمول إذا كان ظرفًا،

نحو: (ما عندك زيد مقيمًا)، أو جارًا ومجرورًا -كما مثل- لم يبطل عملها؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، ولذلك سمَّاها بعض المغاربة بـ(شرفاء النحو). **وقوله: (وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ...)**: أي: الزم رفع معطوف بـ(لكن) أو بـ(بل)، وذلك إذا جاءت بعد منصوب بـ(ما)، أي: خبر (ما)، نحو: (ما زيد قائمًا بل قاعدٌ)، وهذا تجوُّز منه رَحِمَهُ اللَّهُ، وإلَّا فهو خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (هو)، أي: بل هو قاعد.

١٦١- **وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرْ**

١٦٢- **فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَ(لَيْسَ) (لا) وَقَدْ تَلِي (لَاتَ) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلَا**

١٦٣- **وَمَا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى (حِينٍ) عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلْ**

شرح: قوله: (وَبَعْدَ «مَا» وَ«لَيْسَ»...): أي: أن الخبر بعد (ما) و(ليس) يكثر جره بالباء الزائدة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾[الأنعام:١٣٢]، ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[الزمر:٣٦]، خلافًا لما إذا كان بعد (لا) النافية أو (كان) المنفيَّة فيقلُّ جره، -أي: الخبر- بالباء، فالأول **كقول الشاعر**:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

والثاني **كقوله**:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله: (فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَ«لَيْسَ» «لا»): فيه أن (لا) تعمل عمل (ليس) في النكرات غالبًا، وأكثر عملها في لغة أهل الحجاز، نحو: (لا رجلٌ أفضلَ منك)، **وقوله: (وَقَدْ تَلِي «لَاتَ»)**: فيه أن (لات) -وهي (لا) النافية، زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحةً- و(إن) أيضًا يعملان عمل (ليس) قليلًا.

وقوله: (وَمَا لِـ«لَاتَ»...): فيه أنَّ (لات) لا تعمل إلَّا في الـ(حين)، ولا يذكر معها الاسم والخبر معًا، وإنما يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص:٣]، بنصب (الحين)، فحُذِف الاسم، وبقي الخبر، والتقدير: (ولات الحين حين مناص)، فـ(الحين): اسمها، و(حين مناص): خبرها.

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

١٦٤- كَ(كَانَ) (كَادَ) وَ(عَسَى)، لَكِنْ نَدَرْ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

١٦٥- وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) ... نَزْرٌ، وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

١٦٦- وَكَ(عَسَى): (حَرَى)، وَلَكِنْ جُعِلَا ... خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا

١٦٧- وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَقَ)(أَنْ)مِثْلَ(حَرَى) ... وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا

ش: قال ابن الحاجب رَحِمَهُ اللَّهُ: هي ما وضِع لدنو الخبر رجاءً، أو حصولًا، أو أخذًا فيه. قوله: (كَ«كَانَ»: «كَادَ» وَ«عَسَى»...): أي: أنَّ (كاد) و(عسى) يشبهان (كان) في جميع الوجوه، لكن ندر في هذا الباب أن يأتي الخبر بصيغة الماضي. وقوله: (وَكَوْنُهُ بِدُونِ «أَنْ»...): فيه أنَّ الأكثر في (عسى) اقتران خبرها بـ(أن)، كـ(عسى زيدٌ أن يزورنَا)، خلافًا لـ(كاد)، فيقلُّ الاقتران، فالأول كقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾[المائدة:٥٢]، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾[البقرة:٧١]. وقوله: (وَبَعْدَ «أَوْشَكَ» انْتِفَا «أَنْ» نَزُرَا): أي: قلَّ تجرُّد (أن) من خبر (أوشك)، فمن اقترانه بها قول الشاعر:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الـتُّرَابَ لَأَوْشَـكُوا -إِذَا قِيلَ:هَاتُوا- أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ومن تجرده منها **قوله:**

يُوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَنِيَّتِـهِ فِي بَعْـضِ غِرَّاتِـهِ يُوَافِقُهَـا

١٦٨- **وَمِثْلُ (كَادَ) -فِي الْأَصَحِّ- (كَرَبَا) وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا**

١٦٩- **كَ(أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) وَ(طَفِقْ) كَذَا (جَعَلْتُ) وَ(أَخَذْتُ) وَ(عَلِقْ)**

١٧٠- **وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِ(أَوْشَكَا) وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)**

ش: قوله: (وَتَرْكُ «أَنْ» مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا): أي: أن ما دلَّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ(أن)؛ لما بينه وبين (أن) من المنافاة؛ لأن المقصود به الحال، و(أن) للاستقبال، وذلك نحو: (أنشأ السائق يحذو، وطَفِقَ زيد يدعو، وجعل يتكلم، وأخذ يَنْظِمُ، وعَلِق يفعل كذا)، **وقول الشاعر:**

أَرَاكَ عَلِقْـتَ تَظْلِـمُ مَـنْ أَجَرْنَـا وَظُلْـمُ الْجَـارِ إِذْلَالُ الْمُجِـيرِ

وقوله: (وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا...): فيه أنَّ استعمال (أوشك) و(كاد) في المضارع أكثر من استعمالها في الماضي. **وقوله: (وزادوا «مُوشِكًا»):** معناه: أنه قد ورد أيضًا استعمال اسم الفاعل من (أوشك)، **كقوله:**

فَمُوشِـكَةٌ أَرْضُـنَا أَنْ تَعُـودَ خِـلَافَ الْأَنِـيسِ وُحُوشًـا يَبَابَـا

١٧١- **بَعْدَ (عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ) قَدْ يَرِدْ غِنًـى بِـ(أَنْ يَفْعَـلَ) عَـنْ ثَـانٍ فُقِـدْ**

١٧٢- **وَجَرِّدَنْ (عَسَـى) أَوِ ارْفَـعْ مُضْـمَرَا بِهَـا إِذَا اسْـمٌ قَبْلَهَـا قَـدْ ذُكِـرَا**

١٧٣- **وَالْفَتْحَ وَالْكَسْـرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِـنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ)، وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِـنْ**

ش: قوله: (بَعْدَ «عَسَى...): هـذا فيه أن هـذه الأفعـال الثـلاثة تستعمل

ناقصة وتامَّة، فأما الناقصة فقد سبق ذكرها، **وأما التامة**: فهي المسندة إلى (أن) والفعل، نحو: (عسى أن يقوم)، و(اخلولق أن يأتي)، و(أوشك أن يفعل)، فـ(أن) والفعل في موضع رفع فاعل (عسى، واخلولق، وأوشك)، واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها. **وقوله: (وَجَرِّدَنْ «عَسَى»)**: أي: **اختصت (عسى) و(اخلولق) و(أوشك) من بين سائر أفعال هذا الباب**: بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجريدها عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو: (زيد عسى أن يقوم)، **فعلى لغة تميم**: يكون في (عسى) ضمير مستتر يعود على (زيد)، و(أن يقوم): في موضع نصب بـ(عسى)، **وعلى لغة الحجاز**: لا ضمير في (عسى)، و(أن يقوم): في موضع رفع بـ(عسى). **وقوله: (وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ...)**: أي: يجوز في (عَسَيْتُ) فتحُ سينها وكسره؛ لاقترانها بضمير المتكلِّم، والأشهر الفتح.

(إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا

١٧٤- لِ(إِنَّ) (أَنَّ) (لَيْتَ) (لَكِنَّ) (لَعَلْ) (كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ

١٧٥- كَ(إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)

١٧٦- وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي كَ(لَيْتَ فِيهَا -أَوْ هُنَا- غَيْرَ الْبَذِي)

١٧٧- وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

١٧٨- فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

١٧٩- أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ حَالٍ كَ(زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)

١٨٠- وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ كَ(اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)

١٨١- بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ، أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَه بِوَجْهَيْنِ نُمِي

١٨٢- مَعْ تِلْوِ فَا الجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

شرح: قوله: (وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ...): فيه أنه يؤتى أوَّلًا بالاسم، ثم بالخبر، كـ: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، إلَّا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فيجوز تقديمه وتأخيره، كما مثَّل. **وقوله: (الْبَذِي)**: أي: الوقِح. **وقوله: (وَهَمْزَ «إِنَّ» افْتَحْ... إِنِّي أَحْمَدُ)**: فيه أن همزة (إنَّ) تفتح وجوبًا، وذلك إذا أريد به المصدر مطلقًا: مرفوعًا كان، نحو: (يعجبني أنك قائمٌ)، أي: قيامُك، أو منصوبًا، نحو: (عرفت أنك قائمٌ)، أي: قيامَك، أو مجرورًا، نحو: (عجبت من أنَّك قائم)، أي: قيامِك، فإن لم تكن كذلك كسرت وجوبًا، وذلك في تسعة مواضع: **الأول**: إذا وقعت (إنَّ) ابتداءً، نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ). **الثاني**: أن تقع صدرَ صلة، نحو: (جاء الَّذي إنَّه قائم)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾[القصص:٧٦]. **الثالث**: أن تقع جوابًا للقسم، وفي خبرها اللَّام، نحو: (والله إنَّ زيدًا لَقائمٌ)، وسيأتي الكلام على ذلك. **الرابع**: أن تقع في جملة محكيَّة بالقول، نحو: (قلت إنَّ زيدًا قائمٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا﴾[مريم:٣٠]. **الخامس**: أن تقع في جملة في موضع الحال، كقول الناظم: (زرته وإنِّي ذو أمل)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[الأنفال:٥]. **السادس**: أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب، وقد عُلِّق عنها باللَّام، نحو: (علمت إنَّ زيدًا لقائمٌ)، وسنُبيِّن هذا في باب (ظَنَّ) إن شاء الله، فإن لم يكن في خبرها اللَّام فُتِحَت، نحو: (علمت أنَّ زيدًا قائمٌ). هذا ما ذكره المصنف، وأُورِدَ عليه أنه

نقص مواضع يجب كسر (إنَّ) فيها: **الأول**: إذا وقعت بعد (ألَا) الاستفتاحيَّة، نحو: (ألَا إنَّ زيدًا قائمٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة:١٣]. **الثاني**: إذا وقعت بعد (حيثُ)، نحو: (اجلس حيث إنَّ زيدًا جالسٌ). **الثالث**: إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسمِ عينٍ، نحو: (زيدٌ إنَّه قائم). وجوازًا، أي: تكسر همزة (إنَّ) جوازًا، وذلك في أربعة مواضع: **الأول**: بعد(إذا) الفجائيَّة، نحو: (خرجت فإذا إنَّ -أنَّ- زيدًا قائمٌ). **الثاني**: إذا وقعت جواب قسم، وليس في خبرها اللَّام، نحو: (حلفت إنَّ زيدًا قائمٌ) بالفتح والكسر، وهذا معنى قوله: **(لَا لَامَ بَعْدَه بِوَجْهَيْنِ نُمِي)**، أي: نقل عن العرب الوجهان، ومنه **قول الشاعر**:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ ... مِنِّيَ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ ... أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

الثالث: إذا وقعت بعد (فاء) الجزاء، نحو: (من يأتني فإنَّه مُكرَمٌ). **الرابع**: إذا وقعت بعد مبتدأٍ هو في المعنى قولٌ، وخبر (إنَّ) قولٌ، والقائلُ واحدٌ، كما مثَّل الناظم بقوله: (خير القول إني أحمد).

١٨٣- **وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ ... لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرْ)**
١٨٤- **وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَ(رَضِيَا)**
١٨٥- **وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كَ(إِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)**
١٨٦- **وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ ... وَالْفَصْلَ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ**

ش: قوله: (وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ): أي: بعد (إنَّ) المكسورة. **وقوله: (لَوَزَرْ)**: أي: لمُعِين وملجأ. **وقوله: (وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ)**: فيه أنَّ لام الابتداء لا تلحق

الخبر المنفي ولا الفعل الماضي المتصرف، إلا مع الاقتران بـ(قد) على الصحيح، نحو: (إنَّ زيدًا لبئس الرَّجل)، و(إنَّ عَمرًا لقد قام). **وقوله: (...عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)**: أي: غالبًا على الغير في الاعتداء. **وقوله: (وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ...)**: فيه أنَّ لام الابتداء تدخل على: **١**- معمول الخبر، بشرط توسطه بين اسم (إنَّ) والخبر، نحو: (إنَّ زيدًا لَطعامَك آكل). **٢**- على ضمير الفصل، نحو: (إنَّ زيدًا لَهو القائم)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[آل عمران:٦٢]، وسمِّيَ: (ضمير الفصل)؛ لأنه يفصل بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت: (زيدٌ هو القائم)، فلو لم تأتِ بـ(هو) لاحتمل أن يكون (القائم) صفة لـ(زيد)، وأن يكون خبرًا عنه، فلمَّا أتيت بـ(هو) تعيَّن أن يكون (القائم) خبرًا عن (زيد). **٣**- على الاسم إذا تأخر عن الخبر، نحو: (إنَّ في الدار لَزيدًا)، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾[القلم:٣].

١٨٧- **وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ**

١٨٨- **وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا**

١٨٩- **وَأُلْحِقَتْ بِـ(إِنَّ): (لَكِنَّ) وَ(أَنْ) ... مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَأَنْ)**

١٩٠- **وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ**

١٩١- **وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا**

١٩٢- **وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ(إِنْ) ذِي مُوصَلَا**

ش: قوله: (وَوَصْلُ «مَا»...): فيه أنَّ (ما) إذا اتصلت على واحدة من هذه الحروف تبطل عملها غالبًا، نحو: (إنَّما زيدٌ قائمٌ)، وقد يبقى عملها في قول الناظم، نحو: (إنَّما زيدًا قائمٌ)، لكنَّه قليل. **وقوله: (وَجَائِزٌ رَفْعُكَ...وَ«لَعَلَّ»**

وَ«كَأَن»): فيه أنَّه يجوز رفع المعطوف على اسم (إنَّ) وأخواتها، إلَّا (ليت)، و(لعلَّ)، و(كأنَّ) في قول الأكثرين، خلافًا للفرَّاء، بشرط استكمال الخبر، وهو الأصل، نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو)، برفع (عمرو)، ولك نصبه. **وقوله: (وَخُفِّفَتْ «إِنَّ»...أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا):** فيه أنَّ (إنَّ) تُخفَّف ويكثر إهمالها، ويلزم في هذه الحالة الإتيان باللَّام؛ للتَّفريق بين (إن) النَّافية التميميَّة والمخفَّفة من الثَّقيلة، نحو: (إن زيدٌ لَقائمٌ)، ولا يُستَغنَى عن هذه اللَّام إلَّا إذا بدا المقصود، **كقول الشاعر:**

أَنَا ابْـنُ أُبَـاةِ الضَّـيْمِ مِـنْ آلِ مَالِـكٍ وَإِنْ مَالِـكٌ كَانَـتْ كِـرَامَ المَعَـادِنِ

التقدير: (وإن مالكٌ لَكانت)، فحُذِفت اللَّام؛ لأنَّها تلتبس بالنَّافية؛ لأنَّ المعنى على الإثبات، **وهذا هو المراد بقوله: (وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا...) إلى آخر البيت.** وقد تعمل (إنَّ) المخففة، نحو: (إن زيدًا قائمٌ)، لكنَّه قليل. **وقوله: (وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا...):** فيه أنَّه إذا خففت (إنَّ) فلا يليها من الأفعال إلَّا الأفعال النَّاسخة للابتداء، نحو: (كان) وأخواتها، و(ظنَّ) وأخواتها، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[البقرة:١٤٣]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾[القلم:٥١]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[الأعراف:١٠٢]، ويقل أن يليها غير الناسخ، **وإليه أشار بقوله: (غالبًا)**، ومنه قول بعض العرب: (إن يزينُك لنفسُك، وإن يشينُك لهِيه)، وقولهم: (إن قنَّعت كاتبك لسوطًا)، وأجاز الأخفش: (إن قام لأنا)، ومنه **قول الشاعر:**

شَـلَّتْ يَمِينُـكَ إِنْ قَتَلْـتَ لَمُسْـلِمًا حَلَّـتْ عَلَيْـكَ عُقُوبَـةُ الْمُتَعَمِّـدِ

١٩٣- وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنْ)

١٩٤- وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

١٩٥- فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ(قَدْ) أَوْ نَفْيٍ اوْ تَنْفِيسٍ اوْ (لَوْ)، وقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)

١٩٦- وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوِي مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

ش: قوله: (وَإِنْ تُخَفَّفْ «أَنَّ»...): فيه أنَّه إذا خفِّفت (أنَّ) المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضميرَ الشَّأن محذوفًا، وخبرها لا يكون إلَّا جملةً، وذلك نحو: (علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ)، فـ(أن): مخففة من الثقيلة، **واسمها**: ضمير الشأن، وهو محذوف، والتقدير: (أنه)، **و(زيد قائم)**: جملة في موضع رفع خبر (أنْ)، والتقدير: (علمت أنه زيد قائم)، وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن، **كقوله:**

فَلَوْ أَنَّكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

الشاهد: تخفيف النون في (أَنْكِ). **وقوله: (وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا...**

وقليل ذكر «لو»: فيه أنه يجوز الفصل وتركه، أي: بين (أن) وخبرها، والأحسن الفصل، والفاصل أحد أربعة أشياء: **الأول**: (قد)، كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ﴾[المائدة:١١٣]. **الثاني**: حرف التنفيس، وهو السين أو (سوف)، فمثال السين: قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[المزمل:٢٠]، ومثال (سوف): **قول الشاعر:**

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

الثالث: النفي، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[طه:٨٩]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[القيامة:٣]، وقوله تعالى:

﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[البلد:٧]. **الرابع**: (لو)، وقلَّ من ذكر كونها فاصلة من النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾[الجن:١٦]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾[الأعراف:١٠٠]، ومما جاء بدون فاصل: **قوله**:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[البقرة:٢٣٣]، في قراءة من رفع (يتم) في قول، والقول الثاني: أنَّ (أن) ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفع (يتم) بعده شذوذًا. **وقوله: (وَخُفِّفَتْ «كَأَنَّ» أيضًا...)**: فيه أنه إذا خففت (كأن) ينوى اسمها كثيرًا، نحو: (كأنْ زيدٌ قائمٌ)، والتقدير: (كأنْه زيدٌ قائمٌ)، فالاسم -وهو ضمير الشأن- محذوف، والجملة التي بعدها خبر عن الاسم المحذوف. **وقوله: (وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي)**: فيه أنه قد روي إثبات منصوبها، ولكنه قليل، ومنه **قوله**:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

(لا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

١٩٧- عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لِـ(لَا) فِي نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

ش: هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي (لا) التي لنفي الجنس، **والمراد بها**: (لا) التي قُصدَ بها التَّنصيص على استغراق نفي حكم الخبر عن الجنس كُلِّه. وهي تعمل عمل (إن)، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع

الخبر خبرًا لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة -وهي التي لم تتكرر، نحو: (لا غلام رجل قائم)- وبين المكررة، نحو: (لاحول ولا قوَّة إلَّا بالله)، ولا يكون اسمها وخبرها إلَّا نكرة؛ فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤوَّل، كقولهم: (قضيَّة ولا أبا حسن لها)، فالتقدير: (ولا مسمًّى بهذا الاسم لها)، ويدل على أنه -أي: مدخول (لا)- معامَل معاملة النكرة وَصْفُهُ بالنكرة، كقولك: (لا أبا حسن حلَّالًا لها)، ولا يُفصَل بينها وبين اسمها، فإن فصل بينهما أُلغِيَت، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[الصافات:٤٧].

١٩٨- فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا اوْ مُضَارِعَهْ ... وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

١٩٩- وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا كَ(لَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، وَالثَّانِ اجْعَلَا

٢٠٠- مَرْفُوعًا اوْ مَنْصُوبًا اوْ مُرَكَّبَا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

٢٠١- وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي ... فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

٢٠٢- وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ المُفْرَدِ ... لَا تَبْنِ وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

ش: **قوله: (فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا)**: أي: مضافًا إلى نكرة، نحو: (لا غلامَ رجلٍ). **وقوله: (اوْ مُضَارِعَهْ)**: أي: شبيهًا بالمضاف، وهو ما كان عاملًا عمل الفعل في غيره، نحو: (لا طالعًا جبلًا). **وقوله: (وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ)**: أي: ارفع الخبر بعد ذاك الاسم المنصوب، أعني: المضاف والشبيه بالمضاف. **وقوله: (وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا)**: -وهو ما ليس بمضافٍ ولا مشبهٍ به- أي: ركِّب المفرد مع (لا) تركيب (خمسةَ عشرَ) فاتحًا له من غير تنوين، نحو: (لا حولَ ولا قُوَّةَ). **وقوله: (وَالثَّانِ اجْعَلَا...مُرَكَّبَا)**: أي: اجعل المعطوف -وهو -هنا-: (لا قوَّةَ)- مرفوعًا، كـ: (لا حولَ ولا قُوَّةٌ)، برفع (قوَّة)، أو منصوبًا، كـ: (لا حولَ

ولا قوَّةً)، بنصب (قوَّة)، أو مركَّبًا، أي: مبنيًّا على الفتح تركيب (خمسةَ عشرَ)، وهو المشهور، نحو: (لا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله). **وقوله: (وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا...)**: أي: إن رفعت اسم (لا) الأول -وهو المعطوف عليه- لم يجز لك في الثاني إلَّا وجهان: **الأول**: البناء على الفتح، نحو: (لا حولٌ ولا قوَّةَ)، و(لا غلامُ رجلٍ ولا امرأةَ). **الثاني**: الرفع، نحو: (لا حولٌ ولا قوَّةٌ)، و(لا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ)، ولا يجوز النصب للثَّاني؛ لأنه إنما جاز فيما تقدَّم؛ للعطف على محل اسم (لا)، و(لا) -هنا- ليست بناصبة؛ فيسقط النَّصب. **وقوله: (وَمُفْرَدًا ...)**: إذا كان اسم (لا) مبنيًّا ونعت بمفرد يليه -أي: لم يُفصل بين اسمها ونعته بفاصل- جاز في النعت ثلاثة أوجه: **الأول**: البناء على الفتح؛ لتركبه مع اسم (لا)، نحو: (لا رجلَ ظريفَ). **الثاني**: النصب؛ مراعاةً لمحلِّ اسم (لا)، نحو: (لا رجلَ ظريفًا). **الثالث**: الرفع؛ مراعاة لمحلِّ (لا) واسمها، لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم، نحو: (لا رجلَ ظريفٌ). **وقوله: (وَغَيْرَ مَا يَلِي...)**: أي: إذا كان النعت لا يلي المنعوت؛ لوجود فاصلٍ بينهما، أو كان أحدهما أو كلاهما غيرَ مفرد؛ فلا تبنِ النَّعت، بل انصبه، نحو: (لا رجلَ فيها ظريفًا)، أو اقصد الرفع، نحو: (لا رجلَ فيها ظريفٌ).

٢٠٣- وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) احْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

٢٠٤- وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ

٢٠٥- وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ ... إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

ش: قوله: (وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»...): فيه أنَّ المعطوفَ عطفَ نسقٍ -أي: بالواو- إن لم يتكرر معه (لا) جاز رفعه ونصبه، كما هو الحال في النعت

المفصول، نحو: (لا رجلَ وامرأةٌ، وامرأةً). **وقوله: (وَأَعْطِ «لَا» مَعْ...)**: فيه أنه إذا دخلت الهمزة على (لا) النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، فتقول: (ألا رجلَ قائمٌ؟)، و(ألا غلامَ رجلٍ قائمٌ؟)، و(ألا طالعًا جبلًا ظاهرٌ؟)، وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها، وهذا -أي: الاستفهام- له ثلاثة معانٍ: **أحدها -وهو الأكثر-**: أن تكون للتَّوبيخ والإنكار، كقولك: (ألا رجوعَ وقد شبت؟!). **الثاني**: أن تكون لمجرَّد الاستفهام عن النَّفي، **كقول الشاعر**:

أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ؟ إِذَا أُلَاقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي

الثالث: أن تكون للتَّمنِّي، كقولهم: (ألا ماءَ ماءً باردًا)، فـ(ماءَ): اسم (ألا)، و(ماءً): نعت موطِّئ، و(باردًا): نعت. **وقيل**: (ماءً): توكيد. وعند سيبويه: (ماءَ): مفعول (ألا)، ولا خبرَ لها، والجملة بعدها بتقدير (أعني).

(ظَنَّ) وَأَخَوَاتُهَا

٢٠٦- انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا أَعْنِي (رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا)

٢٠٧- (ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ) مَعَ (عَدْ حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ) اللَّذْ كَ(اعْتَقَدْ)

٢٠٨- وَ(هَبْ) (تَعَلَّمْ)، وَالَّتِي كَ(صَيَّرَا) أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

٢٠٩- وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ (هَبْ) وَالْأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠- كَذَا (تَعَلَّمْ)، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ

ش: قوله: (مَعَ «عَدْ»): فيه أنَّ (عدَّ) تنصب مفعولين، **كقول الشاعر**:

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي الْعُدْمِ

وقوله: (وَ«جَعَلَ» اللَّذْ كَـ«اعْتَقَد»): أراد بذلك (جعل) الدالة على الاعتقاد. و(**اللَّذْ**): بسكون الذَّال، لغةٌ لقومٍ بمعنى (الَّذي)، وجملة كـ(اعتقد): صلته، وهذا فيه أن (جعل) أقوى من غيرها في الظَّنِّ والرُّجحان؛ لما فيها من الزيادة في الاعتقاد، قال الله ﷻ: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[الزخرف:١٩]، أي: اعتقدوا. **وقوله: (وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ...زُكِن)**: فيه أن أفعال القلوب التي قبل (هب) و(تعلَّم) خُصَّت بأحكام، **منها**: التعليق، وهو ترك العمل لفظًا، دون معنًى؛ لمانع، نحو: (ظننتُ لَزيدٌ قائم)، فقولك: (لَزيدٌ قائمٌ): لم تعمل فيه (ظننت) لفظًا؛ لأجل المانع لها من ذلك وهو اللَّام، ولكنه في موضع نصب، بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبتَ، نحو: (ظننت لزيدٌ قائمٌ وعمرًا منطلقًا). **ومنها**: الإلغاء، وهو ترك العمل لفظًا ومعنًى، لا لمانع، نحو: (زيدٌ ظننتُ قائمٌ)، فليس لـ(ظننت) عمل في (زيدٌ قائمٌ)، لا في المعنى ولا في اللَّفظِ. ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي، نحو: (أظنُّ لَزيدٌ قائمٌ)، و(زيدٌ أظنُّ قائمٌ)، وكذا أخواتها. **وقوله: (زُكِن)**: أي: علم.

٢١١- **وَجَـوِّزِ الْإِلْغَـاءَ لَا فِي الِابْتِـدَا ... وَانْـوِ ضَـمِيرَ الشَّـانِ أَوْ لَامَ ابْتِـدَا**

٢١٢- **فِي مُـوهِمٍ إِلْغَـاءَ مَـا تَقَـدَّمَا ... وَالْتَـزِمِ التَّعْلِيـقَ قَبْـلَ نَفْـيِ (مَـا)**

٢١٣- **وَ(إِنْ) وَ(لَا)، لَامُ ابْتِـدَاءٍ أَوْ قَسَـمْ ... كَـذَا، وَالِاسْـتِفْهَامُ ذَا لَـهُ انْحَـتَمْ**

٢١٤- **لِعِلْـمِ عِرْفَـانٍ وَظَـنٍّ تُهَمَـهْ ... تَعْدِيَـةٌ لِوَاحِـدٍ مُلْتَزَمَـهْ**

ش: قوله: (وَجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ...مَا تَقَدَّمَا): فيه أن الإلغاء -وهو إبطال العمل مطلقًا- في الأفعال المتقدمة جائز، متوسِّطًا كان الفعل أو متأخرًا، وما جاء في كلام العرب إلغاؤه متقدِّمًا فمُؤوَّلٌ: إمَّا بضمير الشأن، **كقول الشاعر**:

أَرْجُــو وَآمُــلُ أَنْ تَــدْنُو مَوَدَّتُهَــا وَمَــا إِخَــالُ لَــدَيْنَا مِنْــكَ تَنْوِيــلُ

فالتقدير: (وما إخالهُ لدينا منك تنويل)، **فالهاء**: ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، **و(لدينا منك تنويل)**: جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذٍ فلا إلغاء. أو بلام الابتداء، **كقول الشاعر**:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

التقدير: (أني وجدت لَمِلاكُ الشِّيمة الأدبُ)، فهو من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء في شيء. **وقوله: (وَالْتِزِمِ التَّعْلِيقَ)**: فيه وجوب التعليق، وذلك إذا وقع بعد الفعل (ما) النَّافية، نحو: (ظننت ما زيدٌ قائمٌ)، أو(إن) النَّافية، نحو: (علمت إن زيدٌ قائمٌ)، أو وقع بعده (لا) النَّافية، نحو: (ظننتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو)، أو لام الابتداء، نحو: (ظننت لَزيدٌ قائمٌ)، أو لام القسم، نحو: (علمت لَيقومنَّ زيدٌ)، أو الاستفهام، نحو: (علمت أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟). **وقوله: (انْحَتَمْ)**: أي: وَجَبَ. **وقوله: (لِعِلْمِ عِرْفَانٍ...)**: فيه أنه إذا كانت (علم) بمعنى (عرف) تعدَّت إلى مفعول واحد، كقولك: (علِمتُ زيدًا)، أي: عرفته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾[النحل:٧٨]، وكذلك إذا كانت (ظنَّ) بمعنى (اتَّهمَ) تعدَّت إلى مفعول واحد، كقولك: (ظننت زيدًا)، أي: اتَّهمته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ﴾[التكوير:٢٤]، أي: بمُتَّهَم.

٢١٥- وَلِ(رَأَى) الرُّؤْيَــا انْــمِ مَــا لِ(عَلِــمَا) طَالِــبَ مَفْعُــولَيْنِ مِــنْ قَبْــلُ انْتَمَــى

٢١٦- وَلَا تُجِــزْ هُنَــا بِــلَا دَلِيــلِ سُــقُوطَ مَفْعُــولَيْنِ أَوْ مَفْعُــولِ

٢١٧- وَكَ(ظَنَّ) اجْعَــلْ (تَقُــولُ) إِنْ وَلِي مُسْــتَفْهَمًا بِــهِ وَلَمْ يَنْفَصِــلِ

٢١٨- بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

٢١٩- وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقَا)

ش: قوله: (وَلِـ«رَأَى» الرُّؤْيَا...): فيه أن (رأى) الحُلْميَّة -بضمِّ الحاء وسكون اللَّام- تعمل عمل (علمَ) المتقدِّمة، فتنصب مفعولين، قال الله ﷻ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾[يوسف:٣٦]، **فالياء**: مفعول أول، **وجملة**: (**أعصر خمرًا**): في موضع المفعول الثاني. وقوله: (مِنْ قَبْلُ انْتَمَى): أي: انتسب. **وقوله**: (وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ): فيه أنه لا يجوز في هذا الباب حذف مفعولين أو أحدهما إلا بدليل، فمثال حذف المفعولين للدَّلالة أن يقال: (هل ظننتَ زيدًا قائمًا؟)، فتقول: (ظننتُ)، التقدير: (ظننتُ زيدًا قائمًا)، فحذفتَ المفعولين؛ لدلالة ما قبلهما عليهما. ومثال حذف أحدهما للدَّلالة أن يقال: (هل ظننتَ أحدًا قائمًا؟)، فتقول: (ظننتُ زيدًا)، أي: (ظننتُ زيدًا قائمًا). **وقوله**: (وَكَـ«تَظُنُّ» اجْعَلْ... «قُلْ ذَا مُشْفِقَا»): فيه أنه يجوز إجراء القول مُجرى الظنِّ، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبهما (ظنَّ) بشروط أربعة: **الأول**: أن يكون الفعل مضارعًا. **الثاني**: أن يكون للمخاطب، **وإليهما أشار بقوله**: (**اجْعَلْ** «تَقُولُ»)؛ فإنَّ (تقول) مضارع، وهو للمخاطب. **الثالث**: أن يكون مسبوقًا باستفهام. **الرابع**: أن لا يُفصَل بينهما -أي: بين الاستفهام والفعل- بفاصل، **فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك**: (أتقول عمرًا منطلقًا؟). **وقوله**: (وَلَمْ يَنْفَصِلِ بِغَيْرِ ظَرْفٍ...): فيه جواز الفصل بظرف، نحو: (أعندك تقول زيدًا منطلقًا؟)، أو مجرور، نحو: (أفي الدار تقول زيدًا منطلقًا؟)، أو معمول الفعل، نحو: (أعمرًا تقول منطلقًا؟). **وبنو سليم يجرونه مجرى الظنِّ مطلقًا**، أي: بغير شروط، وإليه أميل.

(أَعْلَمَ) وَ(أَرَى)

٢٢٠- إِلَى ثَلَاثَـــةٍ (رَأَى) وَ(عَلِـــمَا) عَـدَّوْا إِذَا صَـارَ (أَرَى) وَ(أَعْلَـمَا)

٢٢١- وَمَـا لِمَفْعُـولَيْ (عَلِمْـتُ) مُطْلَقَـا لِلثَّـانِ وَالثَّالِـثِ أَيْضًـا حُقِّقَـا

٢٢٢- وَإِنْ تَعَـدَّيَا لِوَاحِـدٍ بِـلَا هَمْـزٍ فَلِاثْنَـيْنِ بِـهِ تَوَصَّـلَا

٢٢٣- وَالثَّـانِ مِـنْهُمَا كَثَـانِي اثْنَـيْ (كَسَـا) فَهْـوَ بِـهِ فِي كُـلِّ حُكْـمٍ ذُو ائْتِسَـا

٢٢٤- وَكَ(أَرَى) السَّـابِقِ (نَبَّـا) (أَخْـبَرَا) (حَـدَّثَ) (أَنْبَـأَ) كَـذَاكَ (خَـبَّرَا)

شرح: قوله: (وَمَا لِمَفْعُولَيْ «عَلِمْتُ»...): هذا فيه أنَّ كل ما كان من الأحكام لـ(علمتُ) -من إلغاءٍ وتعليقٍ وحذفٍ ونحو ذلك- يثبت لـ(أعلم) و(أرى) من كونهما مبتدأ وخبرًا في الأصل، نحو: (أعْلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا).

وقوله: (وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا...ذُو ائْتِسَا): أي: أنَّ (علم) العرفانيَّة و(رأى) البصريَّة يتوصَّلان -أي: يتعدَّيان- بالهمزة إلى اثنين، نحو: (أعلمتُ زيدًا عمرًا)، و(أريت زيدًا عَمرًا)، كما هو الحاصل في باب: (كسا) في جميع الأحكام، ولا يُستَثنى فيه إلَّا التعليق، وأنشد ابن الغازي، فقال:

وَاجْعَلْهُمَا مَعًا كَمَفْعُولَيْ: (كَسَا) وَمَنْ يُعَلِّقْ هَهُنَا فَمَا أَسَى

ومعنى: (ذُو ائْتِسَا): أي: ذو اقتداء. وقوله: (وَكَ«أَرَى» السَّابِقِ...): فيه أنَّ هذه الأفعال الخمسة تلحق (أرى) و(أعلم) في الحكم؛ فتنصب ثلاثة مفاعيل، نحو: (نبَّأتُ زيدًا عمرًا قائمًا)، و(أخبرتُ زيدًا أخاكَ منطلقًا)، و(حدَّثتُ زيدًا بَكرًا مقيمًا)، و(أنبأتُ عبد الله زيدًا مسافرًا)، و(خبَّرتُ زيدًا عمرًا غائبًا).

الْفَاعِلُ

٢٢٥- الْفَاعِلُ: الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ: (أَتَى زَيْدٌ، مُنِيرًا وَجْهُهُ، نِعْمَ الْفَتَى)

٢٢٦- وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

٢٢٧- وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ(فَازَ الشُّهَدَا)

٢٢٨- وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا) وَ(سَعِدُوا) وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ -بَعْدُ- مُسْنَدُ

ش: **قوله: (الْفَاعِلُ...)**: فيه أنَّ الفاعل يأتي -غالبًا- من اسم مسند إليه فعل تام مقدَّم عليه، كـ: (أتى زيدٌ)، أو من اسم مسند إليه اسم مقدَّم جارٍ مجرى الفعل، ويسمَّى بـ: (صفة مشبَّهة)، نحو: (منيرًا وجهه). **وقوله: («نِعْمَ الْفَتَى»)**: هذا حكمه كحكم: (أتى زيدٌ)، إلَّا أنَّ المصنِّف ذكره فرقًا للمتصرف والجامد. **وقوله: (وَجَرِّدِ الْفِعْلَ...)**: أي: من علامةٍ تدلُّ على التَّثنية أو الجمع، ومعنى هذا: أن الفعل يلزم الإفراد كما مثَّل. **وقوله: (وَقَدْ يُقَالُ: «سَعِدَا» وَ«سَعِدُوا»...)**: هذا فيما إذا أُسند الفعل إلى ظاهرٍ مثنًّى أو مجموع أُتي فيه بعلامة تدل على التَّثنية والجمع، فتقول: (قاما الزَّيدان) و(قاموا الزَّيدون) و(قُمنَ الهندات)، فتكون الألف والواو والنُّون حروفًا تدلُّ على التَّثنية والجمع، كما كانت التاء في: (قامت هندٌ) حرفًا تدلُّ على التَّأنيث عند جميع العرب، والاسم الَّذي بعد المذكور مرفوع به، كما ارتفعت (هندٌ) بـ(قامت)، وهي الَّتي يعبِّر عنها النحويون بلغة: (أكلوني البراغيث)، ويعبِّر عنها المصنف في كتبه بلغة: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»، فـ(البراغيث): فاعل (أكلوني)، و(ملائكة): فاعل (يتعاقبون).

٢٢٩- وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ: (مَنْ قَرَا؟)

٢٣٠- وَتَـــاءُ تَأْنِيـــثٍ تَـــلِي المَـــاضِي إِذَا ... كَـانَ لِأُنْثَـى كَأَبَـتْ هِنْـدُ الْأَذَى)

٢٣١- وَإِنَّـــمَا تَلْـــزَمُ فِعْـــلَ مُضْـــمَرِ ... مُتَّصِـــلٍ أَوْ مُفْهِـــمٍ ذَاتَ حِـــرِ

٢٣٢- وَقَـدْ يُبِـيحُ الْفَصْـلُ تَـرْكَ التَّـاءِ فِي ... نَحْوِ: (أَتَى الْقَاضِيَ بِنْـتُ الْوَاقِـفِ)

٢٣٣- وَالحَـذْفُ مَـعْ فَصْـلٍ بِـ(إِلَّا) فُضِّـلَا ... كَـ(مَـا زَكَـا إِلَّا فَتَـاةُ ابْـنِ الْعَـلَا)

٢٣٤- وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِـلَا فَصْـلٍ، وَمَـعْ ... ضَـمِيرِ ذِي المَجَـازِ فِي شِـعْرٍ وَقَـعْ

٢٣٥- وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ -سِـوَى السَّـالِمِ مِـنْ ... مُذَكَّرٍ- كَالتَّاءِ مَعْ إِحْـدَى (اللَّـبِنْ)

٢٣٦- وَالحَذْفَ فِي(نِعْمَ الْفَتَاةُ) اسْتَحْسَـنُوا ... لِأَنَّ قَصْـــدَ الْجِـــنْسِ فِيـــهِ بَـــيِّنُ

٢٣٧- وَالْأَصْـــلُ فِي الْفَاعِـــلِ أَنْ يَتَّصِـــلَا ... وَالْأَصْـــلُ فِي المَفْعُـــولِ أَنْ يَنْفَصِـــلَا

٢٣٨- وَقَـــدْ يُجَـــاءُ بِخِـــلَافِ الْأَصْـــلِ ... وَقَـدْ يَجِـي المَفْعُـولُ قَبْـلَ الْفِعْـلِ

٢٣٩- وَأَخِّـــرِ المَفْعُـــولَ إِنْ لَـــبْسٌ حُـــذِرْ ... أَوْ أُضْـــمِرَ الْفَاعِـــلُ غَـــيْرَ مُنْحَصِـــرْ

٢٤٠- وَمَـــا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّـــمَا) انْحَصَـــرْ ... أَخِّـــرْ، وَقَـدْ يَسْـبِقُ إِنْ قَصْـدٌ ظَهَـرْ

٢٤١- وَشَـاعَ نَحْـوُ: (خَـافَ رَبَّـهُ عُمَـرْ) ... وَشَـذَّ نَحْـوُ: (زَانَ نَـوْرُهُ الشَّـجَرْ)

ش: قوله: (وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ...): أي: قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنَّثٍ حقيقي من غير فصل، وهو قليل جدًّا، حكى سيبويه: (قال فلانة)، كما يقال: (قالت فلانة)، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وهو مخصوص بالشعر، كقوله:

فَـــلَا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا ... وَلَا أَرْض أَبْقَـــلَ إِبْقَالَهَـــا

وقوله: (وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ...): فيه أنَّ الماضي إذا أُضيف إلى جمع غير مذكَّر سالم -كجمع التكسير وجمع المؤنَّث- فإنَّ حكمه في هذه الحالة حكم مجازي التَّأنيث، تقول: (قام الرجال) و(قامت الرِّجال)، و(قام الهنود) و(قامت

الهنود)، كما تقول في (اللَّبِن): (سقط اللَّبِن) و(سقطت اللَّبِن)، جمع (لبنة)، وهو المضروب من الطِّين يُبنَى به دون أن يُطبَخ. **وقوله: (وَأَخِّرِ المَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ...)**: هذا فيه وجوب تأخير المفعول على الفاعل إذا خيف اللَّبس، نحو: (ضرب موسى عيسى)، فيجب عند الجمهور كون (موسى) فاعلًا، و(عيسى) مفعولًا، أو كان الفاعل مضمرًا غير منحصر، نحو: (ضربتُ زيدًا). **وقوله: (وَمَا بِـ«إِلَّا» أَوْ بِـ«إِنَّمَا» انْحَصَر أَخِّرْ)**: فيه أنَّ الفاعل أو المفعول المحصوران بـ(إلَّا) أو بـ(إنَّما) يجب تأخيرهما، فمثال الفاعل المحصور: (إنَّما ضرب عمرًا زيدٌ)، ومثال المفعول المحصور: (إنَّما ضرب زيدٌ عمرًا). **وقوله: (وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ)**: هذا فيما إذا ظهر قصد الحصر، فيجوز التَّقديم مع (إلَّا)، نحو: (ما ضرب إلَّا زيدٌ عمرًا)، خلافًا لـ(إنَّما)؛ فإنَّه لا يتأتَّى محصوره إلَّا بالتَّأخير. **وقوله: (وَشَاعَ نَحْوُ: «خَافَ...)**: أي: شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وذلك نحو: (خاف ربَّه عمرُ)، فـ(ربه): مفعول، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى (عمر) وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك -وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظًا- لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظًا. **وقوله: (وَشَذَّ) إلى آخره**: أي: شذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو: (زان نوره الشجر)، فـ(الهاء) المتصلة بـ(نور) الذي هو الفاعل عائدة على (الشجر)، وهو المفعول، وإنما شذَّ ذلك؛ لأنَّ فيه عود الضَّمير على متأخر لفظًا ورتبة؛ لأنَّ (الشجر) مفعول، وهو متأخر لفظًا ورتبةً، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، وهي ممتنعة عند الجمهور.

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

٢٤٢- يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ كَ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)

٢٤٣- فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ، وَالْمُتَّصِلْ ... بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَ(وُصِلْ)

٢٤٤- وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَ(يَنْتَحِي) المَقُولِ فِيهِ: (يُنْتَحَى)

٢٤٥- وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ ... كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

٢٤٦- وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالْأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَ(اسْتُحْلِيْ)

٢٤٧- وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلْ ... عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا كَ(بُوعَ) فَاحْتُمِلْ

ش: قوله: (وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ...كَ«اسْتُحْلِيْ»): فيه أنَّه إذا كان الفعل المبنى للمفعول مفتَتَحًا بتاء المطاوعة -وهي كل كلمة كانت على وزن (تَفَعَّلَ) أو (تَفَاعَلَ)- ضُمَّ أوَّلُه وثانيه، وذلك كقولك في (تَدَحْرَجَ): (تُدُحْرِجَ)، وفي (تَكَسَّر): (تُكُسِّرَ)، وفي (تَغَافَلَ): (تُغُوفِلَ)، وإن كان مفتتَحًا بهمزة وصل ضُمَّ أوَّلُه وثالثُه، وذلك كقولك في (اسْتَحْلَي): (اسْتُحْلِيَ)، وفي (اقْتَدَرَ): (اقْتُدِرَ)، وفي (انْطَلَقَ): (انْطُلِقَ). **قال أبو بلال الحضرمي حَفِظَهُ اللهُ: وقول المصنِّف: (تَاء الْمُطَاوَعَة)**: فيه قصور، فلو عبَّر بـ: (تاء الزائدة) لكان أولى. **وقوله: (وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ...)**: أي: إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيًّا معتلَّ العين سُمِعَ في فائه ثلاثة أوجه: ١- إخلاص الكسر، نحو: (قِيلَ) و(بِيعَ)، **ومنه قوله:**

حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ ... تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

٢- وإخلاص الضَّمِّ، نحو: (قُولَ) و(بُوعَ)، **ومنه قوله:**

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا (لَيْتُ)؟ ... لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهي لغة بني دبير وبني فقعس، وهما من فصحاء بني أسد.٣- والإشمام، وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلَّا في اللَّفظ، دون الخط، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾[هود:٤٤] بالإشمام في (قيل) و(غيض).

٢٤٨- وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبْ)

٢٤٩- وَمَا لِفَا (بَاعَ) لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي (اخْتَارَ) وَ(انْقَادَ) وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

٢٥٠- وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

ش: قوله: (وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ): فيه أنَّه إذا أسند الفعل الثلاثيُّ المعتلُّ العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب: فإما أن يكون واويًّا أو يائيًّا، فإن كان واويًّا، نحو: (سَامَ) -من (السَّوْمِ)- وجب عند المصنف كسر الفاء أو الإشمام، فتقول: (سِمتُ)، ولا يجوز الضَّم، وإن كان يائيًّا، نحو: (باع) -من (البيع)- وجب عند المصنف أيضًا ضمُّه أو الإشمام، فتقول: (بُعتَ يا عبدُ)، ولا يجوز الكسر. وقوله: (وَمَا لِ«بَاعَ» قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: «حَبْ»): معناه أنَّ الذي ثبت لفاء (باع) من جواز الضَّمِّ والكسر والإشمام يثبت لفاء المضاعف، نحو: (حَبَّ)، فتقول: (حُبَّ) و(حِبَّ)، وإن شئت أشممت. وقوله: (وَمَا لِفَا «بَاعَ»...): أي: يثبت عند البناء للمفعول لِمَا تليه العين من كلِّ فعلٍ يكون على وزن (افْتَعَلَ) أو (انْفَعَلَ) -وهو معتلُّ العين- ما يثبت لفاء (باع) من جواز الكسر والضم، وذلك نحو: (اختار) و(انقاد) وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضم، نحو: (اخْتُورَ) و(انْقُودَ)، والكسر، نحو: (اخْتِيرَ) و(انْقِيدَ)، والإشمام. وتُحَرَّك الهمزة بمثل

حركة التَّاء والقاف. **وقوله: (وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ...)**: هذا فيما إذا حُذِفَ الفاعل ولم يُوجَد المفعول به أُقيمَ الظَّرف، نحو: (سِيرَ يَومُ الجمعة)، أو المصدر، نحو: (ضُرِبَ ضَرْبٌ شَديدٌ)، أو الجار والمجرور مقامه، نحو: (مُرَّ بزيدٍ)، **وشَرَطَ في كلِّ واحدٍ منها**: أن يكون قابلًا للنِّيابة، أي: صالحًا لها.

٢٥١- **وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ**

٢٥٢- **وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بَابِ (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ**

٢٥٣- **فِي بَابِ (ظَنَّ، وَأَرَى) المَنْعُ اشْتَهَرْ ... وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ**

٢٥٤- **وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا**

ش: قوله: (وَبِاتِّفَاقٍ): فيه جواز إنابة الثَّاني مع وجود الأول من المفعولين في باب (كسا) اتِّفاقًا، بشرط أمن اللَّبس، نحو: (كُسِيَ زيدٌ جُبَّةً)، و(أُعطِيَ عمرٌو درهمًا)، وإن شئت أقمت الثَّاني، فتقول: (كُسِيَ زيدًا جُبَّةٌ)، و(أُعطِيَ عمرًا درهمٌ)، فإن حصل لبسٌ وجب إقامة الأول، وذلك نحو: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا)، فتتعيَّن إقامة الأول، فتقول: (أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا)، ولا يجوز إقامة الثاني حينئذ؛ لئلَّا يحصل لبس؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما يصلح أن يكون آخذًا، بخلاف الأول. **وقوله: (فِي بَابِ «ظَنَّ» وَ«أَرَى»...)**: يعني: أنه إذا كان الفعل متعدِّيًا إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل، كـ(ظن) وأخواتها، أو كان متعدِّيًا إلى ثلاثة مفاعيل، كـ: (أرى) وأخواتها، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ويمتنع إقامة الثاني في باب (ظن)، والثاني والثالث في باب (أعلم)، فتقول: (ظُنَّ زيدٌ قائمًا)، ولا يجوز: (ظُنَّ زيدًا قائمٌ)، وتقول: (أُعلِمَ زيدٌ فَرَسَكَ مسرجًا)، ولا يجوز إقامة الثاني؛ فلا تقول: (أُعلِمَ زيدًا فَرَسُكَ مسرجًا)، ولا

إقامة الثالث؛ فتقول: (أُعلِمَ زيدًا فَرَسَكَ مسرَجٌ)، وذهب قوم -منهم المصنف- إلى أنه لا يتعين إقامة الأول، لا في باب (ظن) ولا باب (أعلم)، لكن يشترط: ألَّا يحصل لبسٌ، فتقول: (ظُنَّ زيدًا قائمٌ)، و(أُعلِمَ زيدًا فرسُك مسرجًا)، و(أُعلِمَ زيدًا فرسَك مسرَجٌ)، فلو حصل لبسٌ تعين إقامة الأول فيهما، أي: في باب (ظن) و(أعلم)؛ فلا تقول: (ظُنَّ زيدًا عمرٌو) على أن (عمرو) هو المفعول الثاني، ولا: (أُعلِمَ زيدًا خالدٌ منطلقًا). **وقوله: (وَمَا سِوَى النَّائِبِ...):** فيه أنَّ حكمَ المفعول القائم مقام الفاعل حكمَ الفاعل، فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلًا واحدًا كذلك لا يرفع الفعلُ المغيَّر الصِّيغة إلَّا مفعولًا واحدًا، أي: نائب فاعلٍ واحدًا، فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحدًا منها مقام الفاعل، ونصبت الباقي؛ فتقول: (أُعطِيَ زيدٌ درهمًا)، و(أُعلِمَ زيدٌ عمرًا قائمًا)، و(ضُربَ زيدٌ ضربًا شديدًا يومَ الجمعة أمامَ الأمير في داره). **ومعنى: (عُلِّقَا):** أي: أُبطِلَ عملُه لفظًا لا محلًّا.

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

٢٥٥- إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ

٢٥٦- فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

٢٥٧- وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)

٢٥٨- وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

٢٥٩- كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَنْ يَرِدْ مَا قَبْلَهُ مَعْمُولَ مَا بَعْدُ وُجِدْ

٢٦٠- وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

٢٦١- وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

ش: قوله: (إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ...قَدْ أُظْهِرَا): حَاصِلُ مَا فِي ذَيْنِ البَيْتَيْنِ: أنه إذا تقدم اسمٌ على فِعْل صالح لنصبه لفظًا أو محلًّا، وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره فذلك الاسم السابق يُنصَب بفعل لا يظهر موافقٍ للمشغول معنًى، نحو: (زيدًا ضربته)، أو بنصبه محلًّا، نحو: (زيدًا مررت به)، فكل واحد من (ضربت) و(مررت) اشتغل بضمير (زيد)، لكن (ضربت) وصل إلى الضمير بنفسه، و(مررت) وصل إليه بحرف جر الذي هو الباء في (به)، فهو مجرور لفظًا ومنصوب محلًّا. وقوله: (وَالنَّصْبُ حَتْمٌ...): ذكر النحويُّون أنَّ مسائل هذا الباب على خمسة أقسام: أحدها: ما يجب فيه النصب. والثاني: ما يجب فيه الرفع. والثالث: ما يجوز فيه الأمران، والنصب أرجح. والرابع: ما يجوز فيه الأمران، والرفع أرجح. والخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء. فأشار المصنف -هنا- إلى القسم الأول بقوله: (والنصب حتم) إلى آخره، ومعناه: أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأدوات الشرط، نحو: (إن) و(حيثما)، فتقول: (إنْ زيدًا أكرمتَه أكرمَك)، و(حيثما زيدًا تلقَه فأكرمْه)، فيجب نصب (زيدًا) في المثالين وفيما أشبههما، ولا يجوز الرَّفع على أنَّه مبتدأ؛ إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات على الصحيح من أقوالهم. وقوله: (وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ...وُجِدْ): فيه إشارة إلى القسم الثاني، وهو ما يجب فيه الرفع، فيجب رفع الاسم المشتَغَل عنه إذا وقع بعد أداةٍ تختصُّ بالابتداء، كـ(إذا) التي للمفاجأة، فتقول: (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُهُ عمرٌو) برفع (زيد)، ولا يجوز نصبه؛ لأن (إذا) هذه لا يقع بعدها الفعل، لا ظاهرًا ولا

مقدَّرًا. وكذلك يجب رفع الاسم السابق -في قول الجمهور- إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط، والاستفهام، و(ما) النافية، نحو: (زيدٌ إن لقيتَه فأكرمه)، و(زيدٌ هل تضربُهُ)، و(زيدٌ ما لقيتُه). **وقوله: (وَاخْتِيرَ نَصْبٌ...أَوَّلَا)**: فيه إشارة إلى القسم الثالث، وهو ما يختار فيه النصب، وذلك إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب، كالأمر، والنهى، والدعاء، نحو: (زيدًا اضربْه)، و(زيدًا لا تضربْه)، و(زيدًا رحمه الله)، فيجوز رفع (زيد) ونصبه، والمختار النصب. وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام، نحو: (أزيدًا ضربتَه)، بالنصب والرفع، والمختار النَّصب. وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم المشتَغَل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم، نحو: (قام زيدٌ وعمرًا أكرمتُه؟)، فيجوز رفع (عمرو) ونصبه، والمختار النصب؛ لتعطف جملة فعليَّة على جملة فعليَّة.

٢٦٢- وَإِنْ تَـلَا الْمَعْطُـوفُ فِعْـلًا مُخْـبَرَا ... بِـهِ عَـنِ اسْـمٍ فَـاعْطِفَنْ مُخَـيَّرَا

٢٦٣- وَالرَّفْـعُ فِي غَـيْرِ الَّـذِي مَـرَّ رَجَـحْ ... فَـمَا أُبِـيحَ افْعَـلْ، وَدَعْ مَـا لَمْ يُـبَحْ

٢٦٤- وَفَصْـلُ مَشْـغُولٍ بِحَـرْفِ جَـرِّ ... أَوْ بِإِضَـافَةٍ كَوَصْـلٍ يَجْـرِي

٢٦٥- وَسَـوِّ فِي ذَا الْبَـابِ وَصْـفًا ذَا عَمَـلْ ... بِالْفِعْـلِ إِنْ لَمْ يَـكُ مَـانِعٌ حَصَـلْ

٢٦٦- وَعُلْقَـةٌ حَاصِـلَةٌ بِتَـابِعِ ... كَعُلْقَـةٍ بِـنَفْسِ الِاسْـمِ الْوَاقِـعِ

ش: قوله: (وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ...): أشار به إلى جواز الأمرين على السواء، وهذا الذي تقدم أنه القسم الخامس. **وضبط النحويون ذلك بـ**: أنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب

على السواء، وفسَّروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجزها فعل، نحو: (زيدٌ قامَ وعمرٌو أكرمته)، فيجوز رفع (عمرو) مراعاة للصدر، ونصبه مراعاة للعجز. **وقوله: (وَفَصْلُ مَشْغُولٍ...)**: يعني: أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به، نحو: (زيدٌ ضربتُه)، أو ينفصل منه بحرف جر، نحو: (زيدٌ مررت به)، أو بإضافة، نحو: (زيدٌ ضربت غلامَه)، ونحو ذلك. **وقوله: (وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا...)**: يعني: أن الوصف العامل في هذا الباب يجري مجرى الفعل فيما تقدم، **والمراد بالوصف العامل**: اسم الفاعل، نحو: (زيدٌ أنا ضاربه: الآن، أو غدًا)، واسم المفعول، نحو: (الدِّرهم أنت معطاه)، فيجوز نصب (زيد) و(الدرهم) ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل. **وقوله: (إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ)**: هذا فيما إذا دخلت عليه الألف واللَّام، نحو: (زيدٌ أنا الضَّاربه)، فلا يجوز نصب (زيد)؛ لأن ما بعد الألف واللَّام لا يعمل فيما قبلهما، فلا يفسر عاملًا فيه، والله أعلم. **وقوله: (وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ)**: فيه أنَّ الملابسة -أي: العلاقة، وهي الضَّمير العائد على الاسم السَّابق- بالتابع -أي: النَّعت- كالملابسة بالسببيِّ، **ومعناه**: أنه إذا عمل الفعل في أجنبي -وهو ما لا ارتباط له بالاسم السابق- وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق -من: صفة نحو: (زيدًا ضربتُ رجلًا يحبُّه)، أو عطف بيانٍ، نحو: (زيدًا ضربتُ عمرًا أباه)، أو معطوف بالواو خاصة، نحو: (زيدًا ضربتُ عمرًا وأخاه)- حصلت الملابسة بذلك كما تحصل بنفس السببي، فينزَّل (زيدًا ضربتُ رجلًا يحبُّه) منزلةَ (زيدًا ضربتُ غلامَه)، وكذلك الباقي. *وحاصله*: أن الأجنبي إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي.

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

٢٦٧- عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلْ)

٢٦٨- فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ)

٢٦٩- وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى، وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَ(نَهِمْ)

٢٧٠- كَذَا (افْعَلَلَّ) وَالْمُضَاهِي (اقْعَنْسَسَا) وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

٢٧١- أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ كَ(مَدَّهُ فَامْتَدَّا)

شرح: قوله: (عَلَامَةُ الْفِعْلِ...): فيه أنَّ الفعل المتعدِّي علامته: أن تتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو: (الباب أغلقته). **وقوله: (فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ...)**: فيه أنَّ الفعل المتعدي ينصب مفعوله إن لم ينُب عن فاعله، نحو: (تدبَّرت الكتبَ)، فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدَّم، نحو: (تُدُبِّرَت الكتُبُ). والأفعال المتعدِّية على ثلاثة أقسام: **أحدها**: ما يتعدَّى إلى مفعولين، وهي قسمان: **أحدهما**: ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كـ: (ظن) وأخواتها، **والثاني**: ما ليس أصلهما ذلك، كـ: (أعطى) و(كسا). **والقسم الثاني**: ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل، كـ: (أعلم) و(أرى). **والقسم الثالث**: ما يتعدَّى إلى مفعول واحد، كـ: (ضرب) ونحوه. **وقوله: (وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى...فَامْتَدَّا)**: فيه أنَّ **اللازم**: هو ما ليس بمتعدٍّ، وهو ما لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، نحو: (زيد ضربه عمرٌو)، ويتحتم اللُّزوم لكلِّ فعل دالٍّ على سجيَّة، وهي الطبيعة، نحو: (شرُف) و(كرم) و(ظرُف) و(نهم)، وكذا كل فعل على وزن (افْعَلَلَّ)، نحو: (اقشعرَّ) و(اطمأنَّ)، أو على وزن (افْعَنْلَلَ)، نحو: (اقعنسَسَ) و(احرَنجَمَ)، أو دلَّ على نظافة، كـ: (طهُر الثوب) و(نظُف)، أو على دنسٍ، كـ:

(دنِس الثَّوب) و(وسِخ)، أو دلَّ على عَرَضٍ، نحو: (مرض زيدٌ) و(احمرَّ)، أو كان مطاوعًا لما تعدَّى إلى مفعول واحد، نحو: (دحرجتُ زيدًا فتدحرج).

٢٧٢- وَعَـــدِّ لَازِمًـــا بِحَـــرْفِ جَـــرِّ ... وَإِنْ حُـــذِفْ فَالنَّصْـــبُ لِلْمُنْجَـــرِّ

٢٧٣- نَقْـــلًا، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّـــرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَ(عَجِبْـتُ أَنْ يَـدُوا)

٢٧٤- وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَ(مَـنْ) ... مِنْ (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ)

٢٧٥- وَيَلْـــزَمُ الْأَصْـــلُ لِمُوجِـــبٍ عَـــرَا ... وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْـلِ حَـتْمًا قَـدْ يُـرى

٢٧٦- وَحَـذْفَ فَضْـلَةٍ أَجِـزْ إِنْ لَمْ يَضِـرْ ... كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًـا أَوْ حُصِـرْ

٢٧٧- وَيُحْـــذَفُ النَّاصِـــبُهَا إِنْ عُلِـــمَا ... وَقَـــدْ يَكُـــونُ حَذْفُـــهُ مُلْتَزَمَـــا

شرح: قوله: (وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ...نَقْلًا): فيه أنَّ الفعل اللَّازم يصل إلى مفعوله بحرف جرٍّ، نحو: (مررت بزيد)، وقد يحذف حرف الجرِّ فيصل إلى مفعوله بنفسه فينصبه، نحو: (مررت زيدًا)، **قال الشاعر:**

تَمُـــرُّونَ الـــدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُـــوا ... كَلَامُكُـــمُ عَـــلَيَّ إِذًا حَـــرَامُ

أي: تمرون بالديار. **وقوله: (وَفِي «أَنَّ» وَ«أَنْ»...):** فيه جواز حذف حرف الجر مع (أَنَّ) و(أن) قياسًا مطردًا، بشرط أمن اللَّبس، كقولك: (عجبتُ أن يدوا)، والأصل: (عجِبتُ من أن يدوا)، أي: من أن يعطوا الدِّية، ومثال ذلك مع (أنَّ) -بالتشديد-: (عجِبتُ من أنَّك قائمٌ)، فيجوز حذف (مِن)، فتقول: (عجِبتُ أنَّك قائمٌ). **وقوله: (وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ...):** فيه أنَّه إذا تعدى الفعل إلى مفعولين: الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، نحو: (أعطيت زيدًا درهمًا)، فالأصل تقديم (زيد) على (درهم)؛ لأنه فاعل في المعنى؛ لأنه الآخذ للدرهم، وكذا: (كسوت زيدًا جبَّةً)، و(ألبِسَنْ مَن

زاركم نسجَ اليمن)، فـ(مَن): مفعول أول، و(نسج): مفعول ثان، والأصل تقديم (مَن) على (نسج اليمن)؛ لأنه اللَّابس. ويجوز تقديم ما ليس فاعلًا معنًى، لكنَّه خلاف الأصل. **وقوله: (وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ...)**: فيه أنَّ الأصل في هذا الباب: وجوب تقديم ما هو فاعل في المعنى، نحو: (أعطيتُ زيدًا عمرًا)، وقد يجب ترك ذاك الأصل، نحو: (أعطيت الدرهم صاحبه)، فلا يجوز تقديم (صاحبه) وإن كان فاعلًا في المعنى؛ فلا تقول: (أعطيت صاحبَه الدرهمَ)؛ لئلَّا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو ممتنع عند الجمهور. **وقوله: (وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ...)**: هذا فيما كان كـ: (ضربت زيدًا)، تقول فيه: (ضربتُ) بحذف المفعول به، وهو المقصود بـ(الفضلة) هنا، ومنه قوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ**﴾[التوبة:٢٩]، أي: يعطوكم. **وقوله: (وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا...)**: فيه جواز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل، نحو أن يقال: (من ضربتَ؟)، فتقول: (زيدًا)، التقدير: (ضربتُ زيدًا)، فحذف (ضربتُ)؛ لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذف جائز، وقد يكون واجبًا كما تقدَّم في (باب الاشتغال)، نحو: (زيدًا ضربتُه)، التقدير: (ضربتُ زيدًا ضربتُه)، فحذف (ضربت) وجوبًا كما تقدَّم.

التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

٢٧٨- إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

٢٧٩- وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ... وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

٢٨٠- وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

٢٨١- كَـ(يُحْسِـنَانِ وَيُسِـيءُ ابْنَاكَـا) وَ(قَـدْ بَغَـى وَاعْتَـدَيَا عَبْـدَاكَا)

س: التنازع: عبارة عن توجُّه عاملين إلى معمول واحد، نحو: (ضربت وأكرمت زيدًا)، فكلٌّ واحد من (ضربت) و(أكرمت) يطلب (زيدًا) بالمفعولية، وهذا معنى قوله: (إِنْ عَامِلَانِ)...إلى آخره. وقوله: (قَبْلُ): معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا، ومقتضاه أنه لو تأخر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع. وقوله: (فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ): معناه: أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر، والآخر يهمل عنه ويعمل في ضميره كما سيذكره. ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما: فذهب البصريون إلى أنَّ الثاني أولى به؛ لقربه منه. وذهب الكوفيُّون إلى أن الأول أولى به؛ لتقدمه. وقوله: (وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ...وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا»): أي: إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه فأعمل المهمل في ضمير الظاهر، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره، ولا يجوز حذفه كالفاعل، وذلك كقولك: (يحسن ويسيء ابناك)، فكل واحد من (يحسن) و(يسيء) يطلب (ابناك) بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وجب أن تضمر في الأول فاعله، فتقول: (يحسنان ويسيء ابناك)، وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني، فتقول: (يحسن ويسيئان ابناك)، ومثله: (بغى واعتديا عبداك)، وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلت: (بغيا واعتدى عبداك)، ولا يجوز ترك الإضمار، فلا تقول: (يحسن ويسيء ابناك)، ولا: (بغى واعتدى عبداك)؛ لأن تركه يؤدِّي إلى حذف الفاعل، والفاعل ملتزم الذكر في ذا الباب على الصَّحيح.

٢٨٢- وَلَا تجِـئْ مَـعْ أَوَّلٍ قَـدْ أُهْمِـلَا بِمُضْـمَرٍ لِغَـيْرِ رَفْـعٍ أُوهِـلَا

٢٨٣- بَلْ حَذْفَهُ الْـزَمْ إِنْ يَكُـنْ غَـيْرَ خَـبَرْ وَأَخِّرَنْـهُ إِنْ يَكُـنْ هُـوَ الْخَـبَرْ

٢٨٤- وَأَظْهِـرِ انْ يَكُـنْ ضَـمِيرٌ خَـبَرَا لِغَـيْرِ مَـا يُطَـابِقُ الْمُفَسَّـرَا

٢٨٥- نَحْـوُ: (أَظُـنُّ وَيَظُنَّـانِي أَخَـا زَيْـدًا وَعَمْـرًا أَخَـوَيْنِ فِي الرَّخَـا)

شرح: قوله: (وَلَا تجِئْ...هُوَ الخَبَرْ): أي: أنَّك إذا أهملت الأول لم تأت معه إلَّا بضمير مرفوع، أي: يمتنع المنصوب والمجرور، فلا تقول: (ضربته وضربني زيدٌ)، ولا: (مررت به ومرَّ بي زيد)، بل يلزم الحذف، فتقول: (ضربتُ وضربني زيدٌ)، و(مررت ومرَّ بي زيدٌ)، إلَّا إذا كان المفعول خبرًا في الأصل، فإنه لا يجوز حذفه، بل يجب الإتيان به مؤخَّرًا، فتقول: (ظنَّني وظننتُ زيدًا قائمًا إيَّاه)، ومفهومه: أن الثَّاني يؤتى معه بالضمير مطلقًا: مرفوعًا كان، أو مجرورًا، أو منصوبا، عمدةً في الأصل، أو غير عمدة. **وقوله: (وَأَظْهِر...فِي الرَّخَا»)**: أي: إذا لم يطابق الضَّميرُ المفسِّرَ -وهو الاسم المتأخر عنه- فيجب إظهاره، أي: الاسم المتأخر الذي هو -هنا- (أخوين)، في قوله: (أظنُّ ويظنَّاني زيدًا وعمرًا أخوين)، فإن أعملنا الأول -الذي هو (أظنُّ)- فإنَّه يحتاج إلى مفعولين، وإن أعملنا الثَّاني -الذي هو (يظنَّاني)- فإنَّه يحتاج إلى مفعول ثانٍ، فإن قدَّرنا ضميرًا مفردًا -(إيَّاه)- فإنَّه يطابق المفعول الأوَّل الَّذي هو الياء في (يظُنَّاني)، لكنَّه لم يطابق المفسِّر الذي هو (أخوين)؛ لكونه مثنًّى، وإن ثنَّينا وقلنا: (ويظنَّان إيَّاهما) فإنَّه طابق المفسِّر، لكنَّه لم يطابق الضَّمير، أي: المفعول الأول (إيَّاه)، فيجب حينها الإتيان باسم ظاهر الذي هو (أخا) في هذا المثال: (أظنُّ ويظنَّاني أخًا زيدًا وعمرًا أخوين)، وعلى هذا فالبيتان خرجا من باب التنازع، والله أعلم.

المَفْعُولُ المُطْلَقُ

٢٨٦- المَصْدَرُ: اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)

٢٨٧- بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ ... وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

٢٨٨- تَوْكِيدًا اوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ... كَ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ)

٢٨٩- وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ ... كَ(جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ، وَافْرَحِ الجَذَلْ)

٢٩٠- وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ، وَاجْمَعْ غَيْرَهُ، وَأَفْرِدَا

٢٩١- وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

٢٩٢- وَالحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا ... مِنْ فِعْلِهِ كَ(نَدْلًا) اللَّذْ كَ(انْدُلَا)

شرح: **قوله: (وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا...):** هذا فيه وجوب إفراد المصدر المؤكِّد لعامله، كـ: (ضربت ضربًا)، وذلك لأنه بمثابة تكرر الفعل، والفعل لا يثنَّى ولا يجمع، وأمَّا غير المؤكِّد -وهو المبيِّن للعد والنَّوع- فيجوز تثنيته وجمعه كما مثَّل في الأبيات التي قبله. **وقوله: (وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ):** فيه أنَّ المصدر المؤكِّد لا يجوز حذف عامله؛ فلا يقال: (زيدًا ضربًا) -على الصَّحيح- بحذف العامل: (ضَرَبتُ)؛ لكون الحذف مبنيًّا على الاختصار، والتوكيد على التطويل، فتَنَافَيَا. **وقوله: (وَالحَذْفُ حَتْمٌ...مِنْ فِعْلِهِ):** فيه وجوب حذف عامل المصدر في مواضع: **منها:** إذا وقع المصدر بدلًا من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو: (قيامًا لا قعودًا)، أي: قم قيامًا ولا تقعد قعودًا، والدُّعاء، نحو: (سقيًا لك)، أي: سقاك الله. أو وقع المصدر بعد الاستفهام التوبيخيِّ، نحو: (أتوانيًا وقد علاك المشيب؟)، أي: أتتوانى وقد علاك المشيب. **وقوله: (كَ«نَدْلًا» اللَّذْ كَ«انْدُلَا»):** أشار بذلك إلى ما أنشده سيبويه، وهو **قول الشاعر:**

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلًا زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فـ(ندلًا): ناب مناب فعل الأمر، وهو (اندل)، **والندل**: خطف الشيء بسرعة، و(**زريق**): منادى، والتقدير: (ندلًا يا زريق المال)، وهو اسمٌ لرجلٍ.

٢٩٣- وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَ(إِمَّا مَنًّا) عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

٢٩٤- كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

٢٩٥- وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَا

٢٩٦- نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) وَالثَّانِ كَ(ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)

٢٩٧- كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَ(لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ)

ش: قوله: (وَمَا لِتَفْصِيلٍ...): فيه أيضًا وجوب حذف عامل المصدر إذا وقع تفصيلًا لعاقبة ما تقدَّمهُ، كقوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً**﴾[محمد:٤]، فـ(**منًّا**) و(**فداءً**): مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير -والله أعلم-: (فإمَّا تمنُّون منًّا وإما تفدون فداءً)، **وهذا معنى قوله: (وَمَا لِتَفْصِيلٍ...) إلى آخره**، أي: يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عنَّ، أي: عَرَضَ. **وقوله: (كَذَا مُكَرَّرٌ...)**: أي: كذلك يحذف عامل المصدر وجوبًا إذا ناب المصدرُ عن فعلٍ استند لاسمِ عينٍ، أي: أخبر به عنه، وكان المصدر مكرَّرًا أو محصورًا، فمثال المكرَّر: (زيدٌ سيرًا سيرًا)، والتقدير: (زيدٌ يسيرُ سيرًا)، فحُذفَ (يسير) وجوبًا؛ لقيام التكرير مقامه. ومثال المحصور: (ما زيدٌ إلا سَيرًا)، و(إنَّما زيدٌ سيرًا)، والتقدير: (ما زيدٌ إلَّا يسيرُ سيرًا)، و(إنَّما زيدٌ يسيرُ سيرًا)، فحُذفَ (يسير) وجوبًا؛ لما في الحصر من التَّأكيد القائم مقام التَّكرير. **وقوله: (وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ...صِرْفًا»)**: أي: من

المصدر المحذوف عامله وجوبًا: ما يسمَّى: (المؤكِّد لنفسه) و(المؤكِّد لغيره)، **فالمؤكد لنفسه:** الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره، نحو: (له عليَّ ألف عرفًا)، أي: اعترافًا، فـ(**اعترافًا**): مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: (أعترف اعترافًا)، ويسمَّى (مؤكِّدًا لنفسه)؛ لأنَّه مؤكِّد للجملة قبله، وهي نفس المصدر، بمعنى: أنها لا تحتمل سواه، **وهذا هو المراد بقوله: (فالمبتدا)**، أي: فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول الذي هو (لَهُ عليَّ...). **والمؤكد لغيره:** هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره، فتصير بذكره نصًّا فيه، نحو: (أنت ابني حقًّا)، فـ(**حقًّا**): مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: (أحقُّه حقًّا)، وسمي (مؤكِّدًا لغيره)؛ لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره؛ لأن قولك: (أنت ابني) يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازًا على معنى: (أنت عندي في الحنوِّ بمنزلة ابني)، فلمَّا قال: (حقًّا) صارت الجملة نصًّا في أنَّ المراد البنوَّة حقيقة، فتأثرت الجملة بالمصدر؛ لأنَّها صارت به نصًّا، فكان مؤكِّدًا لغيره؛ لوجوب مغايرة -أي: مبادلة- المؤثِّر للمؤثَّر فيه. **وقوله: (كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ):** أي: كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قُصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، نحو: (لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ)، و(له بكاءٌ بكاءَ الثَّكلى)، فـ(**صوت حمار**): مصدر تشبيهيٌّ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: (يصوِّت صوتَ حمار)، وقبله جملة وهي (لزيد صوتٌ)، وهي مشتملة على الفاعل في المعنى وهو (زيد)، وكذلك: (**بكاء الثكلى**): منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: (يبكي بكاءَ الثَّكلى).

المَفْعُولُ لَهُ

٢٩٨- يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ المَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلًا كَ(جُدْ شُكْرًا وَدِنْ)

٢٩٩- وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ... وَقْتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

٣٠٠- فَاجْرُرْهُ بِالحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ كَ(لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ)

٣٠١- وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ المُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَدُوا

٣٠٢- (لَا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ)

ش: قوله: (وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ فَاجْرُرْهُ بِالحَرْفِ): هذا فيما إذا فقد شرط من الشروط المذكورة تعيَّن جرُّه بحرف التعليل، وهو اللَّام، نحو: (جاء زيدٌ لإكرام عمرٍو له)؛ لعدم اتِّحاد الفاعل مع عامله، أو (مِن)، نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام:١٥١]؛ لعدم القلبيِّ، أو (في)، نحو: «دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ[1]»؛ لعدم المصدريَّة، أو الباء، نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا﴾[النساء:١٦٠]؛ لاختلاف الفاعل. وقوله: (وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ): فيه عدم امتناع الجرِّ بالحرف مع استكمال الشُّروط، نحو: (هذا قَنِعَ لِزُهدٍ). وقوله: (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ...زُمَرُ الْأَعْدَاءِ): أي: أنَّ الكلمة -أعني: المفعول لأجله- إذا كانت مجرَّدة من (أل) ومن الإضافة يقِلُّ أن يصحبها حرف جرٍّ، نحو: (ضربتُ ابني لِتأديبٍ)، ويكثر فيها النَّصب، نحو: (ضربتُ ابني تأديبًا)، وإن كانت مصحوبة بـ(أل) فالأكثر فيها الجر ويقلُّ فيها النَّصب، عكس الأول، وإن كانت مضافةً استوى فيها الأمران: النَّصب والجر، نحو: (تأديبَه)، و(لتأديبِه).

---

(١) رواه البخاري: (٣٣١٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما، ومسلم: (٢٦١٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

المَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفًا

٣٠٣- الظَّـرْفُ: وَقْـتٌ أَوْ مَكَـانٌ ضُـمِّنَا (فِي) بِاطِّرَادٍ كَ(هُنَا امْكُـثْ أَزْمُنَـا)

٣٠٤- فَانْصِـبْهُ بِـالْوَاقِعِ فِيـهِ مُظْهَـرَا كَـانَ، وَإِلَّا فَـانْوِهِ مُقَـدَّرَا

٣٠٥- وَكُـلَّ وَقْـتٍ قَابِـلٌ ذَاكَ، وَمَـا يَقْبَلُـهُ المَكَـانُ إِلَّا مُـبْهَمَا

٣٠٦- نَحْـوُ: الجِْهَـاتِ، وَالمَقَـادِيرِ، وَمَـا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَ(مَرْمًى) مِـنْ(رَمَـى)

ش: قوله: (فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ...): أي: أنَّ حكم ما تضمن معنى (في) من أسماء الزمان والمكان النصبُ، **والنَّاصب له**: ما وقع فيه من: مصدر، نحو: (عجبت من ضربك زيدًا يومَ الجمعة عندَ الأمير)، أو فعل، نحو: (ضربت زيدًا يومَ الجمعة أمامَ الأمير)، أو وصف، نحو: (أنا ضاربٌ زيدًا اليومَ عندك). والناصب له إما مذكور كما مثل، أو محذوف جوازًا، نحو أن يقال: (متى جئت؟)، فتقول: (يوم الجمعة)، و: (كم سرتَ؟)، فتقول: (فرسخين)، والتقدير: جئت يوم الجمعة، وسرت فرسخين. أو وجوبًا، كما إذا وقع الظَّرف صفةً، نحو: (مررت برجل عندك)، أو صلةً، نحو: (جاء الذي عندك)، أو حالًا، نحو: (مررت بزيد عندك)، أو خبرًا في الحال -أي: حال التَّكلُّم- أو في الأصل، وهذا إذا دخل عليه ناسخ، نحو: (زيد عندك)، و(ظننت زيدًا عندك). فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوبًا في هذه المواضع كلها، والتقدير في غير الصلة: (استقر، أو مستقر)، وفي الصلة: (استقر)؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، والله أعلم.

وقوله: (وَكُلَّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ...مِنْ «رَمَى»): يعني أن اسم الزَّمان يقبل النصب على الظرفية، مبهمًا كان، نحو: (سرت لحظةً) و(ساعة)، أو مختصًّا: إمَّا

بإضافة، نحو: (سرت يومَ الجمعة)، أو بوصف، نحو: (سرت يومًا طويلًا)، أو بعدد، نحو: (سرت يومين). وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان: **أحدهما:** المبهم، كالجهات الست، نحو: (فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف)، ونحو هذا كالمقادير، نحو: (غَلْوَة -وهي مائة باع- وميل -وهو عشر غلوات- وفرسخ، وبريد)، تقول: (جلست فوقَ الدار)، و(سرت غلوةً)، فتنصبهما على الظَّرفيَّة. **والثاني:** ما صيغ من المصدر، نحو: (مجلسَ زيد) و(مقعده)، **فشرط نصبه قياسًا:** أن يكون عامله من لفظه، نحو: (قعدت مقعدَ زيد)، و(جلست مجلسَ عمرٍو)، فلو كان عامله من غير لفظه تعيَّن جره بـ(في)، نحو: (جلست في مرمى زيد)، فلا تقول: (جلست مرمى زيد) إلَّا شذوذًا.

٣٠٧- وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ
٣٠٨- وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ
٣٠٩- وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ
٣١٠- وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

شرح: قوله: (وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا...): أي: وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيسًا: أن يقع ظرفًا لما اجتمع معه في أصله، أي: أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد، كمجامعة (جلست) بـ(مجلسٍ) في الاشتقاق من (الجلوس)، فأصلهما واحد، وهو الجلوس. **وقوله: (وَمَا يُرَى ظَرْفًا...مِنَ الْكَلِمْ):** أي: ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى: متصرف، وغير متصرف، **فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان:** ما استعمل ظرفًا وغير ظرف، كـ(يوم، ومكان)؛ فإنَّ كلَّ واحد منهما يستعمل ظرفًا، نحو: (سرت يومًا)،

و(جلست مكانًا)، ويستعمل مبتدأً، نحو: (يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ)، و(مكانُك حسنٌ)، وفاعلًا، نحو: (جاء يومُ الجمعة)، و(ارتفع مكانُك). **وغير المتصرف:** هو مالا يستعمل إلا ظرفًا أو شبهه، نحو: (سحر) إذا أردته من يوم بعينه، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف، كقوله تعالى: ﴿نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾[القمر:٣٤]، و(فوق)، نحو: (جلست فوق الدَّار)، فكل واحد من (سحر) و(فوق) لا يكون إلا ظرفًا. والَّذي لزم الظرفية أو شبهها: (عند) و(لدن)، **والمراد بشبه الظرفية:** أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجرورًا بـ(من)، نحو: (خرجت من عند زيد)، ولا تُجَرُّ (عند) إلا بـ(مِن)؛ فلا يقال: (خرجت إلى عنده)، وقول العامَّة: (خرجت إلى عنده) خطأٌ. **وقوله: (وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ...):** أي: ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلًا، كقولك: (جلست قربَ زيد)، أي: مكانَ قربِ زيد، فحذف المضاف وهو (مكان) وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب إعرابَه وهو النصب على الظرفيَّة، ولا ينقاس ذلك، فلا تقول: (آتيك جلوس زيد)، تريد مكان جلوسه. ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو: (آتيك طلوع الشمس)، و(قدومَ الحاجِّ)، و(خروجَ زيدٍ)، والأصل: (وقت طلوع الشمس)، و(وقت قدوم الحاجِّ)، و(وقت خروج زيد)، فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه إعرابَه، وهو مقيس في كل مصدر.

المَفْعُولُ مَعَهُ

٣١١- يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ ... فِي نَحْوِ: (سِيْرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)

٣١٢- بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذَا النَّصْبُ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقْ

٣١٣- وَبَعْدَ (مَا)اسْتِفْهَامٍ اوْ(كَيْفَ) نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

٣١٤- وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

٣١٥- وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

ش: قوله: (يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ...فِي الْقَوْلِ الْأَحَقْ): المفعول معه: هو الاسم المنتصب بعد واوٍ بمعنى (مع)، **والناصب له:** ما تقدمه من الفعل أو شبهه، فمثال الفعل: (سِيري والطريقَ مسرعة)، أي: سيري مع الطريق، فـ(**الطريق**): منصوب بـ(سيري). ومثال شبه الفعل: (زيدٌ سائر والطريقَ)، و(أعجبني سيرُك والطريقَ)، فـ(**الطريق**): منصوب بـ(سائر) و(سيرك). **وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه:** الواو، وهو غير صحيح. **وقوله: (وَبَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامٍ...): حقُّ المفعول معه:** أن يسبقه فعل أو شبهه، كما تقدم تمثيله، وسُمِعَ من كلام العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميَّتين من غير أن يلفظ بفعل، نحو: (ما أنت وزيدًا)، و(كيف أنتَ وقصعةً من ثريد)، فخرَّجه النحويُّون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الـ(كون)، والتقدير: (ما تكون وزيدًا) و(كيف تكون وقصعةً من ثريد)، فـ(**زيدًا**) و(**قصعةً**): منصوبان بـ(تكون) المضمرة. **وقوله: (وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ...):** فيه أنَّ مجيء الواو للعطف أحقُّ من مجيئه للمعيَّة، ما لم يكن في العطف ضعفٌ، كـ: (قام زيد وعمرٌو)، ولنا أن نقول: (قام زيدٌ وعمرًا)، فإنْ ضَعُف العطف -أي: عطف النَّسق- فالمختار النَّصب، نحو: (جئتُ وزيدًا)، ولنا أن نقول: (جئتُ وزيدٌ)، لكنَّه ضعيف، بل منعه المصنِّف. **وقوله: (وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ...):** فيه أنَّه إذا كان العطف لا يجوز فإنَّه يجب النَّصب على المعيَّة، نحو: (استوى الماء

والخشبةَ)، بنصب (الخشبة)، ولا يجوز رفعها. أو على إضمار فعلٍ يليق به، كقول الشاعر:

عَلَفْتُهَـــا تِبْنًـــا وَمَـــاءً بَـــارِدًا

والتقدير: وسقيتها ماءً باردًا.

الاسْتِثْنَاءُ

٣١٦- مَا اسْتَثْنَتِ (الَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

٣١٧- إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

٣١٨- وَغَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

٣١٩- وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ (إِلَّا) لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (الَّا) عُدِمَا

ش: قوله: (مَا اسْتَثْنَتِ «الَّا» مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ): هذا فيما إذا وقع المستثنى بعد كلامٍ تامٍّ موجَبٍ، سواء كان متَّصلًا أو منقطعًا، فالنصب واجبٌ، كـ: (قام القومُ إلَّا زيدًا)، و(مررت بالقومِ إلَّا حمارًا). وقوله: (وَبَعْدَ نَفْيٍ... إِبْدَالٌ وَقَعْ): هذا فيما إذا كان المستثنى بـ(إلَّا) بعد كلامٍ تامٍّ منفيٍّ، نحو: (ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ) و(إلَّا زيدًا)، أو شبه منفي، نحو: (هل قام أحد إلَّا زيدٌ) و(إلَّا زيدًا)، جاز فيه النَّصب على الاستثناء، وإتباعه لما قبله في الإعراب، وهو المختار، والمشهور: أنَّه بدلٌ من متبوعه. وقوله: (انْتُخِبَ): أي: اختِيرَ. وإن كان الاستثناء منقطعًا، نحو: (ما قام القوم إلَّا حمارًا) تعيَّن فيه النَّصب عند جمهور العرب، ولا يجوز الإتباع، وأجازه بنوا تميم، فتقول: (ما مررت بالقومِ إلَّا حمارٍ). وقوله: (وَغَيْرُ

نَصْبِ سَابِقٍ...): هذا فيما إذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه، فإما أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب، فإن كان موجبًا وجب نصب المستثنى، نحو: (قام إلا زيدًا القومُ)، وإن كان غير موجب فالمختار نصبه، فتقول: (ما قام إلَّا زيدًا القومُ)، ومنه قوله:

فَـــمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَـــدَ شِـــيعَةٌ وَمَـا لِي إِلَّا مَـذْهَبَ الْحَـقِّ مَـذْهَبُ

وقد روي رفعه، فتقول: (ما قام إلا زيدٌ القومُ). وقوله: (وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ...): أي: إذا تفرغ سابق (إلَّا) لما بعدها -أي لم يشتغل بما يطلبه- كان الاسم الواقع بعد (إلَّا) معربًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل (إلَّا) قبل دخولها، وذلك نحو: (ما قام إلَّا زيدٌ)، و(ما ضربت إلَّا زيدًا)، و(ما مررت إلَّا بزيدٍ)، فـ(زيد): فاعل مرفوع بـ(قام)، و(زيدًا): منصوب بـ(ضربت)، و(بزيدٍ): متعلق بـ(مررت)، كما لو لم تذكر (إلَّا)، وهذا هو الاستثناء المفرغ، ولا يقع في كلام موجَب؛ فلا تقول: (ضربت إلَّا زيدًا).

٣٢٠- وَأَلْـــغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيـــدٍ كَـ(لَا تَمْـرُرْ بِهِـمْ إِلَّا الْفَتَـى إِلَّا الْعَـلَا)

٣٢١- وَإِنْ تُكَـــرَّرْ دُونَ تَوْكِيـــدٍ فَمَـــعْ تَفْرِيـــغِ التَّـــأْثِيرَ بِالْعَامِـــلِ دَعْ

٣٢٢- فِي وَاحِـــدٍ مِمَّـــا بِـ(إِلَّا) اسْـــتُثْنِي وَلَـيْسَ عَـنْ نَصْـبِ سِـوَاهُ مُغْنِـي

٣٢٣- وَدُونَ تَفْرِيـــغٍ مَـــعَ التَّقَـــدُّمِ نَصْـبَ الجَمِيـعِ احْكُـمْ بِـهِ وَالْتَـزِمِ

٣٢٤- وَانْصِـبْ لِتَـأْخِيرٍ وَجِـئْ بِوَاحِـدِ مِنْهَـا كَـمَا لَـوْ كَـانَ دُونَ زَائِـدِ

٣٢٥- كَـ(لَمْ يَفُـوا إِلَّا امْـرُؤٌ إِلَّا عَـلِي) وَحُكْمُهَـا فِي الْقَصْـدِ حُكْـمُ الْأَوَّلِ

ش: قوله: (وَأَلْغِ «إِلَّا» ذَاتَ تَوْكِيدٍ...): أي: إذا كُرِّرتْ (إلَّا) لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئًا، ولم تفد غير توكيد الأُولى، وهذا معنى

إلغائها، وذلك في البدل والعطف، نحو: (ما مررت بأحد إلَّا زيدٍ إلَّا أخيك)، فـ(**أخيك**): بدل من (زيد)، ولم تؤثِّر فيه (إلَّا) شيئًا، أي: لم تفد فيه استثناءً مستقلًّا، وكأنَّك قلت: (ما مررت بأحد إلَّا زيدٍ أخيك)، ومثله: (لا تمرر بهم إلَّا الفتى إلَّا العلا)، والأصل: (لا تمرر بهم إلَّا الفتى العلا)، فـ(**العلا**): بدل من (الفتى)، وكُرِّرتْ (إلَّا) توكيدًا. ومثال العطف: (قام القوم إلا زيدًا وإلَّا عمرًا)، والأصل: (إلَّا زيدًا وعمرًا)، ثمَّ كُرِّرتْ (إلَّا) توكيدًا، **ومنه قوله:**

هَــلِ الــدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَــةٌ وَنَهَارُهَــا وَإِلَّا طُلُــوعُ الشَّــمْسِ ثُــمَّ غِيَارُهَــا

والأصل: وطلوع الشمس، وكُرِّرتْ (إلَّا) توكيدًا. وقوله: (غيارها): أي: غيابها. **وقوله: (وَإِنْ تُكَرَّرْ دُونَ تَوْكِيدٍ...وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ):** هذا إذا كررت (إلَّا) لغير التوكيد فلا يخلو إمَّا أن يكون الاستثناء مفرَّغًا، أو غير مفرغ، فإن كان مفرَّغًا -أي: غير مشتغل بما يطلبه- شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي، فتقول: (ما قام إلَّا زيدٌ إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا)، ولا يتعيَّن واحد منها لشغل العامل، بل أيها شئت شغلت العامل به ونصبت الباقي. وإن كان الاستثناء غير مفرَّغ -كما في قوله: (وَدُونَ تَفْرِيغٍ)- فلا يخلو إمَّا أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه، أو تتأخر، فإن تقدَّمت المستثنيات وجب نصب الجميع، سواء كان الكلام موجبًا أو غير موجب، نحو: (قام إلَّا زيدًا إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا القومُ)، و(ما قام إلَّا زيدًا إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا القومُ)، وإن تأخرت فلا يخلو إما أن يكون الكلام أيضًا موجبًا أو غير موجب، فإن كان موجبًا وجب نصب الجميع، فتقول: (قام القومُ إلَّا زيدًا إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا)، وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء، فيبدل مما قبله -وهو المختار- أو ينصب، وهو قليل كما تقدم، وأمَّا باقيها فيجب نصبه،

وذلك نحو: (ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا)، فـ(زيد): بدل من (أحد)، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين، ومثله قول المصنف: (لم يفوا إلَّا امرؤٌ إلَّا علي)، فـ(امرؤ): بدل من الواو في (يفوا). **ومعنى قوله: (وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ)**: أن ما يتكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأول، فيثبت له ما يثبت للأول من الدخول والخروج، ففي قولك: (قام القوم إلَّا زيدًا إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا) الجميع مخرجون، وفي قولك: (ما قام القومُ إلَّا زيدًا إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا) الجميع داخلون، وكذا في قولك: (ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا) الجميع داخلون.

٣٢٦- وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِـ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِـ(إِلَّا) نُسِبَا

٣٢٧- وَلِـ(سِوًى) (سُوًى) (سَوَاءٍ) اجْعَلَا ... عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلَا

٣٢٨- وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ(لَيْسَ) وَ(خَلَا) ... وَبِـ(عَدَا) وَبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

٣٢٩- وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ ... وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

٣٣٠- وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

٣٣١- وَكَـ(خَلَا) (حَاشَا) وَلَا تَصْحَبُ (مَا) ... وَقِيلَ: (حَاشَ، وَحَشَا) فَاحْفَظْهُمَا

ش: قوله: (وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا...مَا «لِغَيْرٍ» جُعِلَا): فيه أنَّ حكم المستثنى بـ(غيرُ، وسِوًى، وسُوًى، وسَواءٌ) الجرُّ؛ لإضافتها إليه، وتعرب (غير) بما كان يعرب به المستثنى مع (إلَّا)، فتقول: (قام القوم غيرَ زيدٍ) بنصب (غير)، كما تقول: (قام القوم إلَّا زيدًا) بنصب (زيد)، وتقول: (ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ) و(غيرَ زيدٍ) بالإتباع والنصب، والمختار الإتباع، كما تقول: (ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ وإلَّا زيدًا)، وتقول: (ما قام غيرُ زيدٍ)، فترفع (غير) وجوبًا، كما تقول: (ما قام

إِلَّا زيدٌ) برفعه وجوبًا، وتقول: (ما قام أحدٌ غيرَ حمار) بنصب (غير) عندَ غيرِ بني تميمٍ، وبالإتباع عند بني تميمٍ، كما تفعل في قولك: (ما قام أحدٌ إِلَّا حمارٌ) و(إِلَّا حمارًا). وأمَّا (سوى): فالمشهور فيها كسر السِّين والقصر، ومن العرب من يفتح سينَها ويمدُّ، ومنهم من يضم سينَها ويقصر. **ومعنى قوله: (وَلِـ«سِوًى» «سُوًى» «سَوَاءٍ»)**: أي: أنَّها تستعمل مجرورة ومرفوعة ومنصوبة، كما هو الحال في (غير)، فمن المجرور بحرف جرٍّ: **قول الشاعر:**

وَلَا يَنطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا

ومن المرفوع بالابتداء: **قول الشاعر:**

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

ومن المنصوب بـ(إنَّ): **قول الشاعر:**

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

وقوله: (وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ«لَيْسَ» وَ«خَلَا»...): أي: استثن بـ(ليس) وما بعدها ناصبًا المستثنى، فتقول: (قام القوم ليس زيدًا)، و(خلا زيدًا) و(عدا زيدًا)، و(لا يكون زيدًا)، فـ(**زيدًا**) في قولك: (ليس زيدًا) و(لا يكون زيدًا): منصوب على أنه خبر (ليس) و(لا يكون)، **واسمها**: ضمير مستتر تقديره -هنا-: (هو)، أي: (ليس هو زيدًا) و(لا يكون هو زيدًا). **وقوله: (وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ «يَكُونُ»...)**: أي: إذا لم تتقدم (ما) على (خلا) و(عدا) فاجرر بهما إن شئت، فتقول: (قام القوم خلا زيدٍ) و(عدا زيدٍ)، فـ(خلا) و(عدا) حرفا جرٍّ، **فمن الجر بـ(خلا): قوله:**

خَلَا اللهِ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

ومن الجر بـ(عدا): قوله:

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

فإن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب بهما، فتقول: (قام القوم ما خلا زيدًا) و(ما عدا زيدًا)، فـ(ما): مصدرية، و(خلا) و(عدا): صلتها، وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره، و(زيدًا): مفعول. وقوله: (وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ...): أي: إن جررت بـ(خلا) و(عدا) فهما حرفا جر، وإن نصبت بهما فهما فعلان، وهذا ممَّا لا خلاف فيه. وقوله: (وَكَـ«خَلَا»: «حَاشَا» وَلَا تَصْحَبُ...): يعني: أنَّ (حاشا) مثل (خلا) يجوز نصب المستثنى بها وجره، نحو: (قام القومُ حاشا زيدًا) و(حاشا زيدٍ)، فإذا نصبت كانت فعلًا، وإذا جرت كانت حرفًا، والكلام على ما يتعلق به كالكلام على (خلا)، لا فرق بينهما إلا في وجهين: الأول: أنَّ الجر بـ(حاشا) هو الأكثر، بخلاف (عدا) و(خلا)، ولذلك التزم سيبويه حرفيَّتها. الثاني: أنَّها لا تصحب (ما)، بخلاف (عدا) و(خلا)، والله أعلى وأحكم وأعلم.

الحَالُ

٣٣٢- الحَالُ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَ(فَرْدًا أَذْهَبُ)
٣٣٣- وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا
٣٣٤- وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

٣٣٥- كَ(بِعْـهُ مُـدًّا بِكَـذَا يَـدًا بِيَـدْ) وَ(كَـرَّ زَيْـدٌ أَسَـدًا)، أي: كَأَسَـدْ

٣٣٦- وَالحَـالُ إِنْ عُـرِّفَ لَفْظًـا فَاعْتَقِـدْ تَنْكِـيرَهُ مَعْنًـى كَ(وَحْـدَكَ اجْتَهِـدْ)

٣٣٧- وَمَصْـدَرٌ مُنكَّـرٌ حَـالًا يَقَـعْ بِكَثْـرَةٍ كَ(بَغْتَـةً زَيْـدٌ طَلَـعْ)

شـ: قوله: (وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا...):فيه أنَّ الأكثر في الحال أن تكون منتقلة مشتقَّة غالبًا لا واجبًا. **ومعنى الانتقال**: ألَّا تكون ملازمة للمتَّصف بها، نحو: (جاء زيدٌ راكبًا)، فـ(**راكبًا**): وصف منتقل؛ لجواز انفكاكه عن (زيد) بأن يجيء ماشيًا. وقد تجيء الحال غير منتقلة، أي: وصفًا لازمًا، نحو: (دعوت الله سميعًا)، و(خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها)، **وقوله:**

فَجَـاءَتْ بِـهِ سَـبْطَ الْعِظَـامِ كَـأَنَّمَا عِمَامَتُـهُ بَـيْنَ الرِّجَـالِ لِـوَاءُ

فـ(**سميعا**) و(**أطول**) و(**سبط**): أحوال، وهي أوصاف لازمة. **وقوله: (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ...أي: كَأَسَدْ)**: أي: يكثر مجيء الحال جامدة إن دلَّت على سِعرٍ، نحو: (بعه مُدًّا بدرهم)، فـ(**مُدًّا**): حال جامدة، وهي في معنى المشتق؛ إذ المعنى: (بعه مسعِّرًا كلَّ مُدٍّ بدرهم)، ويكثر جمودها أيضًا فيما دلَّ على تفاعل، نحو: (بعته يدًا بيد)، أي: مناجَزَة، أو على تشبيه، نحو: (كرَّ زيدٌ أسدًا)، أي: مشْبِهًا الأسد، فـ(**يد**) و(**أسد**): جامدان. **وقوله: (وَالحَالُ إِنْ عُرِّفَ...)**: أي: أنَّ الحال لا تكون إلَّا نكرة عند الجمهور، وأنَّ ما ورد منها معرَّفًا لفظًا فهو منكَّر معنًى، كقولهم: (جاءوا الجماء الغفير).

وَأَرْسَـلَهَا الْعِـرَاكَ..... .....

و(اجتهد وحدَك)، و(كلَّمتُه فَاهُ إِلَى فِيَّ)، فـ(**الجماء**) و(**العراك**) و(**وحدك**) و(**فاه**): أحوالٌ، وهي معرفة، لكنَّها مؤوَّلة بنكرة، والتقدير: (جاءوا جميعًا)،

و(أرسلها معتركةً)، و(اجتهد منفردًا)، و(كلمته مشافهةً). **وقوله: (وَمَصْدَرٌ مُنكَّرٌ...)**: فيه جواز مجيء الحال مصدرًا نكرةً، ولكنَّه ليس بمقيسٍ، أي: يقتصر فيه على السَّماع؛ لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه: (زيد طلع بغتةً)، فـ(بغتةً): مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: (زيد طلع باغتًا). هذا مذهب سيبويه والجمهور، خلافًا للأخفش والمبرد.

٣٣٨- وَلَمْ يُنكَّرْ غَالِبًا ذُو الحَالِ إِنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ

٣٣٩- مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَ(لَا ... يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا)

٣٤٠- وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ؛ فَقَدْ وَرَدْ

٣٤١- وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ المُضَافِ لَهْ ... إِلَّا إِذَا اقْتَضَى المُضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٢- أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

٣٤٣- وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

٣٤٤- فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَ(مُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

شرح: قوله: (وَلَمْ يُنكَّرْ غَالِبًا ذُو الحَالِ...مُسْتَسْهِلَا»): فيه أنَّ الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا ينكَّر في الغالب إلا عند وجود مسوغ، وهو أحد أمور: **منها**: أن يتقدم الحال على النكرة، نحو: (فيها قائمًا رجلٌ)، فـ(**قائمًا**): حال من (رجل). **ومنها**: أن تُخصَّص النكرة بوصف، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۞أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[الدخان:٤-٥]، أو بإضافة، كقوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[فصلت:١٠]. **ومنها**: أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، **وشبه النفي**: هو الاستفهام والنهي، **وهو المراد بقوله**: (**أَوْ يَبِنْ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ**)، فمثال ما وقع بعد النفي: **قوله**:

مَـا حُـمَّ مِـنْ مَـوْتٍ حِمًـى وَاقِيَـا وَلَا تَـــرَى مِـــنْ أَحَـــدٍ بَاقِيَـــا

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر:٤]، فـ(لها كتاب): جملة في موضع الحال من (قرية)، وصحَّ مجيء الحال من النكرة؛ لتقدم النفي عليها. ومثال ما وقع بعد الاستفهام: **قوله:**

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَـيْشٌ بَاقِيًـا فَـتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُـذْرَ فِي إِبْعَادِهَـا الْأَمَـلَا؟

ومثال ما وقع بعد النهي: قول المصنف: (لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا)، **وقول قطري بن الفجاءة:**

لَا يَـــرْكَنَنْ أَحَـــدٌ إِلَى الْإِحْجَـــامِ يَـــوْمَ الْـــوَغَى مُتَخَوِّفًـــا لِـحِـــمَامِ

واحترز بقوله: (غَالِبًا): ممَّا قلَّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولهم: (مررت بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ)، وقولهم: (عليه مائةٌ بيضا)، وأجاز سيبويه: (فيها رجل قائمًا)، وفي الحديث: «**صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَاعِدًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا**[1]». **وقوله: (وَسَبْقَ حَالٍ...):** فيه عدم جواز تقدُّم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا تقول في (مررت بهند جالسةً): (مررت جالسةً بهند)، وذهب جماعة -منهم المصنِّف- إلى جواز ذلك؛ لورود السماع، **ومنه قوله:**

لَـئِنْ كَـانَ بَـرْدُ المَـاءِ هَـيْمَانَ صَـادِيا إِلَيَّ حَبِيبًـــا إِنَّهَـــا لَحَبِيـــبُ

فـ(هيمان) و(صاديا): حالان من الضمير المجرور بـ(إلى) وهو الياء. **وقوله: (وَلَا تُجِزْ...فَلَا تَحِيفَا):** فيه عدم جواز مجيء الحال من المضاف إليه، إلَّا إذا كان المضاف مما يصحُّ عمله في الحال، كاسم الفاعل، والمصدر، ونحوهما ممَّا

---

(١) رواه البخاري: برقم: (٦٨٨)، (١١١٣)، (١٢٣٦)، بلفظ: «**قَوْمٌ...**» عن عائشة رضي الله عنها.

تضمن معنى الفعل، فتقول: (هذا ضارب هندٍ مجردةً)، و(أعجبني قيامُ زيدٍ مسرعًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[يونس:٤]، **وقول الشاعر:**

تَقُولُ ابْنَتِي: إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه، أو مثل جزئه في صحَّة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فمثال ما هو جزء من المضاف إليه: قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر:٤٧]، فـ(**إخوانًا**): حال من الضمير المضاف إليه (صدور)، والـ(صدور) جزء من المضاف إليه. ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه في صحَّة الاستغناء بالمضاف إليه عنه: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[النحل:١٢٣]، فـ(**حنيفا**): حال من (إبراهيم)، والـ(ملَّة) كالجزء من المضاف إليه؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها، فلو قيل في غير القرآن: (أن اتبع إبراهيم حنيفًا) لصحَّ. **ومعنى: (لَا تَحِيفَا)**: أي: لا تَمِل عنه بزيادة أو بنقصٍ. **وقوله: (وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ...زَيْدٌ دَعَا»)**: فيه جواز تقدُّم الحال على ناصبها إن كان فعلًا متصرِّفًا، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، **والمراد بها:** ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبِل التأنيث والتثنية والجمع، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فمثال تقديمها على الفعل المتصرف: (مخلصًا زيدٌ دعَا)، فـ(**دعا**): فعل متصرف، وتقدمت عليه الحال. ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له: (مسرعًا ذا راحل).

٣٤٥- **وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا**

٣٤٦- **كَ(تِلْكَ) (لَيْتَ) وَ(كَأَنَّ) وَنَدَرْ نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ)**

٣٤٧- وَنَحْـوُ: (زَيْـدٌ مُفْـرَدًا أَنْفَـعُ مِـنْ عَمْـرٍو مُعَانًـا) مُسْـتَجَازٌ لَـنْ يَهِـنْ

٣٤٨- وَالحَـالُ قَـدْ يَجِـيءُ ذَا تَعَـدُّدِ لِمُفْـرَدٍ - فَـاعْلَمْ - وَغَـيْرِ مُفْـرَدِ

٣٤٩- وَعَامِـلُ الحَـالِ بِهَـا قَـدْ أُكِّـدَا فِي نَحْوِ: (لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا)

٣٥٠- وَإِنْ تُؤَكَّـدْ جُمْلَـةٌ فَمُضْـمَرُ عَامِلُهَـا، وَلَفْظُهَـا يُـؤَخَّرُ

شرح: قوله: (وَعَامِلٌ ضُمِّنَ...فِي هَجَرْ»): أي: لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه، كأسماء الإشارة، وحروف التمني والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور، نحو: (تلك هندٌ مجرَّدة)، و(ليت زيدًا أميرًا أخوك)، و(كأن زيدًا راكبًا أسدٌ)، و(زيدٌ في الدار -أو عندك- قائمًا)، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المُثُل ونحوها؛ فلا تقول: (مجردةً تلك هندٌ)، ولا: (أميرًا ليت زيدًا أخوك)، ولا: (راكبًا كأنَّ زيدًا أسدٌ)، وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف، نحو: (زيد قائمًا عندكَ)، والجار والمجرور، نحو: (سعيدٌ مستقرًّا في هجر)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[الزمر:٦٧]، في قراءة من كسر التاء، وأجازه الأخفش قياسًا. **وقوله: (وَنَحْوُ: «زَيْدٌ مُفْرَدًا...)**: فيه أنَّه إذا فُضِّل شيءٌ في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فإنه يعمل في حالين: إحداهما متقدمة عليه جوازًا، والأخرى متأخرة عنه، وذلك نحو: (زيدٌ قائمًا أحسن منه قاعدًا)، و(زيدٌ مفردًا أنفع من عمرٍو معانًا)، فـ(**قائمًا**) و(**مفردًا**): منصوبان بـ(أحسن) و(أنفع)، وهما حالان، وكذا (قاعدًا) و(معانًا)، وهذا مذهب الجمهور، وخالفهم السِّيرافيُّ. **ومعنى: (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ)**: أي: جائز لن يضعف. **وقوله: (وَعَامِلُ الحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا...وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ)**: أي: تنقسم الحال إلى: مؤكِّدةٍ، وغير مؤكدة، فالمؤكِّدة على قسمين، وغير المؤكِّدة ما سوى القسمين، **فالقسم**

الأول من المؤكدة: ما أكدت عاملها، وهي المراد بهذا البيت، وهي: كل وصف دلَّ على معنى عامله وخالفه لفظًا -وهو الأكثر- أو وافقه لفظًا، وهو دون الأول في الكثرة، فمثال الأول: (لا تعث في الأرض مفسدًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[التوبة:٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[هود:٨٥]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء:٧٩]، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾[النحل:١٢]. **والقسم الثاني من الحال المؤكدة:** ما أكدت مضمون الجملة، **وشرط الجملة:** أن تكون اسمية وجزآها معرفتين جامدين، نحو: (زيدٌ أخوك عطوفًا)، و(أنا زيد معروفًا)، **ومنه قوله:**

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟

فـ**(عطوفًا) و(معروفًا)**: حالان، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير في الأول: (أحُقُّه عطوفًا)، وفي الثاني: (أُحَقُّ معروفًا).

٣٥١- وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَ(جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)

٣٥٢- وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

٣٥٣- وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

٣٥٤- وَجُمْلَةُ الحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

٣٥٥- وَالحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

ش: قوله: (وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ...): أي: الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد، وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة، ولابدَّ فيها من رابط، وهو في الحالية: إما ضمير، نحو: (جاء زيد يده على رأسه)، أو

واو -وتسمى: (واو الحال)، و(واو الابتداء)- وعلامتها صحَّة وقوع (إذ) موقعها، نحو: (جاء زيدٌ وعمرٌو قائمٌ)، والتقدير: إذ عمرٌو قائمٌ، أو الضَّمير والواو معًا، نحو: (جاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلةً). **وقوله: (وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ...اجْعَلَنَّ مُبْتَدَا):** فيه أنَّ الجملة الواقعة حالًا إن صدِّرت بمضارع مثبَت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا تربط إلَّا بالضمير، نحو: (جاء زيدٌ يضحك)، و(جاء عمرٌو تُقاد الجَنائبُ بين يديه)، ولا يجوز دخول الواو؛ فلا تقول: (جاء زيد ويضحك)، فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أُوِّلَ على إضمار مبتدأٍ بعد الواو، ويكون المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ، وذلك نحو قولهم: (قمت وأصُكُّ عينَه)، **وقوله:**

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

فـ(**أصُكُّ**) و(**أرهنهم**): خبران لمبتدأ محذوف، والتقدير: (وأنا أصكُّ)، (وأنا أرهنهم). **وقوله: (وَجُمْلَةُ الحَالِ...):** أي: أن سوى ما تقدَّم في الأبيات السَّابقة يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، أو بهما، فيدخل في ذلك: الجملة الاسمية مثبتة أو منفية، والمضارع المثبَت -وقد سبق- والمنفي، والماضي المثبت والمنفي، فتقول: (جاء زيدٌ وعمرٌو قائمٌ)، و(جاء زيدٌ يده على رأسه)، و(جاء زيدٌ ويده على رأسه)، وكذلك المنفي، فتقول: (جاء زيدٌ لم يضحك)، أو: (ولم يضحك)، أو: (ولم يقم عمرو)، و(جاء زيدٌ وقد قام عمرٌو)، و(جاء زيد قد قام أبوه)، و(جاء زيدٌ وقد قام أبوه)، وكذلك المنفي، نحو: (جاء زيدٌ وما قام عمرٌو)، و(جاء زيدٌ ما قام أبوه)، أو: (وما قام أبوه)، و(جاء زيدٌ ولا يضرب عمرًا) بالواو. **وقوله: (وَالحَالُ قَدْ يُحْذَفُ...):** فيه أنَّ عامل الحال قد يُحذف جوازًا، كأن يقال لك: (كيف جئتَ؟)، فتقول: (راكبًا)،

تقديره: (جئتُ راكبًا)، ووجوبًا، كقولهم: (اشتريته بدرهم فصاعدًا)، و(تصدقت بدينار فسافلًا)، فـ(**صاعدًا**) و(**سافلًا**): حالان عاملهما محذوفٌ وجوبًا، والتقدير: (فذهب الثمن صاعدًا) و(ذهب المتصدق به سافلًا). **هذا معنى قوله: (وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ)**، أي: بعض ما يحذف من عامل الحال مُنعَ ذكره.

التَّمْيِيزُ

٣٥٦- اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

٣٥٧- كَ(شِبْرٍ ارْضًا)، وَ(قَفِيزٍ بُرًّا) ... وَ(مَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا)

٣٥٨- وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا اجْرُرْهُ إِذَا ... أَضَفْتَهَا كَ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)

٣٥٩- وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إِنْ كَانَ مِثْلَ (مِلْءُ الَارْضِ ذَهَبَا)

ش: قوله: (اسْمٌ بِمَعْنَى «مِنْ»...عَسَلًا وَتَمْرًا»): تقدَّم من الفضلات المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، وبقي التمييز، وهو المذكور في هذا الباب، ويسمَّى: (مفسِّرًا)، و(تفسيرًا)، و(مبيِّنًا)، و(تبيينًا)، و(مميِّزًا)، و(تَمييزًا)، وهو: كل اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إجمالٍ، نحو: (طاب زيد نفسًا)، و(عندي شبرٌ أرضًا). **وقوله: (لبيان ما قبله من إجمال)**: يشمل نوعَي التمييز، وهما: المبيِّن إجمال ذات، والمبيِّن إجمال نسبة. **فالمبين إجمال الذات:** هو الواقع بعد المقادير، وهي الممسوحات، نحو: (له شبرٌ أرضًا)، والمكيلات، نحو: (له قفيزٌ

برًّا)، والموزونات، نحو: (له منوان عسلًا وتمرًا)، والأعداد، نحو: (عندي عشرون درهمًا)، وهو منصوب بما فسَّره بالإجماع، وهو -هنا-: (شبرٌ) و(قفيز) و(منوان) و(عشرون). **والمبين إجمال النسبة:** هو المسوق لبيان ما تعلَّق به العامل، من فاعلٍ، أو مفعول، نحو: (طاب زيد نفسًا)، ومثله: ﴿**وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا**﴾[مريم:٤] و(غرست الأرض شجرًا)، ومثله: ﴿**وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا**﴾[القمر:١٢]، فـ(نفسًا): تمييز منقول من الفاعل، والأصل: (طابت نفسُ زيدٍ)، و(شجرًا): منقول من المفعول، والأصل: (غرست شجر الأرض)، فبيَّن (نفسًا) الفاعل الذي تعلق به الفعل، وبيَّن (شجرًا) المفعول الذي تعلَّق به الفعل، والناصب له في هذا النوع هو العامل الذي قبله. **وقوله: (وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا...«مِلْءُ الَارْضِ ذَهَبَا»):** أشار بـ(ذي) إلى ما تقدم ذكره في البيت من المقدَّرات -وهو ما دلَّ على مساحة، أو كيل، أو وزن - فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يضف إلى غيره، نحو: (عندي شبرُ أرضٍ)، و(قفيزُ برٍّ)، و(منوَا عسلٍ وتمرٍ)، فإن أضيف الدَّال على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز، نحو: (ما في السماء قدرُ راحةٍ سحابًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا**﴾[آل عمران:٩١]. وأمَّا تمييز العدد فلم يذكره المصنِّفُ هنا، وسيأتي معك حكمه في (باب العدد) بإذن الله ﷻ.

٣٦٠- وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِ(أَفْعَلَا) مُفَضِّلًا كَ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)

٣٦١- وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَ(أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

٣٦٢- وَاجْرُرْ بِ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَ(طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)

٣٦٣- وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

س: قوله: (وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ...): فيه أنَّ التمييز الواقع بعد (أفعل) التفضيل وجب نصبه، بشرط أن يكون فاعلًا في المعنى كما مثَّل، **وعلامة ما هو فاعل في المعنى**: أن يصلح جعله فاعلًا بعد جعل (أفعل) التفضيل فعلًا، نحو: (أنت أعلى منزلًا) و(أكثر مالًا)، فـ(منزلًا) و(مالًا): يجب نصبهما؛ إذ يصحُّ جعلهما فاعلين بعد جعل (أفعل) التفضيل فعلًا، فتقول: (أنت علا منزلك) و(كَثُر مالك). **وقوله: (وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا...)**: هذا فيه أنَّ التمييز يقع بعد كل ما دلَّ على تعجب، نحو: (ما أحسن زيدًا رجلًا!)، و(أكرم بأبي بكرٍ أبًا!)، و(لله درُّك عالمًا)، و(حسبك بزيد رجلًا!)، و(كفى به عالمًا!).

وَيَــا جَارَتَــا مَــا أَنْــتِ جَــارَهْ!

وقوله: (وَاجْرُرْ بِـ«مِنْ» إِنْ شِئْتَ...): فيه جواز جرِّ التمييز بـ(من) إن لم يكن فاعلًا في المعنى، ولا مميِّزًا لعدد، فتقول: (عندي شبرٌ من أرض)، و(قفيزٌ من برٍّ)، و(منوان من عسلٍ وتمرٍ)، و(غرست الأرض من شجرٍ)، ولا تقول: (طاب زيد من نفسٍ)، ولا: (عندي عشرون من درهمٍ)، إلَّا إذا عُرِّفَ، كقوله تعالى: ﴿وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾[التوبة:٩٢]. **وقوله: (وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا...)**: فيه جواز تقدُّم التَّمييز على عامله المتصرف على الصَّحيح من أقوال أهل العلم، فتقول: (نفسًا طاب زيد)، و(شيبًا اشتعل رأسي)، **ومنه قوله:**

أَتَهْجُــرُ لَــيْلَى بِــالْفِرَاقِ حَبِيبَهَــا؟ وَمَــا كَــانَ نَفْسًــا بِــالْفِرَاقِ تَطِيــبُ

وقوله:

ضَــيَّعْتُ حَزْمِــيَ فِي إِبْعَــادِيَ الْأَمَــلَا وَمَا ارْعَوَيْــتُ وَشَــيْبًا رَأْسِيَ اشْــتَعَلَا

حُرُوفُ الجَرِّ

٣٦٤- هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ، وَهْيَ: (مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

٣٦٥- مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى)

٣٦٦- بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى ... وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّا)

٣٦٧- وَاخْصُصْ بِ(مُذْ وَمُنْذُ) وَقْتًا وَبِ(رُبْ) ... مُنكَّرًا، وَ(التَّاءُ) لِ(اللهِ)، وَ(رَبْ)

٣٦٨- وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبَّهُ فَتَى) ... نَزْرٌ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى

٣٦٩- بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَهْ ... بِ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَهْ

٣٧٠- وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرْ ... نَكِرَةً كَ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ)

٣٧١- لِلانْتِهَا (حَتَّى)، وَ(لَامٌ)، وَ(إِلَى) ... وَ(مِنْ)، وَ(بَاءٌ) يُفْهَمَانِ بَدَلَا

٣٧٢- وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي ... تَعْدِيَةٍ - أَيْضًا - وَتَعْلِيلٍ قُفِي

٣٧٣- وَزِيدَ، وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِ(بَا) ... وَ(فِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

٣٧٤- بِ(الْبَا) اسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ ... وَمِثْلَ (مَعْ، وَمِنْ، وَعَنْ) بِهَا انْطِقِ

ش: قوله: (بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ...): فيه أنَّ هذه الحروف السَّبعة لا تجر إلَّا الاسم الظَّاهر؛ فلا تقول: (منذه)، ولا: (مذْهُ)، وكذا الباقي. وقوله: (بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ...): فيه أنَّ (مِن) تأتي تبعيضيَّة، كقولك: (أخذت من الدَّراهم)، أي: بعضًا منها. ولبيان الجنس، كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠]. وتأتي لابتداء الغاية في المكان، كقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١]، ولابتداء الغاية في الزَّمان، كقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة:١٠٨]. وتأتي زائدة، نحو: (ما

جاءني من أحد). **وقوله: (وَ«مِنْ»، وَ«بَاءٌ» يُفْهَمَانِ بَدَلَا...)**: أي: يستعمل (مِن) و(الباء) بمعنى (بدل)، **والمقصود بالبدل -هنا-**: هو اختيار أحد الشيئين على الآخر بلا عوض ولا مقابلة، فمثال (مِن): قوله ﷻ: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾[التوبة:٣٨]، أي: بدل الآخرة، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[الزخرف:٦٠]، أي: بدلكم، **وقول الشاعر:**

جَارِيَـــةٌ لَمْ تَأْكُـــلِ المُرَقَّقَـــا وَلَمْ تَـــذُقْ مِـــنَ الْبُقُـــولِ الْفُسْـــتُقَا

أي: بدل البقول. ومثال (الباء) بمعنى (بدل): ما ورد في الحديث: «**مَا يَسُرُّنِي أَنَّ لِي بِهِنَّ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ**[(١)]»، أي بدلها، **وقول الشاعر:**

فَلَيْـــتَ لِي بِهِـــمُ قَوْمًـــا إِذَا رَكِبُـــوا شَـــنُّوا الْإِغَـــارَةَ فُرْسَـــانًا وَرُكْبَانَـــا

وقوله: (وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ...يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا): فيه أن اللَّام تكون للملك، نحو: (المال لزيد)، ولشبه الملك، نحو: (الجلُّ للفرس)، و(الباب للدَّار)، وللتعدية، نحو: (وهبت لزيد مالًا)، وللتعليل، نحو: (جئتك لإكرامك)، **وقوله:**

وَإِنِّي لَتَعْـــرُونِي لِـــذِكْرَاكِ هِـــزَّةٌ كَمَا انْـتَفَضَ الْعُصْـفُورُ بَلَّلَـهُ الْقَطْـرُ

وزائدة قياسًا، نحو: (لِزيدٍ ضربتُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[يوسف:٤٣]، وسماعًا، نحو: (ضربت لِزيدٍ)، **وأشار بقوله: (والظَّرْفِيَّة اسْتَبِنْ...) إلى آخره**: إلى معنى (الباء) و(في)، فذكر أنهما اشتركا في إفادة الظَّرفيَّة والسَّببيَّة، فمثال الباء للظرفية: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ * وَبِٱلَّيْلِ﴾[الصافات:١٣٧]، أي: وفي الليل. ومثالها للسببية: قوله

---

(١) صحَّحَه الألباني في "الصحيحة" برقم: (١٦١)، عن علي رضي الله عنه.

تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾[النساء:١٦٠]. ومثال (في) للظَّرفية: قولك: (زيد في المسجد)، وهو الكثير فيها، ومثالها للسببية: قوله ﷺ: «دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ[(١)]». وقوله: (بِـ«الْبَا» اسْتَعِنْ...): فيه أنَّها تكون أيضًا للاستعانة، نحو: (كتبت بالقلم)، و(قطعت بالسكين)، وللتعدية، نحو: (ذهبت بزيد)، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[البقرة:١٧]، وللتَّعويض، نحو: (اشتريت الفرس بألف درهم)، ومنه قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْأَخِرَةِ﴾[البقرة:٨٦]، وللإلصاق، نحو: (مررت بزيد)، وبمعنى (مع)، نحو: بعتك الثَّوب بطرازه)، أي: مع طرازه، وبمعنى (مِن)، كقوله:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ..... .....

أي: من ماء البحر، وبمعنى (عن)، نحو: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[المعارج:١]، أي: عن عذابٍ، وتكون (الباء) أيضًا للمصاحبة، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[النصر:٣]، أي: مصاحبًا حمدَ ربك.

٣٧٥- (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى (فِي)وَ(عَنْ) ... بِـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

٣٧٦- وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ)، وَ(عَلَى) ... كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

٣٧٧- شَبِّهْ بِـ(كَافٍ)، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ ... يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

٣٧٨- وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا (عَنْ، وَعَلَى) ... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا

٣٧٩- وَ(مُذْ)، وَ(مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَـ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)

٣٨٠- وَإِنْ يُجَرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَـ(مِنْ) ... هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِنْ

---

(١) رواه البخاري: (٣٣١٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما، ومسلم: (٢٦١٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٣٨١- وَبَعْدَ (مِنْ، وَعَنْ، وَبَاءٍ) زِيدَ (مَا) فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

٣٨٢- وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ)، وَ(الْكَافِ) فَكَفْ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

٣٨٣- وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) وَالْفا، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

٣٨٤- وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى (رُبَّ) لَدَى حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

ش: **قوله: («عَلَى» لِلاسْتِعْلَا...قَدْ جُعِلَا)**: فيه أنَّ (على) تستعمل للاستعلاء كثيرًا، نحو: (زيدٌ على السطح)، وبمعنى (في)، نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص:١٥]، أي: في حين غفلة، وتستعمل (عن) للمجاوزة كثيرًا، نحو: (رميتُ السَّهم عن القوس)، وبمعنى (بعد)، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[الانشقاق:١٩]، أي: بعد طبق، وبمعنى (على)، **نحو قوله:**

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

أي: لا أفضلت في حسب عليَّ، كما استعملت (على) بمعنى (عن) في **قوله:**

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أي: إذا رضيت عنِّي. **وقوله: (شَبِّهْ بِـ«كَافٍ»...)**: فيه أنَّ الكاف تأتي للتشبيه كثيرًا، كقولك: (زيدٌ كالأسد)، وقد تأتى للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[البقرة:١٩٨]، أي: لهدايته إيَّاكم، وتأتى زائدةً للتَّوكيد، وجُعِل منه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى:١١]، أي: مثلَه شيء، وممَّا زيدت فيه: **قول رؤبة:**

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ

أي: فيها المقق، أي: الطُّول الفاحش مع الرِّقَّة، وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقط، فقال: (كهيِّن)، أي: هينًا. **وقوله: (وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا...)**: أي: استعمل الكاف اسمًا قليلًا، **كقوله:**

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ

فـ**(الكاف)**: اسم مرفوع على الفاعليَّة، والعامل فيه (ينهى)، والتقدير: و(لن ينهى ذوى شطط مثل الطَّعن). واستعملت **(على)** و**(عن)** اسمين عند دخول (مِن) عليهما، وتكون (على) بمعنى (فوق)، و(عن) بمعنى (جانب)، فمن الأول **قوله:**

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءِ مَجْهَلِ

أي: غدت من فوقه، ومن الثاني **قوله:**

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

أي: من جانب يميني. **وقوله: (وَ«مُذْ»، وَ«مُنْذُ» اسْمَانِ...«فِي» اسْتَبِنْ)**: أي: تستعمل (مذ) و(منذ) اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعًا، أو وقع بعدهما فعل، فمثال الأول: (ما رأيته مذ يومُ الجمعة)، أو (مذ شهرُنا)، فـ**(مذ)**: اسم مبتدأ، خبره ما بعده، وكذلك (منذ)، وجوَّز بعضهم أن يكونا خبرين ظرفيَّيْن لما بعدهما. ومثال الثاني: (جئت مذ دعا)، فـ**(مذ)**: اسم منصوبُ المحلِّ على الظَّرفية، والعامل فيه: (جئت). وإن وقع ما بعدهما مجرورًا فهما حرفا جرٍّ بمعنى (مِن) إن كان المجرور ماضيًا، نحو: (ما رأيته مذ يومِ الجمعة)، أي: من يوم الجمعة، وبمعنى (في) إن كان حاضرًا، نحو: (ما رأيته مذ يومنا)، أي: في يومنا. **وقوله: (وَبَعْدَ «مِنْ، وَعَنْ، وَبَاءٍ» زِيدَ «مَا»...)**: أي: تزاد (ما) بعد (مِن)

و(عن) و(الباء)، فلا تكفُّها عن العمل، كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾[نوح:٢٥]، وقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[المؤمنون:٤٠]، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ﴾[آل عمران:١٥٩]. **وقوله: (وَزِيدَ بَعْدَ «رُبَّ» وَ«الْكَافِ» فَكَفْ...)**: أي: تزاد (ما) بعد (الكاف) و(رُبَّ)، فتكفُّهما عن العمل، **كقوله:**

فَإِنَّ الْخُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايَا كَمَا الْخَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

وقوله:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وقد تزاد بعدهما ولا تكفُّهما عن العمل، وهو قليل، **كقوله:**

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

وقوله:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

وقوله: (وَحُذِفَتْ «رُبَّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلْ»...): أي: لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في (رُبَّ) بعد الواو، وفيما سنذكره، وقد ورد حذفها بعد الفاء و(بل) قليلًا، فمثاله بعد الواو: **قوله:**

وَقَائِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ

ومثاله بعد الفاء: **قوله:**

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

ومثاله بعد (بل): **قوله:**

بَــلْ بَلَــدٍ مِــلْءُ الْفِجَــاجِ قَتَمُــهْ لَا يُشْــتَرَى كَتَّانُــهُ وَجَهْرَمُــهْ

والشَّائع من ذلك حذفها بعد الواو، وقد شذَّ الجر بـ(ربَّ) محذوفةً من غير أن يتقدمها شيء، **كقوله:**

رَسْــمِ دَارٍ وَقَفْــتُ فِي طَلَلِــهِ كِــدْتُ أَقْــضِي الْحَيَــاةَ مِــنْ جَلَلِــهِ

وقوله: (وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى «رُبَّ» لَدَى...): فيه أنَّ الجر بغير (رُبَّ) محذوفًا على قسمين: مطَّرد، وغير مطَّرد، أي: قياسي وغير قياسي، ومعنى: (غير قياسي): أي: يُسمَع ويحفظ ولا يُقاس عليه، فغير المطَّرد كقول رؤبة لمن قال له: (كيف أصبحت؟): (خيرٍ والحمد لله)، التقدير: على خيرٍ، **وقول الشاعر:**

إِذَا قِيــلَ: أَيُّ النَّــاسِ شَرُّ قَبِيلَــةٍ؟ أَشَــارَتْ كُلَيْــبٍ بِــالْأَكُفِّ الْأَصَــابِعُ

أي: أشارت إلى كليبٍ، **وقوله:**

وَكَرِيمَــةٍ مِــنْ آلِ قَــيْسَ أَلَفْتُــهُ حَتَّــى تَبَــذَّخَ فَــارْتَقَى الْأَعْــلَامِ

أي: فارتقى إلى الأعلامِ. والمطرد كقولك: (بكم درهم اشتريتَ هذا؟)، فـ(**درهم**): مجرور بـ(من) محذوفة عند سيبويه والخليل، وبالإضافة عند الزجَّاج، **فعلى مذهب سيبويه والخليل**: يكون الجار قد حُذفَ وأبقى عملُه، وهذا مطَّرد عندهما في ميز (كم) الاستفهاميَّة إذا دخل عليها حرف الجر.

الإِضَافَةُ

٣٨٥- نُونًــا تَــلِي الْإِعْــرَابَ أَوْ تَنْوِينَــا مِمَّا تُضِيفُ احْـذِفْ كَـ(طُـورِ سِـينَا)

٣٨٦- وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ، وَالـلَّامَ خُـذَا
٣٨٧- لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَاخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا
٣٨٨- وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ
٣٨٩- كَ(رُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ)

ش: قوله: (وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ «مِنْ»...بِالَّذِي تَلَا): أي: إن لم يصلح في الإضافة إلَّا تقدير (مِن) أو (في) فهي بمعنى ما تعيَّن تقديره، وإلَّا فهي بمعنى (اللَّام)، وهو الأكثر، فيتعيَّن تقدير (مِن) إن كان المضاف إليه جنسًا للمضاف، نحو: (هذا ثوبُ خزٍّ)، و(خاتمُ حديدٍ)، والتقدير: (هذا ثوبٌ من خزٍّ)، و(خاتمٌ من حديدٍ)، ويتعين تقدير (في) إن كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف، نحو: (أعجبني ضربُ اليوم زيدًا)، أي: ضربُ زيدٍ في اليوم، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[البقرة:٢٢٦]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[سبأ:٣٣]، فإن لم يتعيَّن تقدير (مِن) أو (في) فالإضافة بمعنى (اللَّام)، نحو: (هذا غلامُ زيدٍ)، و(هذه يدُ عمرٍو)، أي: غلامٌ لزيد، ويدٌ لعمرٍو. **وأشار بقوله: (وَاخْصُصْ أَوَّلًا...) إلى آخره:** إلى أنَّ الإضافة على قسمين: محضة، وهي المسمَّاة بـ:(المعنويَّة)، وغير محضة، وهي المسمَّاة بـ:(اللَّفظيَّة)، **فالمحضة:** هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، نحو: (هذا غلام امرأةٍ)، و(هذا غلام زيدٍ)، فالأولى أفادت التخصيص؛ لأن المضاف إليه نكرة، والثانية أفادت التعريف؛ لأن المضاف إليه معرفة. **وغير المحضة:** إضافة الوصف المذكور، نحو: (ضاربُ زيدٍ)، و(مضروب العبدِ)، و(حسن الوجهِ). **وقوله: (وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ...قَلِيلِ الْحِيَلِ»):** هذا إذا كان المضاف وصفًا على وزن (يَفْعُلُ)، كاسم الفاعل، نحو:

(هذا ضاربُ زيدٍ)، واسم المفعول، نحو: (هذا مضروب الأب)، والصِّفة المشبَّهة، نحو: (هذا قليل الحِيَل)، فيبقى على أصله، وهو أنَّه نكرة، سواء أضيف أو لم يضف.

٣٩٠- وَذِي الْإِضَـافَةُ اسْـمُهَا لَفْظِيَّـهْ ... وَتِلْـكَ مَحْضَـةٌ وَمَعْنَوِيَّـهْ

٣٩١- وَوَصْـلُ (أَلْ) بِـذَا الْمُضَـافِ مُغْتَفَـرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ(الجَعْدِ الشَّـعَرْ)

٣٩٢- أَوْ بِالَّـذِي لَـهُ أُضِـيفَ الثَّـانِي ... كَـ(زَيْـدٍ الضَّـارِبُ رَأْسِ الجَـانِي)

٣٩٣- وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْـفِ كَـافٍ إِنْ وَقَـعْ ... مُثَنًّـى اوْ جَمْعًـا سَـبِيلَهُ اتَّبَـعْ

٣٩٤- وَرُبَّـمَا أَكْسَـبَ ثَـانٍ أَوَّلَا ... تَأْنِيثًـا انْ كَـانَ لِحَـذْفٍ مُـوهِلَا

٣٩٥- وَلَا يُضَـافُ اسْـمٌ لِمَـا بِـهِ اتَّحَـدْ ... مَعْنًـى، وَأَوِّلْ مُوهِمًـا إِذَا وَرَدْ

ش: قوله: (وَوَصْلُ (أَلْ)...الجَانِي»): أي: أنَّ ما كانت إضافته غير محضة فكان القياس أيضًا يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف؛ لما تقدم من أنَّهما متعاقبان، ولكن لَمَّا كانت الإضافة فيه على نيَّة الانفصال اغتُفِر -أي: تسومح- ذلك في خمس مسائل، منها: أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه كـ(الجعد الشعر)، و(الضَّارب الرَّجل)، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه، كـ(زيد الضارب رأس الجاني). وقوله: (وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ...): أي: وجود الألف واللام في الوصف المضاف -إذا كان مثنًّى أو جمعًا اتَّبع سبيل المثنَّى، أي: على حد المثنَّى، وهو جمع المذكر السالم- يغنى عن وجودها في المضاف إليه، فتقول: (هذان الضَّاربا زيدٍ)، و(هؤلاء الضَّاربو زيدٍ)، وتحذف النُّون للإضافة. وقوله: (وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَعْرِيفًا...): أي: قد يكتسب المضاف المذكَّر من المؤنَّث المضاف إليه التأنيثَ، بشرط: أن يكون المضاف صالحًا للحذف وإقامة

المضاف إليه مقامه، ويفهم منه ذلك المعنى، نحو: (قطعت بعض أصابعه)، فصحَّ تأنيث (بعض)؛ لإضافته إلى (أصابع)، وهو مؤنث؛ لصحة الاستغناء بـ(أصابع) عنه، فتقول: (قطعت أصابعه)، ومنه **قوله:**

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

فأنَّث الـ(مَرَّ)؛ لإضافته إلى (الرِّيَاح)، وجاز ذلك؛ لصحَّة الاستغناء عن الـ(مَرِّ) بـ(الرِّياح)، نحو: (تسفهت الرياح). وربَّما كان المضاف مؤنثًا فاكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[الأعراف:٥٦]، فـ(رحمة): مؤنث، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى الله تعالى. **وقوله: (وَلَا يُضَافُ اسْمٌ...):** المضاف يتخصَّص بالمضاف إليه أو يتعرَّف به، فلا بد من كونه غيره؛ إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرَّف بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتَّحد في المعنى، كالمترادفين، وكالموصوف وصفته؛ فلا يقال: (قمحُ برٍّ)، ولا: (رجلُ قائمٍ)، وما ورد موهمًا لذلك مؤوَّل، كقولهم: (سعيد كرزٍ)، فظاهر هذا: أنَّه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المراد بـ(سعيد) و(كرز) فيه واحد، فيؤوَّل الأول بالمسمى، والثاني بالاسم، فكأنه قال: (جاءني مسمَّى كرزٍ)، أي: مسمَّى هذا الاسم، وعلى ذلك يؤوَّل ما أشبهه من إضافة المترادفين، كـ(يوم الخميس).

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فمؤوَّل على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة، كقولهم: (حَبَّة الحمقاء)، و(صلاة الأولى)، والأصل: حَبَّة البقلة الحمقاء، وصلاة السَّاعة الأولى، فـ(**الحمقاء**): صفة لـ(البقلة)، لا لـ(الحبة)، و(**الأولى**): صفة لـ(الساعة)، لا لـ(الصلاة)، ثم حذف المضاف إليه

-وهو (البقلة) و(الساعة)- وأقيمت صفته مقامه، فصار: (حبة الحمقاء) و(صلاة الأولى)، فلم يضف الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره.

٣٩٦- وَبَعْضُ الاَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

٣٩٧- وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

٣٩٨- كَ(وَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ) وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِ(لَبَّيْ)

٣٩٩- وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

٤٠٠- إِفْرَادُ (إِذْ)، وَمَا كَ(إِذْ) مَعْنًى كَ(إِذْ) أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ: (حِينَ جَا نُبِذْ)

٤٠١- وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ مَا كَ(إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

٤٠٢- وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

ش: قوله: (وَبَعْضُ الاَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا): فيه أنَّ بعض الأسماء لا تستعمل إلَّا مضافة لفظًا، كـ(عند) و(لدى)، فتقول: (عند زيدٍ)، و(لدى زيدٍ).

وقوله: (وَبَعْضُ ذَا...): أي: بعض ما لزم الإضافة معنًى قد يستعمل مفردًا لفظًا، كـ: (كلٍّ)، و(بعض)، كقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[النمل:٨٧]، أي: كلُّ من في السماوات والأرض. وقوله: (وَبَعْضُ مَا يُضَافُ...لِـ«لَبَّيْ»): أي: من الأسماء التي تلزم الإضافة لفظًا ومعنًى: ما يلزم الإضافة إلى المضمر فحسب دون الظَّاهر، إلَّا للضَّرورة، كـ: (وحدَك)، و(لبَّيك)، أي: إقامة على إجابتك بعد إقامة، و(دَوَالَيك)، أي: تدور بعضها على بعض، و(سعدَيْك[1])، أي: إسعادًا بعد إسعاد، وشذَّ إضافة (لبَّي) إلى ضمير الغيبة وإلى الظَّاهر، فمن الأول: قول الشاعر:

---

(١) وهذه مصادر منصوبة على أنَّها مفعول مطلق، وعاملها من لفظها مقدَّر، ما عدا (لبَّيك) و(هداليك)، فعاملهما من معناهما.

إِنَّـــكَ لَـــوْ دَعَـــوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءَ ذَاتُ مُـــــتْرَعٍ بَيُـــــونِ
لَقُلْـــتُ: لَبَّيْـــهِ لِمَـــنْ يَـــدْعُونِي

ومن الثاني: **قول سيبويه:**

دَعَـــوْتُ لِمَـــا نَـــابَنِي مِسْـــوَرًا فَلَبَّـــى، فَلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِسْـــوَر

وقوله: (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً...«حَيْثُ، وَإِذْ»): فيه أنَّ (حيث) و(إذ) يلزمان الإضافة إلى الجمل الاسمية، نحو: (اجلس حيث زيدٌ جالس)، وإلى الجمل الفعليَّة، نحو: (اجلس حيث جلس زيدٌ)، و(جئتك إذ زيد قائم)، و(جئتك إذ قام زيد). وشذَّ إضافتها -أي: (حيثُ)- إلى مفرد، **كقول الشاعر:**

أَمَـــا تَـــرَى حَيْـــثُ سُـــهَيْلٍ طَالِعَـــا نَجْـــمًا يُضِـــيءُ كَالشِّـــهَابِ لَامِعَـــا

وقوله: (وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إِفْرَادُ «إِذْ»): أي: إذا نُوِّنَ (إذ) فهي محمولة على عدم الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[الواقعة:٨٤]. **وقوله: (وَمَا كَـ«إِذْ»...):** أي: أنَّ ما كان في المعنى كـ(إذ) في كونه ظرفًا ماضيًا جاز إضافته إلى ما تضاف إليه (إذ)، نحو: (جئتك حين جاء زيد). **وقوله: (وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ مَا كَ«إِذْ»...فَلَنْ يُفَنَّدَا):** أشار في هذين البيتين إلى أنَّ ما يضاف إلى الجملة جوازًا يجوز فيه الإعراب والبناء، سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض، أو جملة فعلية صدرت بمضارع، أو جملة اسمية، نحو: (هذا يومُ جاء زيد)، و(يومُ يقوم عمرو)، أو (يومُ بكر قائم)، وقد روي بالبناء والإعراب **قوله:**

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا .....

بفتح نون (حين) على البناء، وكسرها على الإعراب، وما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء، **وهذا معنى قوله:**

(وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا)، أي: فلن يغلَّط، وقد قرئ في السبعة: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[المائدة:١١٩]، بالرفع على الإعراب، وبالفتح على البناء.

٤٠٣- وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الَافْعَالِ كَ(هُنْ إِذَا اعْتَلَى)

٤٠٤- لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ (كِلْتَا)، وَ(كِلَا)

٤٠٥- وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ (أَيًّا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

٤٠٦- أَوْتَنْوِ الَاجْزَا، وَاخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً (أَيًّا)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

٤٠٧- وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا

٤٠٨- وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرْ وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

٤٠٩- وَمَعَ (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

ش: قوله: (وَأَلْزَمُوا «إِذَا» إِضَافَةً...): أي: أنَّ (إذا) الظَّرفيَّة تلزم الإضافة إلى الجمل الفعليَّة غالبًا؛ لتضمُّنها معنى الشَّرط، نحو: (أجيئك إذا زيدٌ قام)، مع جواز إضافتها إلى الجمل الاسميَّة في غير الغالب، نحو: (أجيئك إذا زيد قائمٌ). ومعنى: (هُنْ إِذَا اعْتَلَى): أي: تواضع إذا تُرُفِّع عليك. وقوله: (لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ...): فيه أنَّ (كلا) و(كلتا) لا يُضافان إلَّا إلى معرفة، نحو: (جاءني كلا الرَّجلين)، و(البنتان ضربتهما كلتاهما). وقوله: (وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ...): هذا فيه أنَّ (أي) لا تُضاف إلى المعرفة إلَّا إذا كُرِّرت، كقول الشاعر:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمَا

وقوله: (أَوْتَنْوِ الَاجْزَا، وَاخْصُصَنْ...): هذا كـ: (أيُّ زيدٍ أحسنُ)، أي: أيُّ أجزاء زيدٍ أحسن، ولذلك يُجاب بالأجزاء، فيقال: (عينه)، أو (أنفه)، ونحو ذلك، فهي -أي: (أيٌّ)- هنا استفهاميَّة. وقوله: (مَوْصُولَةً «أَيًّا»...): فيه

أنَّها تأتي موصولة، نحو: (يعجبني أيُّهم قائم)، وتأتي صفة، نحو: (مررت برجلٍ أيِّ رجل). **وقوله: (وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا...)**: فيه أنَّ الشَّرطية والاستفهامية يضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقًا، أي: سواء كانا مثنيين، أو مجموعين، أو مفردين. **وقوله: (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً «لَدُنْ»...لسكونٍ يَتَّصِلْ)**: فيه أنَّه إذا أضيف اسمٌ إلى (لدن) لزم جرُّه، **كقول الشاعر:**

تَنْـــتَهِضُ الرَّعْـــدَةُ فِي ظُهَـــيْرِي مِـــنْ لَـــدُنِ الظُّهْـــرِ إِلَى الْعُصَـــيْرِ

إلَّا (غدوةً) فنُقِل نصبها قليلًا، **كقول الشاعر:**

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ لَـدُنْ غُـدْوَةً حَتَّـى دَنَـتْ لِغُـرُوبِ

وأمَّا (مع) -وهي: اسم لمكان الاصطحاب أو وقته- فتُفتَح، وهو المشهور، وفتحتها فتحة إعراب، نحو: (جلس زيد معَ عمرٍو)، ومن العرب من يسكِّنها، وهم ربيعة، **قال الشاعر:**

فَـــرِيشِي مِـــنْكُمُ وَهَـــوَايَ مَعْكُـــمْ وَإِنْ كَانَـــتْ زِيَـــارَتُكُمْ لِـمَامَـــا

والمراد بـ(الرِّيش) -هنا-: اللِّباس الفاخر. **و(لِمام):** بكسر اللام، أي: وقتًا بعد وقت. فإن وليها في لغتهم ساكنٌ كُسِرَتْ لالتقاء السَّاكنين، فيقال: (مَعِ ابنِكَ).

٤١٠- **وَاضْمُمْ -بِنَاءً- (غَيْرًا) انْ عَدِمْتَ مَا لَـــهُ أُضِـــيفَ نَاوِيًـــا مَـــا عُـــدِمَا**

٤١١- **(قَبْلُ) كَـ(غَيْرٌ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ، وَدُونُ)، وَالْجِهَـاتُ أَيْضًـا، وَ(عَـلُ)**

٤١٢- **وَأَعْرَبُـــوا نَصْـــبًا إِذَا مَـــا نُكِّـــرَا (قَـبْلًا) وَمَـا مِـنْ بَعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا**

٤١٣- **وَمَـــا يَـــلِي الْمُضَـــافَ يَـــأْتِي خَلَفَـــا عَنْـــهُ فِي الِاعْـــرَابِ إِذَا مَـــا حُـــذِفَا**

٤١٤- وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥- لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

٤١٦- وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ ... كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧- بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى ... مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا

٤١٨- فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ

٤١٩- فَصْلُ يَمِينٍ، وَاضْطِرَارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا

شرح: قوله: (وَاضْمُمْ -بِنَاءً- «غَيْرًا»...قَدْ ذُكِرَا): فيه أنَّ هذه الأسماء المذكورة -وهي (غير، وقبل)، وأخواتها في الباب -أي: ما بعدهما- والجهات الست، وهي (أمامك، وخلفك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك، وعَلُ)- لها أربعة أحوال: تبنى على الضمِّ في حالة منها، وتعرب في بقيَّتها، **فالأول:** إذا أضيفت لفظًا، نحو: (أصبت درهمًا لا غيرَه)، و(جئت من قبلِ زيدٍ). **والثَّاني:** إذا حذف المضاف إليه ونوي اللفظ، **كقوله:**

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

أي: من قبله، وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظًا؛ فلا تنون. **والثَّالث:** إذا حذف ما تضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه، فتكون حينئذ نكرةً معربةً، ومنه قراءة من قرأ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[الروم:٤]، بجرِّ (قبل) و(بعد) وتنوينهما شاذًّا، **وكقوله:**

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

هذه الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها، **أما الحالة الرابعة التي تبنى فيها:** فهي إذا حذف ما تضاف إليه ونوي معناه دون لفظه، فإنها تبنى حينئذ على

الضم، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾، **ومنه قوله:**

أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ

وقوله: (وَمَا يَلِي الْمُضَافَ...أَضَفْتَ الْأَوَّلَا): أي: إذا حُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه أخذ حكمه الإعرابي، كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ﴾[البقرة:٩٣]، أي: حب العجل، فحذف المضاف -وهو (حب)- وأعرب المضاف إليه -وهو (العجل)- إعرابَه. وقد يُحذفُ المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا، بشرط أن يكون المحذوف مماثلًا لما عليه قد عُطف، **كقول الشاعر:**

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسُبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا؟

والتقدير: وكلَّ نارٍ، فحذف (كل) وبقي المضاف إليه مجرورًا كما كان عند ذكرها، والشرط موجود، وهو العطف على مماثل المحذوف، وهو (كل) في قوله: (أكلَّ امرئ). وقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله، لكن يُحذَف تنوينه، كقولهم: (قطع اللهُ يدَ ورجلَ مَن قالها)، والتقدير: (قطع الله يد من قالها ورجل مَن قالها). **وقوله: (فَصْلَ مُضَافٍ...أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا):** فيه جواز الفصل -في الاختيار- بين المضاف الذي هو شبه الفعل -**والمراد به**: المصدر، واسم الفاعل- والمضاف إليه بما نصبه المضاف من: مفعولٍ به، أو ظرفٍ، أو شبهه، فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف: قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[الأنعام:١٣٧] في قراءة ابن عامر بنصب (أولاد) وجَر (شركاء)، **وقول الشاعر:**

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السِّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر: ما حُكيَ عن بعض من يوثق بعربيَّته: (تَرْكُ يَومًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاهَا). ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل: قراءةُ بعض السلف: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦٓ﴾[إبراهيم:٤٧]، بنصب (وعد) وجر (رسل). ومثال الفصل بشبه الظرف: قولُه ﷺ في حديث أبي الدرداء: «**هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي**». ومثال الفصل بالقسم: (هذا غلام والله زيدٍ). ومثال الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة بأجنبي من المضاف: **قوله:**

كَـمَا خُـطَّ الْكِتَـابُ بِكَـفِّ يَوْمًـا يَهُـودِيٍّ يُقَـارِبُ أَوْ يُزِيـلُ

ففصل بـ(يومًا) بين (كف) و(يهودي)، وهو أجنبي من (كف)؛ لأنه معمول لـ(خط).ومثال الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف **قوله:**

نَجَـوْتُ وَقَـدْ بَـلَّ الْمُـرَادِيُّ سَـيْفَهُ مِنِ ابْـنِ أَبِي شَـيْخِ الْأَبَـاطِحِ طَالِـبِ

الأصل: (من ابن أبي طالب شيخ الأباطح). ومثال الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء: **قوله:**

وِفَاقُ كَعْـبُ بُجَـيْرٍ مُنْقِـذٌ لَـكَ مِـنْ تَعْجِيـلِ تَهْلُكَـةٍ وَالْخُلْـدِ فِي سَـقَرِ

الأصل: (وفاق بجير يا كعب).

المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

٤٢٠- آخِـرَ مَـا أُضِـيفَ لِلْيَـا اكْسِـرْ إِذَا لَمْ يَـكُ مُعْـتَلًّا كَ(رَامٍ) وَ(قَـذَى)

٤٢١- أَوْ يَكُ كَـ(ابْنَـيْنِ) وَ(زَيْـدِينَ) فَـذِي جَمِيعُهَـا الْيَـا بَعْـدُ فَتْحُهَـا احْتُـذِي

٤٢٢- وَتُـدْغَمُ الْيَـا فِيـهِ وَالْـوَاوُ، وَإِنْ مَـا قَبْـلَ وَاوٍ ضُـمَّ فَاكْسِـرْهُ يَهُنْ

٤٢٣- وَأَلِفًـا سَـلِّمْ، وَفِي المَقْصُـورِ عَـنْ هُـذَيْلٍ انْقِلَابُهَـا يَـاءً حَسَـنْ

شرح: أي: أنَّ ما كان من نحو: (جاء غلامي)، يُكسَر ما قبل ياء المتكلِّم وجوبًا؛ لعسر الانتقال من الضَّمِّ أو الفتح إلى الياء. **وقوله: (إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا... «زَيْدِينَ»):** **خرج بذلك:** المعتلُّ والمثنَّى والجمع. **وقوله: (فَذِي جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي):** أي: أنَّ الياء تُفتح وجوبًا بعد هذه الأربعة، فتقول فيها: (راميَّ)، (قُذَيَّ)، (ابنَيَّ)، (زيدِيَّ). **وقوله: (وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ...):** فيه إشارة إلى أنَّ هناك ياء أدغمت بياء المتكلِّم، وهذا للوجوب، سواء كان المتقدِّم ياءً كما مرَّ معك، أو واوًا مضمومًا ما قبله، فكُسِرَ ما قبله، ثمَّ قُلِبَ ياءً، كـ: (مسلِمِيَّ)، أصله: (مسلمون لي)، فحذفت اللَّام تخفيفًا، ثمَّ حذفت النُّون للإضافة، فصار: (مسلموي)، فاجتمع واو وياء، **والقاعدة الصَّرفيَّة:** أنَّه إذا اجتمع واوٌ وياء وسبقت إحداهما بالسكون وجب قلب الواو ياء وإدغامها في الياء: (مسلِمُيَّ)، بضمِّ الميم وتشديد الياء، فقلبت ضمَّة الميم كسرة من أجل المناسبة، فصار: (مسلِمِيَّ)، بكسر الميم وإدغام الياء المنقلب عن الواو بياء المتكلِّم، فتقول في إعرابه إن كان ذا رَفعٍ: مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمَّة مقدَّرة على آخره. **وقوله: (وَأَلِفًا سَلِّمْ...):** هذا كـ: (زيدايَ)، و(غلامايَ)، و(عصايَ)، و(فتايَ)، فتسلم فيه الألف، خلافًا لهذيل، فيقلبون ألف المقصور ياءً، نحو: (عَصَيَّ)، و(فتَيَّ). **ومعنى: (احتذي):** أي: لزِم. **ومعنى: (يَهُن):** أي: يسهل.

إِعْمَالُ المَصْدَرِ

٤٢٤- بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَافًا اوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَلْ)

٤٢٥- إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلْ مَحَلَّهُ، وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

٤٢٦- وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

٤٢٧- وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الِاتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ

ش: قوله: (بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ... وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ): فيه أنَّ المصدر يكون مقدرًا بـ(أن) والفعل إذا أريد المضي أو الاستقبال، نحو: (عجبت من ضربك زيدًا أمس)، أو (غدًا)، والتقدير: (من أن ضربت زيدًا أمس)، أو (من أن تضرب زيدًا غدًا)، أو بـ(ما) والفعل إذا أريد به الحال، نحو: (عجبت من ضربك زيدًا الآن)، والتقدير: (ممَّا تضرب زيدًا الآن). وهذا المصدر المقدَّر يعمل في ثلاثة أحوال: مضافًا، وهو الأكثر، نحو: (عجبت من ضربك زيدًا). ومجردًا عن الإضافة و(أل)، وهو المنوَّن، وإعماله أقيس؛ لشبهه الفعل، نحو: (عجبت من ضربٍ زيدًا)، وقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا﴾ [البلد:١٤]، فـ(يتيمًا): منصوب بـ(إطعام). ومحلَّى بـ(أل)، نحو: (عجبت من الضَّرب زيدًا)، **وقول الشاعر:**

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلْ

فـ(أعداءه): منصوب بـ(النكاية). **وأشار بقوله: (وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ):** إلى أنَّ اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل، **والمراد باسم المصدر:** ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا من بعض ما في فعله دون تعويض، كـ: (عطاء)، فإنه مساوٍ لـ(إعطاء) معنًى، ومخالف له بخلوِّه من

الهمزة الموجودة في فعله، وهو خال منها لفظًا وتقديرًا، ولم يعوض عنها شيء.

وقوله: (وَبَعْدَ جَرِّهِ...): فيه أنَّ المصدر العامل عمل الفعل يجر اسم فاعله، وينصب المفعول، نحو: (عجبت من شرب زيدٍ العسل)، أو يجر اسم المفعول ويرفع الفاعل، نحو: (عجبت من شرب العسل زيدٌ)، والأكثر الأول، وقد سمع من بعضهم إضافة المصدر إلى الظَّرف، ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو: (عجبت من ضرب اليوم زيدٌ عمرًا). **وقوله: (وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ...)**: هذا كـ: (عجبت من شرب زيدٍ الظَّريفِ)، و(الظَّريفَ)، وذلك أنَّ المصدر إذا أُضيف إلى الفاعل ففاعله يكون مجرورًا لفظًا، مرفوعًا محلًّا، فيجوز في تابعه من الصِّفة والعطف وغيرهما مراعاة اللَّفظ فيجر، ومراعاة المحل فيرفع.

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ

٤٢٨- كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

٤٢٩- وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا اوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْيًا اوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

٤٣٠- وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

٤٣١- وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي الْمُضِي ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

٤٣٢- (فَعَّالٌ) اوْ(مِفْعَالٌ) اوْ(فَعُولُ) ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

٤٣٣- فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)

ش: قوله: (كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ...): فيه أنَّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل، بشرط: أن لا يدلَّ على ماضٍ، نحو: (هذا ضاربٌ زيدًا الآن، أو غدًا)، فإن دلَّ

على ماضٍ وجب إضافته، نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ). ثمَّ شرع في بقيَّة الأحوال الأربع عشرة التي يعمل فيها اسم الفاعل عمل الفعل، فقال: **(وَوَلِيَ اسِتْفَهَامًا اوْ حَرْفَ نِدَا...الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ)**: أي: أنَّ اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلَّا إذا اعتمد على شيء قبله، كأن يقع بعد الاستفهام، نحو: (أضاربٌ زيدٌ عمرًا؟)، أو حرف النداء، نحو: (يا طالعًا جبلًا)، أو النفي، نحو: (ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا)، أو يقع نعتًا، نحو: (مررت برجل ضاربٍ زيدًا)، أو حالًا، نحو: (جاء زيدٌ راكبًا فرسًا)، ويشمل هذين النوعين قوله: (أو جا صفة)، أو يقع خبرًا، وهذا يشمل خبر المبتدأ، نحو: (زيدٌ ضاربٌ عمرًا)، وخبر ناسخه، أو مفعوله، نحو: (كان زيدٌ ضاربًا عمرًا)، و(إنَّ زيدًا ضاربٌ عمرًا)، و(ظننت زيدًا ضاربًا عمرًا)، و(أعلمت زيدًا عمرًا ضاربًا بكرًا). أو على موصوف مقدَّر، فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكورٍ، ومنه **قوله**:

وَكَـمْ مَـالِئٍ عَيْنَيْـهِ مِـنْ شَيْءِ غَـيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى

فـ**(عينيه)**: منصوب بـ(مالئ)، و**(مالئ)**: صفة لموصوف محذوف، وتقديره: (وكم شخص مالئٍ). **وقوله: (وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ «أَلْ»...)**: فيه أنَّه إذا وقع اسم الفاعل صلةً لـ(أل) عمِل ماضيًا ومستقبلًا وحالًا؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل؛ إذ حق الصلة أن تكون جملة، فتقول: (هذا الضَّارب زيدًا الآن، أو غدًا، أو أمس). **وقوله: («فَعَّالٌ» اوْ«مِفْعَالٌ»...قَلَّ ذَا وَ«فَعِلِ»)**: أي: يُصاغ للكثرة **(فَعَّالٌ)** و**(مِفْعَالٌ)** و**(فُعُولٌ)**، و**(فَعِيلٌ)**، و**(فَعِلٌ)**، فيعمل عمل الفعل على حدِّ اسم الفاعل، أي: على شروطه المتقدمة، وإعمال الثلاثة الأول أكثر من إعمال (فَعِيل) و(فَعِل)، وإعمال (فَعِيل) أكثر من إعمال (فَعِل)، فمن إعمال

(فَعَّال): ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: (أَمَّا العسل فأنا شرَّابٌ)، **وقول الشاعر:**

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

فـ(**العسل**): منصوب بـ(شرَّاب)، و(**جلالها**): منصوب بـ(لبَّاس). **ومعنى: (الخوالف)**: أي: البيوت. **ومعنى: (أعقلا)**: أي: مضطرب الرجلين. ومن إعمال (مِفْعَال): قول بعض العرب: (إنه لمنحارٌ بوائكَها)، فـ(**بوائكها**): منصوب بـ(منحار). ومن إعمال (فَعُول): **قول الشاعر:**

عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدَوْمَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ

قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

فـ(**إخوان**): منصوب بـ(هيوج). ومن إعمال (فَعِيل) قول بعض العرب: (إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه)، فـ(**دعاء**): منصوب بـ(سميع). ومن إعمال (فَعِل): **قول الشاعر:**

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

فـ(**عرضي**): منصوب بـ(مزق).

٤٣٤- وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

٤٣٥- وَانْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

٤٣٦- وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ كَ(مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ)

٤٣٧- وَكُلَّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ

٤٣٨- فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَ(الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)

٤٣٩- وَقَـدْ يُضَـافُ ذَا إِلَى اسْـمٍ مُرْتَفِـعْ مَعْنًـى كَ(مَحْمُـودُ المَقَاصِـدِ الْـوَرِعْ)

ش: قوله: (وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ...): فيه أنَّ ما تقدَّم لا يقتصر في المفرد، بل يدخل فيه المثنَّى، كـ: (الضَّارِبَيْنِ)، والجمع، كـ: (الضَّارِبِينَ)، وغيرهما، كـ: (الضَّاربات)، و(الضَّوارب)، فحكمها حكم المفرد في العمل كما تقدَّم. وقوله: (وَانْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ...): أي: يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول ونصبه له، فتقول: (هذا ضارب زيدٍ)، و(ضاربٌ زيدًا)، فإن كان له مفعولان وأضفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر، فتقول: (هذا معطي زيدٍ درهمًا)، و(معطي درهمٍ زيدًا). وقوله: (وَكُلُّ مَا قُرِّرَ...يَكْتَفِي»): فيه أنَّ حكم الاسم المفعول في العمل كحكم الاسم الفاعل بلا تفاضل. وقوله: (فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ...): أي: أنَّ قولك: (أمضروبٌ زيدٌ؟) في قوَّة قولك: (أيُضرَبُ زيدٌ؟)، فالمعنى واحد، وإن كان له مفعولان رُفع أحدهما ونُصب الآخر كما مثَّل، فالمفعول الأول مستتر عائد على (أل)، والثاني (كفافًا). وقوله: (وَقَدْ يُضَافُ ذَا...): أي: يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعًا به، فتقول في: (زيدٌ مضروبٌ عبدُه): (زيدٌ مضروبُ العبدِ)، فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعًا به، ومثله: (الورعُ محمودُ المقاصدِ) والأصل: (الورعُ محمودٌ مقاصدُه)، فهو فاعل في المعنى؛ لذلك جاز نصبه -أي: (المَقَاصِدَ)- تشبيهًا بالمفعول.

أَبْنِيَةُ المَصَادِرِ

٤٤٠- (فَعْـلٌ) قِيَـاسُ مَصْـدَرِ المُعَـدَّى مِـــنْ ذِي ثَلَاثَـــةٍ كَ(رَدَّ رَدًّا)

٤٤١- وَ(فَعِـلَ) الـلَّازِمُ بَابُـهُ (فَعَـلْ) كَ(فَرِحٍ)، وَكَ(جَـوًى)، وَكَ(شَـلَلْ)

٤٤٢- وَ(فَعَـلَ) الـلَّازِمُ مِثْـلُ (قَعَـدَا) لَـهُ (فُعُـولٌ) بِـاطِّرَادٍ كَ(غَـدَا)

٤٤٣- مَـا لَمْ يَكُـنْ مُسْـتَوْجِبًا (فِعَـالَا) أَوْ (فَعَلَانًـا) -فَـادْرِ- أَوْ (فُعَـالَا)

٤٤٤- فَـأَوَّلٌ لِـذِي امْتِنَـاعٍ كَ(أَبَـى) وَالثَّـانِ لِلَّـذِي اقْتَضَـى تَقَلُّبَـا

٤٤٥- لِلـدَّا (فُعَـالٌ) أَوْ لِصَـوْتٍ، وَشَـمَلْ سَيْرًا وَصَوْتًا الْـ(فَعِيلُ) كَ(صَـهَلْ)

٤٤٦- (فُعُولَـةٌ) (فَعَالَـةٌ) لِ(فَعُـلَا) كَ(سَـهُلَ الْأَمْـرُ)، وَ(زَيْـدٌ جَـزُلَا)

٤٤٧- وَمَـا أَتَـى مُخَالِفًـا لِـمَا مَضَـى فَبَابُـهُ النَّقْـلُ كَ(سُـخْطٍ)، وَ(رِضَـا)

ش: قوله: («فَعْلٌ» قِيَاسُ...): أي: أنَّ الفعل الثلاثيَّ على أربعة أنواع: ١- متعدٍّ مفتوح العين، أو مكسورها. ٢- لازم مكسور العين. ٣- لازم مفتوح العين. ٤- لازم مضموم العين. وذكر هنا النَّوع الأول منه، **ومعنى البيت**: أي: يجيء مصدره على (فَعْل) قياسًا مطردًا، نصَّ على ذلك سيبويه في مواضع، فتقول: (ردَّ ردًّا)، و(ضَربَ ضربًا)، و(فهِم فَهمًا)، وزعم بعضهم: أنَّه لا ينقاس، وهو غير سديد. **وأشار إلى النَّوع الثَّاني بقوله: وَ(«فَعِلَ» اللَّازِمُ...)**: أي: يجيء مصدر (فَعِلَ) اللَّازم على (**فَعَل**) قياسًا، كـ(فرِحَ فرَحًا)، و(جَوِيَ جَوًى)، و(شَلَّت يدُه شلَلًا). **وقوله: وَ(«فَعَلَ» اللَّازِمُ مِثْلُ: «قَعَدَا»... كَ«صَهَلْ»)**: أي: يأتي مصدر (فَعَلَ) اللَّازم على (**فُعُول**) قياسًا، فتقول: (قعد قعودًا)، و(غدا غدوًّا)، و(بَكَر بُكُورًا)، وهذا هو النَّوع الثَّالث. **وأشار بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا «فِعَالًا»...) إلى آخره**: إلى أنَّه إنما يأتي مصدره على (فُعُول) إذا لم يستحق أن يكون مصدره على (فِعَال)، أو (فَعَلَان)، أو (فُعَال)، **فالذي استحقَّ أن يكون مصدره على (فِعَال)**: هو كلُّ فعل دلَّ على امتناع، كـ(أَبَى إِبَاءً)، و(نَفَر نِفَارًا)، و(شَرَدَ شِرَادًا)، **وهذا هو المراد بقوله: (فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ)**.

والذي استحق أن يكون مصدره على (فَعَلَان): هو كلُّ فعل دلَّ على تقلب، نحو: (طاف طَوَفَانًا)، و(جَالَ جَوَلَانًا)، و(نَزَا نَزَوَانًا)، **وهذا معنى قوله: (وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا)**، **ومعنى التقلُّب**: تحرُّكٌ مخصوص مع اهتزاز واضطراب. **والذي استحق أن يكون مصدره على (فُعَال)**: هو كلُّ فعل دلَّ على داءٍ أو صوت، فمثال الأول: (سَعَل سُعَالًا)، و(زُكِمَ زُكَامًا) -وهو من الأفعال اللَّازمة للمجهول- و(مَشَى بطنه مُشَاءً)، ومثال الثاني: (نَعَبَ الغُرَابُ نُعَابًا)، و(نَعَقَ الرَّاعي نُعَاقًا)، و(أَزَّتِ القِدْرُ أُزَازًا)، **وهذا هو المراد بقوله: (لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ)**، أي: للدَّاء، فقصرها ضرورةً. **وأشار بقوله: (وَشَمِلَ سَيْرًا وَصَوْتًا الـ«فَعِيلُ»)**: إلى أنَّ **(فَعِيلًا)** يأتي مصدرًا لما دلَّ على سيرٍ ولما دلَّ على صوتٍ، فمثال الأول: (ذَمَلَ ذَمِيلًا)، و(رَحَلَ رَحِيلًا). ومثال الثاني: (نَعَبَ نَعِيبًا)، و(نَعَقَ نَعِيقًا)، و(أَزَّتِ القِدْرُ أَزِيزًا)، و(صَهَلَتِ الخيلُ صَهِيلًا). **وقوله: («فُعُولَةٌ» «فَعَالَةٌ» لِـ«فَعُلَا»...)**: أي: إذا كان الفعل على (فَعُلَ) -ولا يكون إلَّا لازمًا- يكون مصدره على **(فُعُولة)**، أو على **(فَعَالَة)**، وهذا هو النَّوع الرَّابع من مصادر الثُّلاثي، فمثال الأول: (سهُلَ سُهُولَةً)، و(صَعُبَ صُعُوبَةً)، و(عَذُبَ عُذُوبَةً). ومثال الثاني: (جَزُلَ جَزَالَةً)، و(فَصُحَ فَصَاحَةً)، و(ضَخُمَ ضَخَامَةً).

٤٤٨- وَغَـــيْرُ ذِي ثَلَاثَـــةٍ مَقِـــيسُ ... مَصْـــدَرُهُ كَـ(قُـــدِّسَ التَّقْـــدِيسُ)

٤٤٩- وَ(زَكَّـــهِ تَزْكِيَـــةً)، وَ(أَجْمِـــلَا ... إِجْمَـــالَ مَـــنْ تَجَمَّـــلًا تَجَمَّـــلَا)

٤٥٠- وَ(اسْـــتَعِذِ اسْـــتِعَاذَةً)، ثُـــمَّ (أَقِـــمْ ... إِقَامَـــةً)، وَغَالِبًـــا ذَا التَّـــا لَـــزِمْ

٤٥١- وَمَـــا يَـــلِي الْآخِـــرَ مُـــدَّ وَافْتَحَـــا ... مَـــعْ كَسْـــرِ تِلْـــوِ الثَّـــانِ مِمَّـــا افْتُتِحَـــا

٤٥٢- بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ(اصْطَفَى)، وَضُمَّ مَـا ... يَرْبَـــعُ فِي أَمْثَـــالِ (قَـــدْ تَلَمْلَـــمَا)

٤٥٣- (فِعْـلَالٌ) اوْ (فَعْلَلَـةٌ) لِـ(فَعْلَـلَا) وَاجْعَـلْ مَقِيسًـا ثَانِيًـا لَا أَوَّلَا

٤٥٤- لِـ(فَاعَـلَ): (الْفِعَـالُ) وَ(الْمُفَاعَلَـهْ) وَغَـيْرُ مَـا مَـرَّ السَّـمَاعُ عَادَلَـهْ

٤٥٥- وَ(فَعْلَـةٌ) لِمَـرَّةٍ كَـ(جَلْسَـهْ) وَ(فِعْلَـةٌ) لِهَيْئَـةٍ كَـ(جِلْسَـهْ)

٤٥٦- فِي غَـيْرِ ذِي الـثَّلَاثِ بِالتَّـا المَـرَّهْ وَشَـذَّ فِيـهِ هَيْئَـةٌ كَـ(الْخِمْـرَهْ)

شرح: قوله: (وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ...قَدْ تَلَمْلَمَا): فيه ذكرُ مصادر غير الثلاثي، وهي مقيسةٌ كلها، فما كان على وزن (فَعَّلَ): فإمَّا أن يكون صحيحًا -مهموزًا كان أو غير مهموز- أو معتلًّا، فإن كان صحيحًا فمصدره على (**تَفْعِيل**)، نحو: (قَدَّسَ تَقْدِيسًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، ويأتي أيضًا على وزن (**فِعَّال**)، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾[النبأ:٢٨]، ويأتي أيضًا على وزن (**فِعَال**) بتخفيف العين، وقد قرئ: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَابًا﴾، بتخفيف الذَّال. وإن كان معتلًّا فمصدره كذلك، لكن يحذف ياء الـ(تفعيل) ويعوض عنها التَّاء، فيصير مصدره على (**تَفْعِلَة**)، نحو: (زكَّى تَزْكِيَةً)، وندر مجيئه على (**تَفْعِيل**)، **كقوله:**

بَاتَـتْ تُنَـزِّي دَلْوَهَـا تَنْزِيَّـا كَـمَا تُنَـزِّي شَـهْلَةٌ صَـبِيَّا

وإن كان مهموزًا -وهو: ما كان أحد أصوله همزة، ولم يذكره المصنف هنا- فمصدره على (**تَفْعِيل**) وعلى (**تَفْعِلَة**)، نحو: (خَطَّأَ تَخْطِيئًا) و(تَخْطِئَةً)، و(جَزَّأَ تَجْزِيئًا) و(تَجْزِئَةً)، و(نَبَّأَ تَنْبِيئًا) و(تَنْبِئَةً). وإن كان على (أَفْعَل) فقياس مصدره على (**إِفْعَال**)، نحو: (أكرم إكرامًا)، و(أجمل إجمالًا)، و(أعطى إعطاءً)، هذا إذا لم يكن معتلَّ العين، فإن كان معتلَّ العين نقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة، وحذفت وعوِّض عنها تاء التأنيث غالبًا، نحو: (أقام إقامةً)،

والأصل: (إقوامًا)، فنقلت حركة الواو إلى القاف، وحذفت وعوِّض عنها تاء التأنيث، فصار: (إقامة). **وهذا هو المراد بقوله: (ثم أقم إقامةً)**. **وقوله: (وَغَالِبًا ذَا التَّاء لَزِم)**: إشارة إلى ما ذكرناه من: أن التاء تعوَّض غالبًا، وقد جاء حذفها، كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[النور:٣٧]، وإن كان على وزن (تَفَعَّلَ) فقياس مصدره (**تَفَعُّل**)، بضم العين، نحو: (تَجَمَّلَ تَجَمُّلًا)، و(تَعَلَّمَ تَعَلُّمًا)، و(تَكَرَّمَ تَكَرُّمًا)، وإن كان في أوله همزة وصل كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره، سواء كان على وزن (انْفَعَلَ)، أو (افْتَعَلَ)، أو (اسْتَفْعَلَ)، نحو: (انطلق انطلاقًا)، و(اصَطَفَى اصطِفاءً)، و(استخرج استخراجًا)، **وهذا معنى قوله: (وما يلي الآخر مُدَّ وافتحا)**، فإن كان (اسْتَفْعَلَ) معتلَّ العين نقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة، وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث لزومًا، نحو: (استعاذ استعاذةً)، والأصل: (استعواذًا)، فنقلت حركة الواو إلى العين -وهي فاء الكلمة- وحذفت وعوض عنها التاء، فصار: (استعاذة)، **وهذا معنى قوله: (وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً)**. **ومعنى قوله: (وضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ «قَد تَلَمْلَمَا»)**: أنه إن كان الفعل على وزن (تَفَعْلَلَ) يكون مصدره على (**تَفَعْلُل**) بضم رابعه، نحو: (تَلَمْلَمَ تَلَمْلُمًا)، و(تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا). **وقوله: («فِعْلَالٌ» اوْ «فَعْلَلَةٌ» لِـ«فَعْلَلَا»...)**: أي: يأتي مصدر (فَعْلَلَ) على (**فِعْلَال**)، كـ: (دَحْرَجَ دِحْرَاجًا)، و(سَرْهَفَ سِرْهَافًا)، وعلى (**فَعْلَلَةٍ**)، وهو المقيس فيه، نحو: (دحرج دَحْرَجَةً)، و(بَهْرَجَ بَهْرَجَةً)، و(سَرْهَفَ سَرْهَفَةً)، **ومعنى: (سرهف)**: أي: حسُن غذاء الطفل. **وقوله: (لِـ«فَاعَلَ»: «الْفِعَالُ» وَ«الْمُفَاعَلَهْ»...)**: أي: كل فعل على وزن (فَاعَلَ) فمصدره الـ(**فِعَال**) والـ(**مُفَاعَلَةٌ**)، نحو: (ضارب ضِرَابًا) و(مُضَارَبَةً)، و(قاتلَ قِتَالًا) و(مُقَاتَلَةً)، و(خَاصَمَ خِصَامًا) و(مُخَاصَمَةً). **وأشار بقوله: (وَغَيْرُ مَا مَرَّ...)**

إلخ: إلى أنَّ ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مرَّ، يحفظ ولا يقاس عليه، **ومعنى قوله: (عادله)**: أي: كان السَّماع له عديلًا، **والعديل**: هو ما عادل غيره وزنًا وقدرًا. **وقوله: (وَ«فَعْلَةٌ» لِمَرَّةٍ كَ«جَلْسَهْ»...)**: أي: إذا أريد بيان المرَّة من مصدر الفعل الثلاثي قيل: (**فَعْلَة**)، بفتح الفاء، نحو: (ضربته ضَرْبَةً)، و(قتلتُه قَتْلَةً)، وإن أريد بيان الهيئة منه قيل: (**فِعْلَة**)، بكسر الفاء، نحو: (جلس جِلْسَةً حَسَنَةً)، و(قعد قِعْدَةً)، و(مَاتَ مِيتَةً). **وقوله: (فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ...)**: أي: إذا أُريد بيان المرَّة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف زيد على المصدر -أي: القياسي- تاء التأنيث، نحو: (أكرمته إِكْرَامَةً)، و(دَحْرَجْتُهُ دِحْرَاجَةً)، وشذَّ بناء (فِعْلَة) للهيئة من غير الثلاثي، كقولهم: (هي حَسَنَةُ الْخِمْرَةِ)، فبنوا (فِعْلَة) من: (اخْتَمَر)، و(هو حَسَنُ الْعِمَّة)، فبنوا (فِعْلَة) من: (تَعَمَّمَ) أو من: (اعْتَمَّ).

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

٤٥٧- كَ(فَاعِـلٍ) صُـغِ اسْـمَ فَاعِـلٍ إِذَا ... مِـنْ ذِي ثَلَاثَـةٍ يَكُـونُ كَ(غَـذَا)

٤٥٨- وَهْـوَ قَلِيـلٌ فِي (فَعُلْـتُ) وَ(فَعِـلْ) ... غَـيْرُ مُعَـدًّى، بَـلْ قِيَاسُـهُ (فَعِـلْ)

٤٥٩- وَ(أَفْعَـلٌ) (فَعْـلَانُ) نَحْـوُ: (أَشِرِ) ... وَنَحْوُ: (صَدْيَانَ)، وَنَحْوُ: (الْأَجْهَرِ)

٤٦٠- وَ(فَعْـلٌ) اوْلَى وَ(فَعِيـلٌ) بِـ(فَعُـلْ) ... كَ(الضَّخْمِ وَالجَمِيلِ) وَالْفِعْلُ (جُمُـلْ)

٤٦١- وَ(أَفْعَـلٌ) فِيـهِ قَلِيـلٌ وَ(فَعَـلْ) ... وَبِسِوَى الْـ(فَاعِلِ) قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ)

ش: قوله: (كَ«فَاعِلٍ» صُغِ اسْمَ فَاعِلِ...): أي: إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال -أي: وزن- (**فَاعِل**)، وذلك مقيس في كل

فعل كان على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، متعدِّيًا كان أو لازمًا، نحو: (ضرب فهو ضاربٌ)، و(ذهب فهو ذاهبٌ)، و(غذا فهو غاذٍ)، **ومعنى (غَذَا)**: أي: سال. **وقوله: (وَهْوَ قَلِيلٌ فِي... وَنَحْوُ: «الْأَجْهَرِ»)**: أي: إتيان اسم الفاعل على وزن **(فَاعِل)** قليل في (فَعُل) بضم العين، كقولهم: (حُمُضَ فَهو حَامِضٌ)، وفي (فَعِل) بكسر العين غير متعدٍّ، نحو: (أَمِنَ فهو آمِنٌ)، و(سَلِمَ فهو سَالِمٌ)، و(عَقِرَتِ المَرْأَةُ فهي عَاقِرٌ)، بل قياس اسم الفاعل من (فَعِل) المكسور العين إذا كان لازمًا أن يكون على **(فَعِل)** بكسر العين، نحو: (نَضِرَ فهو نَضِرٌ)، و(بَطِرَ فهو بَطِرٌ)، و(أَشِرَ فهو أَشِرٌ)، أو على **(فَعْلَانَ)**، نحو: (عَطِشَ فهو عَطْشَان)، و(صَدِيَ فهو صَدْيَان)، أو على **(أَفْعَل)**، نحو: (سَوِدَ فهو أَسْوَدُ)، و(جَهِرَ فهو أَجْهَر). **وقوله: (وَ«فَعْلٌ» اوْلَى...قَدْ يَغْنَى «فَعَلْ»)**: أي: إذا كان الفعل على وزن (فَعُل) بضم العين كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن **(فَعْلٍ)**، كـ(ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ)، و(شَهُمَ فهو شَهْمٌ)، وعلى **(فَعِيل)**، نَحْوُ: (جَمُل فهو جَمِيلٌ)، و(شَرُفَ فهو شَرِيفٌ)، ويقلُّ مجيء اسم فاعله على **(أَفْعَل)**، نحو: (خَطُبَ فهو أَخْطَب)، وعلى **(فَعَلٍ)**، نحو: (بَطُلَ فهو بَطَلٌ). وتقدم أن قياس اسم الفاعل من (فَعَل) المفتوح العين أن يكون على (فَاعِل)، وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير (فَاعِل) قليلًا، نحو: (طَابَ فهو طَيِّب)، و(شَاخَ فهو شَيْخٌ)، و(شاب فهو أشيب)، **وهذا معنى قوله: (وبسوى الـ«فاعل» قد يغنى «فَعَلْ»)**.

٤٦٢- **وَزِنَـــةُ الْمُضَـــارِعِ اسْـــمُ فَاعِـــلِ ... مِنْ غَـيْرِ ذِي الـثَّلَاثِ كَ(الْمُوَاصِـلِ)**

٤٦٣- **مَـعْ كَسْـــرِ مَتْلُـوِّ الْأَخِـيرِ مُطْلَقَـا ... وَضَـــمِّ مِـــيمٍ زَائِـــدٍ قَـــدْ سَـــبَقَا**

٤٦٤- **وَإِنْ فَتَحْـتَ مِنْـهُ مَـا كَـانَ انْكَسَـــرْ ... صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ: (الْمُنْتَظَـرْ)**

٤٦٥- وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ اطَّرَدْ زِنَةُ (مَفْعُولٍ) كَآتٍ مِنْ (قَصَدْ)

٤٦٦- وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ) نَحْوُ: (فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ)

ش: قوله: (وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ...كَمِثْلِ: «الْمُنْتَظَرْ»): يقول: زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة، ويكسر ما قبل آخره مطلقًا، أي: سواء كان مكسورًا من المضارع أو مفتوحًا، فتقول: (قَاتَل، يقاتل، فهو مُقَاتِلٌ)، و(دحرج، يدحرج، فهو مُدَحْرِجٌ)، و(واصل، يواصل، فهو مواصلٌ)، و(تدحرج، يتدحرج، فهو مُتَدَحْرِجٌ)، و(تعلَّم، يتعلَّم، فهو مُتَعَلِّمٌ). فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل، لكن تفتح منه ما كان مكسورًا وهو ما قبل الآخر، نحو: (مُضَارَبٌ)، و(مُقَاتَلٌ)، و(مُنْتَظَرٌ).

وقوله: (وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ...): أي: إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنة (مَفْعُول) قياسًا مطردًا، أي: بكثرة، نحو: (قصدته فهو مَقْصُودٌ)، و(ضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوبٌ)، و(مَرَرْتُ به فهو مَمْرُورٌ به). وقوله: (وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ...): أي: ينوب (فَعِيلٌ) عن (مَفْعُول) مطلقًا -أي: مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا- في الدلالة على معناه، نحو: (مَرَرْتُ برجل جَرِيحٍ)، و(امرأةٍ جَرِيحٍ)، و(فَتَاةٍ كَحِيلٍ)، و(فَتًى كَحِيل)، و(امرأة قَتِيل)، و(رَجُلٍ قَتِيلٍ)، فناب (جريح، وكحيل، وقتيل) عن (مجروح، ومكحول، ومقتول).

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

٤٦٧- صِـفَةٌ اسْتُحْسِـنَ جَـرُّ فَاعِـلِ ... مَعْنًـى بِهَـا المُشْـبِهَةُ اسْـمَ الْفَاعِـلِ

٤٦٨- وَصَـوْغُهَا مِـنْ لَازِمٍ لِحَـاضِرِ ... كَ(طَـاهِرِ الْقَلْـبِ جَمِيـلِ الظَّـاهِرِ)

٤٦٩- وَعَمَـلُ اسْـمِ فَاعِـلِ المُعَـدَّى ... لَهَـا عَـلَى الحَـدِّ الَّـذِي قَـدْ حُـدَّا

٤٧٠- وَسَـبْقُ مَـا تَعْمَـلُ فِيـهِ مُجْتَنَـبْ ... وَكَوْنُـهُ ذَا سَـبَبِيَّةٍ وَجَـبْ

ش: قوله: (صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ...): فيه أنَّ **علامة الصفة المشبهة**: استحسان جرِّ فاعلها بها معنًى، نحو: (حَسَنٌ الْوَجْهِ)، و(مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ)، و(طَاهِرُ الْقَلْبِ)، والأصل: (حَسَنٌ وَجْهُهُ)، و(مُنْطَلِقٌ لِسَانُهُ)، و(طَاهِرٌ قَلْبُهُ)، فـ(**وجهه**): مرفوع بـ(حسن) على الفاعلية، و(**لسانه**): مرفوع بـ(منطلق)، و(**قلبه**): مرفوع بـ(طاهر). **وقوله: (وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ...)**: يعني: أنَّ الصفة المشبهة لا تصاغ من فعل متعدٍّ؛ فلا تقول: (زيدٌ قاتلُ الأبِ بكرًا)، تريد: (قَاتِلٌ أبوهُ بكرًا)، بل لا تصاغ إلَّا من فعل لازم، نحو: (طَاهِرُ القلبِ)، و(جميلُ الظَّاهرِ)، ولا تكون إلَّا للحال، **وهو المراد بقوله**: (**لحاضر**)؛ فلا تقول: (زيدٌ حسنُ الوجهِ غدًا) أو (أمس). **ونبَّه بقوله**: (**كَـ«طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ»**): على أنَّ الصفة المشبهة إذا كانت من فعلٍ ثلاثي تكون على نوعين: **أحدهما**: ما وازن المضارع، نحو: (طَاهِرُ القلبِ)، وهذا قليل فيها. **والثاني**: ما لم يوازنه، وهو الكثير، نحو: (جميلُ الظَّاهرِ)، و(حسنُ الوجهِ)، و(كريمُ الأبِ)، وإن كانت من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع، نحو: (منطلقُ اللِّسانِ). **وقوله: (وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَدَّى...)**: أي: يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدِّي، وهو الرفع والنصب، نحو: (زيدٌ حسنٌ الوجهَ)، ففي (حسن) ضمير

مرفوع هو الفاعل، و(الوجه) منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأنَّ (حسنًا) شبيه بـ(ضارب)، فعمل عمله. **وأشار بقوله: (عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا)**: إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل، وهو: أنَّه لا بد من اعتمادها كما أنَّه لا بد من اعتماده. **وقوله: (وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ...)**: لَـمَّا كانت الصفة المشبهة باسم الفاعل فرعًا في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه؛ فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل؛ فلا تقول: (زيدٌ الوجهَ حسنٌ) كما تقول: (زيدٌ عمرًا ضاربٌ)، ولم تعمل إلا في سببيٍّ، كأن يتصل بضمير عائد على الموصوف، ملفوظًا كان، نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهَه)، أو مقدَّرًا، نحو: (زيدٌ حسنُ الوجهِ)، ولا تعمل في أجنبي؛ فلا تقول: (زيدٌ حسنٌ عمرًا)؛ لأنَّ (عمرًا) أجنبي من (حسن)، واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي، نحو: (زيدٌ ضاربٌ غلامَه)، و(ضاربٌ عمرًا).

٤٧١- **فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ -مَعَ (أَلْ) وَدُونَ(أَلْ)- مَصْحُوبَ(أَلْ)وَمَا اتَّصَلْ**

٤٧٢- **بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا تَجْرُرْ بِهَا مَعْ (أَلْ) سُمًا مِنْ (أَلْ) خَلَا**

٤٧٣- **وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا**

ش: قوله: (فَارْفَعْ بِهَا...بِالجَوَازِ وُسِمَا): فيه أنَّ الصفة المشبَّهة إمَّا أن تكون بالألف واللام، نحو: (الحسن)، أو مجردة عنهما، نحو: (حسن)، وعلى كلٍّ من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة: **الأول**: أن يكون المعمول بـ(أل)، نحو: (الحسنُ الوجهِ)، و(حَسنُ الوجهِ). **الثاني**: أن يكون مضافًا لما فيه (أل)، نحو: (الحسنُ وجهِ الأبِ)، و(حسنُ وجهِ الأبِ). **الثالث**: أن يكون مضافًا إلى ضمير الموصوف، نحو: (مررت بالرجل الحسنِ وجهُهُ)، و(برجلٍ حسنٍ

وجهُهُ). **الرابع:** أن يكون مضافًا إلى مضافٍ إلى ضمير الموصوف، نحو: (مررت بالرجل الحسنِ وجهُ غلامِهِ)، و(برجلٍ حسنٍ وجهُ غلامِهِ). **الخامس:** أن يكون مجردًا من (أل) دون الإضافة، نحو: (الحسنُ وجهُ أبٍ)، و(حسنُ وجهُ أبٍ). **السادس:** أن يكون المعمول مجردًا من (أل) والإضافة، نحو: (الحسنُ وجهًا)، و(حسنُ وجهًا). فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمول في كلِّ واحدة من هذه المسائل المذكورة إما أن يرفع، أو ينصب، أو يجر، فيتحصل حينئذ ستٌّ وثلاثون صورة يمتنع جر أربع منها، هي: (الحسنُ وجهِهِ)، و(الحسنُ وجهِ غلامِهِ)، و(الحسن وجه أبٍ)، و(الحسنُ وجهٍ)، **وضابطها**: كل ما لزم عليه إضافة الصفة المحلَّاة بـ(أل) إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها ولضمير تاليها. **وإلى هذا أشار بقوله: (فارفع بها)**: أي بالصفة المشبهة، **(وانصب وجر مع «أل»)**: أي: إذا كانت الصفة بـ(أل)، نحو: (الحسن)، **و(دون «أل»)**: نحو: (حسن)، **(مصحوب «أل»)**: أي: المعمول المصاحب لـ(أل)، نحو: (الوجهَ)، **(وما اتصل بها مضافًا أو مجردًا)**: أي: والمعمول المتصل بها -أي: بالصفة- إذا كان المعمول مضافًا أو مجردًا من الألف واللام والإضافة، **ويدخل تحت قوله: (مضافًا)**: المعمول المضاف إلى ما فيه (أل)، نحو: (وجهُ الأبِ)، والمضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: (وجهُهُ)، والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: (وجهُ غلامِهِ)، والمضاف إلى المجرد من (أل) دون الإضافة، نحو: (وجهُ أبٍ).

التَّعَجُّبُ

٤٧٤- بِـ(أَفْعَـلَ) انْطِـقْ بَعْـدَ (مَـا) تَعَجُّبَـا أَوْ جِئْ بِـ(أَفْعِلْ) قَبْـلَ مَجْـرُورٍ بِـ(بَـا)

٤٧٥- وَتِلْـوَ (أَفْعَـلَ) انْصِـبَنَّهُ كَ(مَـا أَوْفَى خَلِيلَيْنَـا، وَأَصْـدِقْ بِهِـمَا)
٤٧٦- وَحَـذْفَ مَـا مِنْـهُ تَعَجَّبْـتَ اسْـتَبِحْ إِنْ كَانَ عِنْـدَ الحَـذْفِ مَعْنَـاهُ يَضِـحْ
٤٧٧- وَفِي كِـلَا الْفِعْلَـيْنِ قِـدْمًا لَزِمَـا مَنْـعُ تَصَـرُّفٍ بِحُكْـمٍ حُـتِّمَا
٤٧٨- وَصُـغْهُمَا مِـنْ: ذِي ثَـلَاثٍ، صُرِّفَـا قَابِـلِ فَضْـلٍ، تَـمَّ، غَـيْرِ ذِي انْتِفَـا
٤٧٩- وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْـهَلَا) وَغَـيْرِ سَـالِكٍ سَـبِيلَ (فُعِـلَا)

شرح: قوله: (بِـ«أَفْعَلَ» انْطِقْ بَعْدَ «مَا»...«وَأَصْدِقْ بِهِمَا»): فيه أنَّ للتعجب صيغتين: **إحداهما**: (ما أفعلَه)، نحو: (ما أحسن زيدًا)، و(ما أوفى خليلينا)، فـ(ما): مبتدأ، و(**أحسن**): فعل ماض، فاعله ضمير مستتر عائد على (ما)، و(**زيدًا**): مفعول (أحسن)، والجملة خبر عن (ما)، والتقدير: (شيء أحسن زيدًا)، أي: جعله حسنًا، وكذلك: (ما أوفى خليلينا). **والثانية**: (أَفْعِل بِه)، نحو: (أحسن بالزَّيدَين)، و(أصدقْ بهما)، و(**أفعِل**): فعل أمرٍ، ومعناه التعجب، لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء، **والباء**: زائدة. **وقوله: (وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ...)**: فيه جواز حذف المتعجَّب منه، وهو المنصوب بعد (أَفْعَلَ) والمجرور بالباء بعد (أَفْعِلْ) إذا دلَّ عليه دليلٌ، فمثال الأول: **قوله**:

أَرَى أُمَّ عَمْـرٍو دَمْعُهَـا قَـدْ تَحَـدَّرَا بُكَاءً عَـلَى عَمْـرٍو وَمَـا كَـانَ أَصْـبَرَا

التقدير: (وما كان أصبرها)، فحذف الضمير وهو مفعول (أَفعَل)؛ للدلالة عليه بما تقدم. ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم:٣٨]، التقدير: (وأبصر بهم)، فحذف (بهم)؛ لدلالة ما قبله عليه. **وقوله: (وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا...)**: أي: لا يَتصرف فِعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة، فلا يستعمل من (أَفْعَل) غير الماضي، ولا من (أَفْعِل) غير الأمر.

وقوله: (وَصُغْهُمَا مِنْ: ذِي ثَلَاثٍ...سَبِيلَ «فُعِلَا»): أي: يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب شروط سبعة: **الأوَّل**: أن يكون ثلاثيًّا. **الثاني**: أن يكون متصرِّفًا، أي: لا يكون من: (نعم)، و(بئس) ونحوهما. **الثالث**: أن يكون معناه قابلًا للمفاضلة؛ فلا يبنيان من: (مات) و(فنيَ)، ونحوهما. **الرابع**: أن يكون تامًّا، أي: لا يكون من (كان) وأخواتها. **الخامس**: أن لا يكون منفيًّا. **السادس**: أن لا يكون الوصف منه على (أَفْعَل). **السابع**: أن لا يكون مبنيًّا للمفعول.

٤٨٠- وَ(أَشْدِدَ) اوْ (أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

٤٨١- وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ

٤٨٢- وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

٤٨٣- وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا ... مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا

٤٨٤- وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرْ ... مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

ش: قوله: (وَ«أَشْدِدَ» اوْ «أَشَدَّ»...بِالْبَا يَجِبْ): يعني: أنَّه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ(أَشْدِدْ) ونحوه، وبـ(أَشَدَّ)، ونحوه، وينصب مصدر ذلك الفعل العادم -أي: الفاقد- الشروط بعد (أَفْعَل) مفعولًا، ويُجر بعد (أَفْعِل) بالباء، فتقول: (ما أشدَّ دحرجتَه واستخراجهَ)، و(أَشْدِدْ بدحرجتِه واستخراجِه)، و(ما أقبحَ عورَه)، و(أَقْبِحْ بعورِه)، و(ما أشدَّ حمرتَه)، و(أَشْدِدْ بحمرتِه). **وقوله: (وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ...)**: يعني: أنَّه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سبق أنَّه لا يبنى منها حُكِم بندوره، ولا يقاس على ما سُمِع منه، كقولهم: (ما أخصرَه)، من (اختُصِر)، فبنوا (أَفْعَل) من فعل زائد على ثلاثة أحرف، وهو مبني للمفعول،

وكقولهم: (ما أحمقَه)، فبنوا (أَفْعَل) من فعلٍ الوصفُ منه على (أَفْعَل)، نحو: (حَمِقَ فهو أَحْمَق)، وقولهم: (ما أعساه)، و(أَعْسِ به)، فبنوا (أَفْعَل) و(أَفْعِل به) من (عسى)، وهو فعل غير متصرف. **وقوله: (وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ...وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ)**: فيه أنَّه لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، فلا تقول: (زيدًا ما أحسنَ)، ولا: (ما زيدًا أحسنَ)، ولا: (بزيدٍ أَحْسِنْ)، ويجب وصله بعامله، فلا يفصل بينهما بأجنبي؛ فلا تقول في (ما أحسنَ معطيَك الدرهمَ): (مَا أَحْسَنَ الدِّرهمَ معطيكَ)، ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره، فلا تقول: (ما أحسنَ بزيدٍ مارًا)، تريد: (مَا أحسنَ مارًا بزيدٍ)، ولا: (ما أحسنَ عندَك جالسًا)، تريد: (ما أحسنَ جالسًا عندَك)، فإن كان الظرف أو المجرور معمولًا لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكلٍّ منهما بين فعل التعجب ومعموله خلافٌ، والمشهور جوازه، خلافًا للأخفش والمبرد ومن وافقهما، ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه، وممَّا ورد فيه الفصل في النثر: قول عمرو بن معد يكرب: (لله درُّ بني سليمٍ ما أحسنَ في الهيجَاء لقاءَها، وأكرمَ في اللَّزَبات عطاءَها، وأثبتَ في المَكرُمات بقاءَها).

(نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

٤٨٥- فِعْـــلَانِ غَـــيْرُ مُتَصَـــرِّفَيْنِ: (نِعْـمَ) وَ(بِـئْسَ) رَافِعَـانِ اسْـمَيْنِ

٤٨٦- مُقَـــارِنَيْ (أَلْ)، أَوْ مُضَـــافَيْنِ لِمَـــا قَارَنَهَـــا كَ(نِعْـــمَ عُقْبَـــى الْكُرَمَـــا)

٤٨٧- وَيَرْفَعَـــانِ مُضْـــمَرًا يُفَسِّـــرُهْ مُمَيِّـــزٌ كَ(نِعْـــمَ قَوْمًـــا مَعْشَـــرُهْ)

٤٨٨- وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

٤٨٩- وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلُ فِي نَحْوِ: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)

ش: قوله: (فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ...«نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ»): فيه أنَّ فِعلَي: (نعم) و(بئس) لا يتصرَّفان؛ فلا يستعمل منهما غير الماضي، ولا بد لهما من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام: **الأول**: أن يكون محلى بالألف واللَّام، نحو: (نِعمَ الرجلُ زيدٌ). **الثاني**: أن يكون مضافًا إلى ما فيه (أل)، كقوله: (نِعمَ عقبى الكرماء). **الثالث**: أن يكون مضمرًا مفسَّرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز، نحو: (نِعْمَ قومًا معشرُه)، ففي (نعم) ضمير مستتر يفسره (قومًا)، و(معشره): مبتدأ. **وقوله: (وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ...)**: أي: اشتهر خلافٌ بين النحاة في: هل يجوز الجمع بين فاعل (نعم) الظاهر والتمييز، نحو: (نعم الرجل رجلًا زيدٌ)؟ فمنعه سيبويه، وأجازه آخرون، وهو الصحيح، واستدلوا **بقوله**:

وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلًا وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

وقوله: (وَ«مَا» مُمَيِّزٌ...): فيه أنَّ (ما) تقع بعد (نعم) و(بئس)، فتقول: (نعمَ ما) بالفكِّ، أو (نِعِمَّا) بالإدغام، و(بِئْسَ مَا)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[البقرة:٢٧١]. واختلف في (ما) هذه، **فقال قومٌ**: هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل (نعم) ضمير مستتر. **وقيل**: هي الفاعل، وهي اسم معرفة تامٌّ، أي: غير مفتقر إلى صلة، والفعل بعدها صفة لمخصوص، والتقدير: (نعْمَ الشَّيءُ شيءٌ صنعتَ)، وهو مذهب سيبويه. قاله ابن خروف.

٤٩٠- وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

٤٩١- وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَ(الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى)

٤٩٢- وَاجْعَلْ كَـ(بِئْسَ): (سَاءَ) وَاجْعَلْ (فَعُلَا) مِـنْ ذِي ثَلَاثَـةٍ كَـ(نِعْـمَ) مُسْـجَلَا

٤٩٣- وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا)، الْفَاعِـلُ: (ذَا) وَإِنْ تُـرِدْ ذَمًّـا فَقُـلْ: (لَا حَبَّـذَا)

٤٩٤- وَأَوْلِ (ذَا) الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَـانَ، لَا تَعْـدِلْ بِـ(ذَا)؛ فَهْـوَ يُضَـاهِي الْمَـثَلَا

٤٩٥- وَمَا سِوَى (ذَا) ارْفَعْ بِـ(حَبَّ) أَوْ فَجُرْ بِالْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْضِـمَامُ الْحَـا كَثُـرْ

ش: **قوله: (وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ...)**: أي: يذكر بعد (نعم) و(بئس) وفاعلهما اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذَّم، **وعلامته**: أن يصلح لجعله مبتدأ، وجعل الفعل والفاعل خبرًا عنه، نحو: (نعمَ الرجلُ زيدٌ)، و(بئس الرجلُ عمرٌو)، و(نعم غلامُ القوم زيدٌ)، و(بئس غلامُ القوم عمرٌو)، و(نعم رجلًا زيدٌ)، و(بئس رجلًا عمرٌو)، وفي إعرابه وجهان مشهوران: **أحدهما**: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه، وهذا باتفاق النُّحاة. **والثَّاني**: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: (هو زيدٌ) و(هو عمرٌو)، أي: الممدوح زيدٌ، والمذموم عمرٌو. **وقوله: (وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ...)**: أي: إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخرًا، كقوله تعالى في أيوب عليه السلام: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص:٤٤]، أي: نعم العبد أيُّوب، فحذف المخصوص بالمدح -وهو أيوب- لدلالة ما قبله عليه. **وقوله: (وَاجْعَلْ كَـ«بِئْسَ»: «سَاءَ»...)**: أي: تستعمل (ساء) في الذَّم استعمالَ (بئس)، فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلًا لـ(بئس)، وهو المحلَّى بالألف واللام، نحو: (ساء الرجلُ زيدٌ)، والمضافُ إلى ما فيه الألف واللام، نحو: (ساء غلامُ القومِ زيدٌ)، والمضمر المفسر بنكرة بعده، نحو: (ساء رجلًا زيدٌ)، ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد (بئس)، وإعرابه كما تقدم. **وأشار بقوله: (واجعل «فَعُلا»)**: إلى أنَّ كل فعل ثلاثي يجوز أن يبنى منه فعل على (فَعُل)؛ لقصد المدح أو الذم،

ويعامل معاملة (نعم) و(بئس) في جميع ما تقدم لهما من الأحكام، فتقول: (شرُف الرجلُ زيدٌ)، و(لَؤُمَ الرجلُ بكرٌ)، و(شَرُف غلامُ الرجلِ زيدٌ)، و(شَرُفَ رجلًا زيدٌ)، و(عَلُم الرجلُ زيدٌ)، بضمِّ عين الكلمة. **وقوله: (مسجلًا)**: أي: مطلقًا عن التقييد بحكم دون آخر. **وقوله: (وَمِثْلُ «نِعْمَ» «حَبَّذَا»...)**: أي: يُقال في المدح: (حبَّذا زيدٌ)، وفي الذَّمِّ: (لا حبَّذا زيدٌ)، فـ(حبَّ): فعل ماضٍ، و(ذا): فاعله. وأمَّا المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأٍ محذوف تقديره: (هو زيد)، أي: الممدوح أو المذموم زيدٌ. **وقوله: (وَأَوْلِ «ذَا» المَخْصُوصَ...)**: أي: أوقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد (ذا) على أي حال كان من الإفراد، والتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، ولا تغيَّر (ذا) لتغيُّر المخصوص، بل يلزم الإفراد والتذكير، وذلك لأنها أشبهت المثَل، والمثَل لا يغير، فكما تقول: (الصَّيفَ ضيعتِ اللَّبن) للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنَّى والجمع بهذا اللفظ تقول: (حبَّذا زيدٌ)، و(حبَّذا هندٌ)، و(الزيدان)، و(الهندان)، و(الزيدون)، و(الهندات)، فلا تخرج (ذا) عن الإفراد والتذكير. **وقوله: (وَمَا سِوَى «ذَا»...)**: يعني: أنَّه إذا وقع بعد (حبَّ) غير (ذا) من الأسماء جاز فيه وجهان: الرفع بـ(حبَّ)، نحو: (حبَّ زيدٌ)، والجر بباء زائدة، نحو: (حبَّ بزيدٍ)، وأصل (حبَّ): (حَبُبَ)، ثم أدغمت الباء في الباء فصار: (حبَّ)، ثم إن وقع بعد (حبَّ) (ذا) وجب فتح الحاء، فتقول: (حَبَّ ذا)، وإن وقع بعدها غير (ذا) جاز ضم الحاء وفتحها، فتقول: (حُبَّ زيدٌ)، و(حَبَّ زيدٌ)، وروي بالوجهين **قوله:**

فَقُلْتُ: اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

٤٩٦- صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) للتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

٤٩٧- وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

٤٩٨- وَ(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا بِ(مِنْ) إِنْ جُرِّدَا

٤٩٩- وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ، أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

ش: قوله: (صُغْ مِنْ مَصُوغٍ...): أي: يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصفٌ على وزن (أفعل)، فتقول: (زيد أفضل من عمرٍو، و(أكرم من خالدٍ)، كما تقول: (ما أفضل زيدًا)، و(ما أكرمَ خالدًا)، ومعنى قوله: (وَأْبَ اللَّذْ أُبِي): أي: امنع الذي مُنع مجيئه من (أفعل) التَّفضيل، أي: لا يُبنى (أَفْعَل) التَّفضيل من فعل زائد على ثلاثة أحرف، كـ: (دحرج) و(استخرج)، ولا من فعل غير متصرف، كـ: (نِعمَ) و(بِئسَ)، ولا من فعل لا يقبل المفاضلة، كـ: (ماتَ) و(فَنيَ)، ولا من فعل ناقص، كـ: (كان) وأخواتها، ولا من فعل منفي، كـ: (ما ضرب)، ولا من فعل يأتي الوصف منه على (أَفْعَل)، نحو: (حَمِرَ) و(عَوِرَ)، ولا من فعل مبني للمفعول، نحو: (ضُربَ) و(جُنَّ)، وقولهم: (هو أخصرُ من كذَا) فشاذٌّ. وقوله: (وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ...): فيه أنَّه يتوصل إلى التَّفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصَّل به في التعجب، فكما تقول: (ما أشدَّ استخراجَه)، تقول: (هو أشدُّ استخراجًا من زيدٍ)، وكما تقول: (ما أشدَّ حمرتَه)، تقول: (هو أشدُّ حمرةً من زيدٍ)، لكنَّ المصدر ينتصب في باب التعجب بعد (أشدَّ) مفعولًا، وههنا ينتصب تمييزًا. وقوله: (وَ«أَفْعَلَ» التَّفْضِيلِ...): أي: لا يخلو (أفعل) التفضيل

عن أحد ثلاثة أحوال: **الأول**: أن يكون مجردًا. **الثاني**: أن يكون مضافًا. **الثالث**: أن يكون بالألف واللَّام، فإن كان مجردًا فلا بد أن يتصل به (مِن) لفظًا أو تقديرًا جارَّة للمفضَّل، نحو: (زيدٌ أفضلُ من عمرٍو)، و(مررت برجلٍ أفضل من عمرٍو)، وقد تحذف (مِن) ومجرورها؛ للدَّلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[الكهف:٣٤]، أي: وأعز منك نفرًا. **وقوله: (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ...)**: أي: يلتزم في (أفعل) التَّفضيل التَّذكير والإفراد إذا أضيف إلى نكرة، أو جُرِّد من (أل) ومن الإضافة، نحو: (زيدٌ أفضلُ من عمرٍو)، و(أفضلُ رجلٍ)، و(هندُ أفضلُ من عمرٍو)، و(أفضلُ امرأةٍ)، و(الزَّيدان أفضلُ من عمرٍو)، و(أفضلُ رجلينِ)، و(الهندانِ أفضلُ من عمرٍو)، و(أفضلُ امرأتينِ)، و(الزيدونَ أفضلُ من عمرو)، و(أفضلُ رجالٍ)، و(الهنداتُ أفضلُ من عمرٍو)، و(أفضلُ نساءٍ).

٥٠٠- وَتِلْـوُ (أَلْ) طِبْـقٌ، وَمَـا لِعَرِفَـهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَـنْ ذِي مَعْرِفَـهْ

٥٠١- هَـذَا إِذَا نَوَيْـتَ مَعْنَـى (مِـنْ)، وَإِنْ ... لَمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

٥٠٢- وَإِنْ تَكُـنْ بِتِلْـوِ (مِـنْ) مُسْـتَفْهِمَا ... فَلَهُـمَا كُـنْ أَبَـدًا مُقَـدِّمَا

٥٠٣- كَمِثْلِ: (مِمَّنْ أَنْـتَ خَـيْرٌ؟)، وَلَـدَى ... إِخْبَـارِ التَّقْـدِيمُ نَـزْرًا وَرَدَا

٥٠٤- وَرَفْعُـهُ الظَّـاهِرَ نَـزْرٌ، وَمَتَـى ... عَاقَـبَ فِعْـلًا فَكَثِـيرًا ثَبَتَـا

٥٠٥- كَ(لَـنْ تَـرَى فِي النَّـاسِ مِـنْ رَفِيـقِ ... أَوْلَى بِـهِ الْفَضْـلُ مِـنَ الصِّـدِّيقِ)

شرح: قوله: (وَتِلْوُ «أَلْ» طِبْقٌ...مَا بِهِ قُرِنْ): أي: إذا كان (أفعل) التفضيل بـ(أل) لزمت مطابقته لما قبله في الإفراد والتذكير وغيرهما، فتقول: (زيدٌ الأفضلُ)، و(الزيدان الأفضلان)، و(الزيدون الأفضلون)، و(هندٌ الفضلَى)،

و(الهندان الفضليَان)، و(الهندات الفُضَل)، بضمٍّ ففتح، جمع تكسير لـ(فُضلَى) بضمٍّ فسكون، أو (الفضليَات)، وهو جمع تصحيح، ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله، فلا تقول: (الزيدون الأفضلُ)، ونحو ذلك. وأشار بقوله: (وَمَا لِمَعرِفَة أُضِيفَ...) إلخ: إلى أنَّ (أفعل) التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وقصد به التفضيل جاز فيه وجهان: **أحدهما**: استعماله كالمجرد، فلا يطابق ما قبله، فتقول: (الزيدان أفضلُ القومِ)، و(الزيدون أفضلُ القومِ)، و(هند أفضلُ النساءِ)، و(الهندان أفضلُ النساء)، و(الهندات أفضل النساء). **والثاني**: استعماله كالمقرون بالألف واللام، فتجب مطابقته لما قبله، فتقول: (الزيدان أفضلا القوم)، و(الزيدون أفضلوا القوم)، و(أفاضل القوم)، و(هند فُضلَى النساء)، و(الهندان فضليَا النساء)، و(الهندات فُضَّل النساء)، أو (فضليَات النساء)، وقد ورد الاستعمالان في القرآن، فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[البقرة:٩٦]، ومن استعماله مطابقًا قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[الأنعام:١٢٣]، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ**[(١)]». فإن لم يقصد التفضيل تعيَّنت المطابقة، كقولهم: (النَّاقص والأشج أعدلا بني مروان)، أي: عادلا بني مروان. **والنَّاقص**: هو يزيد بن مروان، وسمي بذلك؛ لتقليله أرزاق الجند. **والأشج**: هو عمر بن عبد العزيز. **وقوله**:

---

(١) صححه العلَّامة الألباني في "الصَّحيحة" برقم: (٧٥١)، و"صحيح الترغيب والترهيب" برقم: (٢٦٥٠)، (٢٦٥٨)، عن أبي سعيد وابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم مرفوعًا بألفاظ مختلفة متقاربة.

(**معنى «مِن»**): أي: إذا نوي التفضيل، وأما إذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به. **وقوله: (وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ»...نَزْرًا وَرَدَا)**: أي: لا يجوز في ذا الباب تقديم المضاف إليه على المضاف، إلَّا إذا كان المجرور بها اسم استفهام، أو مضافًا إلى اسم استفهام، فإنه يجب حينئذ تقديم (مِن) ومجرورها، نحو: (ممَّن أنتَ خيرٌ؟)، و(مِن أيِّهم أنتَ أفضلُ؟)، و(مِن غلام أيِّهم أنتَ أفضلُ؟)، وقد ورد التقديم شذوذًا في غير الاستفهام، **وإليه أشار بقوله: (ولدى إخبار التقديم نزرًا وردا)**، أي: ورد قليلًا، ومن ذلك **قوله:**

إِذَا سَـايَرَتْ أَسْـمَاءُ يَوْمًـا ظَعِينَـةً فَأَسْـمَاءُ مِـنْ تِلْـكَ الظَّعِينَـةِ أَمْلَـحُ

التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة. **وقوله: (وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ...مِنَ الصِّدِّيقِ»)**: فيه أنَّ رفعَ اسمِ التفضيل الاسمَ الظَّاهرَ في غير مسألة الكحل قليل عند النَّاظم ومن معه، أمَّا إذا عاقب اسم التفضيل الفعل -وهي مسألة الكحل- جاز أن يرفع الاسم الظَّاهر كثيرًا، وذلك إذا كان في الكلام نفيٌ أو شبهه وبعده اسم جنس منصوب باسم التفضيل بعده، وبعد اسم التفضيل اسم مرفوع مفضَّل على نفسه باعتبارين، أي: كون الكحل في عين زيد وكونه في عين غيره، نحو: (ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد)، فـ(**الكحل**): مرفوع بـ(أحسن)؛ لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: (ما رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحل كزيد)، فـ(**أحسن**): نعت لـ(رجلًا)، وهو اسم تفضيل يعمل عمل الفعل. **في عينه**: نُصِب على الحالية محلًّا من (الكحل) قدمت عليه. **الكحل**: فاعله. **منه**: متعلقان بـ(أحسن). **في عين**: متعلقان بمحذوف حال من الضمير في (منه). **زيد**: مضاف إليه مجرور.

بَابُ التَّوَابِعِ

النَّعْتُ

٥٠٦- يَتْبَـعُ فِي الْإِعْـرَابِ الَاسْـمَاءَ الْأُوَلْ نَعْـتٌ، وَتَوْكِيـدٌ، وَعَطْـفٌ، وَبَـدَلْ

٥٠٧- فَالنَّعْـتُ تَـابِعٌ مُـتِمٌّ مَـا سَـبَقْ بِوَسْـمِهِ أَوْ وَسْـمِ مَـا بِـهِ اعْتَلَـقْ

٥٠٨- وَلْـيُعْطَ فِي التَّعْرِيـفِ وَالتَّنْكِـيرِ مَـا لِمَـا تَـلَا كَ(امْـرُرْ بِقَـوْمٍ كُرَمَـا)

٥٠٩- وَهْـوَ لَـدَى التَّوْحِيـدِ وَالتَّـذْكِيرِ أَوْ سِـوَاهُمَا كَالْفِعْـلِ، فَـاقْفُ مَـا قَفَـوْا

٥١٠- وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَ(صَـعْبٍ، وَذَرِبْ) وَشِـبْهِهِ كَ(ذَا)، وَ(ذِي)، وَالْمُنْتَسِـبْ

٥١١- وَنَعَتُـوا بِجُمْلَـةٍ مُنكَّـرَا فَأُعْطِيَـتْ مَـا أُعْطِيَتْـهُ خَـبَرَا

٥١٢- وَامْنَـعْ هُنَـا إِيقَـاعَ ذَاتِ الطَّلَـبِ وَإِنْ أَتَـتْ فَـالْقَوْلَ أَضْـمِرْ تُصِـبِ

ش: قوله: (فَالنَّعْتُ تَابِعٌ...): **عرَّف النعت بأنه**: التابع المُكمِّل متبوعَه ببيان صفة من صفاته، نحو: (مررت برجلٍ كريمٍ)، أو من صفات ما تعلق به وهو سببيُّه، نحو: (مررت برجلٍ كريمٍ أبوه). والنعت يكون للتخصيص، نحو: (مررت بزيدٍ الخياطِ)، وللمدح، نحو: (مررت بزيدٍ الكريمِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[الفاتحة:١]، وللذَّم، نحو: (مررت بزيدٍ الفاسقِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[النحل:٩٨] وللترحم، نحو: (مررت بزيدٍ المسكينِ)، وللتَّأكيد، نحو: (أمسِ الدابرُ لا يعود)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[الحاقة:١٣]. **وقوله: (وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ...)**: أي: أنَّ النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه وتعريفه أو تنكيره، نحو: (مررت بقومٍ كرماء)، و(مررت بزيدٍ الكريمِ)، فلا تنعت المعرفة بالنكرة؛ فلا تقول: (مررت بزيدٍ كريمٍ)، ولا تنعت النكرة

بالمعرفة؛ فلا تقول: (مررت برجلٍ الكريمِ). **وقوله: (وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ...):** أي: أنَّ النعت يطابق منعوته في التوحيد وغيره، والتذكير وغيره، فحكمه حكم الفعل، **ومعنى هذا:** أن النعت إذا رفع ضميرًا طابق المنعوت في أربعة من عشرة: واحد من ألقاب الإعراب، وهي الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وإذا رفع ظاهرًا طابقه في اثنين من خمسة: واحد من ألقاب الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير. وأما الخمسة الباقية -وهي التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع- فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرًا، فإن أسند إلى مؤنث أنِّث وإن كان المنعوت مذكرًا، وإن أسند إلى مذكر ذكر وإن كان المنعوت مؤنثًا، وإن أسند إلى مفرد أو مثنًّى أو مجموع أفرد وإن كان المنعوت بخلاف ذلك. **وقوله: (وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ...):** أي: ينعت بمشتقٍّ لفظًا أو تأويلًا، **والمراد بالمشتق هنا:** ما أخذ من المصدر للدَّلالة على معنًى وصاحبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، و(أفعل) التفضيل. **والمؤول بالمشتق:** كاسم الإشارة، نحو: (مررت بزيدٍ هذا)، أي: المشار إليه، وكذا (ذو) بمعنى (صاحب)، والموصولة، نحو: (مررت برجلٍ ذي مال)، أي: صاحب مال، و(بزيد ذو قام)، أي: القائم، والمنتسب، نحو: (مررت برجل قرشيٍّ)، أي: منتسب إلى قريش. **وقوله: (وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ...):** أي: تقع الجملة نعتًا كما تقع خبرًا وحالًا، وهي مؤوَّلة بالنكرة عند الجمهور، بشرط: أن يكون للجملة الواقعة صفةً ضميرٌ يربطها بالموصوف، نحو: (مررت برجلٍ قام أبوه)، أو (أبوه قائم)، والتأويل: (قائمٌ أبوه)، وقد يحذف للدلالة عليه، **كقوله:**

وَمَـــا أَدْرِي أَغَـــيَّرَهُمْ تَنَـــاءٍ وَطُـــولُ الـــدَّهْرِ أَمْ مَـــالٌ أَصَـــابُوا

التقدير: (أم مالٌ أصابوه)، فحذف الهاء، وكقوله ﷻ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[البقرة:٤٨]، أي: لا تجزي فيه، فحذف (فيه). **وقوله: (وَامْنَعْ هُنَا...)**: أي: امنع وقوع الجملة الطلبيَّة في باب النعت وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، فإن جاء ما ظاهره أنَّه نعت فيه بالجملة الطلبية فيُخرَّج على إضمار القول، ويكون القول المضمر صفةً والجملة الطلبية معمولَ القول المضمر، وذلك **كقوله:**

حَتَّـى إِذَا جَـنَّ الظَّـلَامُ وَاخْـتَلَطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

فظاهر هذا: أن قوله: (هل رأيت الذئب قط) صفة لـ(مذق) -وهو الحليب المخلَّط بالماء- وهي جملة طلبية ولكن ليس هو على ظاهره، بل (هل رأيت الذئب قط) مقول لقول مضمر هو صفة لـ(مذق)، والتقدير: بمذق مقول فيه: (هل رأيت الذئب قط)، وعلى ذلك قس في نحو: (مررت برجل اضربه)، والله أعلم.

٥١٣- وَنَعَتُـوا بِمَصْـدَرٍ كَثِـيرَا فَـالْتَزَمُوا الْإِفْـرَادَ وَالتَّـذْكِيرَا

٥١٤- وَنَعْـتُ غَـيْرِ وَاحِـدٍ إِذَا اخْتَلَـفْ فَعَاطِفًـا فَرِّقْـهُ، لَا إِذَا ائْتَلَـفْ

٥١٥- وَنَعْـتَ مَعْمُـولَيْ وَحِيـدَيْ مَعْنَـى وَعَمَـلٍ أَتْبِـعْ بِغَـيْرِ اسْـتِثْنَا

٥١٦- وَإِنْ نُعُـوتٌ كَثُـرَتْ وَقَـدْ تَلَـتْ مُفْتَقِـرًا لِـذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَـتْ

٥١٧- وَاقْطَـعْ أَوَ اتْبِـعْ إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنَـا بِـدُونِهَا، أَوْ بَعْضَـهَا اقْطَـعْ مُعْلِنَـا

٥١٨- وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَـدَأً أَوْ نَاصِـبًا لَـنْ يَظْهَـرَا

٥١٩- وَمَـا مِـنَ الْمَنْعُـوتِ وَالنَّعْـتِ عُقِـلْ يَجُـوزُ حَذْفُـهُ، وَفِي النَّعْـتِ يَقِـلْ

س: قوله: (وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ...): هذا فيما إذا كان النعت مصدرًا، وهو كثير، نحو: (مررت برجل عدلٍ)، و(بامرأة عدل)، و(برجالٍ عدلٍ)، فيلزم النعت في هذه الحالة الإفراد والتذكير؛ لكونه مصدرًا، ويكون مؤوَّلًا على حذف مضاف على الصحيح، والأصل: (مررت برجل ذي عدل)، ثم حذف (ذي)، وأُقيم (عدل) مقامه، وعلى ذلك قس في الباقي. **وقوله: (وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ...)**: أي: إذا نُعت غير الواحد: فإما أن يختلف النعت أو يتَّفق، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف، أي: بالواو لا غير، فتقول: (مررت بالزيدَين الكريم والبخيلِ)، و(برجالٍ فقيهٍ وكاتبٍ وشاعرٍ)، وإن اتفق جيء به مثنًّى أو مجموعًا، نحو: (مررت برجلَين كريمَين)، و(برجال كرماء). **وقوله: (وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ...)**: أي: إذا نعت معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل أُتبعَ النعتُ المنعوتَ رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحو: (ذهب زيدٌ وانطلق عمرو العاقلان)، و(حدثتُ زيدًا وكلمت عمرًا الكريمَين)، و(مررت بزيد وجزت على عمرو الصالحَين). **وقوله: (وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ...)**: أي: إذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتَّضح إلَّا بها جميعًا وجب إتباعها كلها، فتقول: (مررتُ بزيد الفقيهِ الشاعرِ الكاتب). **وقوله: (وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ...)**: أي: إذا كان المنعوت متَّضحًا بدونها كلِّها جاز فيها جميعها الإتباع والقطع، **كقول الخرنق بنت هفَّان:**

لَا يَبْعُدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزُرِ

فيجوز رفع (النازلون) و(الطَّيبون) على الإتباع لـ(قومي)، أو على القطع بإضمار (هم). وإن كان معيَّنًا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلَّا به الإتباع، وجاز فيما يتعين بدونه الإتباع والقطع. **وقوله: (وَارْفَعْ أَوِ انْصِبِ...)**:

أي: إذا قطع النعت عن المنعوت رُفع على إضمار مبتدأ، أو نصب على إضمار فعل، نحو: (مررت بزيدٍ الكريمُ) أو (الكريمَ)، أي: (هو الكريمُ)، أو (أعني الكريمَ). إلَّا إذا كان لتخصيص، فلا يجب الإضمار، أي: يجوز إضماره، نحو: (مررت بزيدٍ الخياطُ) أو (الخياطَ)، أو إظهاره، نحو: (هو الخياط)، أو (أعني الخياط)، **والمراد بالرافع والناصب**: لفظة (هو) أو (أعني). **وقوله: (وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ...)**: أي: يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليلٌ، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾[سبأ:١١]، أي دروعًا سابغاتٍ. وكذلك يحذف النعت إذ دلَّ عليه دليل، لكنَّه قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾[البقرة:٧١]، أي: البيِّن، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ﴾[هود:٤٦]، أي: النَّاجين.

التَّوْكِيدُ

٥٢٠- بِـ(النَّفْسِ، أَوْ بِـالْعَيْنِ) الِاسْـمُ أُكِّـدَا ... مَـعَ ضَـمِيرٍ طَـابَقَ الْمُؤَكَّـدَا

٥٢١- وَاجْمَعْهُـمَا بِـ(أَفْعُـلٍ) إِنْ تَبِعَـا ... مَـا لَـيْسَ وَاحِـدًا تَكُـنْ مُتَّبِعَـا

٥٢٢- وَ(كُلًّا) اذْكُرْ فِي الشُّـمُولِ، وَ(كِـلَا) ... (كِلْتَا) (جَمِيعًـا) بِالضَّـمِيرِ مُوصَـلَا

٥٢٣- وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَـ(كُلٍّ): (فَاعِلَـهْ) ... مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ: (النَّافِلَهْ)

٥٢٤- وَبَعْـدَ (كُـلٍّ) أَكَّـدُوا بِـ(أَجْمَعَـا) ... (جَمْعَـاءَ) (أَجْمَعِـينَ) ثُـمَّ (جُمَعَـا)

٥٢٥- وَدُونَ (كُـلٍّ) قَـدْ يَجِـيءُ (أَجْمَـعُ) ... (جَمْعَـاءُ) (أَجْمَعُـونَ) ثُـمَّ (جُمَـعُ)

٥٢٦- وَإِنْ يُفِـدْ تَوْكِيـدُ مَنْكُـورٍ قُبِـلْ ... وَعَـنْ نُحَـاةِ الْبَصْـرَةِ الْمَنْـعُ شَـمِلْ

٥٢٧- وَاغْـنَ بِـ(كِلْتَـا) فِي مُثَنًّـى وَ(كِـلَا) عَـنْ وَزْنِ (فَعْـلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَـلَا)

شرح: قوله: (بِـ«النَّفْسِ، أَوْ بِالْعَيْنِ»...تَكُنْ مُتَّبِعَا): فيه أنَّه إذا كان التَّوكيد معنويًّا -(النَّفس) أو (العين)- يجب إضافتهما إلى ضمير يطابق المؤكَّد، نحو: (جاء زيد نفسُهُ) أو (عينُهُ)، و(هندٌ نفسُها) أو (عينُها)، ثم إن كان المؤكَّد بهما مثنًّى أو مجموعًا جمعتهما على مثال (أفعل)، فتقول: (جاء الزيدان أنفسُهما) أو (أعينُهما)، و(الهندان أنفسُهما) أو (أعينُهما)، و(الزَّيدون أنفسُهم) أو (أعينُهم)، و(الهندات أنفسُهنَّ) أو (أعينُهنَّ). **وقوله: (وَ«كُلًّا» اذْكُرْ...):** فيه أنَّه يُؤكَّد بـ(كل) و(جميع) ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، نحو: (جاء الرَّكب كُلُّه) أو (جميعُه)، و(القبيلة كلُّها) أو (جميعُها)، و(الرجال كلُّهم أو جميعُهم)، و(الهندات كلُّهنَّ) أو (جميعُهن). ويؤكَّد بـ(كِلَا) المثنى المذكر، نحو: (جاء الزيدان كلاهما)، وبـ(كلتا) المثنى المؤنث، نحو: (جاءت الهندان كلتاهما)، ولابدَّ من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكد كما مثَّل في النوع الأول من التوكيد، **ومعنى هذا:** أن التوكيد المعنوي على ضربين: **الأول:** ما يرفع توهُّم مضاف إلى المؤكَّد، وله لفظان كما مرَّ معك: (النفس والعين). **والثاني:** ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، والمستعمل لذلك: (كل) و(كِلَا) و(كلتا) و(جميع)، كما رأيت. **وقوله: (وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا...):** أي: استعمل العرب للدَّلالة على الشمول كـ(كل) (عامَّة) مضافًا إلى ضمير المؤكَّد، نحو: (جاء القوم عامتُهم)، وقلَّ من عدَّها من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عدَّها سيبويه، وإنما قال: (مثل النافلة)؛ لأنَّ عدَّها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، أي: الزيادة؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها. **وقوله: (وَبَعْدَ «كُلٍّ»...ثُمَّ «جُمَعُ»):** أي: يُجاء بعد (كل) بـ(أجمع) وما بعدها؛ لتقوية قصد الشمول، فيؤتى بـ(أجمع) بعد (كله)، نحو:

(جاء الرَّكب كله أجمع)، وبـ(جمعاء) بعد (كلها)، نحو: (جاءت القبيلة كلها جمعاء)، وبـ(أجمعين) بعد (كلهم)، نحو: (جاء الرجال كلهم أجمعون)، وبـ(جُمَع) بعد (كلهنَّ)، نحو: (جاءت الهندات كلهنَّ جُمَع). **ومعنى قوله: (وَدُونَ «كُلٍّ» قَدْ يَجِيءُ...)**: أي: ورد قليلًا استعمال العرب (أجمع) و(جمعاء) و(أجمعون) و(جُمَع) في التوكيد غير مسبوقة بـ(كل)، نحو: (جاء الجيش أجمع، وجاءت القبيلة جمعاء، وجاء القوم أجمعون، وجاء النِّساء جُمَع)، ومنه **قوله:**

يَـا لَيْتَنِـي كُنْـتُ صَـبِيًّا مُرْضَـعَا تَحْمِلُنِـي الـذَّلْفَاءُ حَـوْلًا أَكْتَعَـا
إِذَا بَكَيْـتُ قَبَّلَتْنِـي أَرْبَعَـا إِذَا ظَلَلْـتُ الـدَّهْرَ أَبْكِـي أَجْمَعَـا

وقوله: (وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ...): أي: يجوز توكيد النكرة بـ(كل) وأخواته، كـ: (صمت شهرًا كلَّه)، بشرط الإفادة، خلافًا للبصريِّين فإنَّهم يمنعون ذلك، وليس بصواب. **وقوله: (وَاغْنَ بِـ«كِلْتَا»...)**: فيه أنَّ (جمعاء) و(أجمع) يؤكِّدان المثنَّى عند الكوفيِّين استغناءً بهما عن (النفس) و(العين) و(كِلَا) و(كِلتا).

٥٢٨- وَإِنْ تُؤَكِّـدِ الضَّـمِيرَ الْمُتَّصِـلْ بِـ(النَّفْسِ، وَالْعَيْنِ) فَبَعْـدَ الْمُنْفَصِـلْ
٥٢٩- عَنَيْـتُ ذَا الرَّفْـعِ، وَأَكَّـدُوا بِـمَا سِـوَاهُمَا، وَالْقَيْـدُ لَـنْ يُلْتَزَمَـا
٥٣٠- وَمَـا مِـنَ التَّوْكِيـدِ لَفْظِـيٌّ يَجِـي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ادْرُجِي ادْرُجِـي)
٥٣١- وَلَا تُعِـدْ لَفْـظَ ضَـمِيرٍ مُتَّصِـلْ إِلَّا مَـعَ اللَّفْـظِ الَّـذِي بِـهِ وُصِـلْ
٥٣٢- كَـذَا الْحُـرُوفُ غَـيْرُ مَـا تَحَصَّـلَا بِـهِ جَـوَابٌ كَ(نَعَـمْ) وَكَ(بَـلَى)
٥٣٣- وَمُضْمَرُ الرَّفْـعِ الَّـذِي قَـدِ انْفَصَـلْ أَكِّـدْ بِـهِ كُـلَّ ضَـمِيرٍ اتَّصَـلْ

س: قوله: (وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ...لَنْ يُلْتَزَمَا): أي: يجب توكيد الضمير المرفوع المتصل بـ(النفس) أو (العين) بضمير منفصل، فتقول: (قوموا أنتم أنفسكم) أو (أعينكم)، ولا تقل: (قوموا أنفسكم)، فإذا أكدته بغير (النفس) و(العين) لم يلزم ذلك، تقول: (قوموا كلكم) أو (قوموا أنتم كلكم)، وكذا إذا كان المؤكد غير ضمير رفع، بأن كان ضمير نصب أو جر، فتقول: (مررت بك نفسك) أو (عينك)، و(مررت بكم كلكم)، و(رأيتك نفسك) أو (عينك)، و(رأيتكم كلكم). **وقوله: (وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ...):** هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد، وهو التوكيد اللفظي، وهو: تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناءً به، نحو: (ادرجي ادرجي)، **وقوله:**

فَـأَيْنَ إِلَى أَيْـنَ النَّجَـاةُ بِبَغْلَتِـي أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[الفجر:٢١]. **وقوله: (وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ...):** أي: إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكَّد بما اتصل بالمؤكِّد، نحو: (مررت بك بك)، و(رغبت فيه فيه)، و(لا تقول مررت بكك). **وقوله: (كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ...):** أي: كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكِّد ما يتصل بالمؤكَّد، نحو: (إنَّ زيدًا إنَّ زيدًا قائمٌ)، و(في الدار في الدار زيدٌ)، ولا يجوز: (إنَّ إنَّ زيدًا قائمٌ)، ولا: (في في الدَّار زيدٌ)، فإن كان الحرف جوابًا كـ(نعم) و(بلى) و(جَير) و(أجل) و(إي) و(لا) جاز إعادته وحده، كأن يقال لك: (أقام زيدٌ؟)، فتقول: (نعم نعم) أو: (لا لا)، و: (ألم يقم زيدٌ؟)، فتقول: (بلى بلى). **وقوله: (وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ...):** أي: يجوز أن يؤكَّد بضمير الرفع

المنفصل كلُّ ضمير متصل مرفوعًا كان، نحو: (قمتَ أنت)، أو منصوبًا، نحو: (أكرمتني أنا)، أو مجرورًا، نحو: (مررت به هو)، والله أعلم.

الْعَطْفُ

١-عَطْفُ الْبَيَانِ

٥٣٤- الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

٥٣٥- فَذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

٥٣٦- فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

٥٣٧- فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

٥٣٨- وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)

٥٣٩- وَنَحْوِ: (بِشْرٍ) تَابِعَ (الْبَكْرِيِّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

ش: قوله: (الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ...مُنْكَشِفَهْ): فيه أنَّ العطف -كما ذكر- ضربان: **أحدهما**: عطف النسق، وسيأتي. **والثاني** -**وهو المقصود بهذا الباب**-: عطف البيان، وهو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله، **نحو**:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ

فـ(عمر): عطف بيان؛ لأنه موضح لـ(أبي حفص). **وقوله: (فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ...)**: فيه أنَّه لَـمَّا كان عطف البيان مشبها للصفة لزم فيه موافقة

المتبوع كالنعت؛ فيوافقه في إعرابه، وتعريفه، أو تنكيره، وتذكيره، أو تأنيثه، وإفراده، أو تثنيته، أو جمعه. **وقوله: (فَقَدْ يَكُونَانِ مُنكَّرَيْنِ...)**: فيه جواز كون عطف البيان ومتبوعه منكَّرَين كما يكونان معرَّفَين، ومن تنكيرهما قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[النور:٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾[إبراهيم:١٦]، فـ(**زيتونة**): عطف بيان لـ(شجرة)، و(**صديد**): عطف بيان لـ(ماء). **وقوله: (وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ...وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ)**: أي: كل ما جاز أن يكون عطف بيان جازَ أن يكون بدلًا، نحو: (ضربت أبا عبد الله زيدًا). إلَّا أن يكون التابع مفردًا، معرفة، معربًا، والمتبوع منادًى، نحو: (يا غلام يَعمُرا)، فيتعين أن يكون (يعمرا) عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنَّ البدل على نيَّة تكرار العامل، فكان يجب بناء (يعمرا) على الضم؛ لأنه لو لفظ بـ(يا) معه لكان كذلك. أو يكونَ التابع خاليًا من (أل) والمتبوع بـ(أل)، وقد أضيفت إليه صفة بـ(أل)، نحو: (أنا الضارب الرجلِ زيدٍ)، فيتعين كون (زيد) عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلًا من (الرجل)؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: (أنا الضارب زيدٍ)، وهو لا يجوز؛ لما عرفت في باب الإضافة من: أن الصفة إذا كانت بـ(أل) لا تضاف إلَّا إلى ما فيه (أل)، أو ما أضيف إلى ما فيه (أل)، ومثل: (أنا الضارب الرجلِ زيدٍ) **قوله:**

أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ الْبَكْـرِيِّ بِشْـرٍ عَلَيْـهِ الطَّـيْرُ تَرْقُبُـهُ وُقُوعَـا

فـ(**بشر**): عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلًا؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير: أنا ابن التارك بشر. **وأشار بقوله: (وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ)**: إلى أنَّ تجويز كون (بشر) بدلًا غير مرضي؛ إذ لا يضاف ما فيه (أل) إلى عارٍ منها.

٢-عَطْفُ النَّسَقِ

٥٤٠- تَـالٍ بِحَـرْفٍ مُتْبِـعٍ عَطْـفُ النَّسَـقْ كَ(اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَـنْ صَـدَقْ)

٥٤١- فَـالْعَطْفُ مُطْلَقًـا بِـ(وَاوٍ، (ثُـمَّ، فَـا) (حَتَّى، أَمَ، اوْ) كَ(فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)

٥٤٢- وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: (بَلْ) وَ(لَا) (لَكِنْ) كَ(لَمْ يَبْـدُ امْـرُؤٌ لَكِـنْ طَـلَا)

٥٤٣- فَـاعْطِفْ بِـوَاوٍ لَاحِقًـا أَوْ سَـابِقَا -فِي الْحُكْـمِ- أَوْ مُصَـاحِبًا مُوَافِقَـا

٥٤٤- وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِـي مَتْبُوعُـهُ كَ(اصْـطَفَّ هَـذَا وَابْنِـي)

٥٤٥- وَالْفَـــاءُ لِلتَّرْتِيـــبِ بِاتِّصَـــالِ وَ(ثُـــمَّ) لِلتَّرْتِيـــبِ بِانْفِصَـــالِ

٥٤٦- وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَـلَى الَّـذِي اسْـتَقَرَّ أَنَّـهُ الصِّـلَهْ

٥٤٧- بَعْضًا بِـ(حَتَّى) اعْطِفْ عَلَى كُـلٍّ وَلَا يَكُـــونُ إِلَّا غَايَـــةَ الَّـــذِي تَـــلَا

٥٤٨- وَ(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْـرَ هَمْـزِ التَّسْـوِيَهْ أَوْ هَمْـزَةٍ عَـنْ لَفْـظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَـهْ

٥٤٩- وَرُبَّـــمَا أُسْـــقِطَتِ الهَمْـــزَةُ إِنْ كَـانَ خَفَـا الْمَعْنَـى بِحَـذْفِهَا أُمِـنْ

ش: **قوله: (تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ...)**: فيه تعريف عطف النسق، وهو التَّابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، ثم مثل بأوَّلها -وهي الواو- فقال: (اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ). **وقوله: (وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا...)**: فيه أنَّ هذه الثلاثة تشرِّك الثاني مع الأول في إعرابه، لا في حكمه، نحو: (ما قام زيدٌ بل عمرو)، و(جاء زيدٌ لا عمرو)، و(لا تضرب زيدًا لكن عمرًا). **وقوله: (وَاخْصُصْ بِفَاءٍ...)**: أي: اختصَّت الفاء بأنها تَعطِف ما لا يصلح أن يكون صلة -لخلوه عن ضمير الموصول- على ما يصلح أن يكون صلة -لاشتماله على الضمير- نحو: (الذي يطير فيَغضب زيدٌ الذباب)، أصله: (الذي يطير فيغضب منه زيد الذباب)، امتنع مجيء الضَّمير الذي هو الهاء؛ لوجود الفاء؛ إذ

لولاها لوجب مجيئه، أي: الضَّمير، ولو قلت: (ويغضب زيد) أو (ثم يغضب زيدٌ) لم يجز؛ لأن الفاء تدل على السببية، فاستُغنيَ بها عن الرابط، ولو قلت: (الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب) جاز؛ لأنك أتيت بالضمير الرابط.

وقوله: (بَعْضًا بِـ«حَتَّى» اعْطِفْ...): أي: يشترط في المعطوف بـ(حتى): أن يكون بعضًا مما قبله وغاية له في زيادة أو نقص، نحو: (مات النَّاس حتى الأنبياء)، و(قدم الحجاج حتى المشاة). **وقوله: (وَ«أَمْ» بِهَا اعْطِفْ...)**: فيه أنَّ (أم) على قسمين: منقطعة، وستأتي، ومتصلة، وهي التي تقع بعد همزة التسوية، نحو: (سواء علي أقمت أم قعدت)، ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾[إبراهيم:٢١]، والتي تقع بعد همزة مغنية عن (أي)، نحو: (أزيدٌ عندك أم عمرٌو)، أي: أيُّهما عندك. **وقوله: (وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهَمْزَةُ...)**: أي: قد تحذف الهمزة -يعني: همزة التسوية والهمزة المغنية عن (أي)- عند أمن اللبس، وتكون (أم) متصلة كما كانت، والهمزة موجودة، ومنه قراءة ابن محيصن: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[البقرة:٦] بإسقاط الهمزة من (أنذرتهم)،

وقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتَ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

أي: أبسبع.

٥٥٠- **وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ**

٥٥١- **خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وَأَبْهِمِ وَاشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي**

٥٥٢- **وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا**

٥٥٣- **وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ)**

٥٥٤- وَأَوْلِ (لَكِنْ) نَفْيًا اوْ نَهْيًا، وَ(لَا) نِدَاءً اوْ أَمْرًا أَوِ اثْبَاتًا تَلَا

٥٥٥- وَ(بَلْ) كَ(لَكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَ(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)

٥٥٦- وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالْأَمْرِ الجَلِي

ش: قوله: (وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى «بَل»...): أي: إذا لم يتقدم على (أم) همزة التسوية ولا همزة مغنية عن (أي) فهي منقطعة، وتفيد الإضراب كـ(بل)، كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[السجدة:٢-٣]، أي: بل يقولون افتراه، ومثله: (إنها لَإبلٌ أم شاءٌ)، أي: بل هي شاءٌ. **وقوله: (خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ«أَوْ»...لِلَبْسٍ مَنْفَذَا)**: أي: تستعمل (أو) للتخيير، نحو: (خذ من مالي درهمًا أو دينارًا)، وللإباحة، نحو: (جالس الحسن أو ابن سيرين)، **والفرق بين الإباحة والتخيير**: أن الإباحة لا تمنع الجمع، والتخيير يمنعه. وللتقسيم، نحو: (الكلمة: اسم، أو فعل، أو حرف)، وللإبهام على السامع، نحو: (جاء زيدٌ أو عمرٌو) إذا كنت عالمًا بالجائي منهما وقصدت الإبهام على السامع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[سبأ:٢٤]، وللشكِّ، نحو: (جاء زيد أو عمرو) إذا كنت شاكًّا في الجائي منهما، وللإضراب، **كقوله:**

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَّادِ

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي[1]

أي: بل زادوا. وقد تستعمل (أو) بمعنى الواو عند أمن اللبس، **كقوله:**

---

(١) البيتان من البسيط، قالهما جرير، من قصيدة في مدح معاوية بن هشام بن عبد لملك، ومثل هذا الكلام لا يليق أن يقال لغير الله ﷻ، والله المستعان.

جَـاءَ الْخِلَافَـةَ أَوْ كَانَـتْ لَـهُ قَـدَرًا كَـمَا أَتَـى رَبَّـهُ مُوسَـى عَـلَى قَـدَرِ

ومعنى قوله: (لم يلف...): أي: لم يجد. **وقوله: (مَنْفَذًا)**: أي: طريقًا. **وقوله: (وَمِثْلُ «أَوْ» فِي الْقَصْدِ: «إِمَّا» الثَّانِيَهْ...)**: يعني: أنَّ (إمَّا) المسبوقة بمثلها تفيد ما تفيده (أو) من: التخيير، نحو: (خذ من مالي إمَّا درهمًا وإمَّا دينارًا)، والإباحة، نحو: (جالس إمَّا الحسن وإمَّا ابن سيرين)، والتقسيم، نحو: (الكلمة إمَّا اسم، وإمَّا فعل، وإمَّا حرف)، والإبهام والشك، نحو: (جاء إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو). **وقوله: (وَأَوْلِ «لَكِنْ» نَفْيًا...)**: أي: إنما يعطف بـ(لكن) بعد النفي، نحو: (ما ضربت زيدًا لكن عمرًا)، وبعد النهي، نحو: (لا تضرب زيدًا لكن عمرًا)، وبـ(لا) بعد النداء، نحو: (يا زيدُ لا عمرو)، والأمرِ، نحو: (اضرب زيدًا لا عمرًا)، وبعد الإثباتِ، نحو: (جاء زيدٌ لا عمرٌو). **وقوله: (وَ«بَلْ» كَ«لَكِنْ»...وَالْأَمْرِ الْجَلِي)**: أي: يعطف بـ(بل) في النفي والنهي، فتكون كـ(لكن) في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها، نحو: (ما قام زيد بل عمرٌو)، و(لا تضربْ زيدًا بل عمرًا)، فقررت النفي والنهي السابقين وأثبتت القيام لـ(عمرو) والأمر بضربه. ويعطف بها في الخبر المثبت والأمر، فتفيد الإضراب عن الأول وتنقل الحكم إلى الثاني حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه، نحو: (قام زيدٌ بل عمرٌو)، و(اضرب زيدًا بل عمرًا).

٥٥٧- وَإِنْ عَـلَى ضَـمِيرِ رَفْـعٍ مُتَّصِـلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّـمِيرِ الْمُنْفَصِـلْ

٥٥٨- أَوْ فَاصِـلٍ مَـا، وَبِـلَا فَصْـلٍ يَـرِدْ فِي الـنَّظْمِ فَاشِـيًا وَضَـعْفَهُ اعْـتُقِـدْ

٥٥٩- وَعَـوْدُ خَـافِضٍ لَـدَى عَطْـفٍ عَـلَى ضَـمِيرِ خَفْـضٍ لَازِمًـا قَـدْ جُعِـلَا

٥٦٠- وَلَـيْسَ عِنْـدِي لَازِمًـا؛ إِذْ قَـدْ أَتَـى فِي النَّثْـرِ وَالـنَّظْمِ الصَّـحِيحِ مُثْبَتَـا

ش: قوله: (وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ...وَضَعْفَهُ اعْتُقِدْ): أي: إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء، وأكثر ما يكون بالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء:٥٤]، **فقوله: (وآباؤكم)**: معطوف على الضمير في (كنتم)، وقد فصل بـ(أنتم)، وورد أيضًا الفصل بغير الضمير، **وإليه أشار بقوله: (أو فاصل ما)**، وذلك كالمفعول به، نحو: (أكرمتكَ وزيدٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾[الرعد:٢٣]، فـ(من): معطوف على الواو في (يدخلونها)، وصح ذلك؛ للفصل بالمفعول به وهو الهاء من (يدخلونها)، ومثله: الفصل بـ(لا) النافية، كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[الأنعام:١٤٨]، فـ(آباؤنا): معطوف على (نا)، وجاز ذلك؛ للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ(لا)، والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل، أي: لا يُعطَف عليه إلَّا بعد الفصل، نحو: (اضرب أنت وزيدٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[الأعراف:١٩]، فـ(زوجك): معطوف على الضمير المستتر في (اسكن)، وصح ذلك؛ للفصل بالضمير المنفصل وهو (أنت). **وأشار بقوله: (وبلا فصل يرد)**: إلى أنه قد ورد في النظم كثيرًا العطف على الضمير المذكور بلا فصل، **كقوله**:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فقوله: (وزهر): معطوف على الضمير المستتر في (أَقبَلَتْ)، وقد ورد ذلك في النثر قليلًا، نحو: (مررت برجل سواء والعدم)، برفع (العدم) بالعطف على الضمير المستتر في (سواء). **وقوله: (وَعَوْدُ خَافِضٍ...مُثْبَتَا)**: أي: جعل جمهور النحاة إعادة الخافض إذا عطف على ضمير الخفض لازمًا، ولا أقول به؛ لورود

السَّماع نثرًا ونظمًا بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾[النساء:١]، بجر (الأرحام) عطفًا على الهاء المجرورة بالباء، ومن النظم **ما أنشده سيبويه** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

فَـالْيَوْمَ قَرَّبْـتَ تَهْجُونَـا وَتَشْـتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِـنْ عَجَـبِ

بجر (الأيام) عطفًا على الكاف المجرورة بالباء.

٥٦١- **وَالْفَاءُ قَـدْ تُحْـذَفُ مَـعْ مَـا عَطَفَـتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَـبْسَ، وَهْـيَ انْفَـرَدَتْ**

٥٦٢- **بِعَطْـفِ عَامِـلٍ مُـزَالٍ قَـدْ بَقِـي مَعْمُولُـهُ دَفْعًـا لِـوَهْمٍ اتُّقِـي**

٥٦٣- **وَحَـذْفَ مَتْبُـوعٍ بَـدَا هُنَـا اسْـتَبِحْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَـلَى الْفِعْـلِ يَصِـحْ**

٥٦٤- **وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِـبْهِ فِعْـلٍ فِعْـلَا وَعَكْسًـا اسْـتَعْمِلْ تَجِـدْهُ سَـهْلَا**

شرح: قوله: (وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ...لِوَهْمٍ اتُّقِي): أي: تحذف -قليلًا- الفاء مع معطوفها -أي: عاملها- للدلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾[البقرة:١٨٤]، أي: (فأفطر؛ فعليه عدة من أيام أخر)، فحذف (أفطر) والفاء الداخلة عليه. وكذلك الواو، أي: تحذفُ، ومنه قولهم: (راكبُ الناقة طَلِيحان)، أي: راكب الناقة والناقة طليحان. وانفردت الواو من بين حروف العطف: بأنها تعطف عاملا محذوفًا بقي معموله، **ومنه قوله:**

إِذَا مَـا الْغَانِيَـاتُ بَـرَزْنَ يَوْمًـا وَزَجَّجْـنَ الْحَوَاجِـبَ وَالْعُيُونَـا

فـ(**العيون**): مفعول بفعل محذوف، والتقدير: (وكحَّلن العيون)، والفعل المحذوف معطوف على (زجَّجْنَ)، **ومعنى: (زجَّجنَ الحواجب)**: أي: نَمَصْنَها وعدَّلنها. **وقوله: (وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ...)**: أي: يحذف -قليلًا- المعطوف عليه

للدلالة عليه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون:١٠٥]، **قال الزمخشري:** التقدير: (ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم)، فحذف المعطوف عليه وهو (ألم تأتكم). **وأشار بقوله: (وعطفك الفعل...) إلى آخره:** إلى أن العطف ليس مختصًّا بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، نحو: (يقوم زيدٌ ويقعدُ)، و(جاء زيدٌ وركبَ)، و(اضرِبْ زيدًا وقمْ). **وقوله: (وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ...):** أي: يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز أيضًا عكس هذا، وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسمٌ، فمن الأول قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾[العاديات:٣-٤]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾[الحديد:١٨]، ومن الثاني **قوله:**

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّه ... وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ المَعَابِرَا

وقوله:

بَاتَ يُعَشِّيهَا بَعَضْبٍ بَاتِرِ ... يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ

فـ(مُجرٍ): معطوف على (يُبير)، و(جَائر): معطوف على (يقصد)، **ومعنى: (عَضْب بَاتِر):** أي: سيف قاطع. **و(أَسْوُق):** على وزن (أفلس)، جمع (ساق).

الْبَدَلُ

٥٦٥- التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا ... وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى (بَدَلَا)

٥٦٦- مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، اوْ مَا يَشْتَمِلْ ... عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِ(بَلْ)

٥٦٧- وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

٥٦٨- كَ(زُرْهُ خَالِدًا)، وَ(قَبِّلْهُ الْيَدَا) وَ(اعْرِفْهُ حَقَّهُ)، وَ(خُذْ نَبْلًا مُدَى)

ش: **قوله: (التَّابِعُ المَقْصُودُ...)**: فيه تعريف البدل، وهو التابع المقصود بالنسبة -أي: بالحكم- بلا واسطة، نحو: (جاء زيدٌ أبو عمرٍو)، و(أكلتُ الرَّغيفَ ثلثَه)، ونحو ذلك. **ومعنى البدل لغة:** أي: العوض. **وقوله: (مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا...مُدَى»)**: أي: البدل على أربعة أقسام: **الأول:** بدل الكل من الكل، وهو: البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى، نحو: (مررت بأخيك زيدٍ)، و(رزهُ خالدًا). **الثاني:** بدل البعض من الكل، نحو: (أكلت الرغيفَ ثلثَه)، و(قبِّله اليدَ). **الثالث:** بدل الاشتمال، وهو: الدَّال على معنًى في متبوعه، نحو: (أعجبني زيدٌ علمُه)، و(اعرفهُ حقَّه). **الرابع:** البدل المباين للمبدل منه، **وهو المراد بقوله: (أو كمعطوف بـ«بل»)**، وهو على قسمين: **أحدهما:** ما يقصد متبوعه كما يقصد هو، ويسمَّى: (بدل الإضراب) و(بدل البداء)، نحو: (أكلت خبزًا لحمًا)، قصدتَ أوَّلًا الإخبار بأنك أكلت خبزًا، ثم بدا لك أنك تخبر أنك أكلت لحمًا أيضًا، **وهو المراد بقوله: (وذا للاضراب اعز إن قصدًا صَحِبْ)**، أي: البدل الذي هو كمعطوف بـ(بل) انسبه للإضراب إن قُصد متبوعه كما يقصد هو. **الثاني:** مالا يقصد متبوعه، بل يكون المقصود البدل فقط، وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه، ويسمَّى: (بدل الغلط والنسيان)، نحو: (رأيت رجلًا حمارًا)، أردت أنك تخبر أولًا أنك رأيت حمارًا، فغلطت بذكر الرجل، **وهو المراد بقوله: (ودون قصد غلط به سلب)**، أي: إذا لم يكن المبدل منه مقصودًا فيسمَّى البدل: (بدل الغلط)؛ لأنه مزيل الغلط الذي سبق، وهو ذكر غير المقصود. **وقوله: (خُذْ نبلًا مُدًى)**: يصلح أن يكون مثالًا لكل من القسمين؛ لأنه إن قصد

(النبل) و(المُدى) فهو بدل الإضراب، وإن قصد (المدى) فقط -وهو جمع (مدية)، وهي (الشفرة)، أي: السكين العريضة- فهو بدل الغلط.

٥٦٩- وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا

٥٧٠- أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا، أَوِ اشْتِمَالَا كَ(إِنَّكَ ابْتِهَاجُكَ اسْتَمَالَا)

٥٧١- وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي هَمْزًا كَ(مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)

٥٧٢- وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَ(مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)

ش: قوله: (وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ...اسْتَمَالَا»): أي: لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلَّا إن كان البدل بدل كلٍّ من كلٍّ، واقتضى الإحاطة والشمول، أو كان بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، فالأول كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[المائدة:١١٤]، فـ(أولنا): بدل من الضمير المجرور باللام وهو (نا). والثاني كقوله:

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

فـ(رجلي): بدل بعض من الياء في (أوعدني). والثالث كقوله:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فـ(حلمي): بدل اشتمال من الياء في (ألفيتني). وقوله: (وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي...): أي: إذا أبدل اسمٌ من اسم استفهام مضمَّنٍ معنى همزة الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل، نحو: (من ذا أسعيدٌ أم عليٌّ؟)، و(ما تفعل أخيرًا أم شرًّا؟)، و(متى تأتينا أغدًا أم بعد غدٍ؟). وقوله: (وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ...): أي: كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل، فـ(يستعن بنا): بدل من (يصل إلينا)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ

أَثَـامًا * يُضَـٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾[الفرقان:٦٨]، فـ(يضاعف): بدل من (يلق)، فإعرابه بإعرابه وهو الجزم، وكذا **قوله:**

إِنَّ عَـــــلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَـــــا تُؤْخَـــذَ كَرْهًـــا أَوْ تَجِـــيءَ طَائِعَـــا

فـ(تؤخذ): بدل من (تبايعا)، ولذلك نصب.

النِّدَاءُ

٥٧٣- وَلِلْمُنَـادَى النَّـاءِ أَوْ كَالنَّـاءِ (يَـا) وَ(أَيْ) وَ(آ) كَـذَا (أَيَـا) ثُـمَّ (هَيَـا)

٥٧٤- وَالهَمْـزُ لِلـدَّانِي، وَ(وَا) لِمَـنْ نُـدِبْ أَوْ (يَا) وَغَيْرُ(وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

٥٧٥- وَغَـيْرُ مَنْـدُوبٍ وَمُضْـمَرٍ ومَـا جَـا مُسْـتَغَاثًا قَـدْ يُعَـرَّى فَـاعْلَمَا

٥٧٦- وَذَاكَ فِي اسْـمِ الْجِـنْسِ وَالْمُشَـارِ لَـهْ قَـلَّ، وَمَـنْ يَمْنَعْـهُ فَـانْصُرْ عَاذِلَـهْ

٥٧٧- وَابْـنِ الْمُعَـرَّفَ الْمُنَـادَى الْمُفْـرَدَا عَـلَى الَّـذِي فِي رَفْعِـهِ قَـدْ عُهِـدَا

٥٧٨- وَانْـوِ انْضِـمَامَ مَـا بَنَـوْا قَبْـلَ النِّـدَا وَلْيُجْـرَ مُجْـرَى ذِي بِنَـاءٍ جُـدِّدَا

ش: قوله: (وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ...لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ): أي: أنَّ (يا) و(أي) و(آ) و(هيا) من أحرف النِّداء تكون للبعيد وما كان في حكمه، كالنَّائم والسَّاهي، وأمَّا القريب فليس له سوى الهمزة، نحو: (أزيدُ أقبلْ)، وإن كان المنادى مندوبًا -وهو المتفجَّع عليه أو المتوجَّع منه- فله (وا) غالبًا، نحو: (وا زيداه)، و(يا) قليلًا، بشرط أمن اللَّبس. **وقوله: (وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ...فَانْصُرْ عَاذِلَهْ):** أي: لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب، نحو: (وا زيداه)، ولا

مع الضمير، نحو: (يا إيَّاك قد كُفِيتُكَ)، فـ(يا): حرف تنبيه، و(إياك): مبتدأ، وجملة (قد كُفِيتُك): خبر، ولا مع المستغاث، نحو: (يا لزيد). خلافًا لما إذا كان الحذف مع اسم الإشارة، فيجوز قليلًا في قول النَّاظم ومن معه، وكذا مع اسم الجنس، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة:٨٥]، أي: يا هؤلاء، **وقول الشاعر:**

ذَا، ارْعِوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ أْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

أي: ياذا. ومما ورد منه مع اسم الجنس قولهم: (أَصْبحْ ليلُ)، أي: يا ليل و(أَطْرِق كَرَا)، أي: يا كرا. ومعنى: (عَاذِلَه): أي: يلومه. **وقوله: (وَابْنِ الْمُعَرَّفَ...):** أي: ابن المنادى المفرد المعرَّف أو النَّكرة المقصودة بما كان يرفع به قبل النداء، فإن كان يرفع بالضمة بني عليها، نحو: (يا زيدُ)، و(يا رجلُ)، وإن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك، نحو: (يا زيدان)، و(يا رجلان)، و(يا زيدون)، و(يا رجيلون)، ويكون في محل نصب على المفعولية؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى، وناصبه فعل مضمر نابت (يا) منابه، فأصل (يا زيد): (أدعو زيدًا)، فحذف (أدعو) ونابت (يا) منابه. **وقوله: (وَانْوِ انْضِمَامَ...):** أي: إذا كان الاسم المنادى مبنيًّا قبل النداء -كأن يكون مبنيًّا على السكون- قُدِّر بعد النداء بناؤه على الضم، نحو: (يا هذا)، ويجري مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء، كـ(زيد) في أنه يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه، وبالنصب مراعاةً للمحل، فتقول: (يا هذا العاقلُ) و(العاقلَ)، بالرفع والنصب، كما تقول: (يا زيدُ الظَّريفُ) و(الظَّريفَ).

٥٧٩- **وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا**

٥٨٠- وَنَحْوَ (زَيْدٍ) ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ (أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ)

٥٨١- وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الِـ(ابْنُ) عَلَمَا أَوْ يَلِ الِـ(ابْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

٥٨٢- وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

٥٨٣- وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) إِلَّا مَعَ (اللهِ) وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

٥٨٤- وَالْأَكْثَرُ (اللَهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

ش: قوله: (وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ...): أي: إذا كان المنادى مفردًا نكرة -أي: غير مقصودة- أو مضافًا أو مشبَّهًا به نُصب، فمثال الأول قول الأعمى: (يا رجلًا خذ بيدي)، **وقول الشاعر:**

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ومعنى: (عَرَضْتَ): أي: أقبلت جهة اليمن. ومثال الثاني قولك: (يا غلامَ زيدٍ)، و(يا ضاربَ عمرٍو). ومثال الثالث قولك: (يا طالعًا جبلًا)، و(يا حسنًا وجهه)، و(يا ثلاثةً وثلاثين) فيمن سميته بذلك. **وقوله: (وَنَحْوَ «زَيْدٍ»...)**: أي: إذا كان المنادى مفردًا علمًا ووصف بـ(ابن) مضافٍ إلى علم، ولم يفصل بين المنادى وبين (ابن) جاز لك في المنادى وجهان: البناء على الضم، نحو: (يا زيدُ بنُ عمرٍو)، والفتح إتباعًا، **وقيل**: مركَّب تركيب (خمسة عشر)، نحو: (يا زيدَ بنَ عمرٍو)، ويجب حذف ألف (ابن) والحالة هذه خطًّا، لا لفظًا؛ لكونها بين عَلَمَينِ. **وقوله: (وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الِـ«ابْنُ»...)**: أي: إذا لم يقع (ابن) بعد علم، أو لم يقع بعده علمٌ وجب ضمُّ المنادى، وامتنع فتحه، فمثال الأول نحو: (يا غلامُ ابنَ عمرٍو)، و(يا زيدُ الظريفَ ابنَ عمرٍو)، ومثال الثاني: (يا زيدُ ابنَ أخينا)، فيجب بناء (زيد) على الضم في هذه الأمثلة، ويجب إثبات ألف

(ابن) والحالة هذه. **وقوله: (وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ...)**: أي: إذا اضطُرَّ شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبه، وقد ورد السَّماع بهما، فمن الأول **قوله**:

سَـــلَامُ اللهِ يَـــا مَطَـــرٌ عَلَيْهَـــا وَلَـــيْسَ عَلَيْـكَ يَـا مَطَـرُ السَّـلَامُ

ومن الثَّاني **قوله**:

ضَرَبَـــتْ صَـــدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَـــتْ يَـا عَـدِيًّا لَقَـدْ وَقَتْـكَ الْأَوَاقِـي

وقوله: (وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ...فِي قَرِيضٍ): أي: لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل) في غير اسم الله تعالى وما سمي به من الجمل، أي: محكي الجمل، إلَّا في ضرورة الشعر، **كقوله**:

فَيَـــا الْغُلَامَـــانِ اللَّـــذَانِ فَـــرَّا إِيَّـــــاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَـــــا شَرًّا

وأما مع اسم الله تعالى ومحكي الجمل فيجوز، فتقول: (يا الله) بقطع الهمزة ووصلها، وتقول فيمن اسمه: (الرجل منطلق): (يا الرجل منطلق أقبل)، والأكثر في نداء اسم الله: (اللهمَّ) بميم مشددة معوضة من حرف النداء، وشذَّ الجمع بين الميم وحرف النداء في **قوله**:

إِنِّي إِذَا مَـــا حَـــدَثٌ أَلَـــمَّا أَقُـــولُ يَـــا اللَّهُـــمَّ يَـــا اللَّهُـــمَّا

وقوله: (قَرِيضٍ): أي: الشِّعر.

فَصْلٌ
فِي تَابِعِ المُنَادَى

٥٨٥- تَابِعَ ذِي الضَّـمِّ المُضَـافَ دُونَ (أَلْ) أَلْزِمْـهُ نَصْـبًا كَ(أَزَيْـدُ ذَا الحِيَـلْ)

٥٨٦- وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلَا كَمُسْـتَقِلٍّ نَسَـقًا وَبَـدَلَا

٥٨٧- وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبُ (أَلْ) مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

٥٨٨- وَ(أَيُّهَا) مَصْحُوبُ (أَلْ) بَعْدَ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ

٥٨٩- وَ(أَيُّهَذَا) (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هَذَا يُرَدْ

٥٩٠- وَذُو إِشَارَةٍ كَ(أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المَعْرِفَهْ

٥٩١- فِي نَحْوِ (سَعْدُ سَعْدَ الاَوْسِ) يَنْتَصِبْ ثَانٍ، وَضُمَّ وَافْتَحَ اوَّلًا تُصِبْ

شرح: قوله: (تَابِعَ ذِي الضَّمِّ...): أي: إذا كان تابع المنادى المضموم مضافًا غير مصاحب للألف واللام وجب نصبه، نحو: (يا زيدُ صاحبَ عمرٍو). **وقوله: (وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ...)**: أي: ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه، وهو المضاف المصاحب لـ(أل) والمفرد، فتقول: (يا زيد الكريمُ الأب) برفع (الكريم) ونصبه، و(يا زيد الظريفُ) برفع (الظريف) ونصبه. وحكم عطف البيان والتوكيد حكم الصفة، فتقول: (يا رجلُ زيدٌ) و(زيدًا) بالرفع والنصب، و(يا تميمُ أجمعون) و(أجمعين). وأما عطف النسق والبدل ففي حكم المنادى المستقل، فيجب ضمه إذا كان مفردًا، نحو: (يا رجلُ زيدُ)، و(يا رجلُ وزيدُ)، كما يجب الضم لو قلت: (يا زيدُ)، ويجب نصبه إن كان مضافًا، نحو: (يا زيد أبا عبد الله)، و(يا زيدُ وأبا عبد الله)، كما يجب نصبه لو قلت: (يا أبا عبد الله). **وقوله: (وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبُ «أَلْ»...)**: أي: يجب بناء المنسوق

-أي: المعطوف عطف نسق- على الضم -كما مرَّ معك في البيت السَّابق- إذا كان مفردًا معرفة بغير (أل)، فإن كان بـ(أل) جاز فيه وجهان: الرفع والنصب، والمختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: (ورفع ينتقى)، أي: يُختَار، فتقول: (يا زيدُ والغلامُ) بالرفع والنصب، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[سبأ:١٠]، برفع (الطير) ونصبه.

وقوله: (وَ«أَيُّهَا» مَصْحُوبُ...هَذَا يُرَد): أي: يقال: (يا أيها الرجلُ)، و(يا أيُّهذا)، و(يا أيها الذي فعل كذا)، فـ**(أي)**: منادى مفرد مبني على الضم، **و(ها)**: زائدة، **و(الرجل)**: صفة لـ(أي)، ويجب رفعه عند الجمهور؛ لأنه هو المقصود بالنداء، وأجاز المازني نصبه قياسًا على جواز نصب (الظريف) في قولك: (يا زيد الظريفُ)، بالرفع والنصب، ولا توصف (أي) إلَّا باسم جنس محلًّى بـ(أل)، كـ(الرجل)، أو باسم إشارة، نحو: (يا أيهذا أقبل)، أو بموصول محلًّى بـ(أل)، نحو: (يا أيها الذي فعل كذا). **وقوله: (وَذُو إِشَارَةٍ كَ«أَيٍّ»...)**: أي: يقال: (يا هذا الرجلُ)، فيجب رفع (الرجل) إن جعل (هذا) وصلة لندائه -أي: قُصِدَ نداء ما بعدها- كما يجب رفع صفة (أيُّ)، **وإلى هذا أشار بقوله: (إن كان تركها يفيت المعرفة)**، فإن لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفته، بل يجوز الرفع والنصب. **وقوله: (فِي نَحْوِ: «سَعْدُ سَعْدَ الَاوْسِ»...)**: أي: أنَّ المنادى المبني على الضَّم إذا تكرَّر وأضيف إلى ما بعده جاز لك في الأول وجهان: الضَّم والفتح، والأكثر الضم، ووجب في الثَّاني النصب، نحو: (يا زيدُ زيدَ اليَعمَلات).

المُنَادَى المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

٥٩٢- وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا كَ(عَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا)

٥٩٣- وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرْ فِي: (يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لَا مَفَرْ)

٥٩٤- وَفِي النِّدَا (أَبَتِ أُمَّتِ) عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

ش: **قوله: (وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ...)**: أي: أنَّ للمنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم الصحيح الآخر خمسة أوجه: **أحدها**: حذف الياء والاستغناء بالكسرة، نحو: (يا عبدِ)، وهذا هو الأكثر. **الثاني**: إثبات الياء ساكنة، نحو: (يا عبدِيْ)، وهو دون الأول في الكثرة. **الثالث**: قلب الياء ألفًا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة، نحو: (يا عبدَ). **الرابع**: قلبها ألفًا وإبقاؤها وقلب الكسرة فتحة، نحو: (يا عبدَا). **الخامس**: إثبات الياء محركة بالفتح، نحو: (يا عبدِيَ). **وقوله: (وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ...)**: أي: إذا أضيف المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء، إلَّا في (ابن أم) و(ابن عم)، فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال، وتكسر الميم أو تفتح، فتقول: (يا ابن أمَّ أقبل)، و(يا ابن عمَّ لا مفرَّ)، بفتح الميم وكسرها. **وقوله: (وَفِي النِّدَا...)**: أي: أنَّ المنادى إذا كان (أبًا) أو (أمًّا) لك فيه مع ما مرَّ معك من اللُّغات الخمسة لغة أخرى، وهي حذف الياء والتَّعويض عنها بالتَّاء مفتوحةً كانت أو مكسورة، تقول: (يا أبتِ) و(يا أمَّتِ)، بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثبات الياء؛ فلا تقول: (يا أبتي) و(يا أمتي)؛ لأنَّ التاء عوض من الياء، فلا يجمع بين العوض والمعوَّض منه.

أَسْمَاءٌ لازِمَتِ النِّدَاءَ

٥٩٥- وَ(فُـلُ) بَعْـضُ مَـا يُخَـصُّ بِالنِّـدَا (لُؤْمَـانُ نَوْمَـانُ) كَـذَا، وَاطَّـرَدَا

٥٩٦- فِي سَـبِّ الْأُنْثَـى وَزْنُ (يَـا خَبَـاثِ) وَالْأَمْـرَ هَكَـذَا مِـنَ الثُّلَاثِـي

٥٩٧- وَشَـاعَ فِي سَـبِّ الـذُّكُورِ (فُعَـلُ) وَلَا تَقِـسْ، وَجُـرَّ فِي الشِّـعْرِ (فُـلُ)

ش: ذكر في هذا الباب أنَّ من الأسماء ما لا يستعمل إلَّا في النداء، نحو: (يا فُلُ)، أي: يا رجل، و(يا لُؤمَانُ) للعظيم اللُّؤم، وهو الذي يقابل المعروف بالإساءة، و(يا نَومَانُ) للكثير النوم، وهو مسموع. **وأشار بقوله: (واطردا في سب الأنثى)**: إلى أنه ينقاس في النداء استعمال (فَعَال) مبنيًّا على الكسر في ذم الأنثى وسبِّها من كل فعل ثلاثي، نحو: (يا خباثِ)، و(يا فساقِ)، و(يا لَكاعِ). وكذلك ينقاس استعمال (فَعَالِ) مبنيًّا على الكسر من كل فعل ثلاثي تامٍّ ومتصرف تصرُّفًا كاملًا للدلالة على الأمر، نحو: (نزالِ)، و(ضَرابِ)، و(قَتَالِ)، أي: انزل، واضرب، واقتل، وكثر استعمال (فُعَل) غير مقيس في النداء خاصة مقصودًا به سب الذكور، نحو: (يا فُسَقُ)، و(يا غُدَر)، و(يا خُبَثُ)، و(يا لُكَعُ)، ولا ينقاس ذلك. **وأشار بقوله: (وجر في الشعر «فل»)**: إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء، **كقوله:**

تَضِـــلُّ مِنْـــهُ إِبِـــلِي بِالْهَوْجَـــلِ فِي لُجَّـةٍ أَمْسِـكْ فُلَانًـا عَـنْ فُـلِ

الاسْتِغَاثَةُ

٥٩٨- إِذَا اسْـتُغِيثَ اسْـمٌ مُنَـادًى خُفِضَـا بِاللَّامِ مَفْتُوحًـا كَ(يَـا لَلْمُرْتَضَـى)

٥٩٩- وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَـا) وَفِي سِـوَى ذَلِـكَ بِالْكَسْـرِ ائْتِيَـا

٦٠٠- وَلَامُ مَـا اسْـتُغِيثَ عَاقَبَـتْ أَلِـفْ وَمِثْلُـهُ اسْـمٌ ذُو تَعَجُّـبٍ أُلِـفْ

ش: **قوله: (إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ...)**: أي: أنَّ المستغاث به يستعمل بلام جرٍّ مفتوحة، نحو: (يا لَزيدٍ لِعمرٍو)، وإنما فتحت مع المستغاث؛ لأن المنادى واقع موقع المضمر، واللَّام تفتح مع المضمر، نحو: (لَكَ) و(لَهُ). **وقولهم: (الاستغاثة)**: هذا من باب إطلاق المصدر وإرادة المفعول، وهو كثير عند النحاة. **والاستغاثة:** دعاء المستنصِر المستنصَر به، وهي على أربعة أركان: المستغيث، والمستغاث منه، والمستغاث من أجله، والمستغاث به. **وقوله: (وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ...)**: أي: إذا تكررت الياء مع المستغاث لزم فتح لامه، نحو: (يا لَزيدٍ ويا لَعمرٍو لِبَكرٍ)، وإن لم تتكرر لزم الكسر، نحو: (يا لَزيدٍ ولِعمرٍو لِبكرٍ)، كما يلزم كسر اللَّام مع المستغاث له، **وإلى هذا أشار بقوله: (وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا)**: أي: وفي سوى المستغاث والمعطوف عليه الذي تكررت معه (يا) اكسر اللَّام وجوبًا، فتكسر مع المعطوف الذي لم تتكرر معه (يا)، ومع المستغاث له. **وقوله: (وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ...)**: أي: تحذف لام المستغاث به ويؤتى بألف في آخره عوضًا عنها، نحو: (يا زيدَا لِعمرٍو)، ومثل المستغاث المتعجَّب منه، نحو: (يا لَلدَّاهية)، و(يا لَلعجبِ)، فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث، وتعاقب اللَّام في الاسم المتعجب منه ألف، فتقول: (يا عجبَا لِزيدٍ).

النُّدْبَةُ

٦٠١- مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا ... نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا

٦٠٢- وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ ... كَ(بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَا مَنْ حَفَرْ)

٦٠٣- وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ ... مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

٦٠٤- كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلْ

٦٠٥- وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا ... إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

٦٠٦- وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ ... وَإِنْ تَشَأْ فَالمَدَّ وَالهَا لَا تَزِدْ

٦٠٧- وَقَائِلٌ: (وَا عَبْدِيَا وَاعَبْدَا) ... مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

ش: قوله: (مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ...«وَا مَنْ حَفَرْ»): المندوب: هو المتفجَّع عليه، أي: المحزن عليه، نحو: (وا زيداه)، والمتوجَّع منه، نحو: (وا ظهراه)، ولا يندب إلَّا المعرفة؛ فلا تندب النكرة؛ فلا يقال: (وا رَجُلاه) في قول الجمهور، ولا المبهم، كاسم الإشارة، نحو: (وا هذاه)، ولا الموصول، إلَّا إن كان خاليًا من (أل) واشتهر بالصلة، كقولهم: (وا من حفر بئر زمزماه). وقوله: (وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ...نِلْتَ الْأَمَلْ): فيه أنَّه يلحق آخر المنادى المندوب ألف جوازًا، نحو: (وا زيدا لا تبعد)، ويحذف ما قبلها إن كان ألفًا، كقولك: (وا موساه)، فحذف ألف (موسى) وأتي بالألف؛ للدلالة على الندبة. أو كان تنوينًا في آخر صلة أو غيرها، نحو: (وا من حفر بئر زمزماه)، ونحو: (يا غلام زيداه). وقوله: (وَالشَّكْلَ حَتْمًا...): أي: إذا شُكِّل آخر ما تلحقه ألف الندبة بضمٍّ أو كسر فأَوْلِهِ مجانسًا له من واو أو ياء إن كان الفتح موقعًا في لبس، نحو: (وا غلامهوه)، و(وا غلامكيه)، وإن لم يكن الفتح موقعًا في لبس فافتح آخره،

وأَوْلِهِ ألف الندبة، نحو: (وا زيداه)، و(وا غلام زيداه). **وقوله: (وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ...)**: أي: إذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت، نحو: (وا زيداه)، أو وقف على الألف، نحو: (وا زيدا)، ولا تثبت الهاء في الوصل إلَّا ضرورة، **كقوله:**

أَلَا يَـــا عَمْـــرُو عَمْـــرَاه وَعَمْـــرُو بِـــنَ الـــزُّبَيْرَاه

وقوله: (وَقَائِلٌ: «وَا عَبْدِيَا...): أي: إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من سكن الياء قيل فيه: (وا عبديا) بفتح الياء وإلحاق ألف الندبة، أو (يا عبدَا) بحذف الياء وإلحاق ألف الندبة. وأما ما عداه في اللُّغات فتبقى كما هي بدون تغيير.

التَّرْخِيمُ

٦٠٨- تَـــرْخِيمًا احْـــذِفْ آخِـــرَ الْمُنَـــادَى كَ(يَـا سُـعَا) فِـيمَنْ دَعَـا (سُـعَادَا)
٦٠٩- وَجَوِّزَنْـــهُ مُطْلَقًـــا فِي كُـــلِّ مَـــا أُنِّـــثَ بِالهَـــا، وَالَّـــذِي قَـــدْ رُخِّمَـــا
٦١٠- بِحَـــذْفِهَا وَفِّـــرْهُ بَعْـــدُ، وَاحْظُـــلَا تَرْخِيمَ مَـا مِـنْ هَـذِهِ الهَـا قَـدْ خَـلَا
٦١١- إِلَّا الرُّبَـــاعِيَّ فَـــمَا فَـــوْقُ، الْعَلَـــمْ دُونَ إِضَـــافَةٍ، وَإِسْـــنَادٍ مُـــتَمْ
٦١٢- وَمَـعَ الَاخِـرِ احْـذِفِ الَّـذِي تَـلَا إِنْ زِيـــدَ لَيِّنًـــا سَـــاكِنًا مُكَمِّـــلَا
٦١٣- أَرْبَعَـــةً فَصَـــاعِدًا، وَالْخُلْـــفُ فِي وَاوٍ وَيَـــاءٍ بِهِـــمَا فَـــتْحٌ قُفِـــي

سُ: الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت، ومنه **قوله:**

لَهَـا بَشَـــرٌ مِثْـــلُ الْحَرِيـــرِ وَمَنْطِـــقٌ رَخِـيمُ الْحَـوَاشِي لَا هُـرَاءٌ وَلَا نَـزْرُ

ومعنى: (بَشَر): أي: جلد. **و(رَخِيمُ الحَوَاشِي):** أي: رقيق الحواشي. **ومعنى: (هُرَاء):** أي: كثير. **ومعنى: (نَزْر):** أي: قليل. **وفي الاصطلاح:** حذف أواخر الكلم في النداء، نحو: (يا سعا)، والأصل: يا سعاد. **وقوله: (وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا...وَإِسْنَادٍ مُتَمْ):** أي: لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنَّثًا بالهاء أو لا، فإن كان مؤنثًا بالهاء جاز ترخيمه مطلقًا، أي: سواء كان علمًا، كـ(فاطمة)، أو غير علم، كـ(جارية)، زائدًا على ثلاثة أحرف كما مثل، أو غير زائد على ثلاثة أحرف، كـ(شاة)، فتقول: (يا فاطمَ)، و(يا جاريَ)، و(يا شا)، ومنه قولهم: (يا شا ادجني)، أي: أقيمي، بحذف تاء التأنيث للترخيم، ولا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، **وإلى هذا أشار بقوله: (وجوزنه...) إلى قوله: (بعد).**

وأشار بقوله: (واحظلا...) إلخ: إلى القسم الثاني، وهو ما ليس مؤنثًا بالهاء، فذكر أنه لا يرخم الاسم إلَّا بثلاثة شروط: **الأول:** أن يكون رباعيًّا فأكثر. **الثاني:** أن يكون علمًا. **الثالث:** أن لا يكون مركبًا تركيب إضافة ولا إسناد، وذلك كـ(عثمان) و(جعفر)، فتقول: (يا عثمَ)، و(يا جعفَ). **ومعنى: (احْظُلَا): أي: امْنَعْ. وقوله: (وَمَعَ الَاخِرِ احْذِفِ...فَتْحٌ قُفِي):** أي: يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائدًا لينًا -أي: حرف لين- ساكنًا رابعًا فصاعدًا، وذلك نحو: (عثمان)، و(منصور)، و(مسكين)، فتقول: (يا عثمُ)، و(يا منصُ)، و(يا مسكُ)، فإن كان غير زائد كـ(مختار)، أو غير لين، كـ(قمطر)، أو غير ساكن، كـ(قَنَوَّر)، أو غير رابعٍ، كـ(مجيد) لم يجز حذفه، أي: الذي قبل الحرف الأخير، فتقول: (يا مختا)، و(يا قِمَط)، و(يا قَنَوَّ)، و(يا مَجِيَّ). وأما (فرعون) ونحوه -وهو: ما كان قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة، كـ(غُرنَيق)- ففيه خلاف، فمذهب الفراء والجرمي أنهما يعاملان معاملة

(مسكين) و(منصور)، فتقول عندهما: (يا فِرِعَ)، و(يا غُرِنَ)، ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك، فتقول عندهم: (يا فرعَو)، و(يا غُرِنَي).

٦١٤- وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلْ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

٦١٥- وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ ... فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

٦١٦- وَاجْعَلْهُ -إِنْ لَمْ يُنْوَ مَحْذُوفٌ- كَمَا ... لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

٦١٧- فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (ثَمُودَ): (يَا ... ثَمُو)، وَ(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِـ(يَا)

٦١٨- وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَـ(مُسْلِمَهْ) ... وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ(مَسْلَمَهْ)

٦١٩- وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)

ش: قوله: (وَالْعَجُزَ احْذِفْ...): فيه أن ترخيم المركب تركيب مزج يكون بحذف عَجُزِه، كما هو الحال في المركب تركيب إسناد، فمن الأول: (يا معدي) في (معدي كرب)، ومن الثاني: (يا تأبط) في (تأبط شرًّا)، إلَّا أنَّ ترخيم الثاني قليل، ومنعه سيبويه. وقوله: (وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ...عَلَى الثَّانِي بِـ«يَا»): فيه أنَّه يجوز في المرخم لغتان: إحداهما: أن يُنوَى المحذوف منه. والثانية: أن لا يُنوَى، ويعبر عن الأولى بـ: (لغة من ينتظر الحرف)، وعن الثانية بـ: (لغة من لا ينتظر الحرف)، فإذا رخَّمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون، فتقول في (جَعْفَر): (يا جعفَ)، وفي (حَارِث): (يا حارِ)، وفي (قِمَطْر): (يا قِمَطْ)، وإذا رخَّمت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعًا، فتبنيه على الضم وتعامله معاملة الاسم التام، فتقول: (يا جعفُ)، و(يا حارُ)، و(يا قِمَطُ)، بضم الفاء والراء والطاء، وتقول في (ثمود) -على لغة من ينتظر الحرف-: (يا ثمو) بواو ساكنة، وعلى لغة من لا ينتظر: (يا ثمي)، فتقلب الواو ياء والضمة كسرة؛ لأنك تعامله

معاملة الاسم التام، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلَّا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة تخفيفًا. **وقوله: (وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ...)**: أي: إذا رُخِّم ما فيه تاء التأنيث للفرق بين المذكَّر والمؤنث كـ(مسلمة) وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف، فتقول: (يا مسلمَ) بفتح الميم، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر الحرف؛ فلا تقول: (يا مسلمُ)، بضم الميم؛ لئلا يلتبس بنداء المذكَّر، وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق فيرخم على اللغتين، فتقول في (مَسلَمة) -عَلَمًا-: يا (مَسلمُ) بفتح الميم وضمها. **وقوله: (وَلِاضْطِرَارٍ رَخِّمُوا...)**: فيه أنَّه قد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء، بشرط كونها صالحة للنداء، كـ(أحمد)، ومنه **قوله:**

لَـنِعْمَ الْفَتَـى تَعْشُـو إِلَى ضَـوْءِ نَـارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَـةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

الشاهد: (طريف بن مالك)، قطعه ونوَّنه على لغة من لا ينتظر ضرورة.

الاخْتِصَاصُ

٦٢٠- **الِاخْتِصَـاصُ كَنِـدَاءٍ دُونَ (يَـا) كَ(أَيُّهَـا الْفَتَـى) بِـإِثْرِ (ارْجُونِيَـا)**

٦٢١- **وَقَـدْ يُـرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْـوَ (أَلْ) كَمِثْلِ (نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)**

ش: الاختصاص يشبه النداء لفظًا ويخالفه معنًى، وذلك من ثلاثة أوجه: **أحدها:** أنَّه لا يستعمل معه حرف نداء. **والثاني:** أنه لابدَّ أن يسبقه شيء. **والثالث:** أن تصاحبه الألف واللام، وذلك كقولك: (أنا أفعل كذا أيُّها الرجل)، فـ(أيها): مبني على الضَّم في محل نصب على الاختصاص،

و(**الرجل**): بدل، والجملة: حاليَّة، و(نحن العرب أسخى الناس)، فـ(**العرب**) -**هنا**-: اعتراضيَّة تفسيريَّة، نصبت على فعل محذوف تقديره: (أخص)، وقولِهِ ﷺ: «**نَحْنُ -مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ- لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**[1]».

التَّحْذِيرُ وَالإِغْرَاءُ

٦٢٢- (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوَهُ نَصَبْ ... مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

٦٢٣- وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ(إِيَّا) انْسُبْ، وَمَا ... سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤- إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ ... كَ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي)

٦٢٥- وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) أَشَذْ ... وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

٦٢٦- وَكَمُحَذَّرٍ بِلَا (إِيَّا) اجْعَلَا ... مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

ش: قوله: («إِيَّاكَ وَالشَّرَّ»...يَا ذَا السَّارِي»): التحذير: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه، وله ثلاثة أركان: محذِّر -بكسر الذَّال المعجمة- ومحذَّر -بفتحها- ومحذَّر منه، فإن كان -أي: التَّحذير- بـ(إياك) وأخواته -وهو: (إياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن)- وجب إضمار الناصب، سواء وجد عطف أم لا، فمثاله مع العطف: (إيَّاك والشرَّ)، فـ(**إياك**): منصوب بفعل مضمر وجوبًا، والتقدير: إيَّاكَ أُحذِّر. ومثاله بدون العطف: (إياك أن تفعل كذا)، أي: إيَّاك من أن تفعل كذا. وإن كان بغير (إياك) وأخواته -**وهو المراد بقوله: (وما سواه)**- فلا يجب إضمار الناصب إلَّا مع العطف، أي: بالواو خاصَّة، كقولك: (ماز

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (١٧٦٠)، ومسلم برقم: (١٧٥٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

رأسك والسيف)، أي: يا مازن قِ رأسك واحذر السيف، أو التكرار، نحو: (الضَّيغم الضيغم)، أي: احذر الضيغم، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو: (الأسد)، أي: احذر الأسد، فإن شئت أظهرت العامل، وإن شئت أضمرته. **وقوله: (وَشَذَّ «إِيَّايَ»...)**: أي: شذَّ مجيء التحذير للمتكلم في قوله: (إياي وأن يَحذِفَ أحدكم الأرنب)، وأشذ منه مجيئه للغائب في قوله: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيَّا الشوابِّ)، أي: الشَّابَّات، ولا يقاس على شيء من ذلك. **وقوله: (وَكَمُحَذَّرٍ بِلَا...): الإغراء**: هو أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به، وهو كالتحذير في أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه، نحو: (أخاكَ أخاكَ)، و(أخاكَ والإحسانَ إليه)، أي: الزم أخاك، وإلَّا فلا، أي: لا يلزم معه الإضمار، نحو: (أخاكَ) فقط، ولا تستعمل فيه أيضًا (إيَّا). **وقوله: (اجعلا)**: أي: اجعلن، وإنَّما حذف النون للضرورة.

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتُ

٦٢٧- مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ(شَتَّانَ) وَ(صَهْ) هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أُوَّهْ) وَ(مَهْ)

٦٢٨- وَمَا بِمَعْنَى (افْعَلْ) كَـ(آمِينَ) كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزُرْ

٦٢٩- وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَا) وَهَكَذَا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)

٦٣٠- كَذَا (رُوَيْدَ) (بَلْهَ) نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

ش: قوله: (مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ...وَ«هَيْهَاتَ» نَزُرْ): فيه أنَّ أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدَّلالة على معناها وفي عملها، وتكون بمعنى

الأمر، وهو الكثير فيها، كـ(مه) بمعنى: (اكفف)، و(آمين) بمعنى: (استجب)، وتكون بمعنى الماضي، كـ(شتَّان) بمعنى: (افترق)، تقول: (شتان زيدٌ وعمرٌو)، و(هيهات) بمعنى: (بعُد)، تقول: (هيهات العقيق)، وبمعنى المضارع، كـ(أوه) بمعنى: (أتوجَّع)، و(وي) بمعنى: (أعجب)، وكلاهما غير مقيس. **وقوله: (وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ...وَيَعْمَلَانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ)**: أي: من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظرف، وما هو مجرور بحرف، نحو: (عليك زيدًا)، أي: الزمه، فـ(**عليك**): اسم فعل بمعنى: (الزم)، و(**زيدًا**): مفعوله، و(إليك)، أي: تنحَّ، و(دونك زيدًا)، أي: خذه. ومنها ما يستعمل مصدرًا واسم فعل، كـ(رُوَيْدَ) و(بَلْهَ)، فإن انْجَرَّ ما بعدهما فهما مصدران، نحو: (رُوَيدَ زيدٍ)، أي: إرواد زيدٍ، أي: إمهاله، وهو منصوب بفعل مضمر، و(بله زيدٍ)، أي: تَرْكَهُ. وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل، نحو: (رويدَ زيدًا)، أي: أمهل زيدًا، و(بلهَ عمرًا)، أي: أتركه.

٦٣١- وَمَـا لِمَـا تَنُـوبُ عَنْـهُ مِـنْ عَمَـلْ ... لَهَـا، وَأَخِّـرْ مَـا لِـذِي فِيـهِ الْعَمَـلْ

٦٣٢- وَاحْكُـمْ بِتَنْكِـيرِ الَّـذِي يُنَـوَّنُ ... مِنْهَـا، وَتَعْرِيـفُ سِـوَاهُ بَـيِّنُ

٦٣٣- وَمَـا بِـهِ خُوطِـبَ مَـا لَا يَعْقِـلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْـلِ صَـوْتًا يُجْعَـلُ

٦٣٤- كَذَا الَّذِي أَجْـدَى حِكَايَـةً كَ(قَـبْ) ... وَالْزَمْ بِنَا النَّـوْعَيْنِ فَهْـوَ قَـدْ وَجَـبْ

شرح: قوله: (وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ...): أي: يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال، فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك، كـ(صه) بمعنى: (اسكت)، و(مه) بمعنى: (اكفف)، و(هيهات زيد) بمعنى: (بعد زيد)، ففي (صه) و(مه) ضميران مستتران كما في (اسكت)

و(اكفف)، و(زيد): مرفوع بـ(هيهات) كما ارتفع بـ(بَعُد). وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك، كـ(دراك زيدًا)، أي: أدركه، و(ضراب عمرًا)، أي: اضربه، ففي (دراك) و(ضراب) ضميران مستتران، و(زيدًا) و(عمرًا) منصوبان بهما.

وأشار بقوله: (وأخر ما لذي فيه العمل): إلى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه، فتقول: (دراك زيدًا)، ولا يجوز تقديمه عليه؛ فلا تقول: (زيدًا دراك)، وهذا بخلاف الفعل؛ إذ يجوز (زيدًا أدرك). **وقوله: (وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرٍ...)**: أي: الدليل على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء: لَحَاق التنوين لها، فتقول في (صَهْ): (صهٍ)، وفي (حيهل): (حيهلًا)، فيلحقها التنوين؛ للدَّلالة على التنكير، فما نون منها كان نكرة، ومالم ينون كان معرفة. **وقوله: (وَمَا بِهِ خُوطِبَ...قَدْ وَجَبْ)**: أي: أسماء الأصوات ألفاظ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها دالة على خطاب مالا يعقل، أو على حكاية صوت من الأصوات، فالأول كقولك: (هَلًا) لزجر الخيل، و(عَدَسْ) لزجر البغل. والثاني كـ(قَبْ) لوقوع السيف، و(غَاق) للغراب. **وأشار بقوله: (والزم بنا النوعين)**: إلى أنَّ أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية.

نُونَا التَّوْكِيدِ

٦٣٥- لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كَنُونِي (اذْهَبَنَّ) وَ(اقْصِدَنْهُمَا)

٦٣٦- يُؤَكِّدَانِ (افْعَلْ) وَ(يَفْعَلْ) آتِيَا ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (امَّا) تَالِيَا

٦٣٧- أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ) وَبَعْدَ (لَا)

٦٣٨- وَغَـيْرِ (إِمَّـا) مِـنْ طَوَالِـبِ الجَـزَا وَآخِـرَ المُؤَكَّـدِ افْـتَحْ كَـ(ابْـرُزَا)

ش: قوله: (لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ...): أي: يَلحقُ الفِعلَ للتوكيد نونان: **إحداهما**: ثقيلة، كـ(اذهبنَّ)، **والأخرى**: خفيفة، كـ(اقْصِدَنْها)، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[يوسف:٣٢]. **وقوله: (يُؤَكِّدَانِ «افْعَلْ»...افْتَحْ كَـ«ابْرُزَا»)**: أي: تلحق نونا التوكيد فعل الأمر، نحو: (اضرِبَنَّ زيدًا)، والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب بأنواعه الثمانية، نحو: (لتضرِبَنَّ زيدًا)، و(لا تضرِبَنَّ زيدًا)، و(هل تضربَنَّ زيدًا؟)، والواقع شرطًا بعد (إن) المؤكدة بـ(ما)، نحو: (إمَّا تضربَنَّ زيدًا أضربه)، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾[الأنفال:٥٧]، أو الواقع جواب قسم مثبتًا مستقبلًا، نحو: (والله لتضربَنَّ زيدًا). وقلَّ دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد (ما) الزائدة التي لا تصحب (إن)، نحو: (بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ هَهُنَا)، والواقع بعد (لم)، **كقوله:**

يَحْسَـبُهُ الجَاهِـلُ مَـا لَمْ يَعْلَـمَا شَـيْخًا عَـلَى كُرْسِـيِّهِ مُعَمَّـمَا

والواقع بعد (لا) النافية، كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾[الأنفال:٢٥]، والواقع بعد أدوات الشرط، ما عدا (إمَّا)؛ لكونها للإباحة أو الاختيار، **كقوله:**

مَـنْ نَـثْقَفَنْ مِـنْهُمْ فَلَـيْسَ بِآيِـبٍ أَبَـدًا وَقَتْـلُ بَنِـي قُتَيْبَـةَ شَـافِي

وأشار المصنف بقوله: (وآخر المؤكد افتح): إلى أن الفعل المؤكد بالنون يبنى على الفتح إن لم تله ألف الضمير، أو ياؤه، أو واوه، نحو: (اضربنَّ زيدًا)، و(اقتلنَّ عمرًا).

٦٣٩- وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيِّنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا
٦٤٠- وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ
٦٤١- فَاجْعَلْهُ مِنْهُ -رَافِعًا غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ- يَاءً كَ(اسْعَيَنَّ سَعْيَا)
٦٤٢- وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
٦٤٣- نَحْوُ (اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ وَ(يَا قَوْمِ اخْشَوُنْ)وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

ش: فيه أنَّ الفعل المؤكد بالنون إن اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة حُرِّك ما قبل الألف بالفتح، وما قبل الواو بالضم، وما قبل الياء بالكسر. ويحذف الضمير إن كان واوًا أو ياء لالتقاء السَّاكنين، ويبقى إن كان ألفًا، فتقول: (يا زيدان هل تضربانِّ؟)، و(يا زيدون هل تضربُنَّ؟)، و(يا هند هل تضربِنَّ؟)، والأصل: (هل تضربانِنَّ، وهل تضربونَنَّ، وهل تضربينَنَّ)، فحذفت النون؛ لتوالي الأمثال، ثم حذفت الواو والياء؛ لالتقاء الساكنين، فصار: (هل تضربُنَّ؟)، و(هل تضربِنَّ؟)، ولم تحذف الألف؛ لخفتها، فصار: (هل تضربانِّ؟)، وبقيت الضمة دالة على الواو والكسرة دالة على الياء، هذا كله إذا كان الفعل صحيحًا، فإن كان معتلًّا: فإما أن يكون آخره ألفًا أو واوًا أو ياءً، فإن كان آخره واوًا أو ياءً حذفت لأجل واو الضمير أو يائه، وضُمَّ ما بقي قبل واو الضمير، وكُسِر ما بقي قبل ياء الضمير، فتقول: (يا زيدون هل تغزُونَ؟)، و(هل ترمُونَ؟)، و(يا هند هل تغزِينَ؟)، و(هل ترمِينَ؟)، فإذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح، فتحذف نون الرفع؛ لدفع توالي الأمثال، وواو الضمير أو ياءه، فتقول: (يا زيدون هل تغزُنَّ؟)، و(هل ترمُنَّ؟)، و(يا هند هل تغزِنَّ؟)، و(هل ترمِنَّ؟)، هذا إن أسند إلى الواو والياء،

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره، وبقيت الألف، وشُكِل ما قبلها بحركة تجانس الألف وهي الفتحة، فتقول: (هل تغزُوَانِّ؟)، و(هل ترمِيَانِّ؟)، وإن كان آخر الفعل ألفًا فإن رفع الفعل غير الواو والياء -كالألف، والضمير المستتر- انقلبت الألف التي في آخر الفعل ياء وفتحت، نحو: (اسعَيانِّ)، وهو مبني على حذف النون، وهذه النون الموجودة هي نون التَّوكيد، و(هل تسعَيَانِّ؟)، و(اسعَيَنَّ يازيدُ)، وإن رفع واوًا أو ياء حذفت الألف، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها دليلًا عليها، وضمت الواو وكسرت الياء، فتقول: (يا زيدون اخشوُنَّ)، و(يا هند اخشَينَّ)، هذا إن لحقته نون التوكيد، وإن لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء، بل تُسَكِّنُهُمَا، فتقول: (يا زيدون هل تخشَوْنَ؟)، و(يا هند هل تخشَيْنَ؟)، و(يا زيدون اخشَوا)، و(يا هند اخشَي).

٦٤٤- وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفْ ... لَكِنْ شَدِيدَةً، وَكَسْرُهَا أُلِفْ

٦٤٥- وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا ... فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا

٦٤٦- وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

٦٤٧- وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

٦٤٨- وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ): (قِفَا)

ش: قوله: (وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةً...): أي: لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف؛ فلا تقول: (اضربانْ) بنون مخففة، بل يجب التشديد، فتقول: (اضربانِّ) بنون مشددة مكسورة، خلافًا ليونس والكوفيين؛ فإنهم أجازوا وقوع النون الخفيفة بعد الألف، ويجب عندهم كسرها، أي: النون. وقوله: (وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا...): أي: إذا أكد الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد وجب أن

يفصل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف؛ كراهية توالي الأمثال، فتقول: (اضربْنَانِّ)، بنون مشددة مكسورة قبلها ألف. **وقوله: (وَاحْذِفْ خَفِيفَةً...كَمَا تَقُولُ فِي «قِفَنْ»: «قِفَا»)**: أي: إذا ولي الفعل المؤكَّد بالنون الخفيفة ساكنٌ وجب حذف النون لالتقاء الساكنين، فتقول: (اضربَ الرَّجلَ)، بفتح الباء، والأصل: (اضربَنْ)، فحذفت نون التوكيد؛ لملاقاة الساكن وهو لام التعريف، ومنه **قوله:**

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة في الوقف إذا وقعت بعد غير فتحة -أي: بعد ضمة أو كسرة- ويُردُّ حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد، فتقول في (اضربُنْ يا زيدون) إذا وقفت على الفعل: (اضربوا)، وفي (اضربِنْ يا هند): (اضربي)، فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وترد الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد، وكذلك الياء، فإن وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدلت النون في الوقف أيضًا ألفًا، فتقول في (اضربَنْ يا زيد): (اضربا).

مَا لا يَنْصَرِفُ

٦٤٩- الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا
٦٥٠- فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ
٦٥١- وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ
٦٥٢- وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا) مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَ(أَشْهَلَا)

ش: قوله: (الصَّرْفُ تَنْوِينٌ...): فيه أنَّ الصرف تنوين يبيِّن كون الاسم باقيًا على أصالته، أي: سلامته من شبه الحرف وشبه الفعل، فإنَّ هذا هو المعنى

الذي يكون الاسم به أمكن، أي: زائد في التمكن، وقصد ذكر المنصرف هنا ليبين الأسماء التي لا تنصرف. **وقوله: (فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ...)**: فيه أنَّ ألف التأنيث يمنع الصرف مطلقًا، أي: سواء كانت الألف مقصورة، كـ(حبلى)، أو ممدودة، كـ(حمراء)، و(زكرياء). **وقوله: (وَزَائِدَا «فَعْلَانَ»...)**: أي: يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختومًا بتاء التأنيث، وذلك نحو: (سكران) و(عطشان)، و(غضبان)، فتقول: (هذا سكرانُ)، و(رأيت سكرانَ)، و(مررت بسكرانَ)، فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرط موجود فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة: (سكرانة)، وإنما تقول: (سَكرَى)، وكذلك: (عطشان) و(غضبان)، فتقول: (امرأة عطشى) و(غَضْبى). **وقوله: (وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ...)**: أي: يَمنعُ الصَّرفَ اجتماعُ الوصفِ الأصلي ووزنِ (أفعل)، كـ(أحمر) (حمراء)، و(أخضر) (خضراء)، ما لم يقبل هذا الوزن التاء، فإن قَبِلَهَا صُرِف، كـ(أرمل) (أرملة).

٦٥٣- **وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ ... كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّهْ**

٦٥٤- **فَالْأَدْهَمُ: الْقَيْدُ؛ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ**

٦٥٥- **وَ(أَجْدَلٌ)، وَ(أَخْيَلٌ)، (وَأَفْعَى) ... مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا**

٦٥٦- **وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَ(ثُلَاثَ، وَأُخَرْ)**

٦٥٧- **وَوَزْنُ (مَثْنَى) وَ(ثُلَاثَ) كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا**

٦٥٨- **وَكُنْ لِجَمْعِ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا) ... أَوِ (المَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا**

٦٥٩- **وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَ(الجَوَارِي) ... رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَ(سَارِي)**

ش: قوله: (وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ...وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا): أي: إذا كان استعمال الاسم على وزن (أَفْعَل) صفة ليس بأصل -وإنما هو عارض، كـ(أَرْبَعٍ)-

فألغه، أي: لا تعتدَّ به في منع الصرف، كما لا تعتد بعروض الاسمية فيما هو صفة في الأصل، كـ(أدهم) للقيد؛ فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمال الأسماء، فيطلق على كل قيد أدهم، ومع هذا تمنعه نظرًا إلى الأصل. **وأشار بقوله: (و«أجدل»...) إلى آخره:** إلى أن هذه الألفاظ -أعني: (أجدلًا) للصقر، و(أخيلًا) لطائر، و(أفعى) للحية- ليست بصفات، فكان حقها أن لا تمنع من الصرف، ولكن منعها بعضهم؛ لتخيل الوصف فيها، فتخيل في (أجدل) معنى القوة، وفي (أخيل) معنى التخيل، وفي (أفعى) معنى الخُبْث، فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيلة، والكثير فيها الصَّرف؛ إذ لا وصفية فيها محقَّقة. **وقوله: (وَمَنْعُ عَدْلٍ...):** أي: يمتنع الصرف في المعدول مع الوصف، كـ: (مثنى)، و(ثلاث)، و(أخر). **وقوله: (وَوَزْنُ «مَثْنَى»...):** فيه أنَّ العدل في العدد من (واحد) إلى الـ(أربعة) باتفاق، لكن نَقَلَ غيرُ المصنِّف إلى الـ(عشرة). **وقوله: (وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ...):** أي: أنَّ ما كان من الجمع على صيغة الـ(مَفَاعِل) أو الـ(مَفَاعِيل) -وهو صيغة منتهى الجموع- يمنع صرفه، كـ: (مساجد) و(مصابيح). **وقوله: (وَذَا اعْتِلَالٍ...):** أي: أنَّ ما كان معتلًّا من الأوزان المتقدِّمة يجري مجرى المنقوص في حالة الرَّفع والجر، كـ: (سارٍ)، فتنونه وتقدر رفعه أو جرَّه، ويكون التَّنوين عوضًا عن الياء المحذوفة، وأما في النصب فتثبت الياء وتحركها بالفتح بغير تنوين، فتقول: (هؤلاء جوارٍ) و(غَوَاش)، و(مررت بجوارٍ) و(غَوَاشٍ)، و(رأيت جواريَ) و(غَوَاشيَ)، والأصل في الجر والرفع: (جواري، وغواشي)، فحذفت الياء وعوض منها التنوين.

٦٦٠- وَلِـــ(سَرَاوِيلَ) بِهَـــذَا الجَمْـــعِ شَـــبَهٌ اقْتَضَـــى عُمُـــومَ المَنْـــعِ

٦٦١- وَإِنْ بِـــهِ سُـــمِّيَ أَوْ بِـــمَا لَحِـــقْ بِـــهِ فَالِانْصِـــرَافُ مَنْعُـــهُ يَحِـــقْ

٦٦٢- وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِيكَرِبَا)

٦٦٣- كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ (فَعْلَانَا) كَ(غَطَفَانَ) وَكَ(أَصْبَهَانَا)

٦٦٤- كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

٦٦٥- فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَ(جُورَ) أَوْ (سَقَرْ) أَوْ (زَيْدٍ) اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرْ

٦٦٦- وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَ(هِنْدَ)، وَالْمَنْعُ أَحَقْ

ش: قوله: (وَلِـ«سَرَاوِيلَ»...): يعني: أن (سراويل) لَمَّا كانت صيغته كصيغة منتهى الجموع امتنع من الصرف؛ لشبهه به، **وزعم بعضهم**: أنه يجوز فيه الصرف وتركه، واختار المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال: (شبه اقتضى عموم المنع). **وقوله: (وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ...)**: أي: إذا سمي بالجمع المتناهي أو بما ألحق به -لكونه على زنته كـ(شراحيل)- فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة؛ لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته، فتقول فيمن اسمه (مساجد) أو (مصابيح) أو (سراويل): (هذا مساجدُ)، و(رأيت مساجدَ)، و(مررت بمساجدَ)، وكذا البواقي. **وقوله: (وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ...)**: أي: مما يمنع صرف الاسم العلميةُ والتركيبُ، نحو: (معديكرب)، و(بعلبك)، فتقول: (هذا معديكربُ)، و(رأيت معديكربَ)، و(مررت بمعديكربَ)، فتجعل إعرابه على الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب. **وقوله: (كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ...)**: أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا وفيه ألف ونون زائدتان، كـ(غَطَفَان) و(أصبهان) بفتح الهمزة وكسرها، فتقول: (هذا غطفانُ)، و(رأيت غطفانَ)، و(مررت بغطفانَ)، فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. **وقوله: (كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ...وَالْمَنْعُ**

أَحَقْ): أي: وممَّا يمنع صرفه أيضًا العلميةُ والتأنيثُ، فإن كان لفظُ العَلَمِ مؤنثًا بالهاء امتنع من الصرف مطلقًا، أي: سواء كان علمًا لمذكر، كـ(طلحة)، أو لمؤنث، كـ(فاطمة)، زائدًا على ثلاثة أحرف كما مثل، أم لم يكن كذلك، كـ(ثبة) و(قُلَة) علمين. وإن كان مؤنثًا بالتعليق -أي: معنًى لا لفظًا- فإما أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أزيد من ذلك، فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف، كـ(زينب) و(سعاد) علمَين، فتقول: (هذه زينبُ)، و(رأيت زينبَ)، و(مررت بزينبَ)، وإن كان على ثلاثة أحرف: فإن كان محرك الوسط منع أيضًا، كـ(سقر)، وإن كان ساكن الوسط: فإن كان أعجميًّا كـ(جور) -اسم بلد- أو منقولًا من مذكر إلى مؤنث، كـ(زيد) -اسم امرأة- منع أيضًا، فإن لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط وليس أعجميًّا ولا منقولًا من مذكر ففيه وجهان: المنع، والصرف، والمنع أولى في قول الجمهور، فتقول: (هذه هندُ)، و(رأيت هندَ)، و(مررت بهندَ).

٦٦٧- وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ ... زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

٦٦٨- كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا ... أَوْ غَالِبٍ كَ(أَحْمَدٍ) وَ(يَعْلَى)

٦٦٩- وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ ... زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

٦٧٠- وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا ... كَ(فُعَلِ) التَّوْكِيدِ أَوْ كَ(ثُعَلَا)

٦٧١- وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرْ) ... إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

ش: قوله: (وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ...): أي: ويمنع صرف الاسم أيضًا العجمة والتعريف، وشرطه عند المصنف: أن يكون علمًا في اللسان الأعجمي، وزائدًا على ثلاثة أحرف، كـ(إبراهيم)، و(إسماعيل)، فتقول: (هذا إبراهيمُ)،

و(رأيت إبراهيمَ)، و(مررت بإبراهيمَ)، فتمنعه من الصرف للعلمية والعجمة.

وقوله: (كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ...): أي: كذلك يمنع صرف الاسم إذا كان علمًا وهو على وزنٍ يخص الفعل، أو يغلب فيه كما مثَّل، ومن هذا الباب ما لو سمِّي رجل بـ(ضُرِبَ)، و(إِثْمِدَ)، و(إِصْبِعَ)، فإنَّه يمنع من الصرف، بخلاف الفعل الماضي المبني للمعلوم إذا سمِّي به، فإنَّه يصرف؛ لعدم اختصاص وزنه بالفعل، وجواز مجيئه من الاسم، كـ(حَجَرَ) على وزن (ضَرَبَ). **قال سم**: (أحمد) منقول من المضارع، أو الماضي المعدَّى بالهمز، أو اسم التَّفضيل. **وقوله: (وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا...)**: أي: ويمنع صرف الاسم أيضًا للعلمية وألف الإلحاق المقصورة، كـ(عَلْقَى)، و(أَرطَى)، فتقول فيهما علمين: (هذا عَلْقَى)، و(رأيت عَلْقَى)، و(مررت بعَلْقَى)، فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث. **والإلحاق**: هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي أو الخماسي الأصول؛ ليلحق به في تصاريفه. **وقوله: (وَالْعَلَمَ امْنَعْ...قَصْدًا يُعْتَبَرْ)**: أي: يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها، وللعدل، وذلك في ثلاثة مواضع: **الأول**: ما كان على (فُعَل) من ألفاظ التوكيد، فإنه يمنع من الصرف؛ لشبه العلمية والعدل، وذلك نحو: (جاء النساء جُمَعُ)، و(رأيت النساء جمعَ)، و(مررت بالنساء جُمَعَ)، والأصل: (جمعاوات)؛ لأن مفرده: (جمعاء)، فعدل عن (جمعاوات) إلى (جُمَع)، وهو معرَّف بالإضافة المقدرة، أي: (جُمَعُهُنَّ)، فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يُعَرِّفه. **الثاني**: العلم المعدول -أي: عدلًا تقديريًّا- إلى (فُعَل)، كـ(عُمَر)، و(زُفَر)، و(ثُعَل)، والأصل: (عامر) و(زافر) و(ثاعل)، فمنعه من الصرف للعلمية والعدل. **الثالث**: (سحر) إذا أريد من يوم بعينه، نحو: (جئتك يوم الجمعة سحر)، فـ(سحر): ممنوع من الصرف

للعدل وشبه العلمية، وذلك أنه معدول عن الـ(سَّحر)؛ لأنه معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بـ(أل)، فعدل به عن ذلك وصار تعريفه كتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرف.

٦٧٢- وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)

٦٧٣- عِنْدَ تَمِيمٍ، وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

٦٧٤- وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي

٦٧٥- وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

ش: قوله: (وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ...فِيهِ أَثَّرَا): أي: إذا كان علم المؤنث على وزن (فَعَال)، -كـ(حَذَامِ) و(رَقَاشِ)- فللعرب فيه مذهبان: **أحدهما** -**وهو مذهب أهل الحجاز**-: بناؤه على الكسر، فتقول: (هذه حذامِ)، و(رأيت حذامِ)، و(مررت بحذامِ). **والثاني** -**وهو مذهب بني تميم**-: إعرابه كإعراب ما لا ينصرف؛ للعلمية والعدل، والأصل: (حاذمة) و(راقشة)، فعدل إلى (حذام) و(رقاش)، كما عدل (عمر) و(جُشَم) عن (عامر) و(جاشم)، **وإلى هذا أشار بقوله: (وهو نظير «جشما» عند تميم). وأشار بقوله: (واصرفن ما نكرا)**: إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف؛ لزوال إحدى العلتين، وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف، وذلك نحو: (معديكرب)، و(غَطَفَان)، و(فاطمة)، و(إبراهيم)، و(أحمد)، و(عَلقَى)، و(عُمَر) أعلامًا، فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر، كالتركيب والتأنيث والعجميَّة والوزن، فإذا نكرتها صرفتها؛ لزوال أحد سببيها وهو العلمية، فتقول: (رُبَّ معديكربٍ رأيتُ)، وكذا الباقي. **وتلخَّص من**

كلامه: أن العلمية تمنع الصرف مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التأنيث، ومع العجمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل. **قال الخضري** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: *الحاصل*: أنَّ المانع مع العلميَّة سبعة، ومع الوصفيَّة ثلاثة، والمستقل بالمنع اثنان، وقد علمت أحكامها. **وقوله: (وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا...)**: أي: كل منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعًا من الصرف يعامل معاملة (جَوَارٍ) في أنه ينوَّن في الرفع والجر تنوين العوض، وينصب بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو: (قَاضٍ) علم امرأة، فإن نظيره من الصحيح (ضارب) علم امرأة، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فـ(قاض) كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو مشبه بـ(جوار) من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة، فيعامل معاملته، فتقول: (هذه قاضٍ)، و(مررت بقاضٍ)، و(رأيت قاضيَ)، كما تقول: (هؤلاء جوارٍ)، و(مررت بجوارٍ)، و(رأيت جواريَ). **وقوله: (وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ...)**: أي: يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف، وذلك **كقوله:**

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ .....

وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون. ووَرَدَ أيضًا صَرْفُه للتناسب، كقوله تعالى: ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾[الإنسان:٤]، فصرف (سلاسل)؛ لمناسبة ما بعده. وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فأجازه قوم ومنهم المصنف، ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لِمنعه **بقوله:**

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرْضِ

فمنع (عامر) من الصرف، وليس فيه سوى العلمية، ولهذا أشار بقوله و(المصروف قد لا ينصرف).

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

٦٧٦- ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَ(تُسْعَدُ)

٦٧٧- وَبِ(لَنِ) انْصِبْهُ وَ(كَيْ)، كَذَا بِ(أَنْ) ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ

٦٧٨- فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهْوَ مُطَّرِدْ

٦٧٩- وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلًا عَلَى ... (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

٦٨٠- وَنَصَبُوا بِ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

٦٨١- أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

شرح: قوله: (وَبِ«لَنِ» انْصِبْهُ...فَهْوَ مُطَّرِدْ): فيه أنَّ (لن) و(كي) و(أن) وغيرها من النواصب تنصب المضارع، بشرط أن لا يسبق (أن) بعلم ولا بظنٍّ منزَّل منزلة اليقين والرجحان، فإن سبق بظنٍّ منزَّلٍ منزلةَ اليقين رفع المضارع على أنَّ (أن) مخففة من الثقيلة، نحو: (علمت أن يقومُ)، والتقدير: أنَّه يقوم، فخففت (أن) وحذف اسمها وبقي خبرها، وهذه هي غير النَّاصبة للمضارع.

وقوله: (وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ «أَنْ»...): يعني: أنَّ من العرب من لم يعمل (أن) الناصبة للفعل المضارع وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رجحان، فيرفع الفعل بعدها حملًا على أختها (ما) المصدرية؛ لاشتراكهما في أنهما يقدران بالمصدر، فتقول: (أريد أن تقومُ)، كما تقول: (عجبت مما تفعل). **وقوله:**

(وَنَصَبُوا بِـ«إِذَنِ»...مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا): تقدم أن من جملة نواصب المضارع (إذن)، ولا ينصب بها إلا بشروط: **أحدها**: أن يكون الفعل مستقبلًا. **الثاني**: أن تكون مصدَّرة. **الثالث**: أن لا يفصل بينها وبين منصوبها بغير القسم، وذلك نحو أن يقال: (أنا آتيك)، فتقول: (إذن أكرمك)، و(إذن والله أكرمَك).

٦٨٢- وَبَـيْنَ (لَا) وَلَامِ جَـرٍّ الْتُـزِمْ إِظْهَـارُ (أَنْ) نَاصِـبَةً وَإِنْ عُـدِمْ

٦٨٣- (لَا) فَ(أَنَ) اعْمِلْ مُضْمَرًا أَوْ مُظْهَرَا وَبَعْـدَ نَفْـيٍ (كَـانَ) حَـتْمًا أُضْـمِرَا

٦٨٤- كَـذَاكَ بَعْـدَ (أَوْ) إِذَا يَصْـلُحُ فِي مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوِ(الَّا)(أَنْ) خَفِي

٦٨٥- وَبَعْـدَ (حَتَّـى) هَكَـذَا إِضْـمَارُ (أَنْ) حَتْمٌ كَ(جُدْ حَتَّـى تَسُـرَّ ذَا حَـزَنْ)

٦٨٦- وَتِلْـوَ (حَتَّـى) حَـالًا اوْ مُـؤَوَّلَا بِـهِ ارْفَعَـنَّ، وَانْصِـبِ الْمُسْـتَقْبَلَا

ش: قوله: (وَبَيْنَ «لَا» وَلَامِ جَرٍّ... «أَنْ» خَفِي): أي: اختصت (أن) من بين نواصب المضارع بأنها تعمل مظهرة ومضمرة، فتظهر وجوبًا إذا وقعت بين لام الجر و(لا) النافية، نحو: (جئتك لئلَّا تضرب زيدًا)، أُدغِم النون باللَّام، وبقيت الهمزة دليلًا عليها، وتظهر جوازًا إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها (لا) النافية، نحو: (جئتك لِأقرأ) و(لأن أقرأ)، هذا إذا لم تسبقها (كان) المنفية، فإن سبقتها (كان) المنفية وجب إضمار (أن)، نحو: (ما كان زيد ليفعل)، ولا تقول: (لأن يفعل)، ويجب إضمار (أن) بعد (أو) المقدرة بـ(حتى) أو (إلَّا)، فتقدر بـ(حتى) إذا كان الفعل الذي قبلها مما ينقضي شيئًا فشيئًا، وتقدر بـ(إلَّا) إن لم يكن كذلك، فالأول **كقوله**:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّـعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَـى فَـمَا انْقَـادَتِ الْآمَـالُ إِلَّا لِصَـابِرِ

أي: لأستسهلن الصعب حتى أدرك المنى، فـ(أدرك): منصوب بـ(أن) المقدرة بعد (أو) التي بمعنى (حتى)، وهي واجبة الإضمار. والثاني **كقوله:**

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي: كسرت كعوبها إلَّا أن تستقيم، فـ(تستقيم): منصوب بـ(أن) بعد (أو) واجبة الإضمار. **ومعنى: (غَمَزْتُ):** أي: عصرتُ وهززت. **ومعنى: (كُعُوب):** أي: نواشِز، وتكون في أطراف الأنابيب، وهذا استعارة تمثيليَّة، ومعنى البيت: أي: أنَّه إذا توجَّه إلى إصلاح قوم اتصفوا بالفساد لا يفارقهم إلَّا إذا استقاموا. **وقوله: (وَبَعْدَ «حَتَّى» هَكَذَا...):** أي: وممَّا يجب إضمار (أن) بعده (حتى)، نحو: (سرت حتَّى أدخلَ البلد)، فـ(حتى): حرف جر، و(أدخل): منصوب بـ(أن) المقدرة بعد (حتى). هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلًا، فإن كان حالًا أو مؤوَّلًا بالحال وجب رفعه، **وإليه الإشارة بقوله: (وَتِلْوَ «حَتَّى»...):** أي: تقول: (سرت حتى أدخلُ البلدَ) بالرفع إن قلته وأنت داخل، أي: حال دخولك، وكذلك إن كان الدخول قد وقع وقصدت به حكاية تلك الحال، نحو: (كنت سرت حتى أدخلُها).

٦٨٧- **وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهُ حَتْمٌ نَصَبْ**

٦٨٨- **وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَ(لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ)**

ش: قوله: (وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ...): يعني: أنَّ (أن) تنصب -وهي واجبة الحذف هنا- الفعلَ المضارع بعد الفاء المجاب بها نفي محض، أو طلب محض، أي: لا يكون كـ(نزالِ فنكرمك)، ولا من نحو: (سقيًا فنكرمك)، فمثال النفي: (ما تأتينا فتحدِّثَنا)، وقد قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾

[فاطر:٣٦]، **ومعنى: (كون نفي محضًا)**: أن يكون خالصًا من معنى الإثبات. ومثال الطلب -وهو يشمل الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني- فالأمر نحو: (ائتني فأكرمَك)، **ومنه:**

يَـا نَـاقُ سِـيرِي عَنَقًـا فَسِـيحَا إِلَى سُـلَيْمَانَ فَنَسْـتَرِيحَا

والنهي نحو: (لا تضرب زيدًا فيضربَك)، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى**﴾[طه:٨١]. والدعاء نحو: (ربِّ انصرني فلا أُخذَلَ)، **ومنه:**

رَبِّ وَفِّقْنِـي فَـلَا أَعْـدِلَ عَـنْ سَـنَنِ السَّـاعِينَ فِي خَـيْرِ سَـنَنْ

والاستفهام نحو: (هل تكرم زيدًا فيكرمَك؟)، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ**﴾[الأعراف:٥٣]. والعرض -وهو: طلب من غير إزعاج- نحو: (ألا تنزل عندنا فتصيبَ خيرًا)، ومنه **قوله:**

يَا ابْنَ الْكِـرَامِ أَلَا تَـدْنُو فَتُبْصِـرَ مَـا قَـدْ حَـدَّثُوكَ فَـمَا رَاءٍ كَمَـنْ سَـمِعَا؟

والتحضيض نحو: (لولا تأتينا فتحدِّثَنا)، فـ**(لولا)** -**هنا**-: حرف تحضيض، ومنه قوله تعالى: ﴿**لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ**﴾[المنافقون:١٠]. والتمني نحو: ﴿**يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا**﴾[النساء:٧٣]، **ومعنى: (أن يكون الطلب محضًا)**: أن لا يكون مدلولًا عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر. **وقوله: (وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ «مَعْ»...)**: فيه أنَّ الواو المقصود بها المصاحبة كالفاء في جميع أنواع الطَّلَب التي يُنصَب فيها المضارع بإضمار (أن) وجوبًا، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ**﴾[آل عمران:١٤٢]، **وقوله:**

لَا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ عَـارٌ عَلَيْـكَ إِذَا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ

وقوله:

أَلَمْ أَكُ جَـارَكُمْ وَيَكُـونَ بَيْنِـي وَبَيْـنَكُمُ المَـوَدَّةُ وَالْإِخَـاءُ

واحترز بقوله: (إن تفد مفهوم «مع»): عما إذا لم تفد ذلك، بل أردت التشريك بين الفعل والفعل، أو أردت جعل ما بعد الواو خبرًا لمبتدأ محذوف، فإنه لا يجوز حينئذ النصب؛ لعدم إفادتها مفهوم (مع)، ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك: (لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ) ثلاثة أوجه: الجزم على التشريك بين الفعلين، نحو: (لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبن). **والثاني**: الرفع على إضمار مبتدأ، نحو: لا تأكل السمكَ وتشربُ اللَّبن)، أي: وأنت تشرب اللبن، وهي هنا للحاليَّة. **والثالث**: النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو: (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن)، أي: لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن، فينصب هذا الفعل بـ(أن) مضمرة.

٦٨٩- وَبَعْـدَ غَـيْرِ النَّفْـيِ جَزْمًـا اعْتَمِـدْ إِنْ تَسْـقُطِ الْفَـا وَالجَـزَاءُ قَـدْ قُصِـدْ

٦٩٠- وَشَرْطُ جَـزْمٍ بَعْـدَ نَهْـيٍ أَنْ تَضَـعْ (إِنْ) قَبْـلَ (لَا) دُونَ تَخَـالُفٍ يَقَـعْ

٦٩١- وَالْأَمْرُ إِنْ كَـانَ بِغَـيْرِ (افْعَـلْ) فَـلَا تَنْصِـبْ جَوَابَـهُ، وَجَزْمَـهُ اقْـبَلَا

٦٩٢- وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَـا نُصِـبْ كَنَصْـبِ مَـا إِلَى التَّمَنِّـي يَنْتَسِـبْ

٦٩٣- وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْـلٌ عُطِـفْ تَنْصِـبُهُ (أَنْ) ثَابِتًـا أَوْ مُنْحَـذِفْ

٦٩٤- وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِـوَى مَا مَـرَّ، فَاقْبَـلْ مِنْـهُ مَـا عَـدْلٌ روى

ش: قوله: (وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ...): أي: يجوز في جواب غير النفي من الأشياء التي سبق ذكرها أن تجزم إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء، نحو: (زرني

أزرْك)، وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مقدر -أي: (زرني فإن تزرني أزرك)، وفيه تكلُّف- أو بالجملة قبله؟ قولان: ولا يجوز الجزم في النفي، فلا تقول: (ما تأتينا تحدثْنا)، خلافًا للكوفيين والزَّجَّاج فأجازوه قياسًا. **وقوله: (وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ...)**: أي: لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي إلَّا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول (إن) الشرطية على (لا)، فتقول: (لا تدنُ من الأسد تسلمْ) بجزم (تسلم)؛ إذ يصح: (إن لا تدنُ من الأسد تسلمْ)، ولا يجوز الجزم في قولك: (لا تدنُ من الأسد يأكلُك)؛ إذ لا يصح: (إن لا تدن من الأسد يأكلْك)، وأجاز الكسائي ذلك بناء على أنه لا يشترط عنده دخول (إن) على (لا)، فجزمه على معنى: (إن تدن من الأسد يأكلك). **وقوله: (وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ...)**: أي: إذا كان الأمر بغير صيغة (افعل) ونحوها فلا ينتصب جوابه، ولكن لو أسقطت الفاء جزمته، كقولك: (صه أحسنْ إليك)، و(حسبك الحديثُ ينمِ الناس). **وقوله: (وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ...)**: أي: يعامل الرجاء معاملة التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء كما نصب جواب التمني، كقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۞ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[غافر:٣٦] في قراءة من نصب (أطَّلِع)، وهو حفص عن عاصم. **وقوله: (وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ...)**: أي: يجوز أن ينصب بـ(أن) محذوفة أو مذكورة بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص، أي: غير مقصود به معنى الفعل، وذلك **كقوله:**

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فـ(تقر): منصوب بـ(أن) محذوفة، وهي جائزة الحذف؛ لأن قبله اسمًا صريحًا، وهو (لبس)، وكذلك **قوله:**

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

فـ(أعقله): منصوب بـ(أن) محذوفة، وهي جائزة الحذف؛ لأن قبله اسمًا صريحًا وهو (قتلي)، وكذلك **قوله:**

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ

فـ(أرضيه): منصوب بـ(أن) محذوفة جوازًا بعد الفاء؛ لأن قبلها اسمًا صريحًا وهو (توقع)، وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا**﴾[الشورى:٥١]، فـ(يرسل): منصوب بـ(أن) الجائزة الحذف؛ لأن قبله (وحيًا)، وهو اسم صريح. **وقوله: (وَشَذَّ حَذْفُ «أَنْ» وَنَصْبٌ...)**: فيه أن حذف (أن) والنصب بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه، ومنه قولهم: (مُرْهُ يحفرَها) بنصب (يحفر)، أي: مُرْهُ أن يحفرها، ومنه قولهم: (خُذ اللصَّ قبل يأخذَك)، أي: قبل أن يأخذك، ومنه **قوله:**

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَاللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

في رواية من نصب (أَحْضُر)، أي: أن أحضر.

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

٦٩٥- بِـ(لَا) وَلَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِـ(لَمْ) وَ(لَمَّا)

٦٩٦- وَاجْزِمْ بِـ(إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْ مَا

٦٩٧- وَحَيْثُمَا، أَنَّى)، وَحَرْفٌ: (إِذْ مَا كَ(إِنْ)، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

س: قوله: (بِـ«لَا» وَلَامٍ طَالِبًا...وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَاء): فيه أنَّ الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين: **أحدهما**: ما يجزم فعلًا واحدًا، وهو اللام الدالة على الأمر، نحو: (ليقمْ زيدٌ)، أو على الدعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧]، و(لا) الدالة على النهي، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[التوبة:٤٠]، أو على الدعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، و(لم) و(لَـمَّا)، وهما للنفي، ويختصان بالمضارع، ويقلبان معناه إلى المضي، نحو: (لم يقمْ زيدٌ)، و(لَـمَّا يقمْ عمرٌو)، ولا يكون النفي بـ(لَمَّا) إلَّا متصلًا بالحال، أي: إلى وقت التَّكلم، **والفرق بينهما**: أنَّ النفي بـ(لم) يفيد الاتصال مع الانقطاع، خلافًا لـ(لَـمَّا) فإنَّ النفي بها يفيد الاستمرار حتى وقت التكلم كما رأيت. **والثاني**: ما يجزم فعلين، وهو (إن)، نحو: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾[البقرة:٢٨٤]، و(مَنْ)، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾[النساء:١٢٣]، و(ما)، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[البقرة:١٩٧]، و(مهما)، نحو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[الأعراف:١٣٢]، و(أي) مطلقًا، مضافةً كانت أو غير مضافة، نحو: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء:١١٠]، ومنه: (أيَّ غلامٍ تضربْ أضربْ)، و(متى)، **كقوله**:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

و(أيَّان)، **كقوله**:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

و(أينما)، **كقوله**:

أَيْـــنَمَا الـــرِّيحُ تُمَيِّلْهَـــا تَمِـــلْ .....

و(إذما)، نحو **قوله**:

وَإِنَّـكَ إِذْمَـا تَـأْتِ مَـا أَنْـتَ آمِـرٌ بِـهِ تُلْـفِ مَـنْ إِيَّـاهُ تَـأْمُرُ آتِيَـا

و(حيثما)، نحو **قوله**:

حَيْـثُمَا تَسْـتَقِمْ يُقَـدِّرْ لَـكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحًـا فِي غَـابِرِ الْأَزْمَـانِ

و(أنَّى)، نحو **قوله**:

خَلِـيلَيَّ أَنَّـى تَأْتِيَـانِيَ تَأْتِيَـا أَخًـا غَـيْرَ مَـا يُرْضِـيكُمَا لَا يُحَـاوِلُ

وهذه الأدوات التي تجزم فعلين كلها أسماء، إلَّا (إن، وإذما) فإنَّهما حرفان على خلاف في بعضها، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلًا واحدًا كلها حروف.

٦٩٨- **فِعْلَـيْنِ يَقْتَضِـينَ: شَرْطٌ قُـدِّمَا يَتْلُـو الجَـزَاءَ، وَجَوَابًـا وُسِـمَا**

٦٩٩- **وَمَاضِـيَيْنِ، أَوْ مُضَـارِعَيْنِ تُلْفِـيهِمَا، أَوْ مُتَخَـالِفَيْنِ**

٧٠٠- **وَبَعْـدَ مَـاضٍ رَفْعُـكَ الجَـزَا حَسَـنْ وَرَفْعُـهُ بَعْـدَ مُضَـارِعٍ وَهَـنْ**

٧٠١- **وَاقْـرُنْ بِفَـا حَـتْمًا جَوَابًـا لَـوْ جُعِـلْ شَرْطًـا لِـ(إِنْ)، أَوْ غَيْرِهَـا لَمْ يَنْجَعِـلْ**

٧٠٢- **وَتَخْلُـفُ الْفَـاءَ (إِذَا) الْمُفَاجَـأَهْ كَـ(إِنْ تَجُـدْ إِذَا لَنَـا مُكَافَـأَهْ)**

ش: قوله: (فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ...): يعني: أنَّ هذه الأدوات المذكورة في قوله: (واجزم بـ«إن») إلى قوله: (وأنَّى) يقتضين جملتين: **إحداهما** -وهي المتقدمة-: تسمَّى (شرطًا). **والثانية** -وهي المتأخرة-: تسمَّى (جوابًا وجزاءً)، ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية، نحو: (إنْ جاء زيدٌ أكرمتُه)، و(إن جاء زيدٌ فله الفضلُ).

وقوله: (تُلْفِيهِمَا): أي: تجدهما. ومعنى البيت واضح، **وحاصله**: أنَّ جملتَي الشرط والجزاء إذا كانتا فعليتين تكونان على أربعة أحوال: **الأول**: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: (إن قامَ زيد قامَ عمرو)، ويكونان في محل جزم. **والثاني**: أن يكونا مضارعين، نحو: (إن يقمْ زيد يقمْ عمرو). **والثالث**: أن يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا، نحو: (إن قامَ زيد يقمْ عمرو). **والرابع**: أن يكون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا، وهو قليل، نحو: (إن قمتَ ضربتُكَ). **وقوله: (وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ...)**: أي: إذا كان الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا جاز جزم الجزاء ورفعه، وكلاهما حسن، فتقول: (إن قام زيدٌ يقمْ عمرٌو) و(يقومُ عمرو)، وإن كان الشرط مضارعًا والجزاء مضارعًا وجب الجزم فيهما، ورفع الجزاء ضعيف، **كقوله**:

يَـا أَقْـرَعُ بْـنُ حَـابِسٍ يَـا أَقْـرَعُ إِنَّـكَ إِنْ يُصْـرَعْ أَخُـوكَ تُصْـرَعُ

وقوله: (وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا...): أي: إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطًا وجب اقترانه بالفاء، وذلك كالجملة الاسمية، نحو: (إن جاء زيدٌ فهو محسنٌ)، وكفعل الأمر، نحو: (إن جاء زيدٌ فاضربه)، وكالفعلية المنفيَّة بـ(ما)، نحو: (إن جاء زيدٌ فما أضربه)، أو (لن)، نحو: (إن جاء زيد فلن أضربه). وقد جمع بعضهم مواطن وجوب اقتران الجواب بالفاء -وذلك في سبعة مواضع- **فقال**:

اقْرِنْ جَـوَابَ الشَّـرْطِ بِالْفَـاءِ الَّتِـي لِلـرَّبْطِ فِي سَـبْعٍ بِـلَا تَلْبِـيسِ
اسـمِيَّةٍ، طَلَبِيَّـةٍ، وَبِجَامِـدٍ وَبِـ(مَا) وَ(قَدْ) وَبِـ(لَنْ) وَبِـالتَّنْفِيسِ

وقوله: (وَتَخْلُفُ الْفَاءَ «إِذَا»...): أي: إذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء، ويجوز إقامة (إذا) الفجائية مقام الفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم:٣٦]. ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناء بفهم ذلك من التمثيل، وهو (إن تجد إذا لنا مكافأة).

٧٠٣- وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ... بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

٧٠٤- وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا ... أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

٧٠٥- وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

ش: قوله: (وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا...): أي: إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم عطفًا على الجزاء، والرفع[1]، والنصب على إضمار (أن)، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾[البقرة:٢٨٤]، بجزم (يغفر) ورفعه ونصبه، وكذلك روي بالثلاثة قوله:

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ ... رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ... أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

روي بجزم (نأخذ) ورفعه ونصبه. **وقوله: (وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ...)**: أي: إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز

---

(١) **قال الخضري** رحمه الله تعالى: **قوله: (والرفع)**: أي: استئنافًا، بناءً على أن الفاء يستأنف بها كالواو، أو عطفًا على مجموع الشرط وجوابه.

نصبه وجزمه، نحو: (إن يقمْ زيد ويخرجْ خالد أكرمْك) بجزم (يخرج) ونصبه، ومن النصب **قوله:**

وَمَـنْ يَقْـتَرِبْ مِنَّـا وَيَخْضَـعَ نُـؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْـمًا مَـا أَقَـامَ وَلَا هَضْـمَا

وقوله: (وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ...): أي: يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه، وذلك عندما يدل دليل على حذفه، نحو: (أنت ظالم إن فعلت)، فحذف جواب الشرط؛ لدلالة (أنت ظالم) عليه، والتقدير: (أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم)، وهذا كثير في لسانهم، وأما عكسه -وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء- فقليل، ومنه **قوله:**

فَطَلِّقْهَـا فَلَسْـتَ لَهَـا بِكُـفْءٍ وَإِلَّا يَعْـلُ مَفْرِقَـكَ الْحُسَـامُ

أي: وإلا تطلقها يَعْلُ مفرقك الحسام. **والحسام:** هو طرف السَّيف الحاد.

٧٠٦- **وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَـوَابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَهْـوَ مُلْتَـزَمْ**

٧٠٧- **وَإِنْ تَوَالَيَـا وَقَبْـلُ ذُو خَـبَرْ فَالشَّـرْطَ رَجِّـحْ مُطْلَقًـا بِـلَا حَـذَرْ**

٧٠٨- **وَرُبَّـمَا رُجِّـحَ بَعْـدَ قَسَـمِ شَرْطٌ بِـلَا ذِي خَـبَرٍ مُقَـدَّمِ**

ش: قوله: (وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ...): أي: إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما؛ لدلالة جواب الأول عليه، فتقول: (إن قام زيد والله يقم عمرٌو)، فتحذف جواب القسم؛ لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول: (والله إن يقم زيدٌ ليقومنَّ عمرٌو)، فتحذف جواب الشرط؛ لدلالة جواب القسم عليه. **وقوله: (وَإِنْ تَوَالَيَا...):** أي: إذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما وحذف جواب المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، أي: ما يطلب خبرًا من مبتدأ أو ناسخ، فإن تقدم عليهما ذو خبر رجح الشرط مطلقًا،

أي: سواء كان متقدمًا أو متأخرًا، فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم، فتقول: (زيد إن قام والله أكرمْه)، و(زيد والله إن قام أكرمْه). **وقوله: (وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ...)**: أي: قد جاء قليلًا ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه **قوله:**

لَـئِنْ مُنِيـتَ بِنَـا عَـنْ غِـبِّ مَعْرَكَـةٍ لَا تُلْفِنَـا عَـنْ دِمَـاءِ الْقَـوْمِ نَنْتَفِـلُ

فلام (لئن): موطِّئة لقسم محذوف، والتقدير: (والله لئن)، و(إن) شرط، وجوابه: (لا تلفنا)، وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يجب القسم، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير -وهو إجابة القسم؛ لتقدمه- لقيل: (لا تلفينا) بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع. **وقوله: (مُنِيتَ)**: أي: ابتُليتَ. **و(نَنْتَفِل)**: أي: ننفصل ونتبرَّأ.

فَصْلُ (لَوْ)

٧٠٩- (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِـيٍّ، وَيَقِـلْ إِيلَاؤُهَـا مُسْـتَقْبَلًا لَكِـنْ قُبِـلْ

٧١٠- وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْـلِ كَـ(إِنْ) لَكِـنَّ (لَـوْ) (أَنَّ) بِهَـا قَـدْ تَقْـتَرِنْ

٧١١- وَإِنْ مُضَـارِعٌ تَلَاهَـا صُرِفَـا إِلَى الْمُضِـيِّ نَحْوُ: (لَـوْ يَفِـي كَفَـى)

شرح: قوله: («لَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ...): (لو) تستعمل استعمالين: **أحدهما:** أن تكون مصدرية، **وعلامتها:** صحة وقوع (أن) موقعها، نحو: (وددت لو قام زيد)، أي: قيامه. **الثاني:** أن تكون شرطيَّة، ولا يليها -غالبًا- إلا ماضٍ معنًى، وذلك نحو قولك: (لو قام زيدٌ لقمت). وهي حرف تدل على

امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه. **وقيل**: حرف امتناع لامتناع. وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، **وإليه أشار بقوله**: **(ويقل إيلاؤها مستقبلًا)**، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء:٩]، **وقوله**:

وَلَـوْ أَنَّ لَـيْلَى الْأَخْيَلِيَّـةَ سَـلَّمَتْ ... عَـلَيَّ وَدُونِي جَنْـدَلٌ وَصَـفَائِحُ
لَسَـلَّمْتُ تَسْـلِيمَ الْبَشَاشَـةِ أَوْ زَقَـا ... إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ
وَلَـوْ تَلْتَقِـي أَصْـدَاؤُنَا بَعْـدَ مَوْتِنَـا ... وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبْسَبُ
لَظَـلَّ صَـدَى صَـوْتِي وَإِنْ كُنْـتُ رِمَّـةً ... لِصَوْتِ صَـدَى لَـيْلَى يَهِـشُّ وَيَطْـرُبُ

ومعنى: (جَنْدَلٌ): أي: الحجارة العراض التي توضع على القبور. **ومعنى: (زقا)**: أي: صاحَ. **وقوله: (صَدًى)**: هو الصوت الذي يسمع في الخلاء والجبال. **ومعنى: (الرَّمَس)**: القبر. **و(السَّبْسَبُ)**: المفازة الواسعة. **ومعنى: (يَهِشُّ)**: أي: يرتاح. **وقوله: (وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ...)**: يعني: أنَّ (لو) الشرطية تختص بالفعل؛ فلا تدخل على الاسم، كما أنَّ (إنْ) الشرطية كذلك، لكن تدخل (لو) على (أنَّ) واسمها وخبرها، نحو: (لو أن زيدًا قائمٌ لقمتُ)، فـ(أنَّ) **وما دخلت عليه**: في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت قيام زيدٍ. **وقوله: (وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا...)**: فيه أنه إن وقع بعد (لو) مضارع قُلبَ معناه إلى المضي كما مثَّل في قوله: (لو يفي كفى)، أي: لو وفَّى كفى.

(أَمَّا) وَ(لَوْلا) وَ(لَوْمَا)

٧١٢- (أَمَّا) كَ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ)، وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا
٧١٣- وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا
٧١٤- (لَوْلَا) وَ(لَوْمَا) يَلْزَمَانِ الِابْتِدَا إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا
٧١٥- وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَ(هَلَّا) (أَلَّا) (أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا
٧١٦- وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

ش: قوله: («أَمَّا» كـ«مَهْمَا يَكُ...): فيه أنَّ (أما) حرف تفصيل غالبًا، وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسرها سيبويه بـ(مهما يك من شيء)، والمذكور بعدها جواب الشرط؛ فلذلك لزمته الفاء، نحو: (أَمَّا زيدٌ فمنطلقٌ)، والأصل: (مهما يك من شيء فزيدٌ منطلقٌ)، فأنيبت أمَّا مناب (مهما يك من شيء)، فصار: (أما فزيدٌ منطلق)، ثم أخرت الفاء إلى الخبر إصلاحًا للَّفظ، فصار: (أما زيدٌ فمنطلقٌ)، **ولهذا قال**: (**وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا**).

وقوله: (وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ...): أي: قلَّ حذف الفاء المجاب بها (أمَّا) في النَّثر، كقوله ﷺ: «**أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ**»، هكذا وقع في "صحيح البخاري"[1]: «**مَا بَالُ**»، بحذف الفاء، والأصل: (أما بعد فما بال رجال)، فحذفت الفاء. **وقوله**: («لَوْلَا» وَ«لَوْمَا» يَلْزَمَانِ...): أي: لـ(لولا) و(لوما) استعمالان: **أحدهما**: أن يكونا دالَّين على امتناع الشيء؛ لوجود غيره، **وهو المراد بقوله**: (**إذا امتناعًا بوجود عقدَا**)، ويلزمان حينئذ الابتداء؛ فلا يدخلان إلا على المبتدأ، ويكون الخبر بعدهما محذوفًا غالبًا، نحو:

---

(١) برقم: (٢١٦٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

(لولا زيدٌ لأكرمتك)، و(لوما زيدٌ لأكرمتك)، و(لوما زيدٌ ما جاء عمرٌو)، و(لوما زيد لم يجئ عمرو)، فـ(**زيد**): في هذه المَثُل ونحوها مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: (لولا زيد موجودٌ). **وقوله: (وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ...)**: أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني لـ(لولا) و(لوما)، وهو الدلالة على التحضيض، ويختصان حينئذ بالفعل، نحو: (لولا ضربت زيدًا)، و(لوما قتلت بكرًا)، فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيًا، وإن قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلًا بمنزلة فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ﴾[التوبة:١٢٢]، أي: لينفر. وبقية أدوات التحضيض حكمها كذلك، فتقول: (هلَّا ضربت زيدًا)، و(أَلَا فعلتَ كذا)، و(ألا) مخفَّفة كـ(أَلَّا) مشددة. **وقوله: (وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ...)**: فيه أنَّه قد يقع الاسم بعد أدوات التَّحضيض، ويكون معمولًا لفعلٍ مضمرٍ، أو لفعل مؤخر عن الاسم، فالأول **كقوله:**

هَــلَّا التَّقَــدُّمُ وَالْقُلُــوبُ صِــحَاحُ .....

فـ(**التقدم**): مرفوع بفعل محذوف، وتقديره: (هَلَّا وُجِدَ التَّقدُّم)، ومثله **قوله:**

تَعُــدُّونَ عَقْــرَ النِّيــبِ أَفْضَــلَ مَجْــدِكُمْ بَنِــي ضَــوْطَرَى لَــوْلَا الْكَمِــيَّ الْمُقَنَّعَــا

فـ(**الكميَّ**): مفعول بفعل محذوف، والتقدير: (لولا تعدون الكميَّ المقنعَ)، والثاني كقولك: (لولا زيدًا ضربتَ)، فـ(**زيدًا**): مفعول (ضربت).

الإِخْبَارُ بِـ(الَّذِي) وَفُرُوعِهِ وَالأَلِفِ وَاللامِ

٧١٧- مَا قِيلَ: (أَخْبِرْ عَنهُ بِالَّذِي) خَبَرْ عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ

٧١٨- وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩- نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَادْرِ المَأْخَذَا

٧٢٠- وَبِـ(اللَّذَيْنِ)، وَ(الَّذِينَ)، وَ(الَّتِي) أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ المُثْبَتِ

ش: قوله: (مَا قِيلَ: «أَخْبِرْ عَنهُ...فَادْرِ المَأْخَذَا): هذا الباب وضعه النحويُّون لامتحان الطالب وتدريبه، كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك. فإذا قيل لك أخبر عن اسم من الأسماء بـ(الذي) فظاهر هذا اللَّفظ: أنَّك تجعل (الذي) خبرًا عن ذلك الاسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المجعول خبرًا هو ذلك الاسم، والمخبر عنه إنما هو (الذي) كما ستعرفه، **فقيل**: إن الباء في (بـ«الذي») بمعنى (عن)، فكأنه قيل: (أخبر عن «الذي»). **والمقصود**: أنه إذا قيل لك ذلك فجئ بـ(الذي) واجعله مبتدأً، واجعل ذلك الاسم خبرًا عن (الذي)، وخذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين (الذي) وبين خبره وهو ذلك الاسم، واجعل الجملة صلة (الذي)، واجعل العائد على (الذي) الموصول ضميرًا تجعله عوضًا عن ذلك الاسم الذي صيرته خبرًا. فإذا قيل لك: (أخبر عن «زيد» من قولك: «ضربت زيدًا»)، فتقول: (الذي ضربته زيدٌ)، فـ(**الذي**): مبتدأ، و(**زيد**): خبره، و(**ضربته**): صلة (الذي)، والهاء في (ضربته) خَلَفٌ عن (زيد) الذي جعلته خبرًا، وهي عائدة على (الذي). **وقوله**: (وَبِـ«اللَّذَيْنِ»، وَ«الَّذِينَ»...): أي: إذا كان الاسم الذي قيل لك: (أخبر عنه) مثنًّى فجئ بالموصول مثنًّى، كـ(اللَّذَينِ)، وإن كان مجموعًا فجئ به كذلك،

كـ(الذين)، وإن كان مؤنثًا فجيء به كذلك، كـ(التي). **والحاصل**: أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به، أي: عن الموصوف؛ لأنه خبر عنه، ولابد من مطابقة الخبر للمخبر عنه: إن مفردًا فمفردٌ، وإن مثنًّى فمثنًّى، وإن مجموعًا فمجموعٌ، وإن مذكَّرًا فمذكَّرٌ، وإن مؤنَّثًا فمؤنَّثٌ، فإذا قيل لك: (أخبر عن «الزيدَين» من: «ضربت الزيدَين»)، قلت: (اللَّذان ضربتهما الزَّيدان)، وإذا قيل: (أخبر عن «الزيدِين» من: «ضربت الزيدِين»)، قلت: (الذِين ضربتهم الزيدون)، وإذا قيل: (أخبر عن «هند» من: «ضربت هندًا»)، قلت: (التي ضربتها هندٌ).

٧٢١- قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢- كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ اوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

٧٢٣- وَأَخْبَرُوا هُنَا بِ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

٧٢٤- إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لـ(أَلْ) ... كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ: (وَقَى اللهُ الْبَطَلْ)

٧٢٥- وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

ش: قوله: (قَبُولُ تَأْخِيرٍ...فَرَاعِ مَا رَعَوْا): أي: يشترط في الاسم المخبر عنه بـ(الذي) شروط: **أحدها**: أن يكون قابلًا للتأخير؛ فلا يخبر بـ(الذي) عمَّا له صدر الكلام، كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: (مَنْ)، و(مَا). **الثاني**: أن يكون قابلًا للتعريف؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز، أي: بالحال والتَّمييز، فـ(عن) -هنا- نابت مناب الباء. **الثالث**: أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بأجنبي؛ فلا يخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرًا، كالهاء في (زيد ضربته). **الرابع**: أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بمضمر، نحو: (الذي ضربته

رجلٌ ظريفٌ)، أو عن المضاف والمضاف إليه، نحو: (الذي ضربته غلام زيد).

وقوله: (وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ«أَلْ»...«وَقَى اللهُ الْبَطَلْ»): أي: يخبر بالألف واللام عن الاسم -كما مرَّ معك في (الذي) وفروعه- إذا كان واقعًا في جملة فعلية، وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الألف واللَّام، كاسم الفاعل، واسم المفعول، نحو: (وقى الله البطلَ)، فتقول: (الواقي البطلَ اللهُ)، وتخبر أيضًا عن (البطل) كما أخبرت عن الاسم الكريم، فتقول: (الواقيه اللهُ البطلُ). **وقوله: (وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ...):** أي: الوصف الواقع صلة لـ(أل) إن رفع ضميرًا: فإمَّا أن يكون عائدًا على الألف واللَّام، أو على غيرها، فإن كان عائدًا عليها استتر، وإن كان عائدًا على غيرها انفصل، فإن قلت: (بلَّغت من الزَّيدَين إلى العَمْرِينَ رسالةً): فإن أخبرت عن التاء في (بلغتُ) قلت: (المبلِّغ من الزَّيدَين إلى العَمرِين رسالةً أنا)، ففي (المبلغ) ضمير عائد على الألف واللام يفسره الخبر، تقديره: (أنا)، فيجب استتاره، وإن أخبرت عن (الزَّيدَين) من المثال المذكور قلت: (المبلَّغ أنا منهما إلى العَمْرِين رسالةً الزيدان)، فـ(أنا): مرفوع بـ(المبلِّغ)، وليس عائدًا على الألف واللام؛ لأن المراد بالألف واللام -هنا- مثنى، وهو المخبر عنه، فيجب إبراز الضمير. وإن أخبرت عن (العَمْرِين) من المثال المذكور قلت: (المبلَّغ أنا من الزَّيدَين إليهم رسالةً العَمْرُون)، فيجب إبراز الضمير كما تقدم. وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن (رسالة) من المثال المذكور؛ لأن المراد بالألف واللام هنا (الرسالة)، والمراد بالضمير الذي ترفعه صلة (أل) المتكلم، فتقول: (المبلِّغها أنا من الزَّيدَين إلى العَمْرِين رسالةٌ).

الْعَدَدُ

٧٢٦- (ثَلَاثَــةً) بِالتَّــاءِ قُــلْ لِلْعَشَــرَهْ ... فِي عَــدِّ مَــا آحَــادُهُ مُــذَكَّرَهْ

٧٢٧- فِي الضِّــدِّ جَــرِّدْ، وَالْمُمَيِّــزَ اجْــرُرِ ... جَمْعًــا بِلَفْــظِ قِلَّــةٍ فِي الْأَكْثَــرِ

٧٢٨- وَ(مِائَــةً) وَ(الْأَلْــفَ) لِلْفَــرْدِ أَضِــفْ ... وَ(مِائَــةٌ) بِــالْجَمْعِ نَــزْرًا قَــدْ رُدِفْ

٧٢٩- وَ(أَحَــدَ) اذْكُــرْ وَصِــلَنْهُ بِـ(عَشَــرْ) ... مُرَكَّبًــا قَاصِــدَ مَعْــدُودٍ ذَكَــرْ

٧٣٠- وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَهْ) ... وَالشِّــينُ فِيهَــا عَــنْ تَمِــيمٍ كَسْــرَهْ

٧٣١- وَمَــعَ غَــيْرِ (أَحَــدٍ) وَ(إِحْــدَى) ... مَــا مَعْهُــمَا فَعَلْــتَ فَافْعَــلْ قَصْــدَا

٧٣٢- وَلِـــ(ثَلَاثَةٍ) وَ(تِسْــعَةٍ) وَمَــا ... بَيْــنَهُمَا إِنْ رُكِّبَــا مَــا قُــدِّمَا

شرح: قوله: («ثَلَاثَةً» بِالتَّاءِ...فِي الْأَكْثَرِ): أي: تثبت التاء في (ثلاثة) و(أربعة) وما بعدهما إلى (عشرة) إن كان المعدود بها مذكرًا، وتسقط إن كان مؤنثًا ولو مجازًا، ويضاف إلى جمعٍ، نحو: (عندي ثلاثةُ رجالٍ)، و(أربعُ نساءٍ)، وهكذا إلى (عشرة). **وأشار بقوله: (جمعًا بلفظ قلة في الأكثر)**: إلى أن المعدود بها إن كان له جمع قلة وكثرة لم يضف العدد في الغالب إلَّا إلى جمع القلة، فتقول: (عندي ثلاثةُ أفْلُسٍ)، و(ثلاثُ أنفسٍ)، ويقل: (عندي ثلاثةُ فلوسٍ)، و(ثلاث نفوس)، ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[البقرة:٢٢٨]، فأضاف (ثلاثة) إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو (أقراء)، وهو الأصل في غير القرآن، فإن لم يكن للاسم إلَّا جمع كثرة لم يضف إلَّا إليه، نحو: (ثلاثةُ رجال). **وقوله: (وَ«مِائَةً» وَ«الْأَلْفَ» لِلْفَرْدِ...)**: فيه أنَّ (مائة) و(ألفًا) من الأعداد المضافة، وأنَّهما لا يضافان إلَّا إلى مفرد، نحو: (عندي مائةُ رجلٍ)، و(ألفُ درهمٍ)، وورد إضافة (مائة) إلى جمع

قليلًا، ومنه قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف:٢٥] بإضافة (مائة) إلى (سنين). *والحاصل*: أن العدد المضاف على قسمين: **أحدهما**: ما لا يضاف إلا إلى جمع، وهو (ثلاثة) إلى (عشرة). **والثاني**: ما لا يضاف إلَّا إلى مفرد، وهو (مائة) و(ألف) وتثنيتهما، نحو: (مائتَا درهم)، و(ألفَا درهم)، وأمَّا إضافة (مائة) إلى جمع فقليل. **وقوله: (وَ«أَحَدَ» اذْكُرْ وَصِلَنْهُ...مَا قُدِّمَا)**: فيه ذكر العدد المركب، فيركب (عشرة) مع ما دونها إلى (واحد)، نحو: (أحد عشر)، و(اثنا عشر)، و(ثلاثة عشر)، و(أربعة عشر)، إلى (تسعة عشر)، هذا للمذكر، وتقول في المؤنث: (إحدى عشْرةَ)، و(اثنتا عشْرةَ)، و(ثلاثَ عشْرةَ)، و(أربع عشْرَةَ) إلى (تسع عشْرةَ)، فللمذكر (أحد) و(اثنا)، وللمؤنث (إحدى) و(اثنتا). وأمَّا (ثلاثة) وما بعدها إلى (تسعة): فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله، فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكرًا، وتسقط إن كان مؤنثًا. وأمَّا (عشرة) -وهو الجزء الأخير- فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكرًا، وتثبت إن كان مؤنثًا على العكس من (ثلاثة) فما بعدها، فتقول: (عندي ثلاثةَ عشَرَ رجلًا)، و(ثلاثَ عشْرةَ امرأة)، وكذلك حكم (عشرة) مع (أحد) و(إحدى) و(اثنين) و(اثنتين)، فتقول: (أَحَدَ عَشَرَ رجلًا)، و(اثنا عَشَرَ رجلًا) بإسقاط التاء، وتقول: (إحدى عشَرَةَ امرأة)، و(اثنتا عَشَرَةَ امرأة) بإثبات التاء، ويجوز في شين (عشرة) مع المؤنث التسكين، ويجوز أيضًا كسرها، وهي لغة تميم.

٧٣٣- **وَأَوْلِ (عَشْـرَةَ) (اثْنَتَيْ) وَ(عَشَـرَا) (اثْنَـيْ) إِذَا أُنْثَـى تَشَـا أَوْ ذَكَـرَا**

٧٣٤- **وَالْيَا لِغَـيْرِ الرَّفْـعِ، وَارْفَـعْ بِـالْأَلِفْ وَالْفَـتْحُ فِي جُـزْأَيْ سِـوَاهُمَا أُلِـفْ**

٧٣٥- وَمَيِّـــزِ (الْعِشْـــرِينَ) لِلـــ(تِّسْعِينَا) بِوَاحِـــدٍ كَ(أَرْبَعِـــينَ حِينَـــا)

شرح: قوله: (وَأَوْلِ «عَشْرَةَ»...سِوَاهُمَا أُلِفْ): فيه أنَّه يقال: (اثنا عشر) للمذكر بلا تاء في الصدر والعجز من نحو: (عندي اثنا عشَر رجلًا)، ويقال: (اثنتَا عشْرة امرأة) للمؤنث بتاء في الصدر والعجز. **ونَبَّه بقوله: (واليا لغير الرفع)**: على أن الأعداد المركبة كلها مبنية، صدرها وعجزها، وتبنى على الفتح، نحو: (أحدَ عشَرَ) بفتح الجزأين، و(ثَلاثَ عَشَرَةَ) بفتح الجزأين.

ويستثنى من ذلك: (اثنَا عَشَرَ)، و(اثنتا عَشَرَةَ)، فإنَّ صدرهما يعرب بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا كما يعرب المثنَّى، وأمَّا عجزها فيُبنَى على الفتح، فتقول: (جاء اثنا عَشَرَ رجلًا)، و(رأيت اثنَيْ عَشَرَ رجلًا)، و(مررت باثنَي عَشَرَ رجلًا)، و(جاءت اثنتَا عَشَرَةَ امرأةً)، و(رأيتُ اثنتَيْ عَشَرَةَ امرأةً)، و(مررت باثنتَيْ عَشَرَةَ امرأةً). **وقوله: (وَمَيِّزِ «الْعِشْرِينَ»...)**: فيه ذكر العدد المفرد، وهو من الـ(عشرين) إلى الـ(تسعين)، ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميزه إلَّا مفردًا منصوبًا، نحو: (عشرون رجلًا)، و(عشرون امرأةً)، ويذكر قبله النَّيِّف، ويعطف هو عليه، فيقال: (أحدٌ وعشرون)، و(اثنانِ وعشرون)، و(ثلاثةٌ وعشرون) بالتاء في (ثلاثة)، وكذا ما بعد الـ(ثلاثة) إلى الـ(تسعة) للمذكر، ويقال للمؤنث: (إحدى وعشرون)، و(اثنتان وعشرون)، و(ثلاث وعشرون) بلا تاء في (ثلاث)، وكذا ما بعد الـ(ثلاث) إلى الـ(تسع).

وتلخص ممَّا سبق ومن هذا: أن أسماء العدد على أربعة أقسام: مضافة، نحو: (مائة رجل)، ومركبة، نحو: (خمسة عشر رجلًا)، ومفردة، نحو: (عشرون رجلًا)، ومعطوفة، نحو: (أحد وعشرون).

٧٣٦- وَمَيِّـــزُوا مُرَكَّبًـــا بِمِثْـــلِ مَـــا مُيِّـــزَ (عِشْـــرُونَ) فَسَـــوِّيَنْهُمَا
٧٣٧- وَإِنْ أُضِـــيفَ عَـــدَدٌ مُرَكَّـــبُ يَبْقَـى الْبِنَـا، وَعَجُـزٌ قَـدْ يُعْـرَبُ
٧٣٨- وَصُـغْ مِـنِ (اثْنَـيْنِ) فَـمَا فَـوْقُ إِلَى (عَشَـرَةٍ) كَ(فَاعِـلٍ) مِـنْ (فَعَـلَا)
٧٣٩- وَاخْتِمْـهُ فِي التَّأْنِيـثِ بِالتَّـا، وَمَتَـى ذَكَّـرْتَ فَـاذْكُرْ (فَـاعِلًا) بِغَـيْرِ تَـا

ش: قوله: (وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا...): فيه أنَّ تمييز العدد المركب كتمييز (عشرين) وأخواته، فيكون مفردًا منصوبًا، نحو: (أحد عشر رجلًا)، و(إحدى عشْرَة امرأةً). وقوله: (وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ...): أي: يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها ما عدا (اثني عشر)، فإنَّه لا يضاف؛ فلا يقال: (اثنا عَشَرُك). وإذا أضيف العدد المركب فمذهب البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما، فتقول: (هذه خمسةَ عشَرَك)، و(رأيتُ خمسةَ عشَرَك)، و(مررت بخمسةَ عشَرَك) بفتح آخر الجزأين، وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر على بنائه، فتقول: (هذه خمسةَ عشْرُك)، و(رأيت خمسةَ عشْرَك)، و(مررت بخمسةَ عشْرِكَ). وقوله: (وَصُغْ مِنِ «اثْنَيْنِ»...بِغَيْرِ تَا): أي: يصاغ من (اثنين) إلى (عشرة) اسم موازن لـ(فاعل)، كما يصاغ من (فَعَلَ)، نحو: (ضارب) من (ضَربَ)، فيقال: (ثان)، و(ثالث)، و(رابع) إلى (عاشر) بلا تاء في التذكير، وبتاء في التأنيث.

٧٤٠- وَإِنْ تُـرِدْ بَعْـضَ الَّـذِي مِنْـهُ بُنِـي تُضِـفْ إِلَيْـهِ مِثْـلَ بَعْـضٍ بَـيِّنْ
٧٤١- وَإِنْ تُـرِدْ جَعْـلَ الْأَقَـلِّ مِثْـلَ مَـا فَـوْقُ فَحُكْـمُ (جَاعِـلٍ) لَـهُ احْكُـمَا

ش: قوله: (وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ...لَهُ احْكُمَا): أي: لـ(فاعل) المصوغ من اسم العدد استعمالان: أحدهما: أن يفرد، فيقال: (ثان)، و(ثانيَة)، و(ثالثٌ)، و(ثالثة) كما سبق. والثاني: أن لا يفرد، وحينئذ إمَّا أن يستعمل مع ما اشتق منه،

وإمَّا أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه، **ففي الصورة الأولى**: يجب إضافة (فاعل) إلى ما بعده، فتقول في التذكير: (ثاني اثنين)، و(ثالث ثلاثة)، و(رابع أربعة) إلى (عاشرِ عشَرَة)، وتقول في التأنيث: (ثانيةُ اثنتين) على القياس، و(ثالثةُ ثلاثٍ) على خلاف القياس، و(رابعةُ أربعٍ) إلى (عاشرةِ عشْرٍ)، والمعنى: (أحد اثنين)، و(إحدى اثنتين)، و(أحد عشر)، و(إحدى عشرة)، **وهذا هو المراد بقوله: (وإن ترد بعض الذي)...البيت**، أي: وإن ترد بـ(فاعل) -المصوغ من (اثنين) فما فوقه إلى (عشرة)- بعض الذي بني (فاعل) منه -أي: واحدًا مما اشتق منه- فأضف إليه مثل بعض، والذي يضاف إليه هو الذي اشتق منه. **وفي الصورة الثانية** -أي: استعمال ما قبل ما اشتق منه- يجوز وجهان: **أحدهما**: إضافة (فاعل) إلى ما يليه، وذلك إذا أردت المضي. **والثاني**: تنوينه ونصب ما يليه به، وذلك إذا أردت الحال أو الاستقبال، كما يفعل باسم الفاعل، نحو: (ضاربُ زيدٍ)، و(ضاربٌ زيدًا)، فتقول في التذكير: (ثالثُ اثنين) و(ثالثٌ اثنين)، و(رابعُ ثلاثةٍ) و(رابعٌ ثلاثةً) بالإضافة أو القطع، وهكذا إلى (عاشرِ تسعةٍ) و(عاشرٍ تسعةً)؛ لكونه يعامل معاملة (فاعل). وتقول في التأنيث: (ثالثةُ اثنتين) و(ثالثةٌ اثنتين)، و(رابعةُ ثلاثٍ) و(رابعةٌ ثلاثًا)، وهكذا إلى (عاشرةِ تسعٍ) و(عاشرةٍ تسعًا)، والمعنى: جاعل الاثنين ثلاثةً، والثالثة أربعةً، **وهذا هو المراد بقوله: (وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق)**، أي: وإن ترد بـ(فاعل) -المصوغ من (اثنين) فما فوقه- جعل ما هو أقل عددًا مثل ما فوقه، فاحكم له بحكم جاعل من جواز الإضافة إلى مفعوله وتنوينه ونصبه.

٧٤٢- وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي اثْنَيْنِ) مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

٧٤٣- أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

٧٤٤- وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِ(حَادِي عَشَرَا) وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) اذْكُرَا

٧٤٥- وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

ش: قوله: (وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ «ثَانِي اثْنَيْنِ»...قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ): فيه أنه إذا أريد بناء (فاعل) من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول -وهو أنه بعض ما اشتق منه- يجوز فيه ثلاثة أوجه: **أحدها**: أن تجيء بتركيبين صدر أولهما (فاعل) في التذكير و(فاعلة) في التأنيث، وعجزهما (عشر) في التذكير و(عشْرَة) في التأنيث، وصدر الثاني منهما في التذكير (أحد)، و(اثنان)، و(ثلاثة) بالتاء إلى (تسعة)، وفي التأنيث (إحدى)، و(اثنتان)، و(ثلاث) بلا تاء إلى (تسع)، نحو: (ثالثَ عشَرَ)، و(ثلاثةَ عشَرَ)، وهكذا إلى (تاسعَ عشَرَ)، (تسعةَ عشَر)، و(ثالثةَ عشَرَةَ)، (ثلاثَ عشَرة) إلى (تاسعةَ عشَرة)، (تسعَ عشَرةَ)، وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح. **الثاني**: أن يقتصر على صدر المركب الأول، فيعرب ويضاف إلى المركب الثاني باقيًا الثاني على بناء جزأيه، نحو: (هذا ثالثُ ثلاثةَ عشَرَ)، و(هذه ثالثةُ ثلاثَ عشَرَة). **الثالث**: أن يقتصر على المركب الأول باقيًا على بناء صدره وعجزه، نحو: (هذا ثالثَ عشَرَ)، و(ثالثةَ عشَرةَ)، **وإليه أشار بقوله: (وشاع الاستغنا بـ«حادي عشَرا» ونحوه)**.

ولا يستعمل (فاعل) من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني -وهو أن يراد به جعل الأقلِّ مساويًا لما فوقه- فلا يقال (رابعَ عشَرَ، ثلاثةَ عشَرَ) في قول الجمهور، وكذلك الجميع، ولهذا لم يذكره المصنف واقتصر على ذكر الأول.

و(حادي): مقلوب (واحد)، **و(حادية)**: مقلوب (واحدة)، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا يستعمل (حادي) إلَّا مع (عشَر)، ولا تستعمل (حادية) إلَّا مع

(عشَرَة)، ويستعملان أيضًا مع (عشرين) وأخواتها، نحو: (حادي وتسعون)، و(حاديةٌ وتسعون)، **وأشار بقوله: (وقبل عشرين)...البيت**: إلى أنَّ (فاعلًا) المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود ويعطف عليه العقود، نحو: (حادي وعشرون)، و(تاسع وعشرون) إلى الـ(تسعين). **وقوله: (بِحَالَتَيْهِ)**: معناه أنه يستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا، وهو أنه يقال: (فاعل) في التذكير، و(فاعلة) في التأنيث.

(كَمْ) وَ(كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا)

٧٤٦- مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ(عِشْرِينَ)كَ(كَمْ شَخْصًا سَمَا)

٧٤٧- وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا ... إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

٧٤٨- وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَ(عَشَرَهْ) ... أَوْ (مِائَةٍ) كَ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ)

٧٤٩- كَ(كَمْ): (كَأَيِّنْ، وَكَذَا)، وَيَنْتَصِبْ ... تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

شرح: قوله: (مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ «كَمْ»...حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا): أي: أنَّ (كم) الاستفهامية يكون مميزها كمميز (عشرين) وأخواته، فيكون مفردًا منصوبًا، نحو: (كم درهمًا قبضتَ؟)، ويجوز جره بـ(من) مضمرة غالبًا إن وليت (كم) حرف جر، نحو: (بكم درهم اشتريتَ هذا؟)، أي: بكم من درهم، فإن لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه في قول الجمهور، وأجاز الفرَّاء والزَّجَّاج والسِّيرافي جرَّه. **وقوله: (وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا...صِلْ «مِنْ» تُصِبْ)**: فيه أنَّ (كم) تستعمل للتكثير، وتكون حينئذٍ خبريَّة، فتميَّز بجمع مجرور، كـ(عشرة)، أو

بمفرد مجرور، كـ(مائة)، نحو: (كم غلمانٍ ملكتُ)، و(كم درهمٍ أنفقتُ)، والمعنى: كثيرًا من الغلمان ملكتُ، وكثيرًا من الدراهم أنفقتُ. ومثل (كم) في الدلالة على التكثير (كذا) و(كأيٍّ)، ومميزهما منصوب أو مجرور بـ(من)، وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ﴾[آل عمران:١٤٦]، و(ملكت كذا درهمًا). وتستعمل (كذا) مفردة كهذا المثال، ومركبة -أي: مكرَّرة- نحو: (ملكت كذا كذا درهمًا)، ومعطوفًا عليها مثلها كثيرًا، نحو: (ملكت كذا وكذا درهمًا). و(كم) لها صدر الكلام استفهامية كانت أو خبرية؛ فلا تقول: (ضربت كم رجلًا؟)، ولا: (ملكتُ كم غلمان)، وكذلك (كأيٍّ)، بخلاف (كذا)، نحو: (ملكت كذا درهمًا).

الْحِكَايَةُ

٧٥٠- احْـكِ بِـ(أَيٍّ) مَـا لِمَنْكُـورٍ سُـئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

٧٥١- وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) ... وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

٧٥٢- وَقُلْ: (مَنَانِ) وَ(مَنَيْنِ) بَعْدَ: (لِي ... إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

٧٥٣- وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتٌ): (مَنَهْ) ... وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

٧٥٤- وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالْأَلِفْ ... بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)

٧٥٥- وَقُلْ: (مَنُونَ) وَ(مَنِينَ) مُسْكِنَا ... إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)

٧٥٦- وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ (مَنُونَ) فِي نَظْمٍ عُرِفْ

ش: أي: إن سئل بـ(أي) -والباء هنا بمعنى: (في)- عن منكور مذكور في كلام سابق حكي في (أي) ما لذلك المنكور من: إعراب، وتذكير، وتأنيث،

وإفراد، وتثنية، وجمع، ويفعل بها ذلك وصلًا ووقفًا؛ فتقول لمن قال: (جاءني رجلٌ): (أيٌّ)، ولمن قال: (رأيت رجلًا): (أيًّا)، ولمن قال: (مررت برجلٍ): (أيٍّ)، وكذلك تفعل في الوصل، نحو: (أيٌّ يا فتًى)، و(أيًّا -وأيٍّ- يا فتًى)، وتقول في التأنيث: (أيَّةٌ)، وفي التثنية: (أيَّان) و(أيَّتَان) رفعًا، و(أيَّيْن) و(أيَّتَيْن) جرًّا ونصبًا، وفي الجمع: (أيُّون) و(أيَّات) رفعًا، و(أيِّين) و(أيَّات) جرًّا ونصبًا، وإن سئل عن المنكور المذكور بـ(مَن) حكي فيها ما له من إعراب، وتشبَع الحركة التي على النون، فيتولَّد منها حرف مجانس لها، ويحكى فيها ما له من تأنيث، وتذكير، وتثنية، وجمع، ولا تفعل بها ذلك كله إلَّا وقفًا، فتقول لمن قال: (جاءني رجلٌ): (مَنُو؟)، ولمن قال: (رأيتُ رجلًا): (مَنَا)، ولمن قال: (مررت برجلٍ): (مَنِي)، وتقول في تثنية المذكر: (منَان) رفعًا، و(منَيْن) نصبًا وجرًّا، وتسكِّن النُّون فيهما، فتقول لمن قال: (جاءني رجلان): (منان)، **وإعرابها**: (**مَنْ**): مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **والألف والنُّون**: زوائد لا محل لها من الإعراب جيء بهما للدَّلالة على حال المحكي. ولمن قال: (رأيت رجلين): (منَيْن)، ولمن قال: (مررت برجلين): (منَيْن). وتقول للمؤنثة: (مَنَه) رفعًا ونصبًا وجرًّا بلفظ واحد، فإذا قيل: (أتت بنتٌ)، فقل: (مَنَه) رفعًا، وكذا في الجر والنصب. وتقول في تثنية المؤنث: (مَنْتَان) رفعًا، و(منتَيْن) جرًّا ونصبًا بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نون التثنية لأجل الوقف، وقد ورد قليلًا فتح النون التي قبل التاء، نحو: (مَنَتَان) و(مَنَتَيْن)، **وإليه أشار بقوله**: (**والفتح نزر**)، وتقول في جمع المؤنث: (مَنَات) بالألف والتاء الزائدتين، كـ(هندات)، فإذا قيل: (جاء نسوةٌ)، فقل: (مَنَات)، وكذا تفعل في الجر والنصب. وتقول في جمع المذكر: (مَنُون) رفعًا، و(مَنِين) نصبًا وجرًّا بسكون النون فيهما، فإذا قيل:

(جاء قومٌ)، فقل: (مَنُون)، وإذا قيل: (مررت بقومٍ) أو (رأيت قومًا)، فقل: (مَنِين).

هذا حكم (مَن) إذا حكي بها في الوقف، فإذا وُصلت لم يُحكَ فيها شيء من ذلك، لكن تكون بلفظ واحد في الجميع، فتقول: (مَن يافتى؟) في جميع ما تقدم، وقد ورد في الشعر قليلًا: (مَنُون) وصلًا، **قال الشاعر:**

أَتَـوا نَـارِي، فَقُلْـتُ: مَنُـونَ أَنْـتُمْ؟ فَقَـالُوا: الجِـنُّ، قُلْـتُ عِمُـوا ظَلَامَـا

٧٥٧- **وَالْعَلَـمَ احْكِيَنَّـهُ مِـنْ بَعْـدِ (مَـنْ) إِنْ عَرِيَـتْ مِـنْ عَـاطِفٍ بِهَـا اقْـتَرَنْ**

ش: أي: يجوز أن يحكى العلم بـ(مَن) عند الحجازيين إن لم يتقدم عليها عاطف، وهو الواو والفاء، فتقول لمن قال: (جاءني زيدٌ): (مَنْ زيدٌ؟)، ولمن قال: (رأيتُ زيدًا): (مَن زيدًا؟)، ولمن قال: (مررت بزيدٍ)، (مَنْ زيدٍ؟)، فتحكي في العلم المذكور بعد (مَنْ) ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب، و(من): مبتدأ، والعلم الذي بعدها: خبر عنها عند الجمهور، أو خبر عن الاسم المذكور بعد (مَن) عند سيبويه، فإن سبق (مَن) عاطف -وهو الواو والفاء- لم يجز أن يحكى في العلم الذي بعدها ما قبلها من الإعراب، بل يجب رفعه على أنه خبر عن (مَنْ)، أو مبتدأ خبره (مَنْ)، فتقول لقائل: (جاء زيدٌ)، أو (رأيت زيدًا)، أو (مررت بزيدٍ): (ومَنْ زيدٌ؟).

ولا يحكى من المعارف إلَّا العلم مطلقًا، اسمًا كان، أو لقبًا، أو كنية؛ فلا تقول لقائل: (رأيتُ غلامَ زيدٍ): (مَنْ غلامَ زيدٍ) بنصب (غلام)، بل يجب رفعه، فتقول: (مَن غلامُ زيدٍ)، وكذلك في الرفع والجر.

التَّأْنِيثُ

٧٥٨- عَلَامَــةُ التَّأْنِيــثِ تَــاءٌ أَوْ أَلِــفْ وَفِي أَسَــامٍ قَــدَّرُوا التَّــا كَـ(الْكَتِـفْ)

٧٥٩- وَيُعْــرَفُ التَّقْــدِيرُ بِالضَّــمِيرِ وَنَحْــوِهِ كَــالرَّدِّ فِي التَّصْــغِيرِ

٧٦٠- وَلَا تَــلِي فَارِقَــةً (فَعُــولَا) أَصْلًا وَلَا الْ(مِفْعَالَ) وَ الْ(مِفْعِيلَا)

٧٦١- كَــذَاكَ (مِفْعَــلٌ) وَمَــا تَلِيــهِ تَــا الْفَــرْقِ مِــنْ ذِي فَشُــذُوذٌ فِيــهِ

٧٦٢- وَمِــنْ (فَعِيــلٍ) كَـ(قَتِيــلٍ) إِنْ تَبِــعْ مَوْصُــوفَهُ غَالِبًــا التَّــا تَمْتَنِــعْ

شرح: قوله: (عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ...كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ): أي: للتأنيث علامتان، وهي التاء والألف المقصورة أو الممدودة، والتاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قدرت في بعض الأسماء، كـ(عين)، و(كتف)، ومنه: (مريم) و(زينب). ويستدل على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعود الضمير إليه مؤنثًا، نحو: (الكتف نهشتها)، و(العين كحلتها)، وبما أشبه ذلك، كوصفه بالمؤنث، أو تأنيث خبره، ونحو ذلك، نحو: (أكلت كتفًا مشويَّة)، وكردِّ التاء إليه في التصغير، كـ(كُتَيْفَة)، و(يُديَّة)، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ﴾[يس:٦٣]. **وقوله: (وَلَا تَلِي فَارِقَةً...التَّا تَمْتَنِعْ)**: فيه أنَّ ما كان من الصفات على (**فَعُول**) الدَّالَّة على كثرة الفعل، وكان بمعنى (فاعل) لا تلحقه تاء التأنيث، فإن كان (فَعُول) بمعنى (مَفْعُول) فقد تلحقه التاء في التأنيث، نحو: (رَكُوبَة) بمعنى (مَرْكُوبَة). وكذلك لا تلحق التَّاء وصفًا على (**مِفْعَال**)، كـ: (امرأة مِهْذَار) -وهي الكثيرة الهذر، وهو الهذيان- أو على (**مِفْعِيل**)، كـ: (امرأة مِعْطِير) -من: (عَطِرَت المرأةُ) إذا استعملت الطِّيب- أو على (**مِفْعَل**)، كـ:(مِغْشَم)، وهو الذي لا يثنيه شيء عمَّا يريده ويهواه من

شجاعته. وما لحقته التَّاء من هذه الصفات؛ للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذٌّ لا يقاس عليه، نحو: (عَدُوٌّ) و(عدوَّة)، و(مِيقَانٌ) و(مِيقَانَة)، و(مِسْكِين) و(مِسْكِينَة). وأما (فَعِيل): فإمَّا أن يكون بمعنى (فَاعِل) أو بمعنى (مَفْعُول)، فإن كان بمعنى (فاعل) لحقته التاء في التأنيث، نحو: (رجل كريم)، و(امرأة كريمة)، وقد حذفت منه قليلًا، قال الله تعالى: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[يس:٧٨]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[الأعراف:٥٦]، وإن كان بمعنى (مَفْعُول) -كـ(قَتِيل)- فإمَّا أن يستعمل استعمال الأسماء، أو لا، فإن استعمل استعمال الأسماء -أي: لم يتبع موصوفه- لحقته التاء، نحو: (هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة)، أي: مذبوحة، ومنطوحة، ومأكولة السبع، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء -أي: بأن يتبع موصوفه- حذفت منه التاء غالبًا، نحو: (مررت بامرأة جريحٍ)، و(بعين كحيلٍ)، أي: مجروحة، ومكحولة، وقد تلحقه التاء قليلًا، نحو: (خصلة ذميمة)، أي: مذمومة، و(فَعْلَة حميدة)، أي: محمودة.

٧٦٣- وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ: (أُنْثَى الْغُرِّ)

٧٦٤- وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ (أُرَبَى) وَ(الطُّولَى)

٧٦٥- وَ(مَرَطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً كَ(شَبْعَى)

٧٦٦- وَكَ(حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى) ... (ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى) مَعَ (الْكُفُرَّى)

٧٦٧- كَذَاكَ (خُلَّيْطَى) مَعَ (الشُّقَّارَى) ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

سُ: فيه أنَّ للألف المقصورة أوزانًا مشهورة، وأوزانًا نادرة: **فمن المشهورة:** (فُعَلَى)، نحو: (أُرَبَى) للدَّاهية، و(شُعَبَى) لموضع. **ومنها:** (فُعْلَى)

اسمًا، كـ(بُهْمَى) لنبتٍ، أو صفةً، كـ(حُبْلَى)، و(الطُّولَى)، أو مصدرًا، كـ(رُجْعَى). **ومنها:** (فَعَلَى) اسمًا، كـ(بَرَدَى) لنهر بدمشق، أو مصدرًا، كـ(مَرَطَى) لضرب من العدو، أو صفةً، كـ(حَيَدَى)، يقال: (حِمَارٌ حَيَدَى)، أي: يحيد عن ظلِّه؛ لنشاطه. **قال الجوهري:** ولم يجئ في نعوت المذكر شيء على غيره. **ومنها:** (فَعْلَى) جمعًا، كـ(صَرْعَى) جمع (صَرِيع)، أو مصدرًا، كـ(دعوى)، أو صفةً، كـ(شَبْعَى)، و(كَسْلَى). **ومنها:** (فُعَالَى)، كـ(حُبَارَى) لطائر، ويقع على الذَّكر والأنثى. **ومنها:** (فُعَّلَى)، كـ(سُمَّهَى) للباطل. **ومنها:** (فِعَلَّى)، كـ(سِبَطْرَى) لضربٍ من المشي. **ومنها:** (فِعْلَى) مصدرًا، كـ(ذِكْرَى)، أو جمعًا، كـ(ظِرْبَى) جمع (ظَرِبَان)، وهي دويبة كالهرَّة، منتنة الريح، تزعم العرب أنَّها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثَّوب، وكـ(حِجْلَى) جمع (حِجَلٍ)، وليس في الجموع ماهو على وزن (فِعْلَى) غيرهما. **ومنها:** (فِعِّيلَى)، كـ(حِثِّيثَى) بمعنى (الحَثِّ). **ومنها:** (فُعُلَّى)، نحو: (كُفُرَّى) لوعاء الطلع. **ومنها:** (فُعَّيْلَى)، نحو: (خُلَّيْطَى) للاختلاط، ويقال: (وقعوا في خُلَّيْطَى)، أي: اختلط عليهم أمرهم. **ومنها:** (فُعَّالَى)، نحو: (شُقَّارَى) لنبت، فهذه اثنا عشر وزنًا، وما خرج عنها فنادرٌ.

٧٦٨- لِمَـــدِّهَا: (فَعْـــلَاءُ) (أَفْعِـــلَاءُ) – مُثَلَّـــثَ الْعَـــيْنِ – وَ(فَعْلَـــلَاءُ)

٧٦٩- ثُـمَّ (فِعَـالَا)، (فُعْلُـلَا)، (فَـاعُولَا) وَ(فَـاعِلَاءُ)، (فِعْلِيَـا)، (مَفْعُـولَا)

٧٧٠- وَمُطْلَـقُ الْعَـيْنِ (فَعَـالَا)، وَكَـذا مُطْلَـقُ فَـاءٍ (فَعَـلَاءُ) أُخِـذَا

س: فيه أنَّ لألف التأنيث الممدودة أوزانًا كثيرة نبَّه المصنف على ثمانية منها، وهي الأشهر: **فمنها:** (فَعْلَاءُ) اسمًا، كـ(صَحْرَاء)، أو صفةً مذكرها على

(أَفْعَل)، كـ(حَمْرَاء)، وعلى غير (أَفْعَل)، كـ(دِيمَة هَطْلَاء)، ولا يقال: (سَحَابٌ أَهْطَلُ)، بل: (سَحَابٌ هَطِلٌ)، وقولهم: (فَرَسٌ -أو نَاقَةٌ- رَوْغَاء)، أي: حَدِيدَة القِياد، ولا يوصف به المذكر منهما؛ فلا يقال: (جَمَلٌ أَرْوَغ)، وكـ(امرأة حَسْنَاء)، ولا يقال: (رجل أَحْسَن). **والهطل**: تتابع المطر والدَّمع وسيلانه، يقال: (هَطَلَت السَّماء، تَهْطِل، هَطْلًا، وهَطَلَانًا، وتَهْطَالًا). **ومنها**: (**أَفْعِلَاء**) مثلث العين، أي: عينها على ثلاث لغات، بفتح، وكسر، وضمٍّ، نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: (أَرْبُعَاء) بضم الباء، وفتحها، وكسرها. **ومنها**: (**فَعْلَلَاء**)، نحو: (عَقْرَبَاء) لأثنى العقارب. **ومنها**: (**فِعَالَاء**)، نحو: (قِصَاصَاءُ) للقَصَاص. **ومنها**: (**فُعْلُلَاء**)، كـ(قُرْفُصَاء)، وهي اسم لجلسة معيَّنة مشهورة في بلاد حضرموت تسمَّى (الاحْتِبَاء). **ومنها**: (**فَاعُولَاء**)، كـ(عَاشُورَاء). **ومنها**: (**فَاعِلَاء**)، كـ(قَاصِعَاء) لجُحْر من جِحَرَة اليربوع. **ومنها**: (**فِعْلِيَاء**)، نحو: (كِبْرِيَاء)، وهي العَظَمَة. **ومنها**: (**مَفْعُولَاء**)، نحو: (مَشْيُوخَاء) جمع (شَيْخٍ). **ومنها**: (**فَعَالَاء**) مطلق العين، أي: مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها، نحو: (دَبُوقَاء) للعذْرة، و(بَرَاسَاء) لغة في الـ(بَرْنَسَاء)، وهم الناس. **وقال ابن السَّكِّيت**: يقال: (ما أدري أيُّ البَرْنَسَاءُ هُوَ)، أي: أيُّ النَّاس هو، و(كَثِيرَاء). **ومنها**: (**فَعَلَاء**) مطلق الفاء، أي: مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها، نحو: (خُيَلَاء) للتكبر، و(جَنَفَاء) اسم مكان، و(سِيَرَاء) لبُرد فيه خطوط صفر.

المَقْصُورُ وَالمَمْدُودُ

٧٧١- إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحًا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَ(الْأَسَفْ)

٧٧٢- فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

٧٧٣- كَ(فِعَلٍ) وَ(فُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا كَ(فِعْلَةٍ) وَ(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: (الدُّمَى)

ش: **المقصور**: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، وهو على قسمين: قياسي، وسماعي، **فالقياسي**: كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملتزم فتح ما قبل آخره، وذلك كمصدر الفعل اللازم الذي على وزن (فَعِل)، فإنه يكون: (فَعَلًا) بفتح الفاء والعين، نحو: (أَسِف أَسَفًا)، فإذا كان معتلًّا وجب قصره، نحو: (جَوِي جَوًى)؛ لأن نظيره من الصحيح الآخر ملتزم فتح ما قبل آخره، ونحو: (فِعَل) في جمع (فِعْلَة) بكسر الفاء، و(فُعَل) في جمع (فُعْلَة) بضم الفاء، نحو: (مِرًى) جمع (مِرْيَة)، و(مُدًى) جمع (مُدْيَة)، فإن نظيرهما من الصحيح: (قِرَب) و(قُرَب) جمع (قِربَة) و(قُرْبَة)؛ لأن جمع (فِعْلَة) -بكسر الفاء- يكون على (فِعَل) بكسر الأول وفتح الثاني، وجمع (فُعْلَة) -بضم الفاء- يكون على (فُعَل) بضم الأول وفتح الثاني، و(الدُّمى): جمع (دُمْيَة)، وهي الصورة من العاج ونحوه.

٧٧٤- وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

٧٧٥- كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ(ارْعَوَى) وَكَ(ارْتَأَى)

٧٧٦- وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ كَ(الْحِجَا) وَكَ(الْحِذَا)

٧٧٧- وَقَصْرُ ذِي المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

س: قوله: (وَمَا اسْتَحَقَّ...وَكَ«ارْتَأَى»): فيه أنَّ **الممدود**: هو الاسم الذي في آخره همزة تلي ألفًا زائدة، نحو: (حمراء)، و(كساء)، و(رداء). وهو أيضًا كالمقصور: قياسي، وسماعي، **فالقياسي**: كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملتزم زيادة ألف قبل آخره، وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل، نحو: (ارعوى ارعواءً)، و(ارتأى ارتئاءً)، و(استقصى استقصاءً)، فإن نظيرها من الصحيح: (انطلق انطلاقًا)، و(اقتدر اقتدارًا)، و(استخرج استخراجًا)، وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن (أَفْعَل)، نحو: (أعطَى إعطاءً)، فإن نظيره من الصحيح: (أكرمَ إكرامًا). **وقوله: (وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ...)**: فيه ذكرُ القسم الثاني، وهو المقصور السماعي، والممدود السماعي، **وضابطهما**: أن ما ليس له نظير اطَّرد فتح ما قبل آخره، فقصره موقوف على السماع، وما ليس له نظير اطَّرد زيادة ألف قبل آخره، فمده مقصور على السماع. **فمن المقصور السماعي**: (الفتى): واحد (الفتيان)، و(الحجا): العقل، و(الثَّرى): التراب، و(السَّنا): الضوء. **ومن الممدود السماعي**: (الفُتاء): حداثة السن، و(السَّناء): الشَّرف، و(الثراء): كثرة المال، و(الحذاء): النَّعْل. **وقوله: (وَقَصْرُ ذِي المَدِّ اضْطِرَارًا...)**: لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة، واختلف في جواز مدِّ المقصور: فذهب البصريون إلى المنع، وهو الصواب، وذهب الكوفيون إلى الجواز، واستدلوا ببيت لا يُعلَم قائله:

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

فمدَّ (اللَّهَاء) للضرورة زعموا، وهو مقصور.

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ المَقْصُورِ وَالمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا

٧٧٨- آخِـرَ مَقْصُـورٍ تُثَنِّـي اجْعَلْـهُ يَـا إِنْ كَـانَ عَـنْ ثَلَاثَـةٍ مُرْتَقِيَـا

٧٧٩- كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ (الْفَتَى) وَالجَامِـدُ الَّـذِي أُمِيـلَ كَ(مَتَـى)

٧٨٠- فِي غَـيْرِ ذَا تُقْلَـبُ وَاوًا الْأَلِـفْ وَأَوْلِهَـا مَـا كَـانَ قَبْـلُ قَـدْ أُلِـفْ

٧٨١- وَمَـا كَ(صَـحْرَاءَ) بِـوَاوٍ ثُنِّيَـا وَنَحْوُ: (عِلْبَاءٍ)، (كِسَاءٍ)، وَ(حَيَا)

٧٨٢- بِـوَاوٍ اوْ هَمْـزٍ، وَغَـيْرَ مَـا ذُكِـرْ صَحِّحْ، وَمَا شَـذَّ عَـلَى نَقْـلٍ قُصِـرْ

ش: **قوله: (آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي...قَدْ أُلِفْ)**: أي: إذا كانت ألف المقصور رابعة فصاعدًا قلبت ياءً عند التَّثنية، فتقول في (مَلْهى): (مَلْهَيَان)، وفي (مُسْتَقْصى): (مُسْتَقْصَيَان)، وإن كانت ثالثة: فإن كانت بدلًا من الياء -كـ(فتى)، و(رَحى)- قلبت أيضًا ياء، فتقول: (فَتَيَانِ)، و(رَحَيَانِ)، وكذا إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت، فتقول في (مَتَى) علمًا: (مَتَيَانِ)، وإن كانت ثالثة بدلًا من واو -كـ(عصا) و(قفا)- قلبت واوًا، فتقول: (عَصَوَان)، و(قَفَوَانِ)، وكذا إن كانت ثالثة مجهولة الأصل ولم تُمَل، كـ(إلى) علمًا، فتقول: (إِلَوَان). **فالحاصل**: أن ألف المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع: **الأول**: إذا كانت رابعة فصاعدًا. **الثاني**: إذا كانت ثالثة بدلًا من ياء. **الثالث**: إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت، وتقلب واوًا في موضعين: **الأول**: إذا كانت ثالثة بدلًا من الواو. **الثاني**: إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل ولم تُمَل. **وقوله: (وَمَا كَـ«صَحْرَاءَ»...عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ)**: فيه ذكر كيفية تثنية الممدود، والممدود: إمَّا أن تكون همزته بدلًا من ألف التأنيث، أو للإلحاق، أو بدلًا من أصل، أو أصلًا، فإن كانت بدلًا من ألف التأنيث فالمشهور قلبها واوًا، فتقول في (صحراء)

و(حمراء): (صحراوان)، و(حمراوان)، وإن كانت للإلحاق -كـ(علباء)، أصلها: (علباي) بزيادة الياء لإلحاقها بـ(قرطاس)، فقلبت همزة؛ لتطرفها إثر ألف زائدة- أو بدلًا من أصل -نحو: (كِسَاء)، و(حَيَاء)- جاز فيها وجهان: **أحدهما:** قلبها واوًا، فتقول: (عِلْبَاوَان)، و(كِسَاوَان)، و(حَيَاوَان). **والثاني:** إبقاء الهمزة من غير تغيير، فتقول: (عِلْبَاءَان)، و(كِسَاءَان)، و(حَيَاءَان)، والقلب في الملحقة أَولى من إبقاء الهمزة، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصل أَولى من قلبها واوًا. وإن كانت الهمزة الممدودة أصلًا وجب إبقاؤها، فتقول في (قُرَّاء) و(وُضَّاء): (قُرَّاءَان)، و(وُضَّاءَان). **وأشار بقوله: (وما شذ على نقل قصر)**: إلى أنَّ ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على السماع، كقولهم في (الخَوْزَلَى): (الخَوْزَلَان)، والقياس: (الخَوْزَلَيَان)، وقولهم في (حمراء): (حَمْرَايَان)، والقياس: (حَمْرَاوَان).

٧٨٣- وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

٧٨٤- وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

٧٨٥- فَالْأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

٧٨٦- وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي اسْمًا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧- إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٨- وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

ش: قوله: (وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ...أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ): أي: تحذف ألف المقصور إذا جمع بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالة عليها، فتقول في (مصطفى): (مُصْطَفَوْن) رفعًا، و(مُصْطَفَيْنَ) جرًّا ونصبًا بفتح الفاء مع الواو

والياء، وإن جمع بألف وتاء قلبت ألفه كما تقلب في التثنية، فتقول في (حُبْلَى): (حُبْلَيَات)، وفي (فَتى) و(عَصا) -علمَي مؤنث-: (فَتَيَات) و(عصَوَات)، وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذ حذفها، فتقول في (فتاة): (فَتَيَات)، وفي (قَنَاة): (قَنَوَات). **وقوله: (وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ...قَدْ رَوَوْا):** أي: إذا جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الساكنها المؤنث المختوم بالتاء أو المجرد عنها بألف وتاء أتبعت عينه فاءه في الحركة مطلقًا، فتقول في (دَعْد): (دَعَدَات)، وفي (جَفْنَة): (جَفَنَات)، وفي (جُمْل) و(بُسْرَة): (جُمُلَات)، و(بُسُرَات)، بضم الفاء والعين، وفي (هند) و(كِسْرة): (هِنِدَات)، و(كِسِرَات) بكسر الفاء والعين. ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة: التسكين، والفتح، فتقول: (جُمْلَات) و(جُمَلَات)، و(بُسْرَات) و(بُسَرَات)، و(هِنْدَات) و(هِنَدَات)، و(كِسْرَات) و(كِسَرَات)، ولا يجوز ذلك بعد الفتحة، بل يجب الإتباع؛ لخفة الفتحة.

٧٨٩- **وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ: (ذِرْوَهْ) وَ(زُبْيَةٍ)، وَشَذَّ كَسْرُ: (جِرْوَهْ)**

٧٩٠- **وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى**

ش: قوله: (وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ...): يعني: أنَّه إذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء وكانت لامه واوًا فإنه يمتنع فيه إتباع العين للفاء؛ فلا يقال في (ذِرْوَة): (ذِرِوَات) بكسر الفاء والعين؛ استثقالًا للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: (ذِرَوَات) أو (ذِرْوَات)، وشذَّ قولهم: (جِرِوَات) بكسر الفاء والعين. وكذلك لا يجوز الإتباع إذا كانت الفاء مضمومة واللام ياءً، نحو: (زُبَية) -وهي حفرة الأسد- فلا تقول: (زُبُيَات) بضم الفاء والعين؛ استثقالًا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو التسكين، فتقول: (زُبَيَات)، أو

(زُبْيَات). **وقوله: (وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ...)**: يعني: أنَّه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عُدَّ نادرًا، أو ضرورةً، أو لغةً لقوم، فالأول كقولهم في (جِرْوَة): (جِرِوَات) بكسر الفاء والعين. والثاني **كقوله:**

وَحُمِّلْتُ زُفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

فسكن عين (زفرات) ضرورةً، والقياس فتحها إتباعًا. والثالث كقول هذيل في (جَوْزَة) و(بَيْضَة) ونحوهما: (جَوَزَات)، و(بَيَضَات) بفتح الفاء والعين، والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت غير صحيحة.

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

٧٩١- (أَفْعِلَةٌ) (أَفْعُلُ) ثُمَّ (فِعْلَهْ) ثُمَّتَ (أَفْعَالٌ): جُمُوعُ قِلَّهْ

٧٩٢- وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَ(أَرْجُلٍ) وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ(الصُّفِي)

٧٩٣- لِ(فَعْلٍ) اسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلُ) وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا ايْضًا يُجْعَلُ

٧٩٤- إِنْ كَانَ كَ(الْعَنَاقِ) وَ(الذِّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ

٧٩٥- وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلَاثِي اسْمًا بِ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ

٧٩٦- وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ (فِعْلَانُ) فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)

ش: قوله: («أَفْعِلَةٌ» «أَفْعُلُ»...): جمع التكسير: هو ما دلَّ على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير ظاهر، كـ(رَجُل) و(رِجَال)، أو مقدَّر، كـ(فُلك) للمفرد والجمع، والضمة التي في المفرد كضمة (قُفْل)، والضمة التي في الجمع كضمة (أُسْد). وهو على قسمين: جمع قلة، وله أربعة أوزان: (أَفْعِلَة)، كـ(أَسْلِحَة)،

و(أَفْعُل)، كـ(أَفْلُس)، و(فِعْلَة)، كـ(فِتْيَة)، و(أَفْعَال)، كـ(أَفْرَاس). وجمع كثرة، وله أوزان كثيرة أشهرها ثلاثة وعشرون، كما في الأبيات الآتية، **فجمع القلة**: يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، **وجمع الكثرة**: يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازًا. **وقوله: (وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ...)**: أي: قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، كـ(رِجْل) و(أَرْجُل)، و(عُنُق) و(أَعْنَاق)، و(فُؤَاد) و(أَفْئِدَة)، وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة، كـ(رَجُل) و(رِجَال)، و(قَلْب) و(قُلُوب). **وقوله: (لِـ«فَعْلٍ» اسْمًا صَحَّ...وَعَدِّ الْأَحْرُفِ)**: يعني: أنَّ (أَفْعُل): جمع لكل اسم ثلاثي على (فَعْل) صحيح العين، نحو: (كَلْب) و(أَكْلُب)، و(ظَبْي) و(أَظْبٍ)، وأصله: (أَظْبُيٌ)، فقلبت الضمة كسرة؛ لتصح الياء، فصار: (أَظْبِي)، فعومل معاملة (قَاضٍ). ولكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره مدة، كـ(عَنَاق) و(أَعْنُق)، و(يَمِين) و(أَيْمُن). **وقوله: (وَغَيْرُ مَا «أَفْعُلُ» ...كَقَوْلِهِمْ: «صِرْدَانُ»)**: أي: أن ما لا يطَّرد -أي: لا يأتي بكثرة- فيه من الثلاثي (أَفْعُل) يجمع على (أَفْعَال)، وذلك كـ(ثَوْب) و(أَثْوَاب)، و(جَمَل) و(أَجْمَال)، و(عَضُد) و(أَعْضَاد)، و(حِمْل) و(أَحْمَال)، و(عِنَب) و(أَعْنَاب)، و(إِبِل) و(آبَال)، و(قُفْل) و(أَقْفَال). وأما جمع (فَعْل) الصحيح العين على (أَفْعَال) فشاذ، كـ(فَرْخ) و(أَفْرَاخ)، وأما (فُعَل) فجاء بعضه على (أَفْعَال)، كـ(رُطَب) و(أَرْطَاب)، والغالب مجيئه على (فِعْلَان)، كـ(صُرَد) و(صِرْدَان)، و(نُغَر) و(نِغْرَان).

٧٩٧- فِي اسْـــمٍ مُـــذَكَّرٍ رُبَـــاعِيٍّ بِمَـــدْ ثَالِـــثٍ (افْعِلَـــةُ) عَـــنْهُمُ اطَّـــرَدْ

٧٩٨- وَالْزَمْـــهُ فِي (فَعَـــالٍ) اوْ (فِعَـــالِ) مُصَـــاحِبَيْ تَضْـــعِيفٍ اوْ إِعْـــلَالِ

٧٩٩- (فُعْـلٌ) لِنَحْـوِ: (أَحْمَـرٍ) وَ(حَمْـرَا) وَ(فِعْلَـةٌ) جَمْعًـا بِنَقْـلٍ يُـدْرَى
٨٠٠- وَ(فُعُـلٌ) لِاسْـمِ رُبَـاعِيٍّ بِمَـدْ قَـدْ زِيـدَ قَبْـلَ لَامٍ اعْـلَالًا فَقَـدْ
٨٠١- مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَـمِّ ذُو الْأَلِـفْ وَ(فُعَـلٌ) جَمْعًـا لِـ(فُعْلَـةٍ) عُـرِفْ
٨٠٢- وَنَحْوِ: (كُبْرَى) وَلِـ(فِعْلَةٍ) (فِعَـلْ) وَقَـدْ يَجِـيءُ جَمْعُـهُ عَـلَى (فُعَـلْ)

ش: قوله: (فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ...مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إِعْلَالِ): فيه أنَّ (أَفْعِلة) جمع لكل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة، نحو: (قَذَال) و(أَقْذِلَة)، و(رَغِيف) و(أَرْغِفَة)، و(عَمُود) و(أَعْمِدَة)، والتزم (أَفْعِلَة) في جمع المضاعف أو المعتل اللام من (فَعَال) أو (فِعَال)، كـ(بَتَات) و(أَبِتَّة)، و(زِمَام) و(أَزِمَّة)، و(قَبَاء) و(أَقْبِيَة)، و(فِنَاء) و(أَفْنِيَة). وقوله: («فُعْلٌ» لِنَحْوِ: «أَحْمَرٍ»...): يعني: أنَّ من أمثلة جمع الكثرة: (فُعْل)، وهو مطرد -أي: يأتي بكثرة- في كلِّ وصف يكون المذكر منه على (أَفْعَل)، والمؤنث منه على (فَعْلَاء)، نحو: (أَحْمَر) و(حُمْر)، و(حَمْرَاء) و(حُمْر). ومن أمثلة جمع القلة: (فِعْلَة)، ولم يطرد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ، ومن الذي حفظ منه: (فَتى) و(فِتْيَة)، و(شَيْخ) و(شَيْخَة)، و(غُلَام) و(غِلْمَة)، و(صَبِي) و(صِبْيَة). وقوله: (وَ«فُعُلٌ» لِاسْمٍ...جَمْعُهُ عَلَى «فُعَلْ»): أي: من أمثلة جمع الكثرة: (فُعُل)، وهو مطرد -أي: يأتي بكثرة- في كل اسم رباعي قد زيد قبل آخره مدة، بشرط كونه صحيح الآخر وغير مضاعف إن كانت المدة ألفًا، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، نحو: (قَذَال) و(قُذُل)، و(حِمَار) و(حُمُر)، و(كُرَاع) و(كُرُع)، و(ذِرَاع) و(ذُرُع)، و(قَضِيب) و(قُضُب)، و(عَمُود) و(عُمُد). وأما المضاعف: فإن كانت مدته ألفًا فجمعه على (فُعُل) غير مطرد، نحو: (عِنَان) و(عُنُن)، و(حِجَاج) و(حُجُج)، فإن كانت مدته غير ألف فجمعه على (فُعُل) مطرد، نحو: (سَرِير)

و(سُرُر)، و(ذَلُول) و(ذُلُل). ومن أمثلة جمع الكثرة: (**فُعَل**)، وهو جمع لاسم على (فُعْلَة)، أو على (فُعْلَى) أنثى الـ(أَفْعَل)، فالأول كـ(قُرْبَة) و(قُرَب)، و(غُرْفَة) و(غُرَف)، والثاني كـ(كُبْرَى) و(كُبَر)، و(صُغْرَى) و(صُغَر). ومن أمثلة جمع الكثرة: (**فِعَل**)، وهو جمع لاسم على (فِعْلَة)، نحو: (كِسْرَة) و(كِسَر)، و(حِجَّة) و(حِجَج)، و(مِرْيَة) و(مِرًى). وقد يجيء جمع (فِعْلَة) على (فُعَل)، نحو: (لِحْيَة) و(لُحًى)، و(حِيلَة) و(حُلًى).

٨٠٣- فِي نَحْـوِ: (رَامٍ) ذُو اطِّـرَادٍ (فُعَلَـهْ) وَشَـاعَ نَحْـوُ: (كَامِـلٍ) وَ(كَمَلَـهْ)

٨٠٤- (فَعْلَى) لِوَصْفٍ كَ(قَتِيلٍ) وَ(زَمِـنْ) وَ(هَالِـكٍ) وَ(مَيِّـتٍ) بِـهِ قَمِـنْ

٨٠٥- لِـ(فُعْـلٍ) اسْـمًا صَـحَّ لَامًـا (فِعَلَـهْ) وَالْوَضْعُ فِي (فَعْـلٍ) وَ(فِعْـلٍ) قَلَّلَـهْ

٨٠٦- وَ(فُعَّـلٌ) لِـ(فَاعِـلٍ) وَ(فَاعِلَـهْ) وَصْفَيْنِ نَحْـوُ: (عَـاذِلٍ) وَ(عَاذِلَـهْ)

٨٠٧- وَمِثْلُـهُ (الْفُعَّـالُ) فِـيمَا ذُكِّـرَا وَذَانِ فِي الْمُعَـلِّ لَامًـا نَـدَرَا

شرح: قوله: (فِي نَحْوِ: «رَامٍ» ذُو اطِّرَادٍ...): فيه أنَّ من أمثلة جمع الكثرة: (**فُعَلَة**)، وهو مطَّرد في كل وصف على (فَاعِل) معتل اللام لمذكر عاقل، كـ(رامٍ) و(رُمَاة)، و(قَاضٍ) و(قُضَاة)، والأصل: (رُمَيَة) و(قُضَيَة). ومنها: (**فَعَلَة**)، وهو مطرد في وصف على (فَاعِل) صحيح اللام لمذكر عاقل، نحو: (كَامِل) و(كَمَلَة)، و(سَاحِر) و(سَحَرَة). واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل بما اشتمل عليها، وهو (رَامٍ) و(كَامِل). **وقوله: («فَعْلَى» لِوَصْفٍ كَـ«قَتِيلٍ»...)**: فيه أنَّ من أمثلة جمع الكثرة: (**فَعْلَى**)، وهو جمع لوصف على (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)، دال على هلاك أو توجع، كـ(قَتِيل) و(قَتْلَى)، و(جَرِيح) و(جَرْحَى)، و(أَسِير) و(أَسْرَى). ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من

(فَعِيل)، بمعنى (فَاعِل)، كـ(مَرِيض) و(مَرْضَى)، ومن (فَعِل)، كـ(زَمِنٍ) -بكسر الميم، وهو المبتلَى- و(زَمْنَى)، ومن (فَاعِل)، كـ(هَالِكٍ) و(هَلْكَى)، ومن (فَيْعِل)، كـ(مَيِّت) و(مَوْتَى)، و(أَفْعَل)، نحو: (أَحْمَق) و(حَمْقَى). **وقوله: (لِـ«فُعْلٍ» اسْمًا صَحَّ لَامًا...)**: أي: من أمثلة جمع الكثرة: (**فِعَلَة**)، وهو جمع لـ(فُعْل) اسمًا صحيح اللام، نحو: (قُرْط) و(قِرَطَة)، و(دُرْج) و(دِرَجَة)، و(كُوزٍ) و(كِوَزَة)، ويحفظ في اسم على (فِعْلٍ) بكسر الفاء، نحو: (قِرْد) و(قِرَدَة)، أو على (فَعْل) بفتح الفاء، نحو: (غَرْد) و(غِرَدَة). **وقوله: (وَ«فُعَّلٌ» لِـ«فَاعِلٍ»...لَامًا نَدَرَا)**: أي: أنَّ من أمثلة جمع الكثرة: (**فُعَّل**)، وهو مقيس في وصف صحيح اللام على (فَاعِل) أو (فَاعِلَة)، نحو: (ضَارِب) و(ضُرَّب)، و(صَائِم) و(صُوَّم)، و(ضَارِبَة) و(ضُرَّب)، و(صَائِمَة) و(صُوَّم). ومنها: (**فُعَّال**)، وهو مقيس في وصف صحيح اللام على (فَاعِل) لمذكر، نحو: (صَائِم) و(صُوَّام)، و(قَائِم) و(قُوَّام)، وندر: (فُعَّل) و(فُعَّال) في المعتل اللام المذكر، نحو: (غَازٍ، وغُزَّى)، و(سَارٍ، وسُرَّى)، و(عَافٍ، وعُفَّى)، وقالوا: (غُزَّاء) في جمع (غَازٍ)، و(سُرَّاء) في جمع (سَارٍ)، وندر أيضًا في جمع (فَاعِلَة) **كقول الشاعر:**

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشَّبَّانِ مَائِلَةٌ ... وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ

يعني: جمع (صادَّة).

٨٠٨- (فَعْلٌ) وَ(فَعْلَةٌ) (فِعَالٌ) لَهُمَا ... وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

٨٠٩- وَ(فُعَلٌ) أَيْضًا لَهُ (فِعَالُ) ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ

٨١٠- أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعَلِ) ... ذُو التَّا وَ(فُعْلٌ) مَعَ (فِعْلٍ) فَاقْبَلِ

٨١١- وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ (فَاعِلٍ) وَرَدْ ... كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ

٨١٢- وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)

٨١٣- وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ) وَالْزَمْهُ فِي نَحْوِ: (طَوِيلٍ) وَ(طَوِيلَةٍ) تَفِي

ش: قوله: («فَعْلٌ» وَ«فَعْلَةٌ» «فِعَالٌ» لَهُمَا...): أي: من أمثلة جمع الكثرة: (فِعَال)، ويطَّرد في ثمانية أنواع: (فَعْل) و(فَعْلَة) اسمين، نحو: (كَعْب) و(كِعَاب)، و(ثَوْب) و(ثِيَاب)، و(قَصْعَة) و(قِصَاع)، أو وصفين، نحو: (صَعْب) و(صِعَاب)، و(صَعْبَة) و(صِعَاب)، وقلَّ فيما عينه ياء، نحو: (ضَيْف) و(ضِيَاف)، و(ضَيْعَة) و(ضِيَاع). وقوله: (وَ«فُعَلٌ» أَيْضًا لَهُ...فَاقْبَلِ): أي: اطَّرد أيضًا (فِعَال) في (فَعَل) و(فَعَلَة)، ما لم يكن لامهما معتلًّا أو مضاعفًا، نحو: (جَبَل) و(جِبَال)، و(جَمَل) و(جِمَال)، و(رَقَبَة) و(رِقَاب)، و(ثَمَرَة) و(ثِمَار)، واطرد أيضًا (فِعَال) في (فِعْل) و(فُعْل)، نحو: (ذِئْب) و(ذِئَاب)، و(رُمْح) و(رِمَاح). وقوله: (وَفِي «فَعِيلٍ» وَصْفَ «فَاعِلٍ»...): أي: اطَّرد أيضًا (فِعَال) في كل صفة على (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) مقترنة بالتاء أو مجردة عنها، كـ(كَرِيم) و(كِرَام)، و(كَرِيمَة) و(كِرَام)، و(مَرِيض) و(مِرَاض)، و(مَرِيضَة) و(مِرَاض). وقوله: (وَشَاعَ فِي وَصْفٍ...وَ«طَوِيلَةٍ» تَفِي): أي: واطرد أيضًا مجيء (فِعَال) جمعًا لوصف على (فَعْلَان)، أو على (فَعْلَانَة)، أو على (فَعْلَى)، نحو: (عَطْشَان) و(عِطَاش)، و(عَطْشَى) و(عِطَاش)، و(نَدْمَانَة) و(نِدَام)، وكذلك اطَّرد (فِعَال) في وصف على (فُعْلَان) أو على (فَعْلَانَة)، نحو: (خُمْصَان، وخِمَاص)، و(خُمْصَانَة، وخِمَاص). والتزم (فِعَال) في كل وصف على (فَعِيل) أو (فَعِيلَة) معتل العين، نحو: (طَوِيل، وطِوَال)، و(طَوِيلَة) و(طِوَال).

٨١٤- وَبِـ(فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: (كَبِدْ) يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ

٨١٥- فِي (فَعْلٍ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا وَ(فَعَلْ) لَهُ، وَلِلْـ(فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ

٨١٦- وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) وَ(قَاعٍ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

٨١٧- وَ(فَعْلًا) اسْمًا و(فَعِيلًا) وَ(فَعَلْ) -غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ- (فُعْلَانٌ) شَمَلْ

٨١٨- وَلِـ(كَرِيمٍ) وَ(بَخِيلٍ) (فُعَلَا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

٨١٩- وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُعَلْ لَامًا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ

ش: قوله: (وَبِـ«فُعُولٍ» «فَعِلٌ»...وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا): أي: من أمثلة جمع الكثرة: (**فُعُول**)، وهو مطَّرد في اسم ثلاثي على (فَعِل)، نحو: (كَبِد) و(كُبُود)، و(وَعِل) و(وُعُول)، وهو ملتزم فيه غالبًا. واطَّرد (فُعُول) أيضًا في اسم على (فَعْل) بفتح الفاء، نحو: (كَعْب) و(كُعُوب)، و(فَلْس) و(فُلُوس)، أو على (فِعْل) بكسر الفاء، نحو: (حِمْل) و(حُمُول)، و(ضِرْس) و(ضُرُوس)، أو على (فُعْل) بضم الفاء، نحو: (جُنْد) و(جُنُود)، و(بُرْد) و(بُرُود)، وهو كساء مخطَّط يُلتحَف به. ويحفظ (فُعُول) في (فَعَل)، نحو: (أَسَد) و(أُسُود)، ويفهم كونه غير مطرد من قوله: (و«فعل» له)، ولم يقيده باطراد.

وأشار بقوله: (وللـ«فُعَالِ» «فِعْلَان» حصل): إلى أنَّ من أمثلة جمع الكثرة: (**فِعْلَان**)، وهو مطَّرد في اسم على (فُعَال)، نحو: (غُلَام) و(غِلْمَان)، و(غُرَاب) و(غِرْبَان). واطَّرد (فِعْلَان) أيضًا في جمع ما عينه واو من (فُعْل) أو (فَعْل)، نحو: (عُود) و(عِيدَان)، و(حُوت) و(حِيتَان)، و(قَاع) و(قِيعَان)، و(تَاج) و(تِيجَان). وقلَّ (فِعْلَان) في غير ما ذُكر، نحو: (أَخ) و(إِخْوَان)، و(غَزَال) و(غِزْلَان). **وقوله: (وَ«فَعْلًا» اسْمًا...):** فيه أنَّ من أبنية جمع الكثرة: (**فُعْلَان**)، وهو مقيس في اسم صحيح العين على (فَعْل)، نحو: (ظَهْر) و(ظُهْرَان)،

و(بَطْن) و(بُطْنَان)، أو على (فَعِيل)، نحو: (قَضِيب) و(قُضْبَان)، و(رَغِيف) و(رُغْفَان)، أو على (فَعَل)، نحو: (ذَكَر) و(ذُكْرَان)، و(حَمَل) و(حُمْلَان).

وقوله: (وَلِـ«كَرِيمٍ» وَ«بَخِيلٍ»...وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ): أي: من أمثلة جمع الكثرة: **(فُعَلَاء)**، وهو مقيس في (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل، نحو: (ظَرِيف) و(ظُرَفَاء)، و(كَرِيم) و(كُرَمَاء)، و(بَخِيل) و(بُخَلَاء). **وأشار بقوله: (كذا لما ضاهاهما)**: إلى أنَّ ما شابه (فَعِيلًا) في كونه دالًّا على معنى هو كالغريزة يجمع على (فُعَلَاء)، نحو: (عَاقِل) و(عُقَلَاء)، و(صَالِح) و(صُلَحَاء)، و(شَاعِر) و(شُعَرَاء). وينوب عن (فُعَلَاء) في المضاعف والمعتل **(أَفْعِلَاء)**، نحو: (شَدِيد) و(أَشِدَّاء)، و(وَلِيٍّ) و(أَوْلِيَاء). وقد يجيء (أَفْعِلَاء) جمعًا لغير ما ذكر، نحو: (نَصِيب، وأَنْصِبَاء)، و(هَيِّن، وأَهْوِنَاء).

٨٢٠- (فَوَاعِلُ) لِـ(فَوْعَلٍ) وَ(فَاعَلِ) وَ(فَاعِلَاءَ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلِ)

٨٢١- وَ(حَائِضٍ) وَ(صَاهِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) وَشَذَّ فِي (الْفَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ

٨٢٢- وَبِـ(فَعَائِلَ) اجْمَعَنْ (فَعَالَهْ) وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

٨٢٣- وَبِـ(الْفَعَالِي) وَ(الْفَعَالَى) جُمِعَا (صَحْرَاءُ) وَالْ(عَذْرَاءُ) وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

٨٢٤- وَاجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالْـ(كُرْسِيِّ) تَتْبَعُ الْعَرَبْ

ش: قوله: («فَوَاعِلُ» لِـ«فَوْعَلٍ»...مَعْ مَا مَاثَلَهْ): أي: من أمثلة جمع الكثرة: **(فَوَاعِل)**، وهو لاسم على (فَوْعَل)، نحو: (جَوْهَر) و(جَوَاهِر)، أو على (فَاعَلٍ)، نحو: (طَابَع) و(طَوَابِع)، أو على (فَاعِلَاء)، نحو: (قَاصِعَاء) و(قَوَاصِع)، أو على (فَاعِل)، نحو: (كَاهِل) و(كَوَاهِل). و(فَوَاعِل) أيضًا جمع لوصف على (فَاعِل) إن كان لمؤنث عاقل، نحو: (حَائِض) و(حَوَائِض)، أو

لمذكر ما لا يعقل، نحو: (صَاهِل) و(صَوَاهِل)، فإن كان الوصف الذي على (فَاعِل) لمذكر عاقل لم يجمع على (فَوَاعِل)، وشذَّ: (فَارِس) و(فَوَارِس)، و(سَابِق) و(سَوَابِق). و(فَوَاعِل) أيضًا جمع لـ(فَاعِلَة)، نحو: (صَاحِبَة) و(صَوَاحِب)، و(فَاطِمَة) و(فَوَاطِم). **وقوله: (وَبِـ«فَعَائِلَ» اجْمَعَنْ...)**: أي: من أمثلة جمع الكثرة أيضًا: (**فَعَائِل**)، وهو لكل اسم رباعي بمدة قبل آخره مؤنثًا بالتاء، نحو: (سَحَابَة) و(سَحَائِب)، و(رِسَالَة) و(رَسَائِل)، و(كُنَاسَة) و(كَنَائِس)، و(صَحِيفَة) و(صَحَائِف)، و(حَلُوبَة) و(حَلَائِب)، أو مجردًا منها، نحو: (شِمَال) -بالفتح: للريح، وبالكسر: لليد- و(شَمَائِل)، و(عُقَاب) -اسم لطائر- و(عَقَائِب)، و(عَجُوز) و(عَجَائِز). **وقوله: (وَبِـ«الْفَعَالِي» وَ«الْفَعَالَى» جُمِعَا...)**: أي: من أمثلة جمع الكثرة: (**فَعَالِي**)، و(**فَعَالَى**)، ويشتركان فيما كان على (فَعْلَاء) اسمًا، كـ(صَحْرَاء) و(صَحَارِي) و(صَحَارَى)، أو صفة، كـ(عَذْرَاء) و(عَذَارِي) و(عَذَارَى). **وقوله: (وَاجْعَلْ «فَعَالِيَّ»...)**: أي: من أمثلة جمع الكثرة: (**فَعَالِيَّ**)، وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب، نحو: (كُرْسِي) و(كَرَاسِي)، و(بَرْدِي) و(بَرَادِي).

٨٢٥- وَبِـ(فَعَالِـــلَ) وَشِـــبْهِهِ انْطِقَـــا ... فِي جَمْـعِ مَـا فَـوْقَ الثَّلَاثَـةِ ارْتَقَـى

٨٢٦- مِنْ غَيْرِ مَـا مَضَـى، وَمِـنْ خُمَاسِي ... جُـــرِّدَ الَاخِـــرَ انْـــفِ بِالْقِيَـــاسِ

٨٢٧- وَالرَّابِـــعُ الشَّـــبِيهُ بِالْمَزِيـــدِ قَـــدْ ... يُحْـذَفُ دُونَ مَـا بِـهِ تَـمَّ الْعَـدَدْ

٨٢٨- وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَـاعِي احْذِفْـهُ مَـا ... لَمْ يَـكُ لَيْـنًا اثْـرَهُ الـلَّذْ خُتِمَا

٨٢٩- وَالسِّينَ وَالتَّـا مِـنْ كَـ(مُسْـتَدْعٍ) أَزِلْ ... إِذْ بِبِنَـــا الجَمْـــعِ بَقَاهُمَـــا مُخِـــلْ

٨٣٠- وَالْمِـــيمُ أَوْلَى مِـــنْ سِـــوَاهُ بِالْبَقَـــا ... وَالهَمْـــزُ وَالْيَـــا مِثْلُـــهُ إِنْ سَـــبَقَا

س: قوله: (وَبِـ«فَعَالِلَ» وَشِبْهِهِ...اللَّذْ خُتِمَا): أي: من أمثلة جمع الكثرة: **(فَعَالِلُ) وشبهه**، وهو ما ماثله عددًا وهيئةً، وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان. فيجمع بـ(فَعَالِل): كل اسم رباعي غير مزيد فيه، أي: مجرَّد، نحو: (جَعْفَر) و(جَعَافِر)، و(زِبْرِج) و(زَبَارِج)، و(بُرْثُن) و(بَرَاثِن). ويجمع بشبهه كل اسم رباعي مزيد فيه، كـ(جَوْهَر) و(جَوَاهِر)، و(صَيْرَف) و(صَيَارِف)، و(مَسْجِد) و(مَسَاجِد). **واحترز بقوله: (من غير ما مضى)**: من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه، كـ(أحمر) و(حمراء)، ونحوهما مما سبق ذكره.

وأشار بقوله: (ومن خماسي جرد الآخر انف بالقياس): إلى أن الخماسي المجرد عن الزيادة يجمع على **(فَعَائِل)** قياسًا، ويحذف خامسه، نحو: (سَفَارِج) في (سَفَرْجَل)، و(فَرَازِد) في (فَرَزْدَق)، و(خَوَارِن) في (خَوَرْنَق). **وأشار بقوله: (والرابع الشبيه بالمزيد)...البيت**: إلى أنه يجوز حذف رابع الخماسي المجرد عن الزيادة وإبقاء خامسه إذا كان رابعه مشبهًا للحرف الزائد، بأن كان من حروف الزيادة، كنون (خَوَرْنَق)، أو كان من مخرج حروف الزيادة، كدال (فَرَزْدَق)، فيجوز أن يقال: (خَوَارِق)، و(فَرَازِق)، والكثير الأول، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع، نحو: (خَوَارِن)، و(فَرَازِد). **وأشار بقوله: (وزائد العادي الرباعي)...البيت**: إلى أنه إذا كان الخماسي مزيدًا فيه حرف حذف ذلك الحرف إن لم يكن حرف مدٍّ قبل الآخر، فتقول في (سِبَطْرَى): (سَبَاطِر)، وفي (فَدَوْكِس): (فَدَاكِس)، وفي (مُدَحْرِج): (دَحَارِج).

فإن كان الحرف الزائد حرف مدٍّ قبل الآخر لم يحذف، بل يجمع الاسم على **(فَعَالِيل)**، نحو: (قِرْطَاس) و(قَرَاطِيس)، و(قِنْدِيل) و(قَنَادِيل)، و(عُصْفُور) و(عَصَافِير). **وقوله: (وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَـ«مُسْتَدْعٍ»...مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا):** فيه أنَّ ما

كان كـ(مستدع) وما شابهه تحذف السين والياء منه عند الجمع، لأنَّ بقاءهما مخلٌّ ببناء الجمع والذَّوق، فتقول في جمع (مستدع): (مَدَاع)، فتحذف السين والتاء وتبقي الميم؛ لأنَّها مصدَّرة ومجردة للدلالة على معنًى، وتقول في (أَلَنْدَد) و(يَلَنْدَد): (أَلَادَّ) و(يَلَادَّ)، فتحذف النون وتبقي الهمزة من (أَلَنْدَد) والياءَ من (يَلَنْدَد)؛ لتصدرهما، ولأنَّهما في موضع يقعان فيه دالَّين على معنى، نحو: (أَقُومُ) و(يَقُومُ)، بخلاف النون فإنَّها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلًا. **والأَلَنْدَد والْيَلَنْدَد:** الخَصِمُ، يقال: (رَجُلٌ أَلَنْدَد، وَيَلَنْدَد)، أي: خصم، مثل الألد.

٨٣١- **وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا كَ(حَيْزَبُونٍ) فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا**

٨٣٢- **وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ (سَرَنْدَى) وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَ(الْعَلَنْدَى)**

ش: قوله: (وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ...): أي: أنَّ ما كان كـ(حَيْزَبُون) تحذف منه الياء وتبقى الواو، فتقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فتقول: (حَزَابِين)، فأوثرت الواو بالبقاء؛ لأنها لو حذفت لم يغن حذفها عن حذف الياء؛ لأن بقاء الياء مفوت لصيغة منتهى الجموع. **والحيزبون:** العجوز. **وقوله: (وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ «سَرَنْدَى»...):** يعني: أنَّه إذا لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر كنت بالخيار، فتقول في (سَرَنْدَى): (سَرَانِد) بحذف الألف وإبقاء النون، و(سَرَاد) بحذف النون وإبقاء الألف، وكذلك: (عَلَنْدَى)، فتقول: (عَلَانِد) و(عَلَاد)، ومثلهما: (حَبَنْطَى)، فتقول: (حَبَانِط) و(حَبَاط)؛ لأنهما زيادتان زيدتا معًا للإلحاق بـ(سفرجل)، ولا مزيَّة لإحداهما على الأخرى، وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإلحاق. **والسَّرَنْدَى:** الشديد، والأنثى: (سَرَنْدَاة). **والعَلَنْدَى** -**بالفتح**-: الغليظ من كلِّ شيء، وربما قيل: (جَمَل

عُلَنْدَى) بالضم. **والحَبَنْطَى**: القصير البطين، يقال: (رَجُل حَبَنْطًى) بالتنوين، و(امرأة حبنطاة).

التَّصْغِيرُ

٨٣٣- (فُعَـــيْلًا) اجْعَـــلِ الثُّلَاثِـــيَّ إِذَا ... صَـغَّرْتَهُ نَحْـوُ: (قُـذَيٍّ) فِي (قَـذَى)

٨٣٤- (فُعَيْعِـــلٌ) مَـــعَ (فُعَيْعِيـــلٍ) لِمَـــا ... فَـاقَ كَجَعْـلِ (دِرْهَـمٍ): (دُرَيْهِـمَا)

٨٣٥- وَمَـا بِـهِ لِمُنْتَهَـى الجَمْـعِ وُصِـلْ ... بِـــهِ إِلَى أَمْثِلَـــةِ التَّصْـــغِيرِ صِـــلْ

٨٣٦- وَجَـائِزٌ تَعْـوِيضُ يَـا قَبْـلَ الطَّـرَفْ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْـمِ فِـيهِمَا انْحَـذَفْ

٨٣٧- وَحَائِـدٌ عَـنِ الْقِيَـاسِ كُـلُّ مَـا ... خَـالَفَ فِي الْبَـابَيْنِ حُكْـمًا رُسِـمَا

شرح: قوله: («فُعَيْلًا» اجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ...كَجَعْلِ «دِرْهَمٍ»: «دُرَيْهِمَا»): أي: إذا صُغِّر الاسم المتمكن ضُمَّ أولُه وفُتِحَ ثانيه، وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة، ويقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثيًّا، فتقول في (فَلْس): (فُلَيْس)، وفي (قَذَى): (قُذَيٌّ)، وإن كان رباعيًّا فأكثر فُعل به ذلك وكسر ما بعد الياء، فتقول في (دِرْهَم): (دُرَيْهِم)، وفي (عُصْفُور): (عُصَيْفِير)، وعلى هذا: فأمثلة التصغير ثلاثة: (فُعَيْلٌ)، و(فُعَيْعِلٌ)، و(فُعَيْعِيلٌ). **وقوله: (وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ...): قال المرادي** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يعني: أنه يتوصل إلى بناء (فُعَيْعِل) و(فُعَيْعِيل) فيما زاد على أربعة أحرف بما يتوصل به إلى منتهى الجمع، يعني: بناء (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل)، وللحاذف هنا -من ترجيحٍ وتخييرٍ- ما له في التكسير، فتقول في تصغير (فَرَزْدَق): (فُرَيْزِد) بحذف الخامس، أو (فُرَيْزِق) بحذف الرابع؛ لأنه يشبه الزائد، وتقول في (منطلق): (مُطَيْلِق) بحذف النون وإبقاء الميم؛ لأنه لها مزية

كما تقدم، وتقول في (اسْتِخْرَاج): (تُخَيْرِيج) بحذف السين؛ لأن التاء أولى بالبقاء لما سبق، وتقول في (حَيْزَبُون): (حُزَيْبِين) بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء لما مر، وتقول في (عَلَنْدَى): (عُلَيْنِد) أو (عُلَيْد)؛ إذ لا مزية لأحد زائديه على الآخر، وقد تقدم بيان ذلك في التكسير، فأغنى عن إعادته. **وقوله: (وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا...)**: أي: يجوز أن يعوَّض مما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر، فتقول في (سَفَرْجَل): (سُفَيْرِيج) و(سَفَارِيج)، وفي (حَبَنْطَى): (حُبَيْنِيط) و(حَبَانِيط). **وقوله: (وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ...)**: أي: قد يجيء كلٌّ من التصغير والتكسير على غير لفظ واحده، فيحفظ ولا يقاس عليه، كقولهم في تصغير (مَغْرِب): (مُغَيْرِبَان)، وفي (عَشِيَّة): (عُشَيْشِيَّة)، وقولهم في جمع (رَهْط): (أَرَاهِط)، وفي (بَاطِل): (أَبَاطِيل).

٨٣٨- لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ -مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتِهِ- الْفَتْحُ انْحَتَمْ

٨٣٩- كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ أَوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

٨٤٠- وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

٨٤١- كَذَا المَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجُزُ المُضَافِ وَالمُرَكَّبِ

٨٤٢- وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانِ) مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَ(زَعْفَرَانِ)

٨٤٣- وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

ش: قوله: (لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ...وَمَا بِهِ الْتَحَقْ): أي: يجب فتح ما ولي ياء التصغير إن وليته تاء التأنيث، أو ألفه المقصورة أو الممدودة، أو ألف (أَفْعَال) جمعًا، أو ألف (فَعْلَان) الذي مؤنثه (فَعْلَى)، فتقول في (تَمْرَة): (تُمَيْرَة)، وفي (حُبْلَى): (حُبَيْلَى)، وفي (حَمْرَاء): (حُمَيْرَاء)، وفي (أَجْمَال): (أُجَيْمَال)، وفي

(سَكْرَان): (سُكَيْرَان). **وقوله: (وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ...أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا)**: أي: أنَّ التَّصغير ينصبُّ على الجزء الأول من الكلمة، فلا يُلتَفَت إلى عجزها، سواء كان آخر الكلمة ألف التأنيث الممدودة، كـ(جُخذُبَاءَ) و(جُخَيْذِبَاء)، أو تاء التأنيث، كـ(حَنْظَلَة) و(حُنَيْظِلَة)، أو ياء النَّسب، كـ(عَبْقَرِي) و(عُبَيْقِرِي)، أو عجز المضاف، كـ(بَعْلَبَكَّ) و(بُعَيْلِبَكَّ)، أو المركَّب، كـ(عبد الله) و(عُبَيْد الله)، أو الألف والنُّون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعدًا، كـ(زَعْفَرَان) و(زُعَيْفِرَان)، أو علامة التَّثنية، كـ(مسلمَينِ) و(مُسَيْلِمَيْنِ)، أو جمع التَّصحيح، كـ(مسلمِينَ) و(مُسَيْلِمِينَ)، و(مسلِمات) و(مُسَيْلِمَات). **ومعنى قوله: (وقدِّر انفصال...)**: أي: قدِّر انفصال الكلمة فيما دلَّ على تثنية أو جمع تصحيح.

٨٤٤- وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٥- وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ ... بَيْنَ الْ(حُبَيْرَى) -فَادْرِ- والْ(حُبَيِّرِ)

٨٤٦- وَارْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيِّنًا قُلِبْ ... فَـ(قِيمَةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ

٨٤٧- وَشَذَّ فِي (عِيدٍ): (عُيَيْدٍ)، وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

٨٤٨- وَالْأَلِفُ الثَّانِي المَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَاوًا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

ش: قوله: (وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ...-فَادْرِ- والْ«حُبَيِّرِ»): أي: إذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدًا وجب حذفها في التصغير؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال (فُعَيْعِل) و(فُعَيْعِيل)، فتقول في (قَرْقَرَى): (قُرَيْقِر)، وفي (لُغَيْزَى): (لُغَيْغِيز)، فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة المزيدة وإبقاء ألف التأنيث، فتقول في (حُبَارَى): (حُبَيْرَى)، وجاز أيضًا حذف ألف التأنيث وإبقاء المدة، فتقول: (حُبَيِّر) بإدغام ياء التصغير في

المنقلبة عن الألف قبل الرَّاء. **وقوله: (وَارْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا...مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ)**: أي: إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين وجب رده إلى أصله، فإن كان أصله الواو قلب واوًا، فتقول في (قِيمَة): (قُوَيْمَة)، وفي (بَاب): (بُوَيْب)، وإن كان أصله الياء قلب ياء، فتقول في (مُوقِن): (مُيَيْقِن)، وفي (نَاب): (نُيَيْب)، وشذَّ قولهم في (عِيد): (عُيَيْد)، والقياس: (عُوَيْد) بقلب الياء واوًا؛ لأنها أصله؛ لأنه من: (عَادَ يَعُودُ). فإن كان ثاني الاسم المصغر ألفًا مزيدة أو مجهولة الأصل وجب قلبها واوًا، فتقول في (ضَارِب): (ضُوَيْرِب)، وفي (عَاج): (عُوَيْج). والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير، فتقول في (بَاب): (أَبْوَاب)، وفي (نَابٍ): (أَنْيَاب)، وفي (ضَارِبَة): (ضَوَارِب).

٨٤٩- وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَ(مَا)

٨٥٠- وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالْأَصْلِ كَ(الْعُطَيْفِ) يَعْنِي (الْمِعْطَفَا)

٨٥١- وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاثِيٍّ كَ(سِنْ)

٨٥٢- مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَ(شَجَرٍ) وَ(بَقَرٍ) وَ(خَمْسِ)

٨٥٣- وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ ... لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاثِيًّا كَثَرْ

٨٥٤- وَصَغَّرُوا -شُذُوذًا- (الَّذِي) (الَّتِي) ... وَ(ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) وَ(تِي)

ش: قوله: (وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ...): المراد بالمنقوص هنا: ما نقص منه حرف، فإذا صُغِّر هذا النوع من الأسماء فلا يخلو إمَّا أن يكون ثنائيًّا مجردًا عن التاء، أو ثنائيًّا ملتبسًا بها، أو ثلاثيًّا مجردًا عنها، فإن كان ثنائيًّا مجردًا عن التَّاء أو ملتبسًا بها رُدَّ إليه في التصغير ما نقص منه، فيقال في (دَم): (دُمَيٌّ)، وفي (شَفَة): (شُفَيْهَة)، وفي (عِدَة): (وُعَيْدَة)، وفي (مَاء) -مسمًّى به-: (مُوَيٌّ). وإن كان

على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء التأنيث صُغِّر على لفظه ولم يرد إليه شيء، فتقول في شاك السلاح: (شُوَيْكٌ)؛ لأنَّه من (شاوك) من الشَّوكة. **وقوله: (وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغَّرُ...)**: أي: من التصغير نوع يسمَّى: (تصغير الترخيم)، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على (فُعَيْل)، ثم إن كان المسمَّى به مذكرًا جُرِّد عن التاء، وإن كان مؤنَّثًا ألحق تاء التأنيث، فيقال في (المِعْطَف): (عُطَيْف)، وفي (حَامِد): (حُمَيْد)، وفي (حُبْلَى): (حُبَيْلَة)، وفي (سَوْدَاء): (سُوَيْدَة)، وإن كانت أصوله أربعة صغِّر على (فُعَيْعِل)، فتقول في (قِرْطَاس): (قُرَيْطِس)، وفي (عُصْفُور): (عُصَيْفِر). **وقوله: (وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ...فِيمَا ثُلاثِيًّا كَثَرْ)**: أي: إذا صغر الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس، وشذَّ حذفها حينئذ، فتقول في (سِنٍّ): (سُنَيْنَة)، وفي (دَارٍ): (دُوَيْرَة)، وفي (يَد): (يُدَيَّة)، فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء، فتقول في (شَجَر)، و(بَقَر)، و(خَمْس): (شُجَيْر)، و(بُقَيْر)، و(خُمَيْس) بلا تاء؛ إذ لو قلت: (شُجَيْرَة) و(بُقَيْرَة) و(خُمَيْسَة) لالتبس بتصغير (شَجَرَة) و(بَقَرَة) و(خَمْسَة) المعدود به مذكر.

ومما شذَّ فيه الحذف عند أمن اللبس: قولهم في (ذَوْدٍ) و(حَرْب) و(قَوْس) و(نَعْل): (ذُوَيْد)، و(حُرَيْب)، و(قُوَيْس) و(نُعَيْل)، وشذَّ أيضًا لحاق التاء فيما زاد على ثلاثة أحرف، كقولهم في (قُدَّام): (قُدَيْدِيمَة). **وقوله: (وَصَغَّرُوا -شُذُوذًا- «الَّذِي»...)**: أي: شذَّ تصغير (الذي) وفروعه، و(ذَا) وفروعه؛ لكون التَّصغير من خواصِّ الأسماء المتمكِّنة، قالوا في (الذي): (اللُّذَيَّا)، وفي (الَّتِي): (اللُّتَيَّا)، وفي (ذَا) و(تَا): (ذَيَّا) و(تَيَّا).

النَّسَبُ

٨٥٥- يَـاءً كَيَـا الْ(كُـرْسِيِّ) زَادُوْا لِلنَّسَـبْ وَكُـلُّ مَـا تَلِيـهِ كَسْـرُهُ وَجَـبْ
٨٥٦- وَمِثْلَـهُ مِمَّـا حَـوَاهُ احْـذِفْ، وَتَـا تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتَـهُ لَا تُثْبِتَـا
٨٥٧- وَإِنْ تَكُـنْ تَرْبَـعُ ذَا ثَـانٍ سَـكَنْ فَقَلْبُهَـا وَاوًا وَحَـذْفُهَا حَسَـنْ
٨٥٨- لِشِـبْهِهَا الْمُلْحِـقِ وَالْأَصْـلِيِّ مَـا لَهَـا، وَلِلْأَصْـلِيِّ قَلْـبٌ يُعْتَمَـى
٨٥٩- وَالْأَلِـفَ الجَـائِزَ أَرْبَعًـا أَزِلْ كَـذَاكَ يَـا الْمَنْقُـوصِ خَامِسًـا عُـزِلْ
٨٦٠- وَالحَـذْفُ فِي الْيَـا رَابِعًـا أَحَـقُّ مِـنْ قَلْـبٍ، وَحَـتْمٌ قَلْـبُ ثَالِـثٍ يَعِـنْ

ش: قوله: (يَاءً كَيَا الْ«كُرْسِيِّ» زَادُوْا...): أي: إذا أريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياء مشددة مكسورٌ ما قبلها، ويحذف لأجلها ستة أشياء على ما سيأتي، فيقال في النسب إلى (دِمَشْق): (دِمَشْقِيٌّ)، وإلى (تَمِيم): (تَمِيمِيٌّ)، وإلى (أَحْمَد): (أَحْمَدِيٌّ). **وقوله: (وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ...وَحَذْفُهَا حَسَنْ)**: يعني: أنَّه إذا كان في آخر الاسم ياء كياء الـ(كرسي) في كونها مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا وجب حذفها وجعل ياء النسب موضعها؛ فيقال في النسب إلى الـ(شَّافِعِي): (شَافِعِي)، وفي النسب إلى (مَرْمِيٍّ): (مَرْمِيٌّ). وكذلك إن كان آخر الاسم تاء التأنيث وجب حذفها للنسب؛ فيقال في النسب إلى (مَكَّة): (مَكِّيٌّ)، ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب: ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدًا، كـ(حُبَارَى) و(حُبَارِيٌّ)، أو رابعة متحركًا ثاني ما هي فيه، كـ(جَمْزَى) و(جَمَزِيٌّ)، وإن كانت رابعة ساكنًا ثاني ما هي فيه -كـ(حُبْلَى)- جاز فيها وجهان: **أحدهما**: الحذف، وهو المختار، فتقول: (حُبْلِيٌّ). **والثاني**: قلبها واوًا، فتقول: (حُبْلَوِيٌّ). **وقوله: (لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ...قَلْبُ**

ثَالِثٍ يَعِنْ): يعني: أن ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث في وجوب الحذف إن كانت خامسةً، كـ(حَبَرْكًى) و(حَبَرْكِيٌّ)، وجواز الحذف والقلب إن كانت رابعة، كـ(عَلْقًى) و(عَلْقِيٌّ) و(عَلْقَوِيٌّ)، ولكنَّ المختار هنا القلب، عكس ألف التأنيث. وأما الألف الأصلية: فإن كانت ثالثة قلبت واوًا، كـ(عَصا) و(عَصَوِيٌّ)، و(فَتى) و(فَتَوِيٌّ)، وإن كانت رابعة قلبت أيضًا واوًا، كـ(مَلْهَوِيٌّ)، وربما حذفت، كـ(مَلْهِيٌّ)، والأول هو المختار. **وأشار بقوله: (وللأصلي قلب يعتَمَى)**: أي: يُختَار، يقال: (اعتَمَيْتُ الشَّيءَ)، أي: اخترته. وإن كانت خامسة فصاعدًا وجب الحذف، كـ(مُصْطَفِيٌّ) في (مُصْطَفًى)، **وإلى ذلك أشار بقوله: والألف الجائز أربعًا أزل)**.

وأشار بقوله: (كذاك يا المنقوص)....إلى آخره: إلى أنه إذا نسب إلى المنقوص: فإن كانت ياؤه ثالثة قلبت واوًا وفتح ما قبلها، نحو: (شَجَوِيٌّ) في (شَجٍ)، وإن كانت رابعة حذفت، نحو: (قَاضِيٌّ) في (قَاضٍ)، وقد تقلب واوًا، نحو: (قَاضَوِيٌّ)، وإن كانت خامسة فصاعدًا وجب حذفها، كـ(مُعْتَدِيٌّ) في (مُعْتَدٍ)، و(مُسْتَعِلِيٌّ) في (مُسْتَعْلٍ). **والحبركى**: ذكر القراد، والأنثى: (حبركاة)، **والعلقى**: نبتٌ، واحده: (علقاة).

٨٦١- وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبَ انْفِتَاحًا، وَ(فَعِلْ) وَ(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَ(فِعِلْ)

٨٦٢- وَقِيلَ فِي الْ(مَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيُّ) وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)

٨٦٣- وَنَحْوُ: (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

٨٦٤- وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

ش: قوله: (وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبَ انْفِتَاحًا...): يعني: أنَّه إذا قلبت ياء المنقوص واوًا وجب فتح ما قبلها، نحو: (شَجَوِيٌّ)، و(قَاضَوِيٌّ). **وأشار بقوله: (و«فَعِل»)...إلى آخره**: إلى أنه إذا نسب إلى ما قبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد وجب التخفيف بجعل الكسرة فتحة، فيقال في (نَمِر): (نَمَرِيٌّ)، وفي (دُئِل): (دُؤَلِيٌّ)، وفي (إِبِل): (إِبَلِيٌّ) بفتح الباء. **وقوله: (وَقِيلَ فِي الْ«مَرْمِيِّ»: «مَرْمَوِيٌّ»...)**: قد سبق أنه إذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب، وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلًا والأخرى زائدة: فمن العرب من يكتفي بحذف الزائدة منهما، ويبقي الأصلية ويقلبها واوًا، فيقول في الـ(مَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيٌّ)، وهي لغة قليلة، والمختار اللغة الأولى وهي الحذف، سواء كانتا زائدتين أم لا، فتقول في الـ(شَّافِعِيِّ): (شَافِعِيٌّ)، وفي (مَرْمِيٍّ): (مَرْمِيٌّ). **وقوله: (وَنَحْوُ: «حَيٍّ» فَتْحُ ثَانِيهِ...)**: أي: إذا كانت الياء المشدَّدة مسبوقةً بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شيء، بل يفتح ثانيه ويقلب ثالثه واوًا، ثم إن كان ثانيه ليس بدلًا من واو لم يغير، وإن كان بدلًا من واو قلب واوًا، فتقول في (حَيٍّ): (حَيَوِيٌّ)؛ لأنَّه من: (حَيِيتُ)، وفي (طَيٍّ): (طَوَوِيٌّ)؛ لأنَّه من: (طَوَيْتُ). **وقوله: (وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ...)**: أي: يحذف من المنسوب إليه ما فيه من علامة تثنية أو جمع تصحيح، فإذا سميت رجلًا (زَيْدَان) -وأعربته بالألف رفعًا، وبالياء جرًّا ونصبًا- قلت: (زَيْدَيٌّ)، وتقول فيمن اسمه (زَيْدُون) -إذا أعربته بالحروف-: (زَيْدِيٌّ)، وفيمن اسمه (هِنْدَات): (هِنْدِيٌّ).

٨٦٥- وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُذِفْ وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالْأَلِفْ

٨٦٦- وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ

٨٦٧- وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا مِنَ الْمُثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

٨٦٨- وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَ(الطَّوِيلَهْ) وَهَكَذَا مَا كَانَ كَ(الجَلِيلَهْ)

ش: قوله: (وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: «طَيِّبٍ» حُذِفْ...): أي: إذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسره في النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة، فتقول في (طَيِّب): (طَيْبِيٌّ)، وقياس النسب في (طَيِّئ): (طَيْئِيٌّ)، لكن تركوا القياس وقالوا: (طَائِيٌّ) بإبدال الياء ألفًا. وقوله: (وَ«فَعَلِيٌّ» فِي «فَعِيلَةَ» الْتُزِمْ...): أي: يقال في النسب إلى (فَعِيلَة): (فَعَلِيٌّ) بفتح عينه وحذف يائه إن لم يكن معتلَّ العين ولا مضاعفًا كما يأتي، فتقول في (حَنِيفَة): (حَنَفِيٌّ)، ويقال في النسب إلى (فُعَيْلَة): (فُعَلِيٌّ) بحذف الياء إن لم يكن مضاعفًا، فتقول في (جُهَيْنَة): (جُهَنِيٌّ). وقوله: (وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا...): يعني: أن ما كان على (فَعِيل) أو (فُعَيْل) بلا تاء وكان معتلَّ اللَّام فحكمه حكم ما فيه التاء في وجوب حذف يائه وفتح عينه، فتقول في (عَدِيّ): (عَدَوِيٌّ)، وفي (قُصَيّ): (قُصَوِيٌّ)، كما تقول في (أُمَيَّة): (أُمَوِيٌّ). وقوله: (وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَ«الطَّوِيلَهْ»...): يعني: أن ما كان على (فَعِيلَة) وكان معتلَّ العين أو مضاعفًا -أي: تكرر فيه الحرف- لا تحذف ياؤه في النسب، فتقول في (طَوِيلَة): (طَوِيلِيٌّ)، وفي (جَلِيلَة): (جَلِيلِيٌّ)، وكذلك أيضًا ما كان على (فُعَيْلَة) وكان مضاعفًا، فتقول في (قُلَيْلَة): (قُلَيْلِيٌّ).

٨٦٩- وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

٨٧٠- وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

٨٧١- إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِ(ابْنٍ) أَوَ (ابْ) أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

٨٧٢- فِـيمَا سِـوَى هَـذَا انْسُـبَنْ لِـلْأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَـبْسٌ كَـ(عَبْـدِ الْأَشْـهَلِ)

ش: قوله: (وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ...): يعني: أنَّ حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية، فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واوًا، نحو: (حَمْرَاوِيٌّ) في (حَمْرَاء)، أو زائدة للإلحاق، كـ(عِلْبَاء)، أو بدلًا من أصل، نحو: (كِسَاء) فوجهان: التصحيح، نحو: (عِلْبَائِيٌّ) و(كِسَائِيٌّ)، والقلب، نحو: (عِلْبَاوِيٌّ) و(كِسَاوِيٌّ)، أو أصلًا فالتصحيح لا غير: نحو: (قُرَّائِيٌّ) في (قُرَّاء).

وقوله: (وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ...كَـ«عَبْدِ الْأَشْهَلِ»): أي: إذا نسب إلى الاسم المركب: فإن كان مركبًا تركيب جملة أو تركيب مزج حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب، فتقول في (تَأَبَّط شرًّا): (تَأَبَّطِيٌّ)، وفي (بَعْلَبَكَّ): (بَعْلِيٌّ)، وإن كان مركبًا تركيب إضافة: فإن كان صدره ابنًا أو أبًا أو كان معرَّفًا بعجزه حذف صدره وألحق عجزه ياء النسب، فتقول في (ابْنِ الزُّبَيْرِ): (زُبَيْرِيٌّ)، وفي (أَبِي بَكْرٍ): (بَكْرِيٌّ)، وفي (غُلَام زَيْد): (زَيْدِيٌّ)، فإن لم يكن كذلك: فإن لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب إلى صدره، فتقول في (اْمِرِئِ الْقَيْسِ): (امْرِئِيٌّ)، وإن خيف لبس حذف صدره ونسب إلى عجزه، فتقول في (عَبْدِ الْأَشْهَل) و(عَبْدِ الْقَيْسِ): (أَشْهَلِيٌّ) و(قَيْسِيٌّ).

٨٧٣- وَاجْـبُرْ بِـرَدِّ الـلَّامِ مَـا مِنْـهُ حُـذِفْ جَـــوَازًا انْ لَمْ يَـــكُ رَدُّهُ أُلِـــفْ

٨٧٤- فِي جَمْعَـيِ التَّصْـحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَـهْ وَحَـــقٌّ مَجْبُـــورٍ بِهَـــذِي تَوْفِيَـــهْ

٨٧٥- وَبِـ(أَخٍ) (أُخْتًـا)، وَبِـ(ابْـنٍ) (بِنْتًـا) أَلْحِـقْ، وَيُـونُسُ أَبَـى حَـذْفَ التَّـا

٨٧٦- وَضَـــاعِفِ الثَّـــانِيَ مِـــنْ ثُنَـــائِي ثَانِيـــهِ ذُو لِـــينٍ كَـ(لَا) وَ(لَائِـــي)

ش: قولـه: (وَاجْـبُرْ بِرَدِّ الـلَّامِ...وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّـا): أي: اجبر برد

اللَّام المحذوفة جوازًا في المنسوب إليه، كـ(يد) و(ابن)، فتقول فيهما: (يَدَوِيٌّ) و(بَنَوِيٌّ)، ولك أن تقول: (ابنيٌّ) و(يَدِيٌّ)، إلَّا إذا كان الرَّدُّ مألوفًا وواجبًا في التثنية أو في جمعي التصحيح، فحينئذ يجب توفية المجبور -وهو المحذوف اللَّام- برَدِّ لامه إليه، فتقول في (أب) و(أخ): (أَبَوِيٌّ) و(أَخَوِيٌّ)، وأَلْحِقْ (أُخْتًا) بـ(أخ)، و(بنتًا) بـ(ابن) في رد المحذوف وحذف تاء التأنيث، ويونس يأبى حذف التاء، وينسب إليهما على لفظيهما، نحو: (أختِيٌّ) و(بِنْتِيٌّ)، وهو الصواب. **وقوله: (وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي...)**: أي: إذا نسب إلى ثنائي لا ثالث له فلا يخلو الثاني: إمَّا أن يكون حرفًا صحيحًا، أو حرفًا معتلًّا، فإن كان حرفًا صحيحًا جاز فيه التضعيف وعدمه، فتقول في (كَمْ): (كَمِيٌّ) و(كَمِّيٌّ)، وإن كان حرفًا معتلًّا وجب تضعيفه، فتقول في (لَوْ): (لَوِّيٌّ)، وإن كان الحرف الثاني ألفًا ضوعفت وأبدلت الثانية همزة، فتقول في رجُل اسمه (لَا): (لَائِيٌّ)، ويجوز قلب الهمزة واوًا، فتقول: (لَاوِيٌّ).

٨٧٧- وَإِنْ يَكُنْ كَـ(شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ ... فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

٨٧٨- وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ ... إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

٨٧٩- وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) ... فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

٨٨٠- وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ... عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

ش: قوله: (وَإِنْ يَكُنْ كَـ«شِيَةٍ»...): أي: إذا نسب إلى اسم محذوف الفاء فلا يخلو: إمَّا أن يكون صحيح اللَّام، أو معتلها، فإن كان صحيحها لم يرد إليه المحذوف، فتقول في (عِدَةٍ) و(صِفَة): (عِدِيٌّ) و(صَفِيٌّ)، وإن كان معتلَّها وجب الرد، ويجب أيضًا عند سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ فتح عينه، فتقول في (شِيَة):

(وَشَوِيٌّ). **وقوله: (وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا...)**: أي: إذا نسب إلى جمع باق على جمعيته جيء بواحده ونسب إليه، كقولك في النسب إلى الـ(فَرَائِض): (فَرَضِيٌّ)، هذا إن لم يكن جاريًا مجرى العلم، فإن جرى مجراه -كـ(أَنْصَار)- نسب إليه على لفظه، فتقول في (أَنْصَار): (أَنْصَارِيٌّ)، وكذا إن كان علَمًا، فتقول في (أَنْمَار): (أَنْمَارِيٌّ). **وقوله: (وَمَعَ «فَاعِلٍ» وَ«فَعَّالٍ»...)**: أي: يستغنى غالبًا في النسب عن يائه ببناء الاسم على (فَاعِل) بمعنى (صاحب كذا)، نحو: (تَامِر) و(لَابِن)، أي: صاحب تمر، وصاحب لبن، وببنائه على (فَعَّالٍ) في الحرف غالبًا، كـ(بَقَّال) و(بزَّار)، وقد يكون (فَعَّال) بمعنى (صاحب كذا)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[فصلت:٤٦]، أي: بذي ظلم. وقد يستغنى عن ياء النسب أيضًا بـ(فَعِل) بمعنى (صاحب كذا)، نحو: (رَجُل طَعِم ولَبِس)، أي: صاحب طعام ولباس، وأنشد سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِرْ ... لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ

أي: ولكني نهاري، أي: عامل بالنهار. **وقوله: (وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ...)**: أي: ما جاء من المنسوب مخالفًا لما سبق تقريره فهو من شواذ النسب، يحفظ ولا يقاس عليه، كقولهم في النسب إلى الـ(بَصرة) -مثلَّثة الباء-: (بَصْرِيٌّ)، وإلى الـ(دَّهْر): (دُهْرِيٌّ)، وهو الشَّيخ الكبير، وإلى (مَرْوَ): (مَرْوَزِيٌّ).

الْوَقْفُ

٨٨١- تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا ... وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

٨٨٢- وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

٨٨٣- وَأَشْبَهَتْ (إِذَنْ) مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

٨٨٤- وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ -مَا لَمْ يُنصَبَ- اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ، فَاعْلَمَا

٨٨٥- وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ: (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

ش: قوله: (تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا...): أي: إذا وقف على الاسم المنون: فإن كان التنوين واقعًا بعد فتحة أبدل ألفًا، ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب، نحو: (رأيت زيدًا)، وما فتحته لغير الإعراب، كقولك في (إِيهًا) و(وَيْهًا): (إِيهَا) و(وَيْهَا)، وإن كان التنوين واقعًا بعد ضمة أو كسرة حذف وسكن ما قبله، كقولك في (جاء زيدٌ)، و(مررت بزيدٍ): (جَاءَ زَيْدْ)، و(مررت بزَيْدْ). وقوله: (وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ...نُونُهَا قُلِبْ): أي: إذا وقف على هاء الضمير: فإن كانت مضمومة -نحو: (رأيتُهُ)- أو مكسورة -نحو: (مررت به)- حذفت صلتها، ووقف على الهاء ساكنة إلَّا في الضرورة، وإن كانت مفتوحة -نحو: (هندٌ رأيتهَا)- وقف على الألف ولم تحذف، وشبهوا (إذا) بالمنصوب المنون، فأبدلوا نونها ألفًا في الوقف. وقوله: (وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ...لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي): أي: إذا وقف على المنقوص المنون: فإن كان منصوبًا أبدل من تنوينه ألف، نحو: (رأيتُ قاضيًا)، فإن لم يكن منصوبًا فالمختار الوقف عليه بالحذف، فتقول: (هذا قاضْ)، و(مررت بقاضْ)، ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء، كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾[الرعد:٧]. فإن كان المنقوص محذوف العين -كـ(مُرٍ) اسم فاعل من (أَرَى)- أو الفاء -كـ(يَفِي) علَمًا- لم يوقف إلَّا بإثبات الياء، فنقول: (هذا مُرِي)، و(هذا يَفي).

٨٨٦- وَغَـيْرَ هَـا التَّأْنِيـثِ مِـنْ مُحَـرَّكِ سَـكِّنْهُ، أَوْ قِـفْ رَائِـمَ التَّحَـرُّكِ
٨٨٧- أَوْ أَشْمِمِ الضَّـمَّةَ، أَوْ قِـفْ مُضْـعِفَا مَـا لَـيْسَ هَمْـزًا أَوْ عَلِـيلًا إِنْ قَفَـا
٨٨٨- مُحَرَّكًـا وَحَرَكَـاتٍ انْقُـلَا لِسَـاكِنٍ تَحْرِيكُـهُ لَـنْ يُحْظَـلَا
٨٨٩- وَنَقْلُ فَـتْحٍ مِـنْ سِـوَى الْمَهْمُـوزِ لَا يَـرَاهُ بَصْـرِيٌّ وَكُـوفٍ نَقَـلَا

ش: قوله: (وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ... تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا): فيه أنَّه إن كان آخر الاسم المحرَّك غير هاء التأنيث ففي الوقف عليه خمسة أوجه: التسكين، والرَّوم، والإشمام، والتضعيف، والنقل، **فالروم:** عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي. **والإشمام:** عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلَّا فيما حركته ضمة. **وشرط الوقف بالتضعيف:** أن لا يكون الأخير همزة، كـ(خطأ)، ولا معتلًّا، كـ(فتى)، وأن يلي حركة، كـ(الجَمَل)، فتقول في الوقف عليه: (الجَمَلّ) بتشديد اللام. **والوقف بالنقل:** عبارة عن تسكين الحرف الأخير ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله، **وشرطه:** أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا قابلًا للحركة، نحو: (هذا الضَّرُبْ)، و(رأيت الضَّرَبْ)، و(مررت بالضَّرِبْ). **ومعنى: (لَنْ يُحْظَلَا):** أي: لا يمتنع. **وقوله: (وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ...): مذهب الكوفيين:** أنَّه يجوز الوقف بالنقل، سواء كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزًا -وهو: ما كان أحد حروفه الأصلية همزة- أو غير مهموز، فتقول عندهم: (هذا الضَّرُبْ)، و(رأيت الضَّرَبْ)، و(مررت بالضَّرِبْ)، في الوقف على (الضرب)، و(هذا الرِّدُءْ)، و(رأيت الرِّدَءْ)، و(مررت بالرِّدِءْ) في الوقف على (الرِّدء)، وهو المعين في المهمَّات، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾[القصص:٣٤]. **ومذهب البصريين:** أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة، إلَّا إذا كان الآخر

مهموزًا، فيجوز عندهم (رأيتُ الرِّدَءْ)، ويمتنع: (رأيت الضَّرَبْ)، ومذهب الكوفيين أولى؛ لأنهم نقلوه عن العرب.

٨٩٠- وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

٨٩١- فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢- وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

٨٩٣- وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلْ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

٨٩٤- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَ(عِ) أَوْ ... كَ(يَعِ) مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا

شرح: قوله: (وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ...): يعني: أنه متى أدَّى النقل إلى أن تصير الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم امتنع ذلك، إلَّا إن كان الآخر همزة فيجوز، **فعلى هذا**: يمتنع: (هَذَا العِلْمْ) في الوقف على (العِلْم)؛ لأنَّ (فِعْلًا) مفقود في كلامهم، ويجوز: (هذا الرِّدْءْ)؛ لأن الآخر همزة، وهو مغتفَرٌ، أي: مسموح به ليس بممنوع. **وقوله: (فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ...بِالْعَكْسِ انْتَمَى)**: أي: إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث: فإن كان فعلًا وقف عليه بالتاء، نحو: (هند قامتْ)، وإن كان اسمًا: فإن كان مفردًا فلا يخلو: إمَّا أن يكون ما قبلها ساكنًا صحيحًا، أو لا، فإن كان ما قبلها ساكنًا صحيحًا وقف عليه بالتاء، نحو: (بنتْ)، و(أُختْ)، وإن كان غير ذلك وقف عليه بالهاء، نحو: (فاطمهْ)، و(حمزهْ)، و(فتاهْ)، وإن كان جمعًا أو شبهه وقف عليه بالتاء، نحو: (هنداتْ)، و(هيهاتْ)، وقلَّ الوقف على المفرد بالتاء، نحو: (فاطمتْ)، وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء، نحو: (هنداهْ)، و(هيهاهْ). **وقوله: (وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ...فَرَاعِ مَا رَعَوْا)**: أي: ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حذف

آخره للجزم أو الوقف، كقولك في (لم يعطِ): (لم يعطِهْ)، وفي (أَعطِ): (أعطِهْ)، ولا يلزم ذلك، إلَّا إذا كان الفعل الذي حذف آخره قد بقيَ على حرف واحد، أو على حرفين أحدهما زائد، فالأول كقولك في (عِ)، و(قِ): (عِهْ)، و(قِهْ)، والثاني كقولك في (لم يَعِ)، و(لم يقِ): (لم يعِهْ)، و(لم يقِهْ).

٨٩٥- وَ(مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ

٨٩٦- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟)

٨٩٧- وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٩٨- وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

٨٩٩- وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا ... لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

ش: قوله: (وَ«مَا» فِي الِاسْتِفْهَامِ...«اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟»): أي: إذا دخل على (ما) الاستفهامية جارٌّ وجب حذف ألفها، نحو: (عمَّ تسأل؟)، و(بمَ جئتَ؟)، و(اقتضاءَ مَ اقتضى زيدٌ؟)، وإذا وقف عليها بعد دخول الجار: فإما أن يكون الجارُّ لها حرفًا أو اسمًا، فإن كان حرفًا جاز إلحاق هاء السكت، نحو: (عمَّهْ)، و(فيمَهْ)، وإن كان اسمًا وجب إلحاقها، نحو: (اقتضاء مَهْ)، و(مجيء مَهْ).

وقوله: (وَوَصْلَ ذِي الهَاءِ...فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا): فيه أنَّه يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة إعراب، كقولك في (كيفَ): (كيفَهْ)، ولا يوقف بها على ما حركته إعرابية، نحو: (جاء زيدٌ)، ولا على ما حركته مشبهة للحركة الإعرابية، كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائية غير لازمة، نحو: (قبل) و(بعد)، والمنادى المفرد، نحو: (يا زيدُ) و(يا رجلُ)، واسم (لا) التي لنفي الجنس، نحو: (لا رجلَ)، وشذَّ وصلها بما

حركته البنائية غير لازمة، كقولهم في (مِن عَلُ): (مِنْ علُهْ)، واستحسن إلحاقها بما حركته دائمة لازمة. **وقوله: (وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ...)**: قد يعطى الوصل حكم الوقف، وذلك كثير في النظم قليل في النثر، فمن النثر قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَٱنظُرْ﴾[البقرة:٢٥٩]، ومن النظم **قوله**:

لَقَـــدْ خَشِـــيتُ أَنْ أَرَى جَـــذْبَا مِثْـــلُ الحَرِيـــقِ وَافَـــقَ القَصَـــبَّا

فضعَّف الباء، وهي موصولة بحرف الإطلاق، وهو الألف.

الإِمَالَةُ

٩٠٠- **الْأَلِـفَ الْمُبْـدَلَ مِـنْ يَـا فِي طَـرَفْ أَمِلْ، كَـذَا الْوَاقِـعُ مِنْـهُ الْيَا خَلَـفْ**

٩٠١- **دُونَ مَزِيـــدٍ أَوْ شُـــذُوذٍ، وَلِمَـــا تَلِيـهِ هَـا التَّأْنِيـثِ مَـا الهَـا عَـدِمَا**

٩٠٢- **وَهَكَـــذَا بَـــدَلُ عَـــيْنِ الْفِعْـــلِ إِنْ يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ) كَمَاضِي (خَفْ،وَدِنْ)**

٩٠٣- **كَذَاكَ تَـالِي الْيَـاءِ، وَالْفَصْـلُ اغْتُفِـرْ بِحَـرْفٍ اوْ مَـعْ هَـا كَ(جَيْبَهَـا أَدِرْ)**

شرح: قوله: (الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا...مَا الهَا عَدِمَا): الإمالة: عبارة عن: أنْ يُنحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء. وتمال الألف إذا كانت طرفًا بدلًا من ياء، أو صائرة إلى الياء دون زيادة أو شذوذ، فالأول كألف: (رمى) و(مرمى)، والثاني كألف: (ملهى)؛ فإنها تصير ياء في التثنية، نحو: (مَلهَيَان). **واحترز بقوله: (دون مزيد أو شذوذ)**: مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير، نحو: (قُفَيٌّ)، أو في لغة شاذة، كقول هذيل في (قفا) -إذا أضيف إلى ياء المتكلم-: (قَفَيَّ). **وأشار بقوله: (ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما)**: إلى أن

الألف التي وجد فيها سبب الإمالة تمال وإن وليتها هاء التأنيث، كـ(فَتَاة).

وقوله: (وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ...): أي: كما تمال الألف المتطرفة تمال الألف الواقعة بدلًا من عين فعل يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن (فِلْتُ) بكسر الفاء، سواء كانت العين مقلوبَ واوٍ -كـ(خَافَ)- أو ياءٍ -كـ(باع)، وكـ(دَانَ)- فيجوز إمالتها، فتقول: (خِفْتُ)، أصلها: (خَوِفَ)، و(دِنْتُ)، أصلها: (دَيَنَ)، و(بِعْتُ)، أصلها: (بَيَعَ). **وقوله: (كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ...)**: أي: كذاك تمال الألف الواقعة بعد الياء متصلة بها، نحو: (بَيَان)، أو منفصلة بحرف، نحو: (يَسَار)، أو بحرفين أحدهما هاء، نحو: (أَدِرْ جَيْبَهَا)، فإن لم يكن أحدهما هاء امتنعت الإمالة؛ لبعد الألف عن الياء، نحو: (بَيْنَنَا)، والله أعلم.

٩٠٤- كَـذَاكَ مَـا يَلِيـهِ كَسْـرٌ أَوْ يَـلِي ... تَـالِيَ كَسْـرٍ أَوْ سُـكُونٍ قَـدْ وَلِي

٩٠٥- كَسْرًا، وَفَصْلُ الهَا كَـلَا فَصْـلٍ يُعَـدْ ... فَـ(دِرْهَمَاكَ) مَـنْ يُمِلْـهُ لَمْ يُصَـدْ

٩٠٦- وَحَـرْفُ الِاسْـتِعْلَا يَكُـفُّ مُظْهَـرَا ... مِـنْ كَسْـرٍ اوْ يَـا، وَكَـذَا تَكُـفُّ رَا

٩٠٧- إِنْ كَـانَ مَـا يَكُـفُّ بَعْـدُ مُتَّصِـلْ ... أَوْ بَعْـدَ حَـرْفٍ أَوْ بِحَـرْفَيْنِ فُصِـلْ

٩٠٨- كَـذَا إِذَا قُـدِّمَ مَـا لَمْ يَنْكَسِـرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْـرِ كَ(الْمِطْوَاعَ مِرْ)

ش: قوله: (كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ...مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ): أي: كذلك تمال الألف إذا وليتها كسرة، نحو: (عَالِم)، أو وقعت بعد حرف يلي كسرةً، نحو: (كِتَاب)، أو بعد حرفين وليا كسرةً أولهما ساكن، نحو: (شِمْلَال)، أو كلاهما متحرك، ولكن أحدهما هاء، نحو: (يُرِيدُ أن يضربَهَا). وكذلك يمال ما فَصَل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعَا بعد الكسرة أولهما ساكن، نحو: (هَذَانِ دِرْهَمَاكَ)، فالدَّال -هنا- مكسور، ووليته الرَّاء والميم المفصول بينهما بالهاء؛ فجاز إمالته،

والله أعلم. **وقوله: (وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ...اثْرَ الْكَسْرِ كَـ«الْمِطْوَاعَ مِرْ»)**: حروف الاستعلاء سبعة، وهي: (الخاء، والصَّاد، والضَّاد، والطَّاء، والظَّاء، والغين، والقاف)، مجموعة في قولك: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ)، وكل واحد منها يمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة، ووقع بعد الألف متَّصلًا بها، كـ(سَاخِطٍ) و(حَاصِل)، أو مفصولًا بحرف، كـ(نَافِخ، ونَاعِق)، أو حرفين، كـ(مَنَاشِيط، ومَوَاثِيق). وحكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة يعطى للرَّاء التي هي غير مكسورة، -وهي المضمومة، نحو: (هذا عِذَارٌ)، والمفتوحة، نحو: (هَذَان عِذَارَانِ)- بخلاف المكسورة على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأشار بقوله: (كذا إذا قدم)...البيت: إلى أن حرف الاستعلاء المتقدمَ يكف سبب الإمالة ما لم يكن مكسورًا أو ساكنًا إثر كسرة؛ فلا يمال نحو: (صَالِح)، و(ظَالِم)، و(قَاتِل)، ويمال نحو: (طِلَاب)، و(غِلَاب)، و(إِصْلَاح).

٩٠٩- وَكَـفُّ مُسْـتَعْلٍ وَرَا يَنْكَـفُّ ... بِكَسْـرِ رَا كَـ(غَارِمًـا لَا أَجْفُـو)

٩١٠- وَلَا تُمِـلْ لِسَـبَبٍ لَمْ يَتَّصِـلْ ... وَالْكَـفُّ قَـدْ يُوجِبُـهُ مَـا يَنْفَصِـلْ

٩١١- وَقَـدْ أَمَـالُوا لِتَنَاسُـبٍ بِـلَا ... دَاعٍ سِـوَاهُ كَـ(عِـمَادَا) وَ(تَـلَا)

٩١٢- وَلَا تُمِـلْ مَـا لَمْ يَنَـلْ تَمَكُّنَـا ... دُونَ سَمَاعٍ غَـيْرَ (هَـا) وَغَـيْرَ (نَـا)

٩١٣- وَالْفَـتْحَ قَبْـلَ كَسْـرِ رَاءٍ فِي طَـرَفْ ... أَمِلْ كَـ(لِلْأَيْسَـرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَـفْ)

٩١٤- كَـذَا الَّـذِي تَلِيـهِ هَـا التَّأْنِيـثِ فِي ... وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَـيْرَ أَلِـفِ

ش: قوله: (وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ...): يعني: أنَّه إذا اجتمع حرف الاستعلاء أو الرَّاء التي ليست مكسورة مع المكسورة غلبتها المكسورة، وأميلت الألف لأجلها؛ فيمال نحو: ﴿عَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾[البقرة:٧]، و﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾[غافر:٣٩].

وفهم منه جواز إمالة نحو: (حِمَارِك)؛ لأنَّه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة -وهو حرف الاستعلاء، أو الراء التي ليست مكسورة- فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى وأحرى. **وقوله: (وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ...)**: أي: إذا انفصل سبب الإمالة لم يؤثر، بخلاف سبب المنع فإنه قد يؤثر منفصلًا؛ فلا يمال: (أَتَى قَاسِم)، بخلاف: (أَتَى أَحْمَد)، **ومعنى هذا**: أنَّ شرط تأثير سبب الإمالة: أن يكون من الكلمة التي فيها الألف. **وقوله: (وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ...)**: أي: قد تمال الألف الخالية من سبب الإمالة؛ لمناسبة ألف قبلها مشتملة على سبب الإمالة، كإمالة الألف الثانية من نحو: (عِمَادًا)؛ لمناسبة الألف المُمَالة قبلها، وكإمالة ألف (تَلَا) كذلك. **وقوله: (وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ...)**: أي: أنَّ الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة؛ فلا يمال غير المتمكن إلَّا سماعًا، إلَّا: (هَا) و(نَا)، فإنهما يمالان قياسًا مطردًا، نحو: (يريد أن يضربَهَا)، و(مَرَّ بنَا). **وقوله: (وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ...غَيْرَ أَلِفِ)**: أي: تمال الفتحة قبل الراء المكسورة وصلًا ووقفًا، نحو: ﴿بِشَرَرٍ﴾[المرسلات:٣٢]، و(للأيسر مِلْ). وكذلك يمال ما وليه هاء التأنيث من نحو: ﴿قَيِّمَهْ﴾، و﴿نِعْمَهْ﴾.

التَّصْرِيفُ

٩١٥- حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

٩١٦- وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

٩١٧- وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تُجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

٩١٨- وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمْ وَاكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ

ش: قوله: (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي...): التصريف: عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام بِنية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال، وشبه ذلك. ولا يتعلق إلَّا بالأسماء المتمكنة والأفعال، فأمَّا الحروف وشبهها فلا تَعَلُّق لِعِلْمِ التصريف بها. وقوله: (وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى...): يعني: أنَّه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد، أو على حرفين، إلَّا إن كان محذوفًا منه، فأقل ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف، ثم قد يعرض لبعضها نقص، كـ(يَد)، و(قُلْ)، و(مَ الله) -مختصرًا من (ايمن الله) في القسم- و(قِ زيدًا). وقوله: (وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ...): فيه أنَّ الاسم قسمان: مزيد فيه، ومجرد عن الزيادة. فالمزيد فيه: هو ما بعض حروفه ساقط وضعًا. وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف، نحو: (احْرِنْجَام)، و(اشْهِيبَاب). والمجرد عن الزيادة: هو ما بعض حروفه ليس ساقطًا في أصل الوضع، وهو إمَّا ثلاثي، كـ(فَلْس)، أو رباعي، كـ(جَعْفَر)، وإمَّا خماسي -وهو غايته- كـ(سَفَرْجَل). وقوله: (وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي...): فيه أنَّ العبرةَ في وزن الكلمة بما عدا الحرف الأخير منها، وحينئذ فالاسم الثلاثي: إمَّا أن يكون مضموم الأول، أو مكسوره، أو مفتوحه، وعلى كل من هذه التقادير: إمَّا أن يكون مضموم الثاني، أو مكسوره، أو مفتوحه، أو ساكنه، فيخرج من هذا اثنا عشر بناءً حاصلةً من ضرب ثلاثة في أربعة، وذلك نحو: (قُفْل)، و(عُنُق)، و(دُئِل)، و(صُرَد)، ونحو: (عِلْم)، و(حِبُك)، و(إِبِل)، و(عِنَب)، ونحو: (فَلْس)، و(كَبِد)، و(فَرَس)، و(عَضُد).

٩١٩- وَ(فِعُـلٌ) أُهْمِـلَ، وَالْعَكْـسُ يَقِـلْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْـلٍ بِـ(فُعِـلْ)

٩٢٠- وَافْـتَحْ وَضُـمَّ وَاكْسِـرِ الثَّـانِيَ مِـنْ فِعْـلٍ ثُلَاثِـيٍّ، وَزِدْ نَحْـوَ: (ضُـمِنْ)

٩٢١- وَمُنْتَهَـــاهُ أَرْبَـــعٌ إِنْ جُـــرِّدَا وَإِنْ يُـــزَدْ فِيـــهِ فَـــمَا سِـــتًّا عَـــدَا

ش: قوله: (وَ«فِعُلٌ» أُهْمِلَ...): يعني: أن من الأبنية الاثني عشر بناءين: أحدهما مهمل، والآخر قليل، **فالأول**: ما كان على وزن (فِعُل) بكسر الأول وضم الثاني، وهذا بناءٌ من المصنف على عدم إثبات لغة: (حِبك) بكسرتَين. **والثاني**: ما كان على وزن (فُعِل) بضم الأول وكسر الثاني، كـ(دُئِل)، وإنما قلَّ ذلك في الأسماء؛ لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بِفِعْلٍ ما لم يُسمَّ فاعله، كـ(ضُرِب) و(قُتِل). **وقوله: (وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ...فَمَا سِتًّا عَدَا)**: فيه أنَّ الفعل ينقسم إلى مجرد، وإلى مزيد فيه، كما انقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة، وللثلاثي المجرد أربعة أوزان: ثلاثة لفعل الفاعل، وواحد لفعل المفعول، **فالتي لفعل الفاعل**: (فَعَل) بفتح العين، كـ(ضَرَب)، و(فَعِلَ) بكسرها، كـ(شَرِبَ)، و(فَعُل) بضمها، كـ(شَرُفَ). **والذي لفعل المفعول**: (فُعِلَ) بضم الفاء، وكسر العين، كـ(ضُمِنَ). ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلَّا مفتوحة، ولهذا قال المصنف: (وافتح وضم واكسر الثاني)، فجعل الثاني مثلثًا، وسكت عن الأول، فعلم أنَّه يكون على حالة واحدة، وتلك الحالة هي الفتح. وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان: واحد لفعل الفاعل، كـ(دَحْرَج)، وواحد لفعل المفعول، كـ(دُحْرِجَ)، وواحد لفعل الأمر، كـ(دَحْرِجْ). وأمَّا المزيد فيه: فإن كان ثلاثيًّا صار بالزيادة على أربعة أحرف، كـ(ضَارَبَ)، أو على خمسة، كـ(انْطَلَقَ)، أو

على ستة، كـ(اسْتَخْرَجَ)، وإن كان رباعيًّا صار بالزيادة على خمسة، كـ(تَدَحْرَجَ)، أو على ستة، كـ(احْرَنْجَمَ).

٩٢٢- لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ: (فَعْلَلُ) وَ(فِعْلِلٌ)، وَ(فِعْلَلٌ)، وَ(فُعْلُلُ)

٩٢٣- وَمَعْ (فِعَلَّ) (فُعْلَلٌ)، وَإِنْ عَلَا فَمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَى (فَعْلَلِلَا)

٩٢٤- كَذَا (فُعَلِّلٌ)، وَ(فِعْلَلٌّ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى

٩٢٥- وَالحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا (احْتُذِي)

شرح: قوله: (لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ:...أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى): يعني: أنَّ الاسم الرباعي المجرد له ستة أوزان: **الأول**: (فَعْلَل) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: (جَعْفَر). **الثاني**: (فِعْلِل) بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: (زِبْرِج)، وهو من أسماء الذَّهب. **الثالث**: (فِعْلَل) بكسر أوله وسكون ثانية وفتح ثالثه، نحو: (دِرْهَم)، و(هِجْرَع). **الرابع**: (فُعْلُل) بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: (بُرْثُن)، اسمٌ لمخلب الأسد. **الخامس**: (فِعَل) بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو: (هِزَرٌ)، اسم من أسماء الأسد. **السَّادس**: (فُعْلَل) بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه، نحو: (جُخْدَب)، وهو الجراد الأخضر الطَّويل الرِّجلَين. **وأشار بقوله**: **(فإن علا)...إلخ**: إلى أبنية الخماسي، وهي أربعة: **الأول**: (فَعَلَّل) بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه، نحو: (سَفَرْجَل). **الثاني**: (فَعْلَلِل) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه، نحو: (جَحْمَرِش)، وهي العجوز المسنَّة، والعظيمة من الأفاعي. **الثالث**: (فُعَلِّل) بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه، نحو: (قُذَعْمِل). **الرابع**: (فِعْلَلٌّ) بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه، نحو: (قِرْطَعْب).

وأشار بقوله: (وما غاير)...إلخ: إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر فهو إمَّا ناقص، وإمَّا مزيد فيه، فالأول كـ(يَدٍ) و(دَمٍ)، والثاني كـ(اسْتِخَراجٍ)، و(اقْتِدَارٍ). **وقوله: (وَالحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ...)**: يعني: أنَّ الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلي، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، نحو: (ضَارِب) فيسقط ألفه في المصدر، كـ(ضَرْب)، و(مَضْرُوب).

٩٢٦- بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولَ فِي ... وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

٩٢٧- وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ (جَعْفَرٍ) وَقَافِ (فُسْتُقِ)

٩٢٨- وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

٩٢٩- وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ) ... وَنَحْوِهِ، وَالخُلْفُ فِي كَ(لَمْلِمِ)

شرح: قوله: (بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ...وَقَافِ «فُسْتُقِ»): أي: إذا أريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بـ(الفاء، والعين، واللَّام)، فيقابل أولها بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصل عُبِّر عنه باللام. **فإن قيل**: ما وزن (ضَرَبَ)؟ **فقل**: (فَعَلَ)، وما وزن (زَيْد)؟ **فقل**: (فَعْل)، وما وزن (جَعْفَر)؟ **فقل**: (فَعْلَل)، وما وزن (فُسْتُق)؟ **فقل**: (فُعْلُل)، وتُكرَّر اللَّام على حسب الأصول. وإن كان في الكلمة زائد عبِّر عنه بلفظه، **فإذا قيل**: ما وزن (ضَارِب)؟ **فقل**: (فَاعِل)، وما وزن (جَوْهَر)؟ **فقل**: (فَوْعَل)، وما وزن (مُسْتَخْرِج)؟ **فقل**: (مُسْتَفْعِل). هذا إذا لم يكن الزائد ضعف حرف أصلي، فإن كان ضعفه عبِّر عنه بما عبِّر به عن ذلك الأصلي **وهو المراد بقوله: (وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ...)**، فتقول في وزن (اغْدَوْدَنَ): (افْعَوْعَل)، فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبَّرت بها عن الدال الأولى؛ لأن الثانية ضعفُها. وتقول

في وزن (قَتَّل): (فَعَّل)، ووزن (كَرَّم): (فَعَّل)، فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه؛ فلا تقول في وزن (اغْدَوْدَنَ): (افْعَوْدَلَ)، ولا في وزن (قَتَّل): (فَعْتَلَ)، ولا في وزن (كَرَّم): (فَعْرَلَ). **وقوله: (وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ...): المراد بـ(سِمْسِم):** الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه، ولم يكن أحد المكرَّرين صالحا للسقوط، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول، فإذا صلح أحد المكرَّرين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلافٌ، وذلك نحو: (لَـمْلِمْ) أمر من (لَـمْلَمَ)، و(كَفْكِفْ) أمر من (كَفْكَفَ)، فاللَّام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط، بدليل صحة (لَـمَّ) و(كَفَّ)، فاختلف الناس في ذلك، **فقيل:** هما مادَّتان -أي: فِعلان منفصلان- وليس (كَفْكَفَ) من (كَفَّ)، ولا (لَـمْلَمَ) من (لَـمَّ)؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين، أي: فوزنه (فَعْلَلَ). **وقيل:** اللَّام -أي: الثَّانية- زائدة؛ لصلوحها للسقوط، فيكون وزنه: (فَعْفَلَ) بتكرير الفاء، وهو مذهب الزَّجَّاج، وكذا الكاف. **وقيل:** هما بدلان من حرف مضاعف، وهو مذهب الكوفيين، واختاره ابن المصنف، والأصل: (لَـمَّمَ)، و(كَفَّفَ)، ثم أبدل من أحد المضاعفين لام في (لَـمْلَمَ)، وكاف في (كَفْكَفَ). ***وحاصل هذا:*** أنَّ الصَّالح للسقوط بدل من تضعيف العين، فالأصل: (لَـمَّمَ) و(كَفَّفَ) بتشديد الميم والفاء الأوَّلين، فاستُثقِلَ ثلاثة أمثال في كلمة واحدة، فأبدل من وسطها حرف يماثل الفاء، فوزنه على هذا: (فَعَّلَ) بشدِّ العين.

٩٣٠- **فَـأَلِفٌ أَكْثَـرَ مِـنْ أَصْـلَيْنِ ... صَـاحَبَ زَائِـدٌ بِغَـيْرِ مَـيْنِ**

٩٣١- **وَالْيَـا كَـذَا وَالْـوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَـا ... كَـمَا هُمَـا فِي (يُؤْيُـؤٍ) وَ(وَعْوَعَـا)**

٩٣٢- وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

٩٣٣- كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

ش: قوله: (فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ...): أي: إذا صحبت الألف ثلاثة أحرف أصول حُكم بزيادتها، نحو: (ضَارِب)، و(غَضْبَى)، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة، بل هي إما أصل، كـ(إلَى)، وإمَّا بدل من أصل، كـ(قَالَ)، و(بَاعَ). وقوله: (وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ...): أي: كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول، فإنه يحكم بزيادتهما، إلَّا في الثنائي المكرَّر، فالأول كـ(صَيْرَف)، و(يَعْمُل) -وهو البعير القوي على العمل- و(جَوْهَر)، و(عَجُوز). والثاني كـ(يُؤْيُؤ) -لطائر ذي مخلب- و(وَعْوَعَة) مصدر (وَعْوَع)، إذا صوت، فالياء والواو في الأول زائدتان، وفي الثاني أصليتان. وقوله: (وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا...): أي: كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول، كـ(أَحْمَد)، و(مُكْرِم)، فإن سبقا أصلين حكم بأصالتهما، كـ(إِبِل) و(مَهْد). وقوله: (كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ...): أي: كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخرًا بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين، نحو: (حَمْرَاء)، و(عَاشُورَاء)، و(قَاصِعَاء)، فإن تقدم الألفَ حرفان فالهمزة غير زائدة، نحو: (كِسَاء)، و(رِدَاء)، فالهمزة في الأول بدل من واو، وفي الثاني بدل من ياء، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد، كـ(مَاء)، و(دَاء).

٩٣٤- وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالهَمْزِ، وَفِي نَحْوِ (غَضَنْفَرٍ) أَصَالَةً كُفِي

٩٣٥- وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الِاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

٩٣٦- وَالهَاءُ وَقْفًا كَ(لَمْهْ؟) وَ(لَمْ تَرَهْ) وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

٩٣٧- وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَ(حَظِلَتْ)

ش: قوله: (وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالهَمْزِ...): فيه أنَّ النون إذا وقعت آخرًا بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين حكم عليها بالزيادة، كما حكم على الهمزة حين وقعت كذلك، وذلك نحو: (زَعْفَرَان)، و(سَكْرَان)، وهما مفردان وإن كانت صورتهما صورة مثنًّى، فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية، نحو: (مَكَان)، و(زَمَان)، ويُحكَم أيضًا على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين، وبعدها حرفان، كـ(غَضَنْفَر). **وقوله: (وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ...)**: أي: تزاد التاء إذا كانت للتأنيث، كـ(قَائِمَة)، وللمضارعة، نحو: (أَنْتَ تَفْعَلُ)، أو مع السين في الـ(اسْتِفْعَال) وفروعه، نحو: (اسْتِخْرَاج)، و(مُسْتَخْرِج)، و(اسْتَخْرِج)، أو مطاوعة (فَعَّل)، نحو: (عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ)، أو (فَعْلَلَ)، كـ(تَدَحْرَجَ). **وقوله: (وَالهَاءُ وَقْفًا كَ«لِـمَهْ؟»...)**: أي: تزاد الهاء في الوقف، نحو: (لِـمَهْ؟)، و(لَمْ تَرَهْ)، وقد سبق في باب الوقف بيان ما تزاد فيه، وهو (ما) الاستفهامية المجرورة، والفعل المحذوف اللَّام للوقف، نحو: (رَهْ)، أصله: (رَأَيَ)، أو المجزوم، نحو: (لَمْ تَرَهْ)، وكل مبني على حركة، نحو: (كَيْفَهْ)، إلَّا ما قطع عن الإضافة، كـ(قَبْل) و(بَعْد)، واسم (لا) التي لنفي الجنس، نحو: (لا رجلَ)، والمنادَى، نحو: (يَا زَيْدُ)، والفعل الماضي، نحو: (ضَرَبَ). واطَّرد أيضًا زيادة اللَّام في أسماء الإشارة، نحو: (ذلك)، و(تلك)، و(هنالك). **وقوله: (وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ...)**: أي: إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: (سألتمونيها) خاليًا عمَّا قيدت به زيادته فاحكم بأصالته، إلَّا إن قام على زيادته حجة بيِّنة، كسقوط همزة: (شَمْأَل) في قولهم: (شَمَلَتِ الرِّيحُ شُمُولًا) إذا

هبَّت شَمالًا، وكسقوط نون: (حَنْظَل) في قولهم: (حَظِلَتِ الْإِبِلُ) إذا آذاها أكل الحنظل، وكسقوط تاء: (مَلَكُوت) في الـ(مَلَك).

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

٩٣٨- لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَ(اسْتَثْبِتُوا)

٩٣٩- وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (انْجَلَى)

٩٤٠- وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِي كَ(اخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا)

٩٤١- وَفِي (اسْمٍ، اسْتٍ، ابْنٍ، ابْنِمٍ) سُمِعْ ... وَ(اثْنَيْنِ) وَ(امْرِئٍ) وَتَأْنِيثٌ تَبِعْ

٩٤٢- وَ(ايْمُنُ) هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

ش: قوله: (لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ...): أي: لا يبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك، فإذا كان أول الكلمة ساكنًا وجب الإتيان بهمزة متحركة؛ توصُّلًا للنطق بالساكن، وتسمى هذه الهمزة: (همزة وصل)، وسميت بذلك؛ ليتوصَّل بها إلى النُّطق بالسَّاكن. **وشأنها**: أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، نحو: (اسْتَثْبِتُوا) أمر للجماعة بالاستثبات. **وقوله: (وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ...كَ«اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذَا»)**: أي: لَـمَّا كان الفعل أصلًا في التصريف اختص بكثرة مجيء أوله ساكنًا، فاحتاج إلى همزة الوصل، فكل فعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيان في أوله بهمزة الوصل، نحو: (اسْتَخْرَجَ)، و(انْطَلَقَ)، وكذلك الأمر منه، نحو: (اسْتَخْرِجْ)، و(انْطَلِقْ)، والمصدر، نحو: (اسْتِخْرَاج)، و(انْطِلَاق)، وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي، نحو: (اخْشَ)، و(امْضِ)،

و(انْفُذْ)، من: (خَشِيَ)، و(مَضَى)، و(نَفَذَ). **وقوله: (وَفِي «اسْمٍ، اسْتٍ...أَوْ يُسَهَّلُ)**: أي: لم تحفظ همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة، إلَّا في عشرة أسماء: (اسْمٍ)، و(اسْتٍ)، و(ابْنٍ)، و(ابْنُمٍ)، و(اثْنَيْن)، و(امْرِئٍ)، و(امْرَأَةٍ)، و(ابْنَةٍ)، و(اثْنَتَيْنِ)، و(ايْمُن) في القسم، ولم تحفظ في الحروف إلَّا في (أل) و(أم) في لغة حِمْيَرَ، ولَمَّا كانت الهمزة مع (أل) مفتوحة وكانت همزة الاستفهام مفتوحة لم يجز حذف همزة الاستفهام؛ لئلَّا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وجب إبدال همزة الوصل ألفًا، نحو: (الأَمِيرُ قَائِمٌ)، أو تسهيلها، أي: النطق بها بين الهمزة والألف، ومنه **قوله**:

أَأَلْحَقُ -إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ- أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

فجيء بهمزة القطع الثَّانية خوف اللَّبس، وهو قليل.

الإِبْدَالُ

٩٤٣- **أَحْرُفُ الإِبْدَالِ: (هَدَأْتَ مُوطِيَا) فَأَبْدِلِ الهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا**

٩٤٤- **آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي**

٩٤٥- **وَالمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَ(الْقَلَائِدِ)**

٩٤٦- **كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ (مَفَاعِلَ) كَجَمْعِ (نَيِّفَا)**

س: قوله: (أَحْرُفُ الإِبْدَالِ: «هَدَأْتَ مُوطِيَا»...ذَا اقْتُفِي): هذا الباب عقده المصنف لبيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالًا شائعًا، وهي تسعة أحرف جمعها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في قوله: (**هدأت موطيًا**)، **ومعنى: (هدأتَ)**:

سكنت، **و(مُوطِيًا)**: اسم فاعل من: (أَوْطَأْتُ الرَّحْلَ) إذا جعلتَه وطِيئًا، لكنه خُفِّف همزته بإبدالها ياءً؛ لانفتاحها وكسر ما قبلها. فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء تطرَّفَتا ووقعتا بعد ألف زائدة، نحو: (دُعَاء)، و(بِنَاء)، والأصل: (دُعَاوٌ)، و(بِنَايٌ)، فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل، نحو: (آية)، و(راية)، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو، كـ(تَبَايُن)، و(تَعَاوُن).

وأشار بقوله: وفي فاعلٍ ما أعل عينا ذا اقتفى): إلى أنَّ الهمزة تبدل من الياء والواو قياسًا متَّبعًا إذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل، وأُعلَّت في فعله، نحو: (قَائِل)، و(بَائِع)، وأصلهما: (قَاوِل)، و(بَايِع)، ولكن أعلُّوا حملًا على الفعل، فكما قالوا: (قَالَ) و(بَاعَ) -فقلبوا العين ألفًا- قالوا: (قَائِل) و(بَائِع)، فقلبوا عين اسم الفاعل همزة. فإن لم تعل العين في الفعل صحَّت في اسم الفاعل، نحو: (عَوِر) فهو (عَاوِر)، و(عَيِنَ) فهو (عَايِن). **وقوله: (وَالمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا...)**: أي: تبدل الهمزة أيضًا مما ولِيَ ألف الجمع الذي على مثال (مَفَاعِل) إن كان مدَّة مزيدة في الواحد، نحو: (قِلَادَة) و(قَلَائِد)، و(صَحِيفَة) و(صَحَائِف)، و(عَجُوز) و(عَجَائِز)، فلو كان غير مدَّة لم تبدل، نحو: (قَسْوَرَة) و(قَسَاوِر)، وهكذا إن كان مدَّةً غير زائدة، نحو: (مَفَازَة) و(مَفَاوِز)، و(مَعِيشَة) و(مَعَايِش)، إلَّا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو: (مُصيبَة) و(مَصَائب). **وقوله: (كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ...)**: أي: كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفين ليِّنين توسَّط بينهما مدَّة (مَفَاعِل)، كما لو سمَّيت رجلًا بـ(نَيِّف)، ثم كسَّرته -أي: جمعته جمع تكسير- فإنك تقول: (نَيَائِف) بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة، ومثله: (أَوَّل) و(أَوَائِل).

٩٤٧- وَافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ يَا فِيهَا أُعِلْ لَامًا، وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ

٩٤٨- وَاوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ: (وُوفِيَ الْأَشُدْ)

ش: أي: افتح الهمزة المكسورة تخفيفًا واقلبها ياءً أو واوًا بحسب أصل الكلمة، عكس ما سبق، وذلك إذا كانت الكلمة معلَّة وكانت على وزن (مَفَاعِل)، فمثال الأول: (قَضِيَّة) و(قَضَايَا)، أصله: (قَضَائِي) بإبدال مدَّة الواحد همزة، كما فعل في: (صَحِيفَة) و(صَحَائف)، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحة، فحينئذ تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فصارت: (قَضَاءَا)، فأبدلت الهمزة ياءً، فصار (قَضَايَا). ومثال الثاني: (زَاوِيَة) و(زَوَايَا)، فالألف -هنا- بين لينين، وأصله: (زَوَائِيُ) بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة، كـ(نَيِّف) و(نَيَائِف)، فقلبوا كسرة الهمزة فتحة، فحينئذ قلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: (زَوَاءَا)، ثم قلبوا الهمزة ياء، فصار: (زَوَايَا).

وأشار بقوله: (وفي مثل هراوة جعل واوا): إلى أنَّه إنَّما تبدل الهمزة ياء إذا لم تكن اللَّام واوًا سلمت في المفرد كما مثَّل، فإن كانت اللَّام واوًا سلمت في المفرد لم تقلب الهمزة ياء، بل تقلب واوًا؛ ليشاكل الجمع واحده، وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف، وذلك نحو قولهم: (هِرَاوَة) و(هَرَاوَى)، وأصلها: (هَرَائِوْ)، كـ(صَحَائِف)، فقلبت كسرة الهمزة فتحةً، وقلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: (هَرَاءَا)، ثم قلبوا الهمزة واوًا فصار (هَرَاوَى).

وأشار بقوله: (وهمزًا اوَّل الواوين رُدَّ): إلى أنَّه يجب رد أول الواوين المصدَّرتَين همزة ما لم تكن الثانية بدلًا من ألف (فَاعَل)، نحو: (أَوَاصِل) في جمع

(وَاصِلَة)، والأصل: (وَوَاصِل) بواوين: الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف (فَاعِلَة)، فإن كانت الثانية بدلًا من ألف (فَاعَل) لم يجب الإبدال، نحو: (وُوفِيَ) و(وُورِيَ)، أصله: (وَافَى) و(وَارَى)، فلمَّا بُني للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف، فأبدلت الألف واوًا.

٩٤٩- وَمَـدًّا ابْـدِلْ ثَـانِيَ الهَمْـزَيْنِ مِـنْ كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَ(آثِـرْ) وَ(ائْـتَمِنْ)

٩٥٠- إِنْ يُفْـتَحِ اثْـرَ ضَـمٍّ اوْ فَـتْحٍ قُلِـبْ وَاوًا، وَيَـاءً إِثْـرَ كَسْـرٍ يَنْقَلِـبْ

٩٥١- ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَـذَا، وَمَـا يُضَـمْ وَاوًا أَصِرْ، مَـا لَمْ يَكُـنْ لَفْظًـا أَتَـمْ

٩٥٢- فَـذَاكَ يَـاءً مُطْلَقًـا جَـا، وَ(أَؤُمْ) وَنَحْـوُهُ وَجْهَـيْنِ فِي ثَانِيـهِ أُمْ

سُ: فيه أنَّه إذا اجتمع في كلمة همزتان وجب التخفيف إن لم يكونا في موضع العين[1]، نحو: (سَآَّل)، و(رَآَّس)، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما وجب إبدال الثانية مدة يجانس حركة الأولى، فإن كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفًا، نحو: (آَثَرْتُ)، وإن كانت ضمة أبدلت واوًا، نحو: (أُوثِرُ)،

---

(١) **قال الخضري** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: **قوله: (إن لم يكونا في موضع العين)...إلخ**: اعلم أنَّ للهمزتين في كلمة ثلاثة أحوال: أن تتحرَّك الأولى، وتسكن الثَّانية، وعكسه، وأن يتحرَّكا معًا، أمَّا سكونهما معًا: فمتعذِّر، فإن سكنت الثَّانية فقط أبدلت من جنس ما قبلها، كما ذكره بقوله: (وَمَدًّا ابْدِلْ)...إلخ، وإن سكنت الأولى فقط: فإن كانتا في موضع العين أدغمَ -كـ(سآَّل) صيغة مبالغة من السُّؤال، و(رآَّس) نسبة لبيع الرُّؤوس، ولم يذكر المصنف هذا؛ لأنَّه لا إبدال فيه- أو في موضع اللَّام أبدلت الثَّانية ياءً، وكذا إن تحرَّكتا معًا فيه، كما ذكره بقوله: (مَا لَـمْ يَكُنْ لَفْظًـا أَتَمْ)...إلخ، فالمتطرفة تبدل ياءً مطلقًا، وصورها اثنا عشر من ضربِ أربعة: الأولى في ثلاثة، الثَّانية وإن تحرَّكتا معًا في غير موضع اللَّام، فصورهما تسع من ضرب تثليث الأولى في تثليث الثَّانية، ذكرهما بقوله: (أَنْ يُفْتَحِ)...إلخ، فتبدل واوًا في خمسة، وهي المفتوحة بعد فتحة، أو ضمَّة، والمضمومة مطلقًا، وتبدل ياءً في الأربعة الباقية، وهي المفتوحة بعد كسر، والمكسورة مطلقًا، وكلُّ ذلك في المتن.

وإن كانت كسرة أبدلت ياء، نحو: (إِيثَار)، **وهذا هو المراد بقوله: (ومدًّا ابدل)...البيت**، وإن تحركت ثانيتهما: فإن كانت حركتها فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واوًا، فالأول نحو: (أَوَادِم) جمع (آدَم)، وأصله: (أَأْدَم)، والثاني نحو: (أُوَيْدِم) تصغير (آدم)، **وهذا هو المراد بقوله: (إن يفتح اثر ضمٍّ او فتح قلب واوًا)**، وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء، نحو: (إِيَمٌّ) بشدِّ الميم، وهو مثال (إِصْبَع) من (أَمَّ)، وأصله: (إِئْمَمٌ)، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وأدغمت الميم في الميم، فصار (إِئِمٌّ)، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء، فصار: (إِيَمٌّ)، **وهذا هو المراد من قوله: (وياء اثر كسر ينقلب)**.

وأشار بقوله: (ذو الكسر مطلقًا كذا): إلى أنَّ الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تقلب ياء مطلقًا، أي: سواء كانت التي قبلها مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، فالأول نحو: (أَئِنَّ) مضارع (أَنَّ)، وأصلها: (أَئِنُّ)، فخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها فصار: (أَئِنُّ)، وقد تُحقَّق، أي: تَبْقَى قليلًا، نحو: (أَئِنُّ) بهمزتين، ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل، إلَّا في (أَئِمَّة)، فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح، أي: إلغاؤها واعتبارها صحيحة، والثاني نحو: (إِئِمٌّ)، مثال (إِصْبع) من (أَمَّ)، وأصله: (إِئْمِمٌ)، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، وأدغمت الميم في الميم، فصار: (إِئِمٌّ)، فخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها، فصار: (إِيِمٌّ)، والثالث نحو: (أُئِنُّ)، أصله: (أُئِنُّ)، والأصل: (أُؤْنِن)؛ لأنه مضارع: (أَأْنَنْتُهُ)، أي: جعلته يَئِنُّ، فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها، فصار: (أُئِنُّ).

وأشار بقوله: (وما يضم واوًا أصر): إلى أنَّه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واوًا، سواء انفتحت الأولى، أو انكسرت، أو انضمت، فالأول

نحو: (أَوُبٌّ) جمع (أَبٍّ)، وهو المرعى، أصله: (أَأْبُبٌّ)؛ لأنه (أَفْعُل)، فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم ادغم، فصار: (أَؤُبٌّ)، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها، فصار: (أَوُبٌّ)، والثاني نحو: (إِوُمٌّ)، مثال (إِصْبُع) من: (أَمَّ)، والثالث نحو: (أَوُمٌّ) مثال (أُبْلُم) من: (أَمَّ).

وأشار بقوله: (ما لم يكن لفظًا أتم فذاك ياء مطلقًا جا): إلى أنَّ الهمزة الثانية المضمومة إنَّما تصير واوًا إذا لم تكن طرفًا، فإن كانت طرفًا صُيِّرت ياء مطلقًا، سواء انضمت الأولى، أو انكسرت، أو انفتحت، أو سكنت، فتقول في مثال (جَعْفَر) مِن (قَرَأ): (قَرْأَأَ)، ثم تقلب الهمزة ياء، فتصير: (قَرْأَيَا)، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصار: (قَرْأَى). وتقول في مثال (زِبْرِج) مِن (قَرَأ): (قِرْئِئٌ)، ثم تقلب الهمزة ياء فتصير: (قِرْئِيًا) كالمنقوص. وتقول في مثال (بُرْثُن) مِن (قَرَأ): (قُرْؤُؤٌ)، ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة، فيصير: (قُرْئِيًا) مثل الـ(قاضي). **وأشار بقوله: (و(أؤمٌّ) ونحوه وجهين في ثانيه أُمّ)**: إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك في الثانية وجهان: الإبدال، والتحقيق، وذلك نحو: (أَؤُمُّ) مضارع (أَمَّ)، فإن شئت أبدلت، فقلت: (أَوُمُّ)، وإن شئت حقَّقت، فقلت: (أَؤُمُّ)، وكذا ما كان نحو: (أَؤُمُّ) في كون أولى همزتيه للمتكلم وكسرت ثانيتهما يجوز في الثانية منهما الإبدال، والتحقيق، نحو: (أَئِنُّ) مضارع (أَنَّ)، فإن شئت أبدلت، فقلت: (أَيِنُّ)، وإن شئت حقَّقت، فقلت: (أَئِنُّ).

٩٥٣- وَيَـاءً اقْلِـبْ أَلِفًـا كَسْـرًا تَـلَا ... أَوْ يَـاءَ تَصْـغِيرٍ، بِـوَاوٍ ذَا افْعَـلَا

٩٥٤- فِي آخِـرٍ أَوْ قَبْـلَ تَـا التَّأْنِيـثِ أَوْ ... زِيَـادَتَي (فَعْـلَانَ)، ذَا أَيْضًـا رَأَوْا

٩٥٥- فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَـلِّ عَيْنًـا، وَالْـ(فِعَلْ) مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًـا نَحْـوُ: (الْحِـوَلْ)

٩٥٦- وَجَمْـعُ ذِي عَـيْنٍ أُعِـلَّ أَوْ سَـكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْـثُ عَـنْ

ش: قوله: (وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا...نَحْوُ: «الْحِوَلْ»): أي: إذا وقعت الألف بعد كسرة وجب قلبها ياء، كقولك في جمع (مِصبَاح) و(دِينَار): (مَصَابِيح) و(دَنَانِير)، وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير، كقولك في (غَزَال): (غُزَيِّل)، وفي (قَذَال): (قُذَيِّل). **وأشار بقوله: بواو ذا افعلا في آخر)...إلى آخر البيت:** إلى أن الواو تقلب أيضًا ياءً إذا تطرفت بعد كسرة، أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل تاء التأنيث، أو قبل زيادتي (فَعْلَان) مكسورًا ما قبلها، فالأول نحو: (رَضِيَ) و(قَوِيَ)، أصلهما: (رَضِوَ)، و(قَوِوَ)؛ لأنهما من الـ(رضوان) والـ(قوة)، فقلبت الواو ياء. والثاني نحو: (جُرَي) تصغير (جَرْو)، وأصله: (جُرَيْوٌ)، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. والثالث نحو: (شَجِيَّة)، وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا (شُجَيَّة) مصغَّرًا، وأصله: (شُجَيْوَة) من الـ(شَّجْو). والرابع نحو: (غَزِيَان)، وهو مثال (ظَرِبَان) من الـ(غزو).

وأشار بقوله: (ذا أيضًا رأوا في مصدر المعتل عينًا): إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياءً في مصدر كل فعل اعتلت عينه، نحو: (صَامَ صِيَامًا)، و(قَامَ قِيَامًا)، والأصل: (صِوَام) و(قِوَام)، فأعلَّت الواو في المصدر حملًا له على فعله، فلو صحَّت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر، نحو: (لَاوَذَ لِوَاذًا)، و(جَاوَرَ جِوَارًا)، وكذلك تصح إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل، نحو: (حَالَ حِوَلًا). **وقوله: (وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ...)**: أي: متى وقعت الواو عين جمع وأعلت في واحده أو سكنت وجب قلبها ياء إن انكسر ما قبلها ووقع

بعدها ألف، نحو: (دِيَار)، و(ثِيَاب)، أصلهما: (دِوَارٌ)، و(ثِوَاب)، فقلبت الواو ياء في الجمع؛ لانكسار ما قبلها، ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إمَّا معتلة، كـ(دار)، أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين ساكنًا، كـ(ثَوْب).

٩٥٧- وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ) وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَـ(الْحِيَلْ)

٩٥٨- وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ كَـ(الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ)، وَوَجَبْ

٩٥٩- إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ وَيَا كَـ(مُوقِنٍ) بِذَا لَهَا اعْتَرِفْ

ش: قوله: (وَصَحَّحُوا «فِعَلَةً»...): أي: إذا وقعت الواو عين جمع مكسورًا ما قبلها واعتلت في واحده أو سكنت ولم يقع بعدها الألف وكان على (فِعَلَة) وجب تصحيحها، نحو: (عَوْد) و(عِوَدَة)، و(كُوز) و(كِوَزَة)، وشذَّ: (ثَوْر) و(ثِيَرة). **ومن هنا يعلم**: أنه إنما تَعتَل في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره؛ لأنه حكم على (فِعَلَة) بوجوب التصحيح، وعلى (فِعَل) بجواز التصحيح والإعلال، فالتصحيح نحو: (حَاجَة) و(حِوَج)، والإعلال نحو: (قَامَة) و(قِيَم)، و(دِيمَة) و(دِيَم)، والتصحيح فيها قليل، والإعلال غالب.

وقوله: (وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ...بِذَا لَهَا اعْتَرِفْ): أي: إذا وقعت الواو طرفًا رابعة فصاعدًا -اسمًا كان أو فعلًا- بعد فتحة قلبت ياء، نحو: (أَعْطَيْتُ)، أصله: (أَعْطَوْتُ)؛ لأنه من: (عَطَا، يَعْطُو) إذا تناول، فقلبت الواو في الماضي ياء؛ حملًا على المضارع، نحو: (يُعْطِي)، كما حمل اسم المفعول -نحو: (مُعْطَيَان)- على اسم الفاعل، نحو: (مُعْطِيَان)، وكذلك: (يُرْضَيَان)، أصله: (يُرْضَوَان)؛ لأنه من الـ(رِّضْوَان)، فقلبت واوه بعد الفتحة ياءً؛ حملًا لبناء المفعول على بناء الفاعل، نحو: (يُرْضِيَان). **وقوله: (ووجب إبدال واو بعد ضم**

من ألف): معناه: أنَّه يجب أن يبدل من الألف واوٌ إذا وقعت بعد ضمة، كقولك في (بَايَعَ): (بُويِعَ)، وفي (ضَارَبَ): (ضُورِبَ). **وقوله: (ويا كـ«موقن» بذا لها اعترف):** معناه: أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب إبدالها واوًا، نحو: (مُوقِن)، و(مُوسِر)، أصلهما: (مُيْقِن) و(مُيْسِر)؛ لأنهما من (أَيْقَنَ) و(أَيْسَرَ)، فلو تحركت الياء لم تعلَّ، نحو: (هُيَام).

٩٦٠- **وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا ... يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)**

٩٦١- **وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى ... أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا**

٩٦٢- **كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَ(مَقْدُرَهْ) ... كَذَا إِذَا كَ(سَبُعَانَ) صَيَّرَهْ**

٩٦٣- **وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِ(فُعْلَى) وَصْفَا ... فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى**

شرح: قوله: (وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ فِي جَمْعٍ...): أي: يجمع (فَعْلَاء) و(أَفْعَل) على (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين، كما سبق في التكسير، كـ(حمراء) و(حُمْر)، و(أحمر) و(حُمْر)، فإذا اعتَلَّت عين هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة كسرة؛ لتصح الياء، نحو: (هَيْمَاء) و(هِيم)، و(بَيْضَاء) و(بِيض)، ولم تقلب الياء واوًا كما فعلوا في المفرد، كـ(مُوقِن)؛ استثقالًا لذلك في الجمع. **وقوله: (وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا...كـ«سَبُعَانَ» صَيَّرَهْ):** إذا وقعت الياء لام فعل، أو من قبل تاء التأنيث، أو زيادتي (فَعْلَان)، وانضم ما قبلها في الأصول الثلاثة وجب قلبها واوًا، فالأول نحو: (قَضُوَ الرَّجل)، والثاني كما إذا بنيت من (رَمَى) اسمًا على وزن (مَقْدُرَة)، فإنك تقول: (مَرْمُوَة)، والثالث كما إذا بنيت من (رمى) اسمًا على وزن (سَبُعَان)، فإنك تقول: (رَمُوَان)، فتقلب الياء واوًا في هذه المواضع الثلاثة؛ لانضمام ما قبلها. **وقوله: (وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ«فُعْلَى»...):** فيه أنَّه إذا

وقعت الياء عينًا لصفة على وزن (فُعْلَى) جاز فيها وجهان: **أحدهما**: قلب الضمة كسرة؛ لتصح الياء. **والثاني**: إبقاء الضمة، فتقلب الياء واوًا، نحو: (الضِّيقَى) و(الكِيسَى)، و(الضُّوقَى) و(الكُوسَى)، وهما تأنيث (الأَضْيَق) و (الأَكْيَس). **ومعنى: (يُلْفَى)**: أي: يوجَد.

فَصْلٌ

٩٦٤- مِنْ لَامِ (فَعْلَى) اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ ... يَاءٍ كَ(تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

٩٦٥- بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعْلَى) وَصْفَا ... وَكَوْنُ (قُصْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى

شرح: قوله: (مِنْ لَامِ «فَعْلَى» اسْمًا أَتَى...): أي: تبدل الواو من الياء الواقعة لام اسم على وزن (فَعْلَى)، نحو: (تَقْوَى)، وأصله: (تُقْيَا)؛ لأَنَّه من: (تَقَيْتُ)، وهذا في الغالب، وإلَّا سُمع نحو: (رَيَّا) اسم للرَّائحة. **وقوله: (بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ «فُعْلَى»...)**: أي: تبدل الواو -الواقعة لامًا لـ(فُعْلَى) وصفًا- ياءً، نحو: (الدُّنيا)، و(العُليا)، وشذَّ قول أهل الحجاز: (القُصْوَى)، فإن كان (فُعْلَى) اسمًا سلمت الواو، كـ(حُزْوَى) موضع بالحجاز.

فَصْلٌ

٩٦٦- إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

٩٦٧- فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

٩٦٨- مِنْ يَاءٍ اوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

٩٦٩- إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفْ ... إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهْيَ لَا يُكَفْ

٩٧٠- إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

ش: قوله: (إِنْ يَسْكُنِ...قَدْ رُسِمَا): أي: إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، وسبقت إحداهما بالسكون، وكان سكونها أصليًّا -وهو المقصود بقوله: (وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا)- أبدلت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وذلك نحو: (سَيِّدٍ)، و(مَيِّتٍ)، والأصل: (سَيْوِد) و(مَيْوِت)، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، فصار: (سَيِّد) و(مَيِّت). وشذَّ التصحيح في قولهم: (يَوْم أَيْوَم)؛ لكون قياسه: (أَيَّمٌ) بتشديد الياء مفتوحةً، وشذَّ أيضًا إبدال الياء واوًا في قولهم: (عَوَى الْكَلْبُ عَوَّةً). **وقوله: (مِنْ يَاءٍ...قَدْ أُلِفْ)**: أي: إذا وقعت الواو والياء متحركة -أي: بحركة أصليَّة- بعد فتحة قلبت ألفًا، نحو: (قَالَ)، و(بَاعَ)، أصلهما: (قَوَلَ) و(بَيَعَ)، فقلبت الواو والياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، خلافًا لما إذا كانت الحركة عارضة -كـ(جَيَل) و(تَوَم)، أصلهما: (جَيْأَلٌ) و(تَوْأَمٌ)- لم يعتدَّ بها. فلو سكن ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لامًا وجب التصحيح، نحو: (بَيَان)، و(طَوِيل)، فإن كانتا لامًا وجب الإعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفًا أو ياءً مشدَّدةً، كـ(رَمَيَا) و(عَلَوِي)، وذلك نحو: (يَخْشَوْنَ)، أصله: (يَخْشَيُونَ)، فقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين.

٩٧١- وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) وَ(فَعِلَا) ... ذَا (أَفْعَلٍ) كَذَا (أَغْيَدٍ) وَ(أَحْوَلَا)

٩٧٢- وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (افْتَعَلْ) ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَت وَلَمْ تُعَلْ

٩٧٣- وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الِاعْلَالُ اسْتُحِقْ صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

٩٧٤- وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا يُخَصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

٩٧٥- وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَ(مَنْ بَتَّ انْبُذَا)

ش: قوله: (وَصَحَّ عَيْنُ «فَعَلٍ»...): أي: كل فعل كان اسم الفاعل منه على وزن (أَفْعَلَ) فإنه يلزم عينه التصحيح، نحو: (عَوِرَ) فهو (أَعْوَر)، و(هَيِفَ) فهو (أَهْيَف)، و(غَيِدَ) فهو (أَغْيَد)، و(حَوِلَ) فهو (أَحْوَل)، وحمل المصدر على فعله، نحو: (هَيَف)، و(غَيَد)، و(عَوَر)، و(حَوَل). **وقوله: (وَإِنْ يَبِنْ «تَفَاعُلٌ»...)**: أي: إذا كان (افْتَعَل) معتل العين فحقُّه أن تبدل عينه ألفًا، نحو: (اعْتَادَ)، و(ارْتَادَ)؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإن أبان (افْتَعَل) معنى (تَفَاعَل) -وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية- حمل عليه في التصحيح إن كان واويًّا، نحو: (اشْتَوَرُوا)، فإن كانت العين ياء وجب إعلالها، نحو: (ابْتَاعُوا)، و(اسْتَافُوا)، أي: تضاربوا بالسيوف. **وقوله: (وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الِاعْلَالُ...)**: أي: إذا كان في كلمة حرفًا علة كل واحد متحرك مفتوح ما قبله لم يجز إعلالهما معًا؛ لئلَّا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان، فيجب إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، والأحق منهما بالإعلال الثاني، نحو: (الحَيَا)، و(الهَوَى)، والأصل: (حَيَيٌ)، و(هَوَيٌ)، فوجد في كلٍّ من العين واللَّام سبب الإعلال، فعمل به في اللام وحدها؛ لكونها طرفًا، والأطراف محل التغيير، وشذَّ إعلال العين وتصحيح اللام، نحو: (غَايَة)، و(رَايَة)، و(آيَة)؛ فأصلها: (غَيَيَة)، و(رَيَيَة)، و(أَيَيَة)، قلبت الياء الأولى ألفًا شذوذًا؛ إذ القياس قلب الثَّانية، لكن سهله كونُ الثَّانية غير طرف. **وقوله: (وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ...)**: أي: إذا كان عين الكلمة واوًا متحركة مفتوحًا ما قبلها، أو ياء متحركة مفتوحًا ما قبلها،

وكان في آخرها زيادة -أي: زيادة ألف ونون- تخص الاسم لم يجز قلبها ألفًا، بل يجب تصحيحها، وذلك نحو: (جَوَلَان)، و(هَيَمَان)، وشذَّ: (مَاهَان)، و(دَارَان). **وقوله: (وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيمًا النُّونَ...)**: فيه أنَّه لما كان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عَسِرًا وجب قلب النون ميمًا، ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة، ويجمعهما قوله: (مَن بَتَّ انبِذَا)، أي: من قطعك فألقه عن بالك واطرحه. وألف (انبِذَا) مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، فكان حقُّه: (انبِذَنْ)، فأبدلت الألف بالنون ضرورة.

فَصْلٌ

٩٧٦- لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ اتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

٩٧٧- مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلِّلَا

٩٧٨- وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الِاعْلَالِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ

٩٧٩- وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

٩٨٠- أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

شرح: قوله: (لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ...): أي: إذا كانت عين الفعل ياء أو واوًا متحركة، وكان ما قبلها ساكنًا صحيحًا وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها، نحو: (يَبِينُ)، و(يَقُوم)، والأصل: (يَبْيِنُ) و(يَقْوُمُ) بكسر الياء وضم الواو، فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما وهو الباء والقاف، وكذلك في (أَبِنْ)، أصله: (أَبْيِنْ)، كـ(أَكْرِمْ)، فنُقِلَت كسرة الياء إلى الباء، ثم حذفت للساكنين. **وقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ...)**: أي: إنما تنقل حركة العين إلى

الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب، أو مضاعفًا، أو معتلَّ اللام، فإن كان كذلك فلا نقل، نحو: (مَا أَبْيَنَ الشيءَ!)، و(أَبْيِنْ بِهِ!)، و(مَا أَقْوَمَه!)، و(أَقْوِمْ بِهِ!)، ونحو: (ابْيَضَّ)، و(اسْوَدَّ)، ونحو: (أَهْوَى). **وقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ...)**: يعني: أنه يثبت للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط أو في وزنه فقط من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل، فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط: (تِبِيعٌ)، وهو مثال (تِحْلِئ) من الـ(بَيْع)، الأصل: (تِبْيِعٌ) بكسر التاء وسكون الباء، فنقلت حركة الياء إلى الباء، فصار: (تِبِيع). والذي أشبه المضارع في وزنه فقط: (مَقَامٌ)، والأصل: (مَقْوَم) على وزن (تَشْرَبُ)، فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفًا؛ لمجانسة الفتحة، فإن أشبهه في الزيادة والزنة: فإمَّا أن يكون منقولًا من فعل، أو لا، فإن كان منقولًا منه أعلَّ، كـ(يَزِيد)، وإلَّا صحَّ، كـ(أَبْيَض)، و(أَسْوَد)؛ لعدم انتقاله من (فِعْل). **وقوله: (وَ«مِفْعَلٌ» صُحِّحَ...رُبَّمَا عَرَضْ)**: أي: لَـمَّا كان (مِفْعَال) غير مشبه للفعل استحقَّ التصحيح، كـ(مِسْوَاك)، وحُمِل أيضًا (مِفْعَل) عليه؛ لمشابهته له في المعنى، فصُحِّح كما صُحِّح (مِفْعَال)، كـ(مِقْوَل) و(مِقْوَال).

وأشار بقوله: (وألف الـ«إِفْعَال» و«اسْتِفْعَال» أزل)...إلى آخره: إلى أنَّ المصدر إذا كان على وزن (إِفْعَال) أو (اسْتِفْعَال) وكان معتلَّ العين فإنَّ ألفه تحذف؛ لالتقائها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر، وذلك نحو: (إِقَامَة) و(اسْتِقَامَة)، وأصله: (إِقْوَامٌ)، و(اسْتِقْوَام)، فنقلت حركة العين إلى الفاء، وقلبت الواو ألفًا؛ لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية منهما، ثم عوض منها تاء التأنيث، فصار: (إِقَامَة) و(اسْتِقَامَة)، وقد تحذف هذه التاء، كقولهم: (أَجَابَ إِجَابًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[الأنبياء:٧٣].

٩٨١- وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ

٩٨٢- نَحْوُ: (مَبِيعٍ) و(مَصُونٍ)، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ

٩٨٣- وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ: (عَدَا) وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا

٩٨٤- كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنْ

٩٨٥- وَشَاعَ نَحْوُ: (نُيَّمٍ) فِي (نُوَّمِ) وَنَحْوُ: (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي

ش: قوله: (وَمَا لِـ«إِفْعَالٍ» مِنَ الحَذْفِ...وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ): أي: إذا بني (مَفْعُول) من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب في (إِفْعَال) و(اسْتِفْعَال) من النقل والحذف، فتقول في (مَفْعُول) من (بَاعَ)، و(قَالَ): (مَبِيع)، و(مَقُول)، والأصل: (مَبْيُوع)، و(مَقْوُولٌ)، فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين، وواو (مَفْعُول)، فحذفت واو (مفعول)، فصار: (مَبِيعٌ)، و(مَقُول)، وكان حق (مَبِيع) أن يقال فيه: (مَبُوع)، لكن قلبوا الضمة كسرة؛ لتصح الياء، أي: لتبقى، وندر التصحيح فيما عينه واو، قالوا: (ثَوْب مَصْوُونٌ)، والقياس: (مَصُونٌ)، فنقلت حركة الواو إلى الصَّاد، ولغة تميم: تصحيح ما عينه ياء، فيقولون: (مَبْيُوع) و(مَخْيُوط)، والأصل: (مَبِيع) و(مَخِيط)، ولهذا قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر). وقوله: (وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ: «عَدَا»...): أي: إذا بني (مَفْعُول) من فعل معتلِّ اللَّام بالواو فالأجود التصحيح إن لم يكن الفعل على (فَعِل)، نحو: (مَعْدُوٌّ) من (عَدَا) على وزن (فَعَل)، ولهذا قال المصنف: (من نحو: «عدا»)، ومنهم من يعل، فيقول: (مَعْدِيٌّ)، فإن كان الواوي على (فَعِل) فالصحيح الإعلال، نحو: (مَرْضِي) من (رَضِيَ)، قال الله تعالى: ﴿ارْجِعِيٓ إِلَىٰ

رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾[الفجر:٢٨]، والتصحيح قليل، نحو: (مَرْضُوٌّ). **وقوله: (كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا «الْفُعُولُ»...)**: أي: إذا بني اسم على (فُعُول): فإن كان جمعًا وكانت لامه واوًا جاز فيه وجهان: التصحيح، والإعلال، نحو: (عُصِيٍّ)، و(دُلِيٍّ) في جمع (عَصًا) و(دَلْو)، و(أَبُوٌّ)، و(نَجُوٌّ) جمع (أَبٍ) و(نَجْوٍ)، والإعلال أجود من التصحيح في الجمع، وإن كان مفردًا جاز فيه وجهان: الإعلال، والتصحيح، والتصحيح أجود، نحو: (عَلَا عُلُوًّا)، و(عَتَا عُتُوًّا)، ويقل الإعلال، نحو: (قَسَا قِسِيًّا)، أي: قَسْوَة. **وقوله: (وَشَاعَ نَحْوُ: «نُيَّمٍ» فِي «نُوَّمٍ»...)**: أي: إذا كان (فُعَّل) جمعًا لما عينه واو جاز تصحيحه وإعلاله إن لم يكن قبل لامه ألف، كقولك في جمع (صَائِم): (صُوَّم) و(صِيَّم)، وفي جمع (نَائِم): (نُوَّمٌ) و(نُيَّم)، فإن كان قبل اللام ألف وجب التصحيح، والإعلال شاذٌّ، نحو: (صُوَّام) و(نُوَّام)، ومن الإعلال **قوله:**

أَلَا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلَّا كَلَامُهَا

فَصْلٌ

٩٨٦- **ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي (افْتِعَالٍ) أُبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الهَمْزِ نَحْوُ: (ائْتَكَلَا)**

٩٨٧- **طَا تَا (افْتِعَالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ فِي (ادَّانَ، وَازْدَدْ، وَادَّكِرْ) دَالًا بَقِي**

شرح: قوله: (ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي «افْتِعَالٍ» أُبْدِلَا...): أي: إذا بني (افْتِعَال) وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين -وهو الياء أو الواو- وجب إبدال حرف

اللين تاء، نحو: (اتِّصَال)، و(اتَّصَل)، و(مُتَّصِل)، والأصل فيه: (اوْتِصَال)، و(اوْتَصَل)، و(مُوْتَصِل)، فإن كان حرف اللين بدلًا من همزة لم يجز إبداله تاءً، فتقول في (افْتَعَل) من الـ(أَكْل): (ائْتَكَلَ)، ثم تبدل الهمزة ياء تخفيفًا، فتقول: (ايْتَكَلَ)، ولا يجوز إبدال الياء تاء خوف اللَّبس وحصول تغير في المعنى، وشذَّ قولهم: (اتَّزَرَ) بإبدال الياء تاء. **وقوله: (طَا تَا «افْتِعَالٍ» رُدَّ...)**: أي: إذا وقعت تاء (افْتِعَال) بعد حرف من حروف الإطباق -وهي (الصَّاد، والضَّاد، والطَّاء، والظَّاء)- وجب إبداله طاءً، كقولك: (اصْطَبَرَ)، و(اضْطَجَعَ)، و(اظْطَعَنُوا)، و(اظْطَلَمُوا)، والأصل: (اصْتَبَرَ)، و(اضْتَجَعَ)، و(اظْتَعَنُوا)، و(اظْتَلَمُوا)، فأبدل من تاء الـ(افْتِعَال) طاء، وإن وقعت تاء الـ(افْتِعَال) بعد الدَّال والزَّاي والذَّال قلبت دالًا، نحو: (ادَّانَ)، و(ازْدَدْ)، و(ادَّكِرْ)، والأصل: (ادْتَانَ)، و(ازْتَدْ)، و(اذْتَكِرْ)، فاستثقلت التاء بعد هذه الحروف فأبدلت دالًا، وأدغمت الدال في الدال، فصار كما ترى.

فَصْلٌ

٩٨٨- فَـا أَمْـرٍ اوْ مُضَـارِعٍ مِـنْ كَـ(وَعَـدْ) احْـذِفْ، وَفِي كَـ(عِـدَةٍ) ذَاكَ اطَّـرَدْ

٩٨٩- وَحَـذْفُ هَمْـزِ (أَفْعَـلَ) اسْـتَمَرَّ فِي مُضَـارِعٍ وَبِنْيَتَـيْ مُتَّصِـفِ

٩٩٠- (ظِلْتُ، وَظَلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) اسْـتُعْمِلَا وَ(قِرْنَ) فِي (اقْـرِرْنَ) وَ(قَـرْنَ) نُقِـلَا

شرح: قوله: (فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ...وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ): أي: إذا كان الفعل الماضي معتل الفاء -كـ(وَعَدَ)- وجب حذف الفاء في الأمر والمضارع والمصدر

إذا كان بالتاء، وذلك نحو: (عِدْ)، و(يَعِدُ)، و(عِدَةٌ)، فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء، كـ(وَعْدٍ). وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول، نحو قولك في (أَكْرَمَ): (يُكْرِمُ)، والأصل: (يُؤَكْرِمُ)، ونحو: (مُكْرِمٌ)، و(مُكْرَمٌ)، والأصل: (مُؤَكْرِمٌ)، و(مُؤَكْرَمٌ)، فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول. **وقوله: («ظِلْتُ، وَظَلْتُ» في «ظَلِلْتُ»...)**: فيه أنَّه إذا أسند الفعل الماضي الثُّلاثي المكسور العين إلى تاء الضَّمير أو نونه جاز فيه ثلاثة أوجه: **أحدها**: إتمامه، نحو: (ظَلِلْتُ أَفْعَلُ كَذَا) إذا عملته بالنهار. **والثاني**: حذف لامه ونقل حركة العين إلى الفاء، نحو: (ظِلْتُ). **والثالث**: حذف لامه وإبقاء فائه على حركتها، نحو: (ظَلْتُ).

وأشار بقوله: (و«قِرْنَ» في «اقِرِرْنَ»): إلى أن الفعل المضارع المضاعف الذي على وزن (يَفْعِلْنَ) -وهو ما كان ثلاثيًّا وكان عينه ولامه من جنس واحد- إذا اتصل بنون الإناث جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه، وذلك نحو قولك في (يَقْرِرْنَ): (يَقِرْنَ)، وفي (اقْرِرْنَ): (قِرْنَ). **وأشار بقوله**: (و«قَرْنَ» **نُقِلَا**): إلى قراءة نافع وعاصم في قوله تعالى: ﴿**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ**﴾[الأحزاب:٣٣] بفتح القاف، وأصله: (اقْرَرْنَ)، من قولهم: (قَرَّ بالمكان، يَقَرُّ)، بمعنى: (يَقِرُّ)، حكاه ابن القطاع، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة، وهو نادر؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين.

الإِدْغَامُ

٩٩١- أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ادْغِمْ لَا كَمِثْلِ: (صُفَفِ)

٩٩٢- وَ(ذُلُلٍ) وَ(كِلَلٍ) وَ(لَبَبِ) ... وَلَا كَ(جُسَّسٍ) وَلَا كَ(اخْصُصَ ابِي)

٩٩٣- وَلَا كَ(هَيْلَلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِلْ) ... وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

٩٩٤- وَ(حَيِيَ) افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ ... كَذَاكَ نَحْوُ: (تَحَلَّى) وَ(اسْتَتَرْ)

شرح: **قوله: (أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ...بِنَقْلٍ فَقُبِلْ):** أي: إذا تحرك المثلان في كلمة -كـ(رَدَدَ)- أدغم[1] أولهما في ثانيهما، فتقول: (رَدَّ)، إن لم يتصدَّرا -أي: لم يكونا كـ(دَدَنَ)، ولم يكن ما هما فيه اسمًا على وزن (فُعَل) -كـ(صُفَفٍ) و(دُرَر)- أو على وزن (فُعُل) -كـ(ذُلُلٍ) و(جُدُد)- أو (فِعَل) -كـ(كِلَل) و(لِمَم)- أو (فَعَلٍ) -كـ(طَلَل) و(لَبَب)- ولم يتصل أول المثلين بمدغم، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيه ملحقًا بغيره. **وأشار بقوله: (وشذ في «أَلِلَ» ونحوه فكٌّ بنقلٍ فقبل):** إلى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قياسها وجوب الإدغام، فجعل شاذًّا يحفظ ولا يقاس عليه، نحو: (أَلِلَ السِّقَاء) إذا تغيرت رائحته، و(لَحِحَتْ عَيْنُهُ) إذا التصقت بالرمص. **وقوله: (وَ«حَيِيَ» افْكُكْ وَادَّغِمْ...):** فيه أنَّه يجوز الإدغام والفك فيما كان المثلان فيه ياءين لازمًا

---

(١) **الإدغام لغة:** الإدخال، يقال: (أدغمت اللِّجام في فم الفرس)، و(دغَّمته) -بالتشديد- أي: أدخلته. **واصطلاحًا:** الإتيان بحرفين: ساكن، ومتحرِّك، من مخرج واحد بلا فصل بينهما، بأن ينطق بهما دفعة واحدة، وسمِّي ذلك (إدغامًا)؛ لخفاء السَّاكن عند المتحرِّك، فكأنَّه داخل فيه. والإدغام يكون في المتماثلين، وفي المتقاربين، وفي كلمة، وفي كلمتين، **والأصل فيه:** أنَّه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف اللَّيِّنة، واختصر النَّاظم هنا على إدغام المثلين في كلمة؛ لأنَّه اللَّائق بالتَّصريف.

تحريكهما، فمن الأول: (حَيَّ) و(عَيَّ)، ومن الثَّاني: (حَيِيَ) و(عَيِيَ). **وأشار بقوله: (كذاك نحو: «تتجلى» و«استتر»)**: إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين -مثل: (تَتَجَلَّى)- يجوز فيه الفك والإدغام، فمن فك -وهو القياس- نظر إلى أن المثلين مصدران، ومن أدغم أراد التخفيف، فيقول: (اتَّجَلَّى)، فيدغم أحد المثلين في الآخر، فتسكن إحدى التاءين، فيؤتى بهمزة الوصل؛ توصلًا للنطق بالساكن. وكذلك قياس تاء: (اسْتَتَرَ) الفَكُّ؛ لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيه بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، نحو: (سَتَّرَ، يَسَتَّرُ، سِتَّارًا).

٩٩٥- وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيهِ عَلَى تَا كَ(تَبَيَّنُ الْعِبَرْ)

٩٩٦- وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

٩٩٧- نَحْوُ: (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

٩٩٨- وَفَكُّ (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ ... وَالْتُزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمْ)

ش: قوله: (وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي...): أي: يقال في (تَتَعَلَّمُ) و(تَتَنَزَّلُ) و(تَتَبَيَّنُ) ونحوها: (تَعَلَّمُ) و(تَنَزَّلُ) و(تَبَيَّنُ) بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جدًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر:٤]. **وقوله: (وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ...تَخْيِيرٌ قُفِي)**: أي: إذا اتصل بالفعل المدغم عينه في لامه ضميرُ رفع سكِّن آخره، فيجب حينئذ الفك، نحو: (حَلَلْتُ)، و(حَلَلْنَا)، و(الهندات حَلَلْنَ)، فإذا دخل عليه جازم جاز الفك، نحو: (لَمْ يَحْلُلْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾[طه:٨١]، وقوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾[البقرة:٢١٧]، والفك لغة أهل الحجاز، وجاز الإدغام، نحو: (لَمْ يَحُلَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِّ ٱللَّهَ﴾ في

سورة الحشر، وهي لغة تميم. **والمراد بـ(شبه الجزم)**: سكون الآخر في الأمر، نحو: (احْلُلْ)، وإن شئت قلت: (حُلَّ)؛ لأن حكم الأمر كحكم المضارع المجزوم. **وقوله: (وَفَكُّ «أَفْعِلْ» فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ...)**: أي: يستثنى ممَّا سبق شيئان: **أحدهما**: (أَفْعِلْ) في التعجب، فإنه يجب فكه، نحو: (أَحْبِبْ بِزَيدٍ)، و(أَشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجْهِه). **الثاني**: (هَلُمَّ)، فإنهم التزموا إدغامه. والله سبحانه وتعالى أعلم.

الخَاتِمَةُ

٩٩٩- وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

١٠٠٠- أَحْصَى مِنَ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَهْ) ... كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

١٠٠١- فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

١٠٠٢- وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

المُحْتَوَيَاتُ

المقدمة ٥
عملي في الكتاب ٦
نبذة مختصرة عن الإمام ابن مالك رحمه الله ١٠
مقدمة المؤلف ١١
الْكَلامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ ١٢
الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِي ١٣
النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ ١٦
الْعَلَمُ ١٨
اسْمُ الإِشَارَةِ ٢٠
الْمَوْصُولُ ٢٠
الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ ٢٥
الابْتِدَاءُ ٢٦
(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا ٣٠
فَصْلٌ: فِي (مَا) وَ(لا) وَ(لاتَ) وَ(إِن) الْمُشَبَّهَاتِ بِـ(لَيْسَ) ٣٣
أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ ٣٥
(إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا ٣٧
(لا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ٤٣
(ظَنَّ) وَأَخَوَاتُهَا ٤٦
(أَعْلَمَ) وَ(أَرَى) ٥٠
الْفَاعِلُ ٥١
النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ ٥٤
اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ ٥٧
تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ ٦١
التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ ٦٣
الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ ٦٦
الْمَفْعُولُ لَهُ ٦٩
الْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا ٧٠

المَفْعُولُ مَعَهُ ٧٢
الاسْتِثْنَاءُ ٧٤
الحَالُ ٧٩
التَّمْيِيزُ ٨٧
حُرُوفُ الجَرِّ ٩٠
الإِضَافَةُ ٩٦
المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ ١٠٦
إِعْمَالُ المَصْدَرِ ١٠٨
إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ المَفْعُولِ ١٠٩
أَبْنِيَةُ المَصَادِرِ ١١٢
أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ المُشَبَّهَةِ بِهَا ١١٧
الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ١٢٠
التَّعَجُّبُ ١٢٢
(نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا ١٢٥
أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ١٢٩
بَابُ التَّوَابِعِ ١٣٣
النَّعْتُ ١٣٣
التَّوْكِيدُ ١٣٧
الْعَطْفُ ١٤١
١-عَطْفُ الْبَيَانِ ١٤١
٢-عَطْفُ النَّسَقِ ١٤٣
الْبَدَلُ ١٤٩
النِّدَاءُ ١٥٢
فَصْلٌ ١٥٦
فِي تَابِعِ المُنَادَى ١٥٦
المُنَادَى المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ ١٥٨
أَسْمَاءٌ لازَمَتِ النِّدَاءَ ١٥٩
الاسْتِغَاثَةُ ١٦٠
النُّدْبَةُ ١٦١

التَّرْخِيمُ ١٦٢
الاخْتِصَاصُ ١٦٥
التَّحْذِيرُ وَالإِغْرَاءُ ١٦٦
أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتُ ١٦٧
نُونَا التَّوْكِيدِ ١٦٩
مَا لا يَنْصَرِفُ ١٧٣
إِعْرَابُ الْفِعْلِ ١٨١
عَوَامِلُ الْجَزْمِ ١٨٨
فَصْلُ (لَوْ) ١٩٣
(أَمَّا) وَ(لَوْلا) وَ(لَوْمَا) ١٩٥
الإِخْبَارُ بِـ(الَّذِي) وَفُرُوعِهِ وَالأَلِفِ وَاللامِ ١٩٧
الْعَدَدُ ٢٠٠
(كَمْ) وَ(كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا) ٢٠٦
الْحِكَايَةُ ٢٠٧
التَّأْنِيثُ ٢١٠
الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ ٢١٤
كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا ٢١٦
جَمْعُ التَّكْسِيرِ ٢١٩
التَّصْغِيرُ ٢٣٠
النَّسَبُ ٢٣٥
الْوَقْفُ ٢٤٢
الإِمَالَةُ ٢٤٦
التَّصْرِيفُ ٢٥٠
فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ٢٥٧
الإِبْدَالُ ٢٥٩
فَصْلٌ ٢٦٨
فَصْلٌ ٢٦٨
فَصْلٌ ٢٧١
فَصْلٌ ٢٧٤

فَصْلٌ ٢٧٥
الإِدْغَامُ ٢٧٦
الخَاتِمَةُ ٢٧٩
المُحْتَوَيَاتُ ٢٨٠